



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية

مجلة الواحات للبحوث والدراسات

تصدر عن جامعة غرداية - الجزائر

رمد: 1112-7163-P
رمد: 2588-1892-E

مجلة الواحات للبحوث والدراسات

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique

Université de Ghardaïa

Revue « ELWAHAT » pour les Recherches et les Etudes

Editée par l'Université de Ghardaïa - Algérie



EISSN: 2588-1892
PISSN: 1112-7163

العلوم الإقتصادية، التسيير والعلوم التجارية



المجلد: 10 العدد: 02، ديسمبر 2017
الجزء

Sciences Economiques, de Gestion et Sciences Commerciales



الجزء C

المجلد: 10 العدد: 02، ديسمبر 2017

ELWAHAT

Volume 10 N° 02, Décembre 2017

Section



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

مجلة الواحات للبحوث والدراسات

مجلة أكاديمية فكرية محكمة

تصدر عن جامعة

غرداية - الجزائر

المجلد 10 العدد 2

ربيع الثاني 1439 هـ / ديسمبر 2017م

مجلة الواحات للبحوث والدراسات

الإيداع القانوني رقم: 2006/2763

ردمد P-ISSN:1112 – 7163

ردمد E-ISSN: 2588 – 1892

كل الحقوق
محفوظة

مجلة الواحات للبحوث والدراسات

ردمدم- P 7163 – 1112

ردمدم- E 1892 – 2588

هي مجلة علمية ذات لجنة قراءة متعددة الإختصاصات من جامعيين وخبراء دوليين. تنشر مجلة الواحات للبحوث والدراسات أبحاث في جميع الميادين. تنشر مقالات أصلية، وتحليلات علمية في مختلف المجالات. مجلة الواحات للبحوث والدراسات خمس (5) أجزاء:

جزء A: العلوم التطبيقية

جزء B: الحقوق والعلوم السياسية

جزء C: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جزء D: العلوم الاجتماعية والإنسانية

جزء E: الآداب واللغات

الناشر

جامعة غرداية

حقوق النشر محفوظة

عند قبول مقال للنشر في مجلة الواحات للبحوث والدراسات، يصرح المؤلفون بنقل حقوق النشر للنشر.

للاتصال

ترسل جميع المراسلات عن طريق البريد إلى مدير النشر:

العنوان: مجلة الواحات للبحوث والدراسات – جامعة غرداية ص ب 455
طريق المطار غرداية 47000 الجزائر.

أو عن طريق البريد الإلكتروني: elwahatk.abdellah@gmail.com

الهاتف: +213 029 25 81 14 الفاكس: +213 029 25 81 12

مدير المجلة: الأستاذ الدكتور دادة موسى بلخير

مدير النشر: الدكتور كعاسي عبد الله

اللجنة العلمية

دادة موسى بلخير (الجزائر)	سايدو توري أبو بكر (النيجر)	عجيلة محمد (الجزائر)
حليلات محمد الطاهر (الجزائر)	براندت ستيفاني (فرنسا)	قوي بوحنية (الجزائر)
قندوز بن ريمة عتيقة (الجزائر)	جيلي فيرونك (فرنسا)	بوساليم صالح (الجزائر)
ولد الحاج محمد ديدي (الجزائر)	أوداير جين ماري (فرنسا)	قرليفة حميد (الجزائر)
بيساطييو عافية سامية (الجزائر)	بن يحي يحي (الجزائر)	أولاد سعيد أحمد (الجزائر)
شحمة عبد المجيد (الجزائر)	هادية مشيخي (تونس)	كيحول بوزيد (الجزائر)
بدراوي محمد (المغرب)	توبي مصطفى (المغرب)	حاج محمد قاسم (الجزائر)
بن رحيم حفصية (تونس)	درابسا محمد (الأردن)	قدي عبد المجيد (الجزائر)
تيسي دانيال (فرنسا)	إنيجوانيجو أدولفو (إسبانيا)	غزو محمد أكلي (الجزائر)
تومبسون ميشال (الولايات م أ)	روزان منير (الأردن)	خنور صالح (الجزائر)
خلفاوي فتحي (الجزائر)	باجو مصطفى (الجزائر)	فرج فرج (مصر)
بحاز إبراهيم (الجزائر)	عبدالي محمد (الجزائر)	شايب ساسي (الجزائر)
جبلي نور الدين (الجزائر)	بن سعد محمد سعد (الجزائر)	حجاج عمر (الجزائر)
مصيطفى عمار (الجزائر)	جوادات محمد (المغرب)	حمودة عائشة (الجزائر)
بن سلامة محمد (الجزائر)	الشمري عماد (الأردن)	المجاري عبد الكريم (تونس)
حسيني مسعود (الجزائر)	محفوظ عبد اللطيف (المغرب)	حمادي أحمد (الجزائر)
سنوسي عبد الحكيم (الجزائر)	ماجد عيساني عبدول (الجزائر)	وولف جونج كايزر (فرنسا)
صانون سليمان (يوكينا فاسو)	عبد الخالق عيسى (فلسطين)	بوعبدلي أحلام (الجزائر)
غانمي محمد (تونس)	درماكي عائشة (سلطنة عمان)	خواجة عبد العزيز (الجزائر)
ناتالي موندي (فرنسا)	حسن زيدان سليمان (ليبيا)	بن سانية عبد الرحمان (الجزائر)
وقيد محمد العيد (الجزائر)	موسوي أحمد (الجزائر)	بوعرعور كمال (الجزائر)
شريطي عبد الكريم (الجزائر)	سلامي مختار (الجزائر)	مرزوقي أمجد (تونس)
بلبوخاري الناصر (الجزائر)	معراج هواري (الجزائر)	شول بن شهرة (الجزائر)
يوسف محمد (الجزائر)	مصيطفى عبد اللطيف (الجزائر)	أولاد حيمودة جمعة (الجزائر)
حاج سعيد عبد القادر (الجزائر)	الصمدي مصطفى (المغرب)	بجاس ياسين (العربية السعودية)
حاج عيسى محمد (الجزائر)	غزير مولود (الجزائر)	بلعور سليمان (الجزائر)
وينتن مصطفى (الجزائر)	هيبه سيف الدين (الجزائر)	كواتي مسعود (الجزائر)

الجزء C

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

رئيس التحرير

الأستاذة بوعبدلي أحلام (الجزائر)

لجنة القراءة

البروفيسور معراج هواري (الجزائر)

الدكتور مصيطفى عبد اللطيف (الجزائر)

الدكتور بلعور سليمان (الجزائر)

الدكتور غزيل محمد مولود (الجزائر)

الدكتور عجيله محمد (الجزائر)

الدكتور بن سانية عبد الرحمان (الجزائر)

الدكتور قدي عبد المجيد (الجزائر)

مجلة « الواحات » مجلة أكاديمية محكمة، تهدف إلى نشر الدراسات والبحوث الأصلية المبتكرة في مختلف العلوم التي تهتم بدراسة الإنسان. تقبل المجلة البحوث والدراسات المكتوبة باللغة العربية أو اللغتين الفرنسية أو الإنجليزية.

لنشر في مجلة « الواحات » يشترط احترام قواعد النشر العامة والخاصة الموالية. إن المجلة مفتوحة أمام كل الباحثين العاملين في مختلف الجامعات ومراكز البحث الجزائرية والعربية والأجنبية.

أ- قواعد النشر العامة:

1. أن يكون البحث أصيلاً ، وتتوفر فيه شروط البحث العلمي المعتمد في كتابة البحوث الأكاديمية
2. الالتزام بمراجعة البحث من حيث الأسلوب و اللغة.
3. يجب أن لا تزيد صفحات البحث عن 30 صفحة وأن لا تقل عن 06 صفحات.
- كما تحدد أبعاد الورقة بـ 16×24 و هوامش الورقة بـ 2×2×2
4. الالتزام بكتابة العناوين الرئيسية في وسط السطر والفرعية في الجانب.
5. الالتزام بإرسال السيرة الذاتية المختصرة بالنسبة للباحثين الذين يرسلون المجلة لأول مرة.
6. يجب أن لا يكون البحث قد سبق نشره في السابق و لم يقدم للنشر إلى جهة أخرى.

ب- قواعد النشر الخاصة:

7. فيما يخص كتابة النصوص:

- يكتب نص المقال ببرنامج وورد (Word)، بخط Simplified arabic، وبحجم 14 بالعربية و 12 باللغات الأجنبية بخط Times New Roman
- (العنوان الرئيسي بحجم 16 – والعنوان الفرعي بحجم 15 – والمقال 14 – والهامش 12)
- 8. تخصص الصفحة الأولى من المقال لكتابة المعلومات الأساسية الموالية فقط :

عنوان البحث، اسم الباحث أو الباحثين والدرجة العلمية، اسم المؤسسة أو المؤسسات التي يعملون لديها ، عنوان المراسلة، البريد الإلكتروني، وعنوان الصندوق البريدي.

9. تخصص الصفحة الثانية من المقال لتقديم ملخص للبحث في حدود 250- 150 كلمة والكلمات الدالة (من 3 إلى 7 كلمات)، باللغة الأم للمقال واللغة الإنجليزية.... يجب أن يعبر الملخص عن محتوى المقال بصورة شاملة وصادقة مع احترام الدقة في هذه الترجمات.

10. يبدأ تقديم البحث من الصفحة الثالثة بتكرار عنوان البحث وبدون تكرار اسم الباحث أو الباحثين.

11. يجب ترقيم الصفحات في الوسط وفي أسفل الصفحة.

12. فيما يخص إعداد الجداول والأشكال:

ترقم الجداول والأشكال ترتيبا تصاعديا وتوضع في مكانها المناسب في المقال. ويجب أن تقدم هذه الجداول في حدود مقاس الورقة وبالنمط العمودي (Portrait).

13. ترقم الخرائط والصور والأشكال ترقيما تصاعديا وتوضع داخل النص، ويشار إلى مصدرها كما يلي: اسم الخريطة أو الصورة أو الشكل رقم ()

فيما يخص الخرائط والصور:

مصدر الخريطة أو الصورة أو الشكل

14. ترسل الخرائط والصور في ملفات مستقلة عن النص، أي ملف لكل خريطة أو صورة وهذا من نوع جيبك (jpeg).

مثال (nom de l'image.jpeg)، شريطة أن تكون نوعية الصورة لا تقل عن (300 dpi).

15. إننا لا نقبل إلا الصور الرقمية ومن نوع جيبك (jpeg).

16. يجب أن يكون عدد الخرائط والصور محدود وتخص فقط تلك التي تقدم معلومات هامة لا يمكن الاستغناء عنها (أقصى حد من الصور هو 5).

17. فيما يخص إثبات المراجع والهوامش:

- تكتب المراجع كما يلي:

18. يشار إلى المراجع في آخر المقال على الشكل التالي :

- تسجل الكتب والمراجع في قائمة مصادر المراجع بصورة مرتبة ترتيبا أبجديا أو ألف بائيا. كما يلي: اسم الباحث أو الباحثين، عنوان الكتاب، رقم الطبعة، دار النشر، مكان النشر.

- تسجل الدوريات في قائمة المراجع كما يلي: اسم الباحث ، عنوان البحث، اسم الدورية، العدد، مكان الصدور.

19. تكتب الهوامش كما يلي:

يجب أن تكون الإحالات (الهوامش) متسلسلة بأرقام متتابة وتوضع في آخر المقال ومرتبة ترتيبا تسلسليا:

- سجل إحالات الهوامش كما يلي:

- إذا كانت الإحالة إلى كتاب: يكتب رقم الإحالة، اسم ولقب الباحث ، أو الباحثين، عنوان الكتاب، رقم الطبعة، دار النشر، مكان النشر، الجزء أو المجلد، الصفحة التي توجد بها الفكرة أو الفقرة المنقولة.

- إذا كانت الإحالة إلى مقال منشور في دورية: يكتب رقم الإحالة، اسم ولقب الباحث، اسم المجلة أو الدورية ، العدد ، دار النشر، مكان النشر، الجزء أو المجلد، الصفحة التي توجد بها الفكرة أو الفقرة المنقولة.

- عند تكرار ذكر نفس المرجع، يكتب بعد رقم الإحالة نفس المرجع السابق والصفحة،

- في حالة ما إذا كان التكرار مباشر، وإذا فصل تكرار المرجع بمرجع آخر أو عدة مراجع أو صفحة جديدة، يجب ذكر بعد رقم الإحالة اسم ولقب الباحث ، الصفحة ثم مرجع سابق.

20. إذا كان المرجع موقع إلكتروني:

21. اسم الكاتب أو المنظمة. عنوان الصفحة الرئيسية، (شبكة الانترنت). عنوان الموقع URL (تاريخ تصفح الموقع: اليوم، الشهر، السنة).

22. إذا كان المرجع صفحة من موقع إلكتروني:

- اسم الكاتب (عنوان المصدر). عنوان صفحة المصدر أو الوثيقة التي تتضمن المصدر،(عنوان الصفحة الرئيسية)، (شبكة الأنترنت). عنوان الموقع URL (تاريخ

تصفح صفحة الموقع: اليوم، الشهر، السنة).

ج - فيما يخص إجراءات النشر

23. تُرسل البحوث والدراسات وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة إلى مجلة الواحات للبحوث و الدراسات عن طريق البريد الإلكتروني المنشور في موقع المجلة حسب الرابط التالي: [/http://elwahat.univ-ghardaia.dz](http://elwahat.univ-ghardaia.dz)

24. يرفق بالبحث موجز للسيرة الذاتية للباحث، متضمناً عنوان الباحث بالتفصيل، وأرقام هواتفه الخاصة و المنزل والعمل والفاكس - إن وجد - لكي يسهل التواصل مع الباحث عند الضرورة .

25. تخضع كل البحوث والدراسات إلى التحكيم السري من قبل محكمين مختصين.

26. تعرض الدراسات والبحوث على محكمين اثنين على الأقل لتقديم الخبرة حولها. وتعتبر هذه التقارير أساس القبول أو التأجيل لأي بحث أو دراسة. مع العلم أن المجلة يمكنها أن تطلب إدخال التعديلات التي تراها مناسبة بناء على تقارير المحكمين.

27. يُخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه للنشر من عدمها خلال ستة أشهر - على الأكثر - من تاريخ الاستلام

28. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، تُرسل تلك الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة بموجبها، على أن تعاد للمجلة خلال مدة أقصاها شهر.

29. الأبحاث التي لم تتم الموافقة على نشرها لا تعاد إلى أصحابها و يعلم صاحب المقال بنتيجة التحكيم، كما أن المجلة غير ملزمة بتبرير ذلك.

يمنح الباحثون المقبولة بحوثهم نسخة من المجلة التي نشر بها بحثه.



الفهرس

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التقارير المالية ودورها في ترشيد القرارات الاستثمارية - دراسة حالة عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر- أميرة دباش	566
02	مستقبل مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل مسعى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (WTO) - إشارة خاصة إلى الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) - سوائل صلاح الدين	588
03	آفاق تطوير الاستثمارات البيئية: الاستثمار في طاقة الرياح نموذجا دراسة تجرية الاتحاد الأوروبي أوصالح عبد الحليم	615
04	أثر التدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية _دراسة ميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R- بأدرار عوماري عائشة، حميمش نرجس	639
05	استخدام أسلوب تحليل الحساسية لتقييم الريحية التجارية لمشروع " التفريخ الصناعي" الممول في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سوق أهراس لومايزية عفاف و خيارية زهية	661
06	أثر صدمات السياسة الاقتصادية للجزائر على معدلات الفقر دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) للفترة 1985- 2015 بن جلول خالد	691
07	صعوبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية بلعور سليمان ، بن اودينة بوحفص	719
08	أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2014) زراي نورالدين ، جابة أحمد	742

768	دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي بن طيرش عطاء الله	09
795	قياس أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من منظور خلق القيمة باستخدام مؤشرات الأداء الحديثة، دراسة حالة مجمع صيدال للفترة 2010- 2015 سويسي الهواري ، رمضان حميدة	10
821	أثر التغير في المجمعات النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر 1990- 2016 عمي سعيد حمزة ، بوهريه عباس	11
849	أثر تقلبات سعر النفط على النشاط الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1970 إلى غاية 2016 عبادة عبدالرؤوف ، بن قانة إسماعيل	12
868	Titre : Les Pratiques De La Comptabilité Verte : Une Innovation Comptable Au Profit De L'environnement Imène TOUADI	13
884	Diversification et sophistication des exportations et transformation structurelle en Algérie LEFGOUM Samia	14
907	Lecomportement du consommateur face au social E-commerce: Une approche exploratoire Consumer behavior towards social e- commerce: an exploratory approach ABELHAK Soumia, BARAKA Hayat, GRAA Amel	15
928	Viabilité territoriale et valorisation de l'artisanat traditionnel algérien : Une approche par les biens communs. BERBAR Mouloud ، AKNINE SOUIDI Rosa	16



التقارير المالية ودورها في ترشيد القرارات الاستثمارية

- دراسة حالة عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر-

أميرة دباش

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة - أم البواقي-

amiradebbache@hotmail.fr

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى بيان دور التقارير المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية، في الوقت التي يشهد فيه العالم تحولات اقتصادية ومتغيرات عالمية أصبحت تتسم بظروف عدم التأكد والمخاطرة، هذا ما أدى إلى ضرورة الإفصاح عن جملة من المعلومات المحاسبية والمالية وهذا ما سيؤدي إلى المساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أداة الاستثمار لجمع المعلومات وتم معالجتها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، حيث وزعت هذه الاستثمار على عينة من المستثمرين وخضعت للتحليل وتم اختبار فرضيات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى وجود دور إيجابي متوسط بين التقارير المالية وترشيد القرارات الاستثمارية.

الكلمات المفتاحية -

تقارير المالية، قرارات استثمارية، عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر

The Financial Reports And Their Role In Rationalizing The Investment Decisions -Case Study A Sample Of Investors In The Algeria Stock Exchange -

Abstract

This Study Aims At Demonstrate The Impact Of Financial Reports In Rationalizing Investment Decisions, At A Time Where The World Is Experiencing An Economic Transformation And Global Variables That Become Characterized By Conditions Of Uncertainty And Risk, It Led To The Necessity For Disclosure Of A Set Of Accounting And Financial Information And This Is What Will Help In Making Investment Decisions.

To Achieve The Objectives Of The Study The Questionnaire Has Been Designed To Collect The Information, Where It Was Distributed To A Sample Of Investors, And Were Processed Using The Statistical Program SPSS.

The Study Has Concluded That There Is A Positive Impact With A Between Financial Reports And Rationalizing Investment Decisions.

Key Words -

Financial Reports, Investment Decisions, A Sample Of Investors, Stock Exchange Of Algeria

مقدمة -

يعد قرار الاستثمار من أصعب القرارات التي يتخذها الفرد، ومن أكثر القرارات خطورة لصعوبة تعديله أو الرجوع فيه، ولديه تأثير كبير على المؤسسة لأنه يتعرض فيه المستثمر لمخاطر عديدة، إذ يستلزم على متخذه الحصول على أكبر عائد وبأقل مخاطرة، ويهدف المستثمر دائما إلى ترشيد قراره الاستثماري من خلال اختياره المناسب لأفضل المقترحات الاستثمارية المتاحة من أجل تعظيم أرباحه فتجده يختار البديل الذي يحقق له أكبر الأرباح والذي يتماشى مع إمكانياته وحاجاته، ولأجل ذلك فإن المستثمر يحتاج إلى المعلومات المحاسبية

التي تتميز بالجودة ليستخدامها في التنبؤ بربحية ومخاطر الاستثمار ومن ثم المفاضلة بين الفرص الاستثمارية المختلفة.

حيث يسعى المستثمرون دوماً إلى ترشيد قراراتهم الاستثمارية من أجل تعظيم عوائدهم وزيادة ثروتهم، ولأجل بلوغ ذلك ووفقاً للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية فإنه يجب على المؤسسات أن تفصح وبكل شفافية عن كافة المعلومات المحاسبية في تقاريرها، لأن هذا الأمر من شأنه العمل على ترشيد قرارات المستثمرين، حيث يقوم المستثمرون على أثر ذلك بتحليل وتفسير هذه المعلومات المحاسبية من طرفهم أو من طرف المختصين في ذلك ومن ثم استعمال نواتج ذلك في اتخاذ البديل المناسب من بين البدائل المتوفرة من الاستثمارات.

وحتى يتمكن المستثمر من الاستغلال الأمثل لهذه المعلومات فإن المؤسسة مطالبة بأن تكون معلوماتها ملائمة وموثوقة ولها القابلية على الفهم والمقارنة وأن تتميز بالثبات من خلال اعتماد المؤسسة على نفس المعالجة المحاسبية وبانتظام، وهو الأمر الذي سوف يسهل على متخذ القرار من اختيار القرار المناسب.

وتأسيساً لما سبق فإن مشكلة الدراسة تظهر من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة التقارير المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية لعينة المستثمرين ببورصة الجزائر؟

أولاً - أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية الدراسة في كونها محاولة لإظهار الدور الذي تلعبه التقارير المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية بعينة المستثمرين ببورصة الجزائر، كما تتبع أهمية الدراسة فالتعرف على أهم الجوانب النظرية للتقارير المالية والقرارات الاستثمارية، ودراسة دور ذلك من خلال الدراسة التطبيقية.

ثانياً - أهداف الدراسة: يمثل الهدف الرئيسي للبحث في الوقوف على:

- المفاهيم النظرية المتعلقة بالتقارير المالية والقرارات الاستثمارية؛
- بيان الدور الذي تلعبه التقارير المالية في عملية ترشيد القرارات الاستثمارية من الجهة النظرية؛

- توضيح العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والقرارات الاستثمارية محل الدراسة.

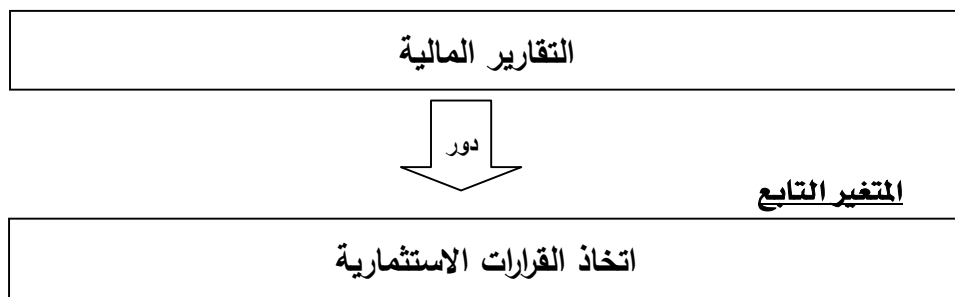
ثالثا- فرضيات الدراسة: من أجل الإجابة على مشكلة الدراسة سوف يتم طرح الفرضية الرئيسية التالية:

يوجد دور إيجابي ذو دلالة إحصائية بين التقارير المالية وترشيد القرارات الاستثمارية لعينة المستثمرين ببورصة الجزائر.

رابعا- نموذج الدراسة: يتمثل نموذج الدراسة في:

الشكل رقم 1: نموذج الدراسة

المتغير المستقل



خامسا - منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة وإثبات أو نفي صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب المتعلق بعرض مفاهيم التقارير المالية والقرارات الاستثمارية، والمنهج التحليلي في التعقيب على ما تم وصفه .

سادسا- الدراسات السابقة: من أجل دراسة هذه الإشكالية واختبار فرضيات الدراسة سوف يتم الاستعانة ببعض الدراسات السابقة، ومن أهم الدراسات التي نراها مناسبة هي:

1/ دراسة (سعاد سعيد غزال، 2012)، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية:

حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد القرارات الاستثمارية في الأوراق المالية، والتعرف على مختلف مفاهيم الجودة والخصائص التي تتعلق بالمعلومات المحاسبية.

أما النتائج المتوصل إليها فقد توصلت الدراسة أنه تزداد أهمية الإفصاح وتأثيره على القرارات الاستثمارية كلما زاد مستوى الشفافية والملائمة والوقتية وإمكانية الاعتماد عليها، حيث أن جودة الإفصاح ترفع من أهمية التقارير المالية، وأن المعلومات المحاسبية تعد مؤشرا من مؤشرات قياس الأداء لترشيد القرارات الاستثمارية، حيث تعتبر محور النشاط المالي للمؤسسات الاستثمارية.

2/ دراسة (سفيان بن بلقاسم، 2009 / 2010) النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطوير الأسواق المالية؛

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأسس والقواعد ومجاور التوحيد المحاسبي الدولي، والإصلاحات الضرورية لكي تتماشى مع الحقائق الجديدة للعولمة، ومعرفة العوائق التي تواجه الجزائر ومختلف المستلزمات الضرورية لتطبيقها.

أما نتائج هذه الدراسة فقد توصلت إلى أن المخطط الوطني للمحاسبة 1975 غير قادر للاستجابة للمتطلبات الجديدة حيث فرض إصلاح هذا المخطط وإعادة النظر فيه، وأن الأنظمة المحاسبية المالية قادرة على استيعاب هذه الحقائق والوقائع الجديدة، وهذا ما يساعد على ترشيد قرارات اختيار البنى الاستثمارية والمالية والقدرة على متابعة تطور عوائدها.

3/ دراسة (هائل أبو رشيد، 2008) أثر عولمة التقارير المالية في تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية (دراسة ميدانية على بيئة الأعمال السورية)؛

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر التقارير المالية في اتخاذ القرارات المالية على المستوى المحلي والدولي، وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية والإفصاح التام عن المعلومات في التقارير المالية.

وكانت من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إن توحيد تطبيق أسس ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية في سورية بما يتوافق مع العولمة المالية، يقدم من خلال التقارير المالية المعدة وفق الأسس والمعايير الموحدة على المستوى

المحلي والدولي، لكتلبي احتياجات كافة متخذي القرارات المالية المحلية والدولية.

4/ دراسة (محي الدين حمزة، 2007) دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية دراسة تطبيقية:

من بين الأهداف التي جاءت بها هذه الدراسة هي اختبار مدى منفعة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاستثمارية بالمؤسسات المدرجة في سوق عمان المالي، بالإضافة إلى اختبار مدى الاتساق والتجانس في التقارير المحاسبية التي تم الإفصاح عنها من قبل هذه المؤسسات.

وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بالمحتوى المعلوماتي المتمثلة في المعلومات المحاسبية بالتقارير والقوائم المالية لما تحدثه من آثار إيجابية في سلوك المستثمرين في سوق رأس المال، حيث يلعب المحتوى المعلوماتي دورا مهما في تحقيق الكفاءة والفاعلية للقرار الاستثماري.

الدراسات السابقة الاجنبية:

The Role of 2015 Anaja Blessing & Emmanuel E. Onoja, /1
Financial Statements On Investment Decision Making: a Case Of
United Bank For Africa PLC (2004-2013)

هدفت هذه الدراسة إلى دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، أي بيان الدور الذي تلعبه المعلومات المالية في صنع القرار خاصة القرارات الاستثمارية.

وقد توصلت الدراسة وذلك بعد اختبار الفرضيات إلى أن للشفافية في المعلومات المحاسبية تأثير على عملية صنع القرار الاستثماري خاصة مستخدم القوائم المالية، وقد أظهر تحليل الدراسة أن المستثمرين يحتاجون إلى رأي محافظ الحسابات للموافقة على إبداء رأيه حول مصداقية القوائم المالية المنشورة وهذا أمر مهم جدا في عملية صنع قرار الاستثمار.

رغم كثرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، إلا أننا لمسنا بعض أوجه الاختلاف في هذه الدراسات ومن أهمها تركيزها على البيئة الخاصة بها، حيث أغلبيتها أجريت في بيئة غير البيئة التي ستقوم فيها دراستنا، وهذا ما سيساهم في إضافة أكاديمية جديدة للبيئة الجزائرية.

الإطار النظري للدراسة: سنقتصر من خلال هذا الجانب النظري على التقارير المالية، اتخاذ القرارات الاستثمارية.

1- التقارير المالية:

1- 1 تقرير مجلس الإدارة:

يشمل تقرير مجلس الإدارة على أنه " كل أنشطة المؤسسة الرئيسية بالإضافة إلى مراجعة العمل، وتعني تلك المتطلبات من الأساس أنه إلزام على المؤسسة أن توصف عملياتها التجارية الأساسية، ثم تراجع بعد ذلك تطور العمل خلال السنة، كما يجب التطرق إلى مناقشة التطورات المستقبلية ممكنة الحدوث".¹

حيث يمكن تعريف تقرير مجلس الإدارة على أنه تقرير يبين فيه رسالة مجلس الإدارة الموجهة للمساهمين، ويجب أن تركز فيه المؤسسة على بيان عملياتها الأساسية ومراجعة تطور أعمالها خلال السنة الحالية ومناقشتها مستقبلاً.

1- 2 تقرير محافظ الحسابات

يعرف تقرير محافظ الحسابات على أنه "وسيلة اتصال بين المحافظ ومستخدمي التقارير المالية بشكل وثيقة مكتوبة يبين فيها المحافظ ما قام به من إجراءات وما توصل إليه من أحكام ويلخص فيها رأيه حول مدى عدالة القوائم المالية".²

يعد تقرير محافظ الحسابات من مصادر المعلومات الهامة الأخرى، وهو شخص مهني يقوم بإجراء فحص مستقل للبيانات المحاسبية التي تعرضها المؤسسة، فإذا وصل المحافظ لقناعة بأن القوائم المالية تمثل المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمؤسسة بصورة عادلة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فإنه يبدي رأياً غير متحفظ.³

كما يعرف بأنه " ذلك الكشف الناتج عن المراجعة التي يجريها محافظ الحسابات، والذي يبرز فيه مدى مصداقية البيانات المالية ومدى صلاحيتها والمقدمة لتخذي القرارات".⁴

وعليه ومما سبق يمكن تعريف تقرير محافظ الحسابات على أنه " التقرير الذي يعبر فيه محافظ الحسابات عن رأيه حول مصداقية المعلومات المالية، وعلى أساسه يستطيع مستخدمي هذا التقرير على اتخاذ مختلف القرارات الرشيدة ورسم السياسات الحالية والمستقبلية".

1- 3 تقارير مالية قطاعية

نظرا لما تعانيه المؤسسات من تحديات متمثلة بتذبذب عوائدها واختلاف معدلات نموها من سنة إلى أخرى وعدم توفر فرص استثمارية مناسبة لها، عمدت المؤسسات إلى التوسع في أعمالها من خلال تعدد قطاعات الأعمال أو فتح فروع لها في أماكن جغرافية مختلفة للاستفادة من الفرص المتاحة، فقد أصبحت الحاجة ملحة للحصول على معلومات مالية أكثر تفصيلا فظهرت التقارير القطاعية والتي عرفها (Roberts 2000) على أنها تقسم المؤسسات إلى أجزاء أو قطاعات وعرض المعلومات المالية لكل قطاع.

وتنبع أهمية الإفصاح عن المعلومات القطاعية من أهمية الإفصاح بشكل عام، إلا أنه في السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بالمعلومات القطاعية لما تتضمنه هذه التقارير من محتوى معلوماتي، إذ إن عرض مثل هذه المعلومات قد يؤثر على أسعار الأسهم في السوق ويساعد في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات بشكل أفضل".⁵ (عبد الرزاق قاسم الشحادة، عبد الحفيظ قدور بلعربي، 2011، ص211).

2 - القرارات الاستثمارية

2- 1 تعريفا لقرارات الاستثمارية

يمكن تعريف عملية اتخاذ قرار الاستثمار بأنه " القرار الذي يقوم على صرف الإنفاق الفوري من أجل الاستفادة من ربح أو فائدة على عدة فترات متتالية".⁶ ويعرف القرار الاستثماري أيضا على أنه "القرار الذي ينصب اهتمام متخذها على كيفية توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها، أي التوظيف الأفضل بهدف الحصول على العوائد الملائمة لمستوى المخاطرة التي تتعرض لها هذه الأموال عند توظيفها".⁷

ومن ما سبق يمكن تعريف القرار الاستثماري على أنه هو القرار الذي يقوم على اختيار البديل الملائم من البدائل المتاحة، فهو يعد من القرارات أكثر خطورة لارتباطه المالي الكبير، واعتباره من أهم القرارات المالية التي يمكن اتخاذها في المؤسسة، والهدف من هذا القرار هو تحقيق عائد خلال سنوات متعاقبة.

2- 2 أنواع قرارات استثمارية: هناك ثلاثة مواقف تواجه المستثمر وتتطلب منه اتخاذ قرار، حيث تتوقف طبيعة القرار على طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الأداة الاستثمارية وقيمتها من وجهة نظره، وتندرج تحت القرارات الآتية⁸:

- **قرار الشراء:** في هذه الحالة فإن المستثمر يرى ويشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية والتي تتمثل في القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في إطار العائد والمخاطرة أكبر من سعرها السوقي، أي أن السعر السوقي أقل من قيمة الأداة الاستثمارية، وهذا ما يدفع المستثمر لشراء الأداة رغبة منه في تحقيق الأرباح لأنه يتوقع أن يرتفع سعرها السوقي.

- **قرار عدم التداول:** في هذه الحالة يكون السوق في توازن فبعد ارتفاع السعر، يستمر في ذلك إلى أن يصل إلى التساوي بين السعر السوقي وقيمة الأداة، وهذا ما يؤدي إلى توقف الشراء وتوقف البيع لغياب الحافز، فيكون بذلك القرار الاستثماري المناسب هو عدم التداول، فالمستثمر في هذا الظرف لا يتوقع تحقيق عوائد ولا يتوقع تحقيق إلا إذا تغيرت الظروف السائدة.

- **قرار البيع:** في هذه الحالة وبعد مرور السوق بحالة تساوي السعر مع القيمة تعمل ديناميكية السوق لتخلق رغبات إضافية فيه لشراء تلك الأداة من مستثمر جديد، حيث أن أي مستثمر يرى بأنه مازال أقل من مما يتطلب منه أن يعرض سعرا جديدا لتلك الأداة يزيد عن قيمة، وهو ما يعمل على ارتفاع السعر عن القيمة وهو ما يعمل على دفع غيره فيكون قرار المستثمر حينئذ هو قرار بيع.

2- 3 مراحل اتخاذ قرار استثماري: وتتضمن هذه العملية⁹:

- **مرحلة تكوين البديل:** تتمثل هذه المرحلة في عملية سد الفجوة في الاستثمارات من خلال العمل على زيادة إمكانية انتهاز الفرص وتجنب التهديدات المتوقعة في البيئة الخارجية بالنسبة للمستثمر؛

- **مرحلة تقويم البدائل:** بعد تكوين البدائل فإن المستثمر يقوم بإجراء تقييم لهذه البدائل بالاعتماد على معايير أهمها: التوافق والملائمة مع البيئة الخارجية والداخلية ومبدأ الملائمة في الاستثمار؛
- **مرحلة المفاضلة بين البدائل:** وتهدف هذه المرحلة إلى تحديد البديل الاستثماري المناسب .

الإطار العملي للدراسة: تهدف هذه الدراسة التطبيقية إلى اختبار فروض الدراسة، وذلك من خلال معرفة آراء عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر بشأن التقارير المالية ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية.

أولاً - تقديم استبيان الدراسة: لقد تم استخدام تقنية الاستبيان كأداة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، حيث يتكون الاستبيان من (17) سؤال، وتم تقسيمه إلى جزأين:

الجزء الأول: وهو مكون من عدة أسئلة تتعلق بالمعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة؛

الجزء الثاني: خاص بمتغيرات الدراسة والذي قسم إلى محورين:

المحور الأول: والذي خصص للتقارير المالية؛

المحور الثاني: وضعت له عدة فقرات خاصة بترشيد القرارات الاستثمارية.

وقد تم اعتماد مقياس ليكارت الخماسي، والجدول الموالي يبين ذلك:

جدول رقم 01: مقياس ليكارت الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

سوف يتم تفسير المتوسطات الحسابية وفقا لمقياس ليكارت الخماسي كما يلي:

- متوسط أكثر من 4.2 يشير إلى موافق بشدة أو تسهم بدرجة مرتفعة جدا؛
- متوسط يتراوح بين أكثر من 3.4 إلى 4.2 يشير إلى موافق أو تسهم بدرجة مرتفعة؛

- متوسط يتراوح بين أكثر من 2.6 إلى 3.4 يشير إلى محايد أو تسهم بدرجة متوسطة؛
- متوسط يتراوح بين أكثر من 1.8 إلى 2.6 يشير إلى غير موافق أو تسهم بدرجة ضعيفة؛
- متوسط يتراوح بين 1 إلى 1.8 يشير إلى غير موافق بشدة أو لا تسهم إطلاقاً.

وقد تم عرض الاستمارة على عدد من المحكمين من أساتذة جامعات مختلفة، وقد تم إبداء المحكمين آراءهم حول الاستمارة، حيث أجريت الباحثة ما يلزم من تعديلات وتم إعداد الاستمارة في صورتها النهائية أنظر الملحق 1.

ثانياً- عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة من الفئات الذين يمتلكون الخبرة العلمية والعملية والمتخصصين في مجال اتخاذ القرارات الاستثمارية، وهم المستثمرين والمساهمين كونهم المعنيون بالمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية ويستخدمون ويدرسون بعناية التقارير المالية للمؤسسات المسعرة ببورصة الجزائر ونظراً لصعوبة اتخاذهم لقرار الاستثمار الذي يعد من أهم القرارات الاستثمارية.

وقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عمدية مكونة من مستثمرين ومساهمين، وقد تم توزيع 90 استمارة، حيث تم استرجاع 85 استمارة أي أن نسبة الاسترجاع 94.44% وهي نسبة صالحة للدراسة.

ونلاحظ أن العينة أكبر من 30 فرداً وحسب نظرية (Central Limit Theorem) التي مفادها أن توزيع جميع الأوساط الحسابية يكون قريباً من التوزيع الطبيعي حتى لو لم يكن التوزيع الأصلي للمجتمع قريباً من التوزيع الطبيعي بشرط أن يكون عدد أفراد العينة 30 فرداً على الأقل ¹⁰ وعليه فإنه سوف يتم الاعتماد على الاختبارات المعلمية.

ثالثاً- أدوات البحث الميداني: أن الأساليب الإحصائية التي تفيد في مثل هذه الدراسات تتمثل في:

- معامل ألفا كرونباخ للتأكد من مدى ثبات الاستمارة؛

– التكرارات والنسب المئوية من أجل معرفة مدى استجابة أفراد عينة الدراسة نحو فقرات محاور ومجالات الدراسة ومن أجل وصف خصائص عينة الدراسة؛

– المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة والقيام بترتيبها حسب درجة الموافقة؛

– معامل الارتباط بيرسون لبيان علاقة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع؛

– الانحدار البسيط لتحديد شكل واتجاه العلاقة.

رابعاً- ثبات أداة الدراسة: لتحقيق من ثبات أداة الدراسة قام الباحثة بحساب ألفا كرونباخ و الجدول الموالي يبين ذلك:

جدول رقم 02: مدى ثبات محاور الدراسة

الرقم	العنوان	قيمة ألفا كرونباخ
1	التقارير المالية	0.82
2	ترشيد القرارات الاستثمارية	0.82

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق تبين أن معامل الثبات بلغ نسبة 82% وهي نسبة عالية، إذ يعد مقبول لأغراض الدراسة وهذا ما يدل على ثبات محاور الدراسة.

خامساً- تحليل اتجاهات أفراد العينة اتجاه متغيرات الدراسة: سنحاول

تحليل نتائج أسئلة المحورين ب اعتماد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

1- تحليل خصائص عينة الدراسة:

جدول رقم 03: خصائص عينة الدراسة

النسبة %	التكرار	الخاصية	
.1087	74	ذكر	حسب الجنس
		أنثى	
.905	5	أقل من 25	حسب السن
		25 - 30	
		30 - 45	
		أكثر من 45	
.8018	16	ثانوي	حسب المستوى الدراسي
		تقني سامي	
		ليسانس	
		ماستر	
		ماجستير	
		دكتوراه	
.8011	10	أقل من 5 سنوات	حسب سنوات الخبرة
		5 - 10 سنوات	
		10 - 15 سنة	
		أكثر من 15 سنة	
.1014	12	أقل من 5 سنوات	حسب سنوات الخبرة
		5 - 10 سنوات	
		10 - 15 سنة	
		أكثر من 15 سنة	
.2061	52	أقل من 5 سنوات	حسب سنوات الخبرة
		5 - 10 سنوات	
		10 - 15 سنة	
		أكثر من 15 سنة	
.9012	11	أقل من 5 سنوات	حسب سنوات الخبرة
		5 - 10 سنوات	
		10 - 15 سنة	
		أكثر من 15 سنة	
0	0	أقل من 5 سنوات	حسب سنوات الخبرة
		5 - 10 سنوات	
		10 - 15 سنة	
		أكثر من 15 سنة	
0	0	أقل من 5 سنوات	حسب سنوات الخبرة
		5 - 10 سنوات	
		10 - 15 سنة	
		أكثر من 15 سنة	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات SPSS.

من خلال الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

- أن عدد الذكور أكثر من عدد الإناث وهذا ما يرجع إلى طبيعة العينة التي تستلزم ذلك؛
- تحتوي المؤسسة على فئة معتبرة للسن الكبير ما يساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة؛
- أن متوسط المستوى الدراسي للعينة مستوى ليسانس فما فوق أي لديهم التأهيل العلمي المناسب، وهذا بدوره يعزز من صحة النتائج التي يتم التوصل إليها؛

- أن عينة الدراسة منذوياء الخبرات الكبيرة مما يساعد على اتخاذ القرارات المالية الرشيدة، ويعتبر من المؤشرات الجيدة.

2- تحليل اتجاهات أفراد العينة اتجاه متغيرات الدراسة:

2 - 1 تحليل إجابات أفراد العينة نحو مجال التقارير المالية :

جدول رقم 04: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التقارير

المالية

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب ب
1	يوجد في المؤسسة تقارير مالية خاصة ومنفصلة عن القوائم المالية تساعد على إنتاج معلومات خاصة تساهم ترشيد القرار الاستثماري	.793	.850	4
2	تحتوي التقارير المالية على افصاحات لم تتضمنها القوائم المالية	.753	.081	6
3	يتضمن تقرير مجلس الإدارة مختلف الخطط والتنبؤات المستقبلية	.733	.940	8
4	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن التقارير المالية من خلال تقرير مجلس الإدارة الذي يدعم المعلومات السابقة	.843	.830	3
5	تساعد التقارير المالية في الحكم على دقة وعدالة القوائم المالية من جهة محافظ الحسابات	.753	.950	5
6	يؤدي تقرير محافظ الحسابات دورا هاما في زيادة موثوقية اتخاذ القرارات الاستثمارية نتيجة الإفصاح والإبداء حول رأيه الفني	.883	.900	2
7	ينتج عن تجاهل رأي محافظ الحسابات إلى تضليل القرارات الاستثمارية	.743	.870	7
8	يعتمد المستثمر بشكل دائم على التقارير المؤقتة التي تصدرها المؤسسة في اتخاذ قراراته الاستثمارية	.044	.780	1
9	توفر الملاحق مختلف المعلومات الإضافية والتي تتضمنها القوائم المالية	.733	.790	9
الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام.		.80	.47	0

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول السابق تبين أن أفراد العينة وافقوا على:

- "يعتمد المستثمر بشكل دائم على التقارير المؤقتة التي تصدرها المؤسسة في اتخاذ قراراته الاستثمارية"، إذ تعد هذه القوائم نصف سنوية وهي تبين وضعية

المؤسسة خلال كل نصف سنة، حيث أن المستثمرين والمساهمين يهتمون بوضعية المؤسسة كل فترة وذلك لأجل اتخاذ قراراتهم بكل عقلانية،

• "يؤدي تقرير محافظ الحسابات دورا هاما في زيادة موثوقية اتخاذ القرارات الاستثمارية نتيجة الإفصاح والإبداء حول رأيه الفني"، حيث وافق أفراد العينة على الدور الفعال الذي يقوم به محافظ الحسابات في إضفاء المصداقية والشفافية في إعداد القوائم المالية،

• " تقوم المؤسسة بالإفصاح عن التقارير المالية من خلال تقرير مجلس الإدارة الذي يدعم المعلومات السابقة"، إذ يعد تقرير مجلس الإدارة من بين المعلومات الوصفية التي يحتاجها المستثمر لكي يدعم قراراته كون هذا التقرير يحتوي على خطط مستقبلية وتنبؤية بمستقبل المؤسسة،

• "يوجد في المؤسسة تقارير مالية خاصة ومنفصلة عن القوائم المالية تساعد على إنتاج معلومات خاصة تساهم في ترشيد القرار الاستثماري"،

• " تساعد التقارير المالية في الحكم على دقة وعدالة القوائم المالية من جهة محافظ الحسابات" وقد وافقوا على أهمية تقرير محافظ الحسابات في إبداء رأيه حول صدق القوائم المالية، حيث بالإضافة إلى القوائم المالية يوجد تقارير مالية تعد من قبل المؤسسة تحتوي على معلومات وصفية، تكمل مختلف المعلومات الكمية والتي يتم المصادقة عليها من قبل محافظ الحسابات،

• "تحتوي التقارير المالية على افصاحات لم تتضمنها القوائم المالية"،

• " ينتج عن تجاهل رأي محافظ الحسابات إلى تضليل القرارات الاستثمارية"، إذ وافق أفراد العينة على أن تقرير محافظ الحسابات خاصة عندما يكون التقرير نظيف له دور هام في ترشيد القرار الاستثماري،

• "يتضمن تقرير مجلس الإدارة مختلف الخطط والتنبؤات المستقبلية" أي أن التقارير المقدمة من المؤسسة والتي تتمثل في تقرير مجلس الإدارة تحتوي على معلومات يستطيع من خلالها المستثمر التنبؤ بمستقبل المؤسسة،

• "توفر الملاحق مختلف المعلومات الإضافية والتي تتضمنها القوائم المالية" أي أن للملاحق أهمية كبيرة في الإفصاح عن مختلف المعلومات التي لم ترد في القوائم المالية.

مما سبق ومن خلال الجدول السابق نجد أن المتوسط الحسابي العام لهذا المجال هو 3.80 والانحراف المعياري 0.47 إذ تبين أن أفراد العينة أيضا وافقوا على هذا المجال، والذي من خلالها تبين أن التقارير المالية تعد معلومات إضافية تساهم في المساعدة على التنبؤ بمستقبل والخطط المستقبلية للمؤسسة، وأيضا لتقرير محافظ الحسابات أهمية كبيرة من خلال إعطاء صورة أكثر شفافية ومصادقية للقوائم المالية، وذلك بإبداء رأيه الفني الذي يعبر عن مدى صدق وجودة القوائم المالية، إذ كلما كان التقرير نظيف كلما كان القرار المتخذ رشيد وصائب وسوف يقلل من درجة المخاطرة وذلك للتعبير عن الوضع الحقيقي والمركز المالي، إذ يعد تقرير محافظ الحسابات من الأمور المهمة التي على أساسها يتخذ القرار الاستثماري، إذ يصادق على موثوقية وموضوعية القوائم المالية وأنها أعدت بطريقة صحيحة، وعند قيام المؤسسة بتعديل قوائمها المالية فهذا سيساهم في إعطاء معلومات تتميز بجودة عالية كون هذه الأخيرة أخذت عوامل تضلل نتيجة أعمال المؤسسة ألا وهو عامل التضخم.

تحليل إجابات أفراد العينة نحو المحور الثاني ترشيد القرارات الاستثمارية:

جدول رقم 05: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور ترشيد

القرارات الاستثمارية

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	الرقم
3	.610	.164	إن توفير المعلومات المحاسبية واستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية يعد من الأمور الضرورية والمهمة	1
8	.231	.762	في حالة عدم توفر المعلومات الكافية فإن متخذ القرار يميل إلى حكمه الشخصي في اتخاذ القرار الاستثماري	2
7	.271	.413	إن الاعتماد على الحكم الشخصي لا يؤدي إلى اتخاذ القرار الاستثماري المناسب	3
6	.830	.693	يتخذ المستثمر دائما قرارات استثمارية رشيدة يمكنها من حل مشاكلها	4
4	.810	.853	تعتمد المؤسسة وبشكل كبير على عملية المشاركة في اتخاذ القرارات الاستثمارية	5
5	.840	.803	يعتمد بشكل دائم في اتخاذ القرارات الاستثمارية على المعلومات المحاسبية المفصّل عنها في القوائم المالية	6
1	.550	.294	إن استخدام المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية في ترشيد قرار الاستثمار يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة فيها	7
2	.540	.224	يهدف القرار الاستثماري إلى زيادة عائد الاستثمار أو القوة الأيرادية وذلك لأجل تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد	8
	.420	.773	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام.	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول السابق تبين أن أفراد العينة وافقوا بشدة على:

- "إن استخدام المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية في ترشيد قرار الاستثمار يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة فيها"، حيث أن أساس أي قرار استثماري رشيد هو الحصول على معلومات ذات جودة عالية تتميز بمجموعة من الخصائص هذا ما سيساهم في ترشيد القرار،
- "يهدف القرار الاستثماري إلى زيادة عائد الاستثمار أو القوة الأيرادية وذلك لأجل تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد"، إذ أن العينة أيدت وبشدة أن أي قرار استثماري الغاية منه تتمثل في تحقيق أرباح على المدى الطويل،

تبين أن أفراد العينة وافقوا على:

- "إن توفير المعلومات المحاسبية واستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية يعد من الأمور الضرورية والمهمة"،

- " تعتمد المؤسسة وبشكل كبير على عملية المشاركة في اتخاذ القرارات الاستثمارية" إذ وافقت العينة على أن اتخاذ القرار الاستثماري لابد أن يكون مبني على أسس مدروسة، وتشارك فيه مجموعة من الخبراء التي تبدي رأيها حول القرار،
- "يعتمد بشكل دائم في اتخاذ القرارات الاستثمارية على المعلومات المحاسبية المفصّل عنها في القوائم المالية" وهو أن المعلومات المحاسبية والمالية هي أساس اتخاذ القرار الاستثماري،
- " يتخذ المستثمر دائما قرارات استثمارية رشيدة يمكنها من حل مشاكلها"،
- " إن الاعتماد على الحكم الشخصي لا يؤدي إلى اتخاذ القرار الاستثماري المناسب" فقد أيدوا على أن اتخاذ قرار استثماري مبني على أساس شخصي أو ميول نفسي يصعب أن يكون رشيد، وقد حايّد أفراد العينة :
- " في حالة عدم توفر المعلومات الكافية فإن متخذ القرار يميل إلى حكمه الشخصي في اتخاذ القرار الاستثماري" كونهم لا يمكن اتخاذ أي قرار استثماري دون دراسة مختلف جوانبه وليس من خلال الحكم الشخصي أو الميول الذاتي.
- من خلال الإجابات السابقة لأفراد العينة ومن خلال الوسط الحسابي تبين أن متوسط الحسابي لأفراد العينة 3.77 وانحرافه المعياري 0.42 ، وهذا ما يبين أن أفراد العينة إجاباتهم كانت موافقة على دور وأثر المعلومات المحاسبية والمالية في ترشيد القرار الاستثماري، خاصة إذ تميزت بجملة من الخصائص وإذ كانت ذات جودة عالية وأن أي قرار رشيد يكون مبني على أسس مدروسة وليس الحكم على أساس شخصي لأن القرار الاستثماري يعد من أهم القرارات ويتميز بجملة من الخصائص أهمها الخطورة.
- سادسا- اختبار الفرضية: لا اختبار صحة هذه الفرضية الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 06: نتائج اختبار الفرضية

معامل الارتباط للتقارير المالية		التقارير المالية		ترشيد القرارات الاستثمارية	
مستوى المعنوية		1		.4120	
عدد العينة		85		0.000	
				85	
معامل الارتباط للقرارات الاستثمارية		.4120		1	
مستوى المعنوية		0.000		85	
عدد العينة		85			
معامل التحديد (R^2) 0.170				الخطأ المعياري للتقدير 3860.	
قيمة (F) 0.01717: مستوى المعنوية: 0.000					
المتغير	b	SEB	بيتا β	قيمة T	معنوية T
الثابت	.3682	.3440	-	.8936	.0000
التقارير المالية	.3700	.0900	.4120	.1254	0.000

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول السابق أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود دور ذي دلالة إحصائية بين التقارير المالية وترشيد القرارات الاستثمارية حيث بلغ معامل الارتباط $R(41.20\%)$ ، ومعامل التحديد $R^2(17.00\%)$ أي ما قيمته 17.00% من التغير في عملية ترشيد القرارات الاستثمارية ناتج عن التغير في مستوى التقارير المالية والباقي يرجع لأسباب أخرى قد يعود للقوائم المالية أو للجودة المعلومات المحاسبية التي كلما تميزت بخصائص كلما زادت من ترشيد القرار الاستثماري، وقد تعود إلى مستوى الإفصاح المحاسبي حيث كلما تميز بدرجة عالية كلما زاد من القرار الرشيد، كما نلاحظ أن مستوى الدلالة اقل من 0,05، أي علاقة معنوية، أما الخطأ المعياري للتقدير فقد بلغ (3860). وهذا ما يبين صغر الأخطاء العشوائية أي جودة تمثيل خط الانحدار لنقاط شكل الانتشار وهو ما تدل عليه قيمة (F) البالغة 7.0171، وقد بلغت قيمة معلمة الميل 3700. أي هناك أن الزيادة في الاعتماد على التقارير المالية بمقدار درجة واحدة تؤدي إلى زيادة ترشيد القرارات الاستثمارية بـ 3700. درجة، وقد بلغت معلمة التقاطع 3682. بمستوي معنوية 0.000. وهي أقل من 0,05، وهو ما يدعونا

إلى قبول الفرضية أي أن هناك دور للتقارير المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية.

الخاتمة -

تعتبر القرارات الاستثمارية من المواضيع الهامة والفعالة في المؤسسة، وذلك نتيجة التغيرات المتسارعة في البيئة الاقتصادية والمحاسبية التي أصبحت تتسم بظروف عدم التأكد، وخاصة وأن البيئة الجزائرية تعتمد على نظام محاسبي جديد مستمد من معايير محاسبية دولية، إذ يعد هذا النظام ذات أهمية كبيرة وذلك لاعتباره مخرجات مطلوبة يعتمد عليها المستثمرين عند اتخاذ قراراتهم، بالإضافة إلى مساهمته في تخفيض درجة المخاطرة التي تصاحب قرار الاستثمار. من خلال دراستنا و من خلال بحثنا في جانبه النظري والتطبيقي توصلنا إلى النتائج التالية:

- هناك دور إيجابي متوسط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين التقارير المالية وترشيد القرارات الاستثمارية لعينة المستثمرين ببورصة الجزائر؛

- يؤدي تقرير محافظ الحسابات إلى زيادة الإفصاح المحاسبي وبالتالي مساعدة المستثمرين والمقترضين في ترشيد مختلف قراراتهم الاستثمارية؛
- تلعب التقارير الإضافية التي تتوفر على معلومات توضيحية دورا هاما في ترشيد القرار الاستثماري نظرا لما يتوفر من معلومات ذات أهمية كبيرة؛
- يعد القرار الاستثماري الرشيد بأنه ذلك القرار المعقول الذي يحقق أهداف المستثمر والذي يكون مدروس وعلمي يوازن من خلاله المستثمر بين عدة بدائل استثمارية .

ومن خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن وضع جملة من الاقتراحات -

- لابد من توفير المعلومات الدقيقة حول البدائل المتاحة للقرار الاستثماري، لتحقيق جودة أكبر للقرار الاستثماري وإيصال المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب هذا ما سيزيد من اتخاذ القرار المناسب؛

- ضرورة تعزيز المعلومات والمؤشرات المحاسبية بقوائم مكملية، بحيث تعبر عن التغيرات في المستوى العام للأسعار، واستخدام التكلفة التاريخية المعدلة أو التكلفة الجارية لبعض عناصر القوائم المالية.
 - إعادة إصلاح السوق المالي الجزائري من إعادة تقييم المؤسسات، وبالتالي الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بكل دقة وشفافية أكثر؛
 - ضرورة مساهمة الجامعات والمؤسسات التعليمية على تكوين إطارات تكون على دراية بأهمية الإفصاح المحاسبي؛
- الهوامش -

¹/ أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة في شركات السمسة في الأوراق المالية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008، ص 574.

² / إبراهيم سليمان عمر، أثر تعديلات معيار التدقيق الدولي رقم (700) المعدل والخاص بتقرير المدقق على تضيق فجوة التوقعات دراسة ميدانية: لآراء مدقي الحسابات ومعدّي القوائم المالية والمستثمرين والأكاديميين، أطروحة دكتوراه. 2008، ص 12.

³/ أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 496، 497.

⁴ / Lois munro and Jenny Stewart, **External auditors reliance on internal audit: the impact of sourcing arrangements and consulting activities**, Griffith university, 2009, p06 .

⁵ / عبد الرزاق قاسم الشحادة، عبد الحفيظ قدور بلعربي، مدى اعتماد المستثمرين على المعلومات المالية وغير المالية عند صناعة واتخاذ القرارات الاستثمارية، مجلة معارف، العدد العاشر، مجلة كلية الاقتصادية برج بوعريش، جوان 2011، ص 211.

⁶ /Patrick PIGET, **Décision d'investissement Incertitude et information**, ECONOMICA, Paris, 2011, p9

⁷ / زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي الحقيقي، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2005، ص 9.

⁸ / محمد مطر و فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005، ص 18-19.

⁹/ دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 42- 43

¹⁰/ حمزة محمد دودين، التحليل الاحصائي المتقدم للبيانات باستخدام SPSS، دار المسيرة، عمان، 2013، ص 58.

ملحق رقم (1): قائمة المحكمين لاستبيان الدراسة

الرقم	الاسم واللقب	الجامعة الأصلية
1	خالد الخطيب	جامعة الشرق الأوسط - الأردن-
2	خالد جمال الجعارات	جامعة الشرق الأوسط - الأردن-
3	عبد القادر بريش	المدرسة العليا للتجارة
4	حسين بن ناجي	جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة -
5	صالح مرازقة	جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة -
6	عبد الفتاح بوخمخم	جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل-



مستقبل مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل مسعى الانضمام إلى

المنظمة العالمية للتجارة (WTO)

- إشارة خاصة إلى الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) -

سوالم صلاح الدين

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة سوق اهراس - الجزائر

salahsoualem@yahoo.fr

ملخص-

تهدف هذه الدراسة إلى استنهاض التفكير وإثارة النقاش حول الرؤية المستقبلية لمهنة المحاسبة في الجزائر في ظل مسعى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (WTO). فحاولت الدراسة تلمس مختلف الآثار والانعكاسات المحتملة التي يمكن أن يتركها هذا الانضمام على مستقبل تنظيم وممارسة مهنة المحاسبة في الجزائر. وذلك من خلال تناول أهم المبادئ التي تلتزم بها الدول الأعضاء عند اكتسابها عضوية هذه المنظمة، مع التركيز على بيان أثر كل مبدأ من هذه المبادئ على مهنة المحاسبة ومزاويلها في الجزائر.

الكلمات المفتاح -

المنظمة العالمية للتجارة، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، مهنة المحاسبة.

**The future of the Accounting Profession in Algeria in a Bid to
Join the World Trade Organization (WTO)
- Special reference to the General Agreement on Trade in
Services (GATS)-**

Abstract-

This study aims to awaken thinking and stir debate around the future vision of the accounting profession in Alegria in endeavor to affiliate to World Trade Organization (WTO). So the study tries to touch the potential effects and the potential repercussions that could leave to join the future of this organization and the reflections that may result from this affiliation on the future and the practice of the accounting profession in Algeria. The study also takes in to consideration the main principles that state Member adhere to when they gain Membership in this organization, with shedding light on the effect of each principles of the accounting profession and its practitioners in Algeria.

Keywords –

World Trade Organization, the General Agreement on Trade in Services, the accounting profession

مقدمة-

اعتباراً من عام 1995 أصبحت المنظمة العالمية للتجارة الهيئة المشرفة على النظام التجاري العالمي الجديد والإطار المؤسس الذي يشرف على تنفيذ وإدارة اتفاقية جولة الأوروغواي، وكذا توفير برنامج لمفاوضات تجارية متعددة الأطراف ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية. ولا ريب أن تحرير التجارة (السلع والخدمات) من خلال تخفيف وإزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية سوف يسفر عن تعرض العديد من القطاعات الاقتصادية الوطنية لقدر من المنافسة العالمية. في الوقت نفسه لابد من الاعتراف بأهمية التجارة الدولية للخدمات وأهمية الدعوة لتحريرها والترتيبات الدولية التي تحكم تجارة الخدمات، إلا أنه

في الوقت نفسه تنطوي عملية تحرير تجارة الخدمات في الاقتصاديات النامية على مخاطر متعددة ولها تأثيرات سلبية على قطاعات حيوية على المجتمع. وتعد مهنة المحاسبة أحد أهم المهن الخدمية المعنية بالتحرير التدريجي في ظل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) بالنسبة للدول الأعضاء؛ حيث تختلف انعكاسات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال هذه المهنة من دولة إلى أخرى حسب الظروف والإمكانات التي تحوز عليها كل دولة في هذا المجال، وعليه ستكون هذه الانعكاسات مرتبطة بالعديد من العوامل التنظيمية والتأهيلية ودور المنظمات المهنية في أداء المهام المنوطة بها... إلخ، وتعتبر الجزائر من الدول التي قامت بإصلاح وتنظيم مهنة المحاسبة، وذلك من خلال إصدارها لمجموعة من النصوص القانونية والتي سعت من خلالها إلى إعادة تنظيم المهنة المحاسبية وكذا تحديث الإطار العام للمجلس الوطني للمحاسبة.

مشكلة البحث:

في ظل مسعى الجزائر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و نتيجة لتأثير اتفاقية تحرير تجارة الخدمات التي جاءت بها هذه المنظمة على ممارسة المهنة المحاسبية وبالتبعية ممتهنيها، وما ينجر عنها من تحديات قد تتعرض لها مكاتب المحاسبة والمراجعة في الجزائر، نتيجة لتحرير التجارة في الخدمات وتواجد مكاتب محاسبة ومراجعة أجنبية في الجزائر فإن التساؤل الرئيس لهذا البحث يتمحور حول: كيف يؤثر انضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة على مهنة المحاسبة ومزاويلها من خلال الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات ؟

فرضيات البحث:

لقد تم بناء فرضيات الدراسة اعتماداً على مشكلة الدراسة وعناصرها المختلفة حيث أن فرضيات الدراسة تعد إجابات آنية للظاهرة المدروسة، وحلواً متوقعة للمشكلة موضوع الدراسة، حيث ينطلق هذا البحث من الفرضيتين التاليتين:

1. أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في ظل اتفاقية تجارة الخدمات، سيخلق جملة من التحديات والآثار غير المرغوب فيها.

2. أن القائمين على المهنة في الجزائر مجبرون على البدء في تلمس آثار هذا الانضمام ووضع هذا التحدي ضمن إستراتيجياتهم لمواكبة متطلباتها.
أهداف البحث:

الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على الفلسفة والأحكام العامة للمنظمة العالمية للتجارة باعتبارها الهيئة المشرفة على النظام التجاري العالمي الجديد؛ وكذا الأحكام والضوابط العامة التي تسيّر عليها تجارة الخدمات في ظل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات - GATS .

2. الوقوف على واقع مهنة المحاسبة في الجزائر.

3. معرفة المشاكل والمعوقات التي تواجه مهنة المحاسبة في الجزائر.

4. تلمس مختلف الآثار والانعكاسات المحتملة التي يمكن أن يتركها هذا الانضمام على مستقبل تنظيم وممارسة مهنة المحاسبة في الجزائر.

5. يعتقد الباحث أن نتائج هذا البحث ستساهم بشكل مباشر في تلافي الآثار غير المرغوب بها من جراء هذا الانضمام.

منهج البحث وأدواته:

انطلاقاً من طبيعة الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة سلفاً، واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، فقد استعان الباحث بالمنهج الوصفي، كما استخدم الباحث أسلوب البحث المكتبي القائم على مسح وتحليل النتائج العلمي المنشور (ورقياً، إلكترونياً)، وتضمن ذلك: الكتب، الدوريات، الدراسات، البحوث العلمية، قواعد المعلومات والمواقع الإلكترونية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة وللوصول إلى أهداف الموضوع، تم تقسيم البحث إلى خمسة محاور رئيسية:

- المحور الأول: الجات وأحكام المنظمة العالمية للتجارة.

- المحور الثاني: الإطار العام للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات "GATS".

- المحور الثالث: مهنة المحاسبة وطبيعة التحديات المعاصرة.
- المحور الرابع: واقع تنظيم وممارسة مهنة المحاسبة في الجزائر.
- المحور الخامس: انعكاسات تحرير التجارة في الخدمات على تنظيم وممارسة مهنة المحاسبة في الجزائر.

أولاً- الجات وأحكام المنظمة العالمية للتجارة

اتجهت العديد من الدول إلى صياغة اتفاقية عامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT في عام 1947، تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف معينة بين الدول الأعضاء باعتبارها اتفاقية متعددة الأطراف تتضمن مزايا والتزامات تبادلية، وتتمثل أهم الأهداف في إدراك الأطراف المتعاقدة بأن علاقاتها في المجالين التجاري والاقتصادي يجب أن تستهدف رفع مستوى المعيشة وضمان التشغيل الكامل والنمو الكبير والمتزايد في حجم الدخل الحقيقي والطلب الفعال وتنمية الاستخدام الكامل لموارد العالم والتوسع في الإنتاج والعمل على تحقيق معدلات كافية لاقتصاديات الأطراف المتعاقدة⁽¹⁾.

ويمكن التوصل إلى تحقيق هذه الغايات عن طريق خمسة مبادئ رئيسية⁽²⁾:

1- الدولة الأولى بالرعاية: ويشير هذا المبدأ إلى ضرورة عدم التمييز في المعاملات التجارية الدولية ومقتضى ذلك أن أي مزايا تجارية تمنحها إحدى دول الأطراف إلى أي دولة أخرى يجب أن تنسحب تلقائياً وبدون شروط إلى كل الدول الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية؛

2- الالتزامات والتخفيضات الجمركية المتبادلة: أي الالتزام بعدم اللجوء إلى القيود الكمية أو نظام الحصص أو أي وسائل أخرى من شأنها إعاقة حركة التجارة الدولية؛

3- المعاملة الوطنية: أي عدم التمييز بين المنتجات المستوردة والمحلية، أي عدم إعطاء المنتجات المحلية أية ميزة تفضيلية على المنتجات المستوردة؛

4- الشفافية: يعتبر هذا المبدأ أحد المتطلبات المهمة لنجاح أي نظام تجاري متعدد الأطراف حيث يحقق للنظام قدرا كبيرا من الاستقرار والقابلية للتنبؤ بالتزامات المحددة في جداول التخفيضات الجمركية؛

5- المعاملة التفاضلية للدول النامية: تم إدخاله سنة 1966 بعد تعديل أحكام الجات في جولة كيندي، ويعني ضرورة مراعاة وضع الدول النامية ورغبتها في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ورفع مستوى المعيشة بها.

ولقد بلغت الجولات التي نفذها النظام التجاري متعدد الأطراف في إطار اتفاقية الجات ثماني جولات منذ 1947 حتى عام 1993 وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (01)

جولات الجات والدول المشاركة

الدول المشاركة	الموضوعات المغطاة	التاريخ	الجولة
23	التعريفات الجمركية	1947	جنيف
13	التعريفات الجمركية	1949	آنسي
38	التعريفات الجمركية	1951	توركواي
26	التعريفات الجمركية	1956	جنيف
26	التعريفات الجمركية	1960 - 1961	ديلون
62	التعريفات الجمركية والإجراءات المضادة للإغراق	1964 - 1967	كيندي
102	التعريفات الجمركية والقيود غير التعريفية	1973 - 1979	طوكيو
123	التعريفات الجمركية والقيود غير التعريفية والخدمات وحقوق الملكية الفكرية وتسوية النزاع والإجراءات الاستثمارية المتصلة بالتجارة والزراعة والمنسوجات وإنشاء منظمة التجارة العالمية.	1986 - 1993	أورغواي

Source : Michel RAINELLY, L'Organisation Mondiale du Commerce, 6 ème édition, Ed.la découverte, paris, 2002, P51.

وتعتبر جولة الأوروغواي من أهم جولات الجات على الإطلاق، فقد بدأت بمبادرة من الولايات المتحدة وذلك بعقد اجتماع على المستوى الوزاري للأطراف المتعاقدة فيها سبتمبر 1986 في مدينة "Punta Deleste" بالأوروغواي وتم التوقيع على الصيغة النهائية في 15 أبريل 1994 في مراكش من قبل 117 دولة.

لقد استغرقت هذه الجولة سبع سنوات تمخضت عنها ولادة اتفاقية الجات الجديدة التي تبشر بمولد النظام التجاري العالمي الجديد، ورغم النجاح الذي حققته الجات من خلال توفيرها في البداية آلية مناسبة في عملية تحرير التجارة لكن مع مضي الوقت أصبح واضحاً لأعضائها أن عملية تخفيض التعريفات لا يكفي لتحرير التجارة بعد زيادة أهمية الاختراعات والتطورات التكنولوجية والمعلوماتية في عملية التجارة والتي أصبحت الجات قاصرة على التعامل معها⁽³⁾.

ولذلك استهدفت الجولة في الأوروغواي إدخال مفاهيم جديدة في التجارة تتعلق بالخدمات، الاستثمار حقوق الملكية الفكرية ووضع القواعد والآليات للتعامل في مجال تسوية النزاعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، ولحماية الإنتاج الوطني من خطر زيادة المستوردات وعمليات الإغراق ومعالجة مشاكل ميزان المدفوعات، منحت المنظمة لأعضائها آليات واستثناءات للتعامل مع هذه الأخطار، فكانت هذه الأخيرة بمثابة الوريث للجات، التي احتوت في الأولى، فأصبحت المنظمة العالمية للتجارة تملك قوى إضافية، تؤهلها لأن تؤدي بفاعلية أكبر مما كانت تفعله سابقتها⁽⁴⁾.

إن مفاوضات جولة الأوروغواي قد ركزت على أربع محاور رئيسية⁽⁵⁾:

❖ **تحسين فرص الوصول إلى الأسواق؛** والذي يعني التفاوض بشأن تسهيل عمليات التبادل التجاري بين الأعضاء فيما يتعلق ببعض السلع والمنسوجات وتحرير تجارة الملابس والمنسوجات وبالفعل استطاعت الجولة تخفيض التعريفات بأكثر من الثلث؛

❖ **توسيع نطاق الجات؛** إذ تطرقت المنظمة إلى موضوعات جديدة تتعلق بالتجارة الدولية من أبرزها :

- 1- تجارة الخدمات: اعتبر هذا الجانب السمة المميزة لجولة الأوروغواي حيث لأول مرة تدخل الخدمات إلى جانب السلع في عملية التحرير ولهذا أضيفت اتفاقية جديدة هي الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS؛
 - 2- إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة: والتي تضمنت مبدئين هما : مبدأ المعاملة الوطنية، مبدأ الشفافية؛
 - 3- حقوق الملكية الفكرية: والتي شملت قواعد جديدة لحماية هذه الحقوق ضمن منظمة التجارة العالمية والتي تشمل براءات الاختراع، مختلف العلامات التجارية، النماذج الطبايعية، الدوائر المتكاملة، حقوق النشر والتأليف والحقوق المتعلقة بها، التصميم الصناعية وحماية المعلومات السرية.
- ❖ **تعزيز آليات الجات:** سعت الأطراف المتعاقدة في جولة الأوروغواي إلى تحديث بعض القواعد المتعلقة بمكافحة الإغراق والرقابة والاتفاق حول قواعد المنشأ للسلع والدعم والإجراءات المضادة، والفحص قبل الشحن والتقييم الجمركي وإجازات الاستيراد والعوائق الفنية للتجارة ووضع المعايير الخاصة بحماية البيئة والأمن الداخلي بين الدول الأعضاء؛
- ❖ **الأوجه المؤسسية والقانونية:** وهو المحور الأكثر أهمية والذي يتمثل في إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO التي يمكن عده علامة مميزة للتعامل مع ظاهرة العولمة، وذلك للأسباب التالية⁽⁶⁾:
- إن منظمة التجارة العالمية هي مؤسسة تملك الصلاحيات والقدرة على إدارة جوانب متعددة من الاقتصاد العالمي، حيث عهد إليها العمل على ضبط ومراقبة التجارة الدولية وضمان توفير شروط المنافسة وعدم التمييز.
 - إن هذه الهيئة لديها العديد من الآليات المناسبة للتعامل مع عولمة الاقتصاد والتي يترتب عليها التخلي عن جزء من السيادة الوطنية لصالح التكامل الاقتصادي العالمي.
 - لها السلطة على إدارة التجارة الدولية بأشكالها المختلفة بين الدول الأعضاء في المنظومة العالمية ضمن قواعد معروفة تهدف إلى حماية حقوق الجميع.

وتأسيسا على ما سبق ذكره فإن الناتج الطبيعي لتقارب العالم، تلاشي الحدود وتضاؤل المسافات هو عوامة النظام الاقتصادي والانتقال من المحلية إلى العالمية، وتكاملت حلقات النظام الاقتصادي العالمي بظهور الكيان الدولي الثالث، وهو منظمة التجارة العالمية في 01- 01- 1995.

ثانياً: الإطار العام للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات - GATS -

لقد اعتبرت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) من النتائج المميزة لجولة الأورغواي، بعدما كان في السابق إطار تطبيق القواعد التجارة الدولية المتعددة الأطراف مقصوراً على التجارة في السلع، تخفيضات تعريفية، وإلغاء مختلف القيود أمام التبادل التجاري الدولي⁽⁷⁾.

هذا و خلال المفاوضات تبين للمفاوضين أن عملية تحرير الخدمات مختلفة تماماً عن عملية تحرير تجارة السلع، لأنه في تجارة الخدمات لا توجد مشكلة عبور حدود و تعريفات جمركية و إنما تأخذ القيود في تجارة الخدمات شكل القوانين، القرارات و الإجراءات الإدارية التي تضعها كل دولة، لهذا عملت اتفاقية الخدمات على إلغائها أو تخفيضها، للتوصل في نهاية المطاف إلى التبادل التجاري الحر للخدمات و ذلك في اتفاقية تتألف من 29 مادة موزعة على ستة أجزاء و ثمانية ملاحق. كما تشتمل اتفاقية تجارة الخدمات على (155) قطاعاً فرعياً ضمن (12) قطاعاً رئيسياً كالتالي⁽⁸⁾:

1. خدمات الأعمال ومن ضمنها الخدمات المهنية والعقارية وخدمات التأجير؛
2. خدمات الاتصالات ومن ضمنها الاتصالات الهاتفية والسمعية والبصرية؛
3. خدمات التشييد والخدمات الهندسية المتصلة بها؛
4. خدمات التوزيع ومن ضمنها خدمات البيع بالوكالة وتجارة الجملة والتجزئة؛
5. الخدمات التعليمية ومن ضمنها التعليم بكافة مراحله وتعليم الكبار.
6. الخدمات البيئية ومن ضمنها خدمات الصرف الصحي؛

7. الخدمات المالية ومن ضمنها التأمين والخدمات المصرفية والاستشارات المالية؛

8. الخدمات المتصلة بالصحة والخدمات الاجتماعية؛

9. خدمات السياحة والخدمات المتصلة بالسفر؛

10. الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية؛

11. خدمات النقل ومن ضمنها النقل البري والبحري والجوي والفضائي؛

12. خدمات أخرى غير واردة في أي قطاع.

كما تضمنت الاتفاقية التعريف بالتجارة في الخدمات التي تعتبر توريد الخدمة من بلد إلى آخر وذلك بالاستناد إلى نمط تأدية الخدمة⁽⁹⁾:

1- انتقال الخدمة ذاتها من دولة المورد إلى دولة المستفيد (حالة خدمات البنوك، الشركات التأمين والمكاتب الهندسية).

2- انتقال مستهلك الخدمة من بلده إلى بلد تقديم الخدمة (حالة خدمات السياحة والفندقة).

3- انتقال المشروع التجاري المؤدي للخدمة إلى البلد المستفيد (حالة إنشاء شركات أو فروع لها).

4- انتقال مواطني دولة ما لأداء الخدمة في دولة أخرى (حالة الخبراء والمستشارين الأجانب).

كما يحدد هذا الجزء من الاتفاق الخدمات المشمولة، وهي أية خدمة في أي قطاع، عدا الخدمات التي تقدم على أساس غير تجاري وبدون منافسة مع أحد وذلك في إطار أداء الحكومة لوظائفها الأساسية (حالة البنوك المركزية).

أما الأحكام والضوابط العامة التي تسير عليها تجارة الخدمات وأهمها: الالتزام بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، التحرير التدريجي، التغطية والشمولية، الاعتراف، قيود حماية ميزان المدفوعات والشفافية حيث تتعهد كل دولة بنشر كل القوانين، القرارات والإجراءات الوطنية ذات الصلة بتنفيذ هذا الاتفاق أو إتاحة هذه المعلومات بأية طريقة أخرى إذا تعذر نشرها، مع إنشاء مكتب أو أكثر لنشر المعلومات حول الخدمات. كما تجيز الاتفاقية لأي عضو أن يطلب من مجلس التجارة في الخدمات منحه استثناءاً من تطبيق هذه المبادئ وفق شروط

معينة، حيث يقوم مجلس التجارة و الخدمات بمراجعة هذه الاستثناءات كل خمس سنوات للنظر فيما إذا كانت الظروف التي دعت إلى الاستثناء لا تزال قائمة، و في جميع الأحوال لا يجوز أن تتجاوز مدة الاستثناءات 10 سنوات. في انتظار أن تبدأ جولة مفاوضات جديدة حول المزيد من الاستثناءات لتحرير التجارة في الخدمات⁽¹⁰⁾.

أما الجزء الثالث من الاتفاقية فيتضمن الالتزامات المحددة (تعهدات الأعضاء)، ولكنها لم تحدد ما المقصود من الالتزامات المحددة، ولكن يتبين من نصوص الاتفاقية أنها ترتبط بما يعلنه العضو في جداول خاصة به تحدد القطاعات التي يلتزم بتحريرها والحدود والأوضاع والاشتراطات المتفق عليها المدرجة في جداول التنازل الخاصة به وحدود هذا التحرير، فهذه الالتزامات تتوقف على إرادة العضو والتي يعلنها في جداوله وفي قلب هذه الالتزامات مبدئين أساسيين وهما: مبدأ النفاذ إلى الأسواق؛ ومبدأ المعاملة الوطنية⁽¹¹⁾.

وبالإضافة إلى المفاوضات بشأن الالتزامات المحددة، هناك بعض الموضوعات التي لم تستكمل أثناء جولة أوروغواي واتفق الأعضاء على التفاوض بشأنها فيما بعد، وهي قواعد اتفاق الخدمات (آلية الوقاية الطارئة والدعم والمشتريات الحكومية)⁽¹²⁾.

كما تنص الاتفاقية على ضرورة التشاور بين الأعضاء في كل القضايا التي تتعلق بتنفيذ أحكام الاتفاقية، و يقوم مجلس التجارة و الخدمات و جهاز تسوية المنازعات بكل ما يلزم في سبيل التوصل إلى اتفاق حول القضايا سبب الخلاف بين الأعضاء، كما تعمل سكرتارية منظمة التجارة العالمية على توفير المساعدات الفنية التي يقررها مجلس التجارة في الخدمات للدول النامية - المتخلفة- لتسهيل إجراءات تطبيق هذه الاتفاقية. كما أجازت الاتفاقية لأي عضو أن يفرض منح مزايا هذا الاتفاق إلى أي بلد أو مورد يتمتع بجنسية بلد غير عضو أو من بلد يرفض اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة⁽¹³⁾.

كما تتضمن الاتفاقية 4 ملاحق من قطاعات الخدمات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: ملحق الخدمات المالية؛ ملحق خدمات النقل الجوي؛ ملحق خدمات الاتصالات وملحق انتقال العمالة الذي يسري هذا الملحق على

الأشخاص الطبيعيين، وهم الأشخاص الذين ينتقلون من دولة إلى أخرى بصفة مؤقتة بهدف توريد خدمات، في حين يخرج من نطاقه المسائل المتعلقة بالجنسية والبحث عن العمل، وإقامة أو عمل الأشخاص بصفة دائمة في دولة أخرى⁽¹⁴⁾.

إن أهم ما أسفر عن تبلور النظام العالمي للتجارة الدولية اتفاقية خاصة حول تحرير تجارة الخدمات في الدورة الأخيرة لتحرير التجارة (جولة أوروغواي) 1994، تحت عنوان الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، حيث تعتبر هذه الأخيرة الخطوة الأولى نحو إدخال الخدمات في النظام التجاري الدولي، وهذه الاتفاقية لا تهدف فقط إلى توسيع نطاق التجارة متعددة الأطراف فيما يتعلق بالخدمات، أو اكتمال النظام التجاري الدولي، ولكنها تعكس أيضا الأهمية الاقتصادية للتجارة في الخدمات في المجال الدولي، وتعالج وتنظم في الواقع سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، والنظم الرقابية الداخلية والتي تعرقل وتعوق تطور وانتقال الخدمات في مختلف الأسواق.

ثالثا: مهنة المحاسبة وطبيعة التحديات المعاصرة

لقد رافقت المحاسبة المسيرة الإنسانية في تطورها وارتقاؤها وكانت تستجيب دائما للبيئة وعواملها التي تتواجد فيها فتتأثر بها وتؤثر فيها وكانت تنتقل بين فترة وأخرى من بيئة أو حضارة إلى بيئة/حضارة أخرى بواسطة العديد من الأسباب والعوامل والوسائل والأهداف وهكذا تواصلت المحاسبة إلى الوقت الحاضر بصورتها الحالية وستستمر مستقبلا في هذا المنحى من التواصل مع الإنسان وبيئته المتغيرة والمتجددة، وخلال هذه المسيرة الطويلة يمكن حصر مراحل تطور الفكر المحاسبي في اتجاه تكوين نظرية عامة للمحاسبة إلى ثلاث مراحل نوجزها في ما يلي:

❖ **المرحلة الأولى:** ما قبل ظهور القيد المزدوج حتى عام 1494 حسب المعلومات التي توصل لها الباحثون في تاريخ المحاسبة أن أكثر الأنظمة المحاسبية القديمة تطورا بعد النظام الذي خلفه المصريون القدماء، كان النظام المحاسبي الذي استخدمه اليونانيون في أثينا، وإلى هذا النظام ينسب أول حسابات المدفوعات الحكومية عن الفترة الممتدة من عام (415 - 418) ق.م.

وخلال هذه الحقبة التاريخية وتحديدًا في عهد الإمبراطوريتين اليونانية والرومانية، خطت المحاسبة خطوة واسعة بفضل عاملين⁽¹⁵⁾:

العامل الأول: البدء باستخدام وحدة النقد وسيلة لعملية التبادل التجاري بدءًا من القرن السادس قبل الميلاد، مما وفر ركنا هاما من أركان نظام القيد المحاسبي؛

العامل الثاني: وتمثل في ظهور الأنظمة العددية المتطورة نسبيا، والتي بدأت بالنظام العددي اليوناني، ثم النظام العددي الروماني بعد ذلك، وأخيرا بالنظام العددي الهندي - العربي.

وتميزت الفترة من 600 بعد الميلاد بظهور الحضارة الإسلامية وإمبراطوريتها المترامية الأطراف واكتشاف الأرقام العربية، بالإضافة إلى الإيرادات والنفقات الهائلة للدولة الإسلامية ووجوب صرفها بموجب الشريعة الإسلامية فظهرت الحاجة إلى الدواوين (ديوان بيت المال وغيره)، وقد استخدم التسجيل بهدف الرقابة على الأموال. كما استخدمت الميزانية بهدف تحقيق التخصيص المالي لمختلف نشاطات الدولة. وقد تم الاستعانة في هذه الآونة بسجلات الإيرادات والمصروفات كتسجيل مبسط للعمليات من جانب واحد باستخدام القيد المفرد⁽¹⁶⁾.

ثم أسهمت الحروب الصليبية (1096- 1291) في نقل حضارة الشرق العربي الإسلامي إلى الغرب في جانبها المادي وغير المادي كما أسهمت التجارة البحرية مع الشرق في ذلك، مما ساهم في ظهور النظم السياسية والتجارية والطباعة والبنوك في أوروبا حتى نهاية القرن الخامس عشر.

❖ المرحلة الثانية: من (1495- 1970) تميزت هذه المرحلة بظهور القيد المزدوج على يد الإيطالي لوقا باسولو -Louca Paciolo- سنة 1494، حيث يمثل ابتكار القيد المزدوج انقلبا حاسما في عالم المحاسبة وبداية إمساك الدفاتر المحاسبية على أساس منتظم مع استمرار القواعد المحاسبية السابقة على ظهور القيد المزدوج.

ومع بداية النصف الثاني من القرن الثامن عشر بظهور الثورة الصناعية في أوروبا، و ظهور المنشآت الكبيرة و انتشار السكك الحديدية و ظهور ضرائب

الدخل في صورة تشرىعات منتظمة، و كذا ظهور الشخصية المعنوية للمؤسسة وانفصال الملكية عن الإدارة، فبدأ واضحا التحول من إمساك دفاتر إلى المحاسبة مما أدى إلى تغير النظرة إلى طبيعة معادلة الميزانية و الأصول و الالتزامات. مما أحدث تطورا كبيرا في إجراءات العمل المحاسبي و بداية ظهور اصطلاح المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ومع بدايات القرن العشرين ظهرت تطورات سريعة ومتلاحقة ساهمت في محاولة وضع إطار للنظرية المحاسبية لتقوم بترشيد إجراءات العمل المحاسبي، وقد أبرز التطور الصناعي في أوروبا وأمريكا إلى مزيد من التطور في أساليب القياس المحاسبي خصوصا في مجال التحليل التكاليفي مما أظهر الحاجة إلى محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية وإلى نظام مصرفي كبير وبورصات لجذب رؤوس الأموال وانعكس ذلك على المحاسبة لتزويد المعلومات إلى أعداد كبيرة من المستفيدين منها⁽¹⁷⁾.

وفي نهاية الخمسينات من القرن الماضي دخلت علاقة المحاسبة بالأساليب الرياضية والإحصائية مرحلة النمو والازدهار وذلك لسببين:

أولهما: شروع بعض المشروعات الاقتصادية، باستخدام بحوث العمليات في أنظمتها المحاسبية، خصوصا بعد تزايد استخدام الحاسبات الالكترونية.

وثانيها: انفتاح المحاسبة على كل من النظرية الحديثة للقياس والنظرية الحديثة للمعلومات وقد تركت هاتان النظريتان آثار جوهرية على وظيفة المحاسبة وذلك بتحويلها من مجرد نظام لمسك الدفاتر، إلى نظام للمعلومات الاقتصادية.

كما تميزت نهاية هذه المرحلة بظهور المنظمات المهنية والأقسام العلمية المهتمة بأمر المهنة مع ظهور كثير من الدراسات حول نظرية المحاسبة و أخرى حول مشكلة انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد⁽¹⁸⁾.

❖ المرحلة الثالثة: من (1971 حتى الآن) شهدت هذه الحقبة تغيرات

كبيرة علي المستويين العالمي والإقليمي لمست مختلف جوانب المحاسبة، وأحدثت تغيرات جذرية سواء من ناحية إطارها الفكري أو أسلوب ممارستها

العمل المحاسبي والاستفادة من مخرجاتها أو الفهم السليم لطبيعة المحاسبة ودراساتها أو إجراء بحوثها.

وأهم ما يميز هذه المرحلة الاهتمام المتزايد من قبل العديد من الهيئات والمنظمات المحاسبية المهتمة بعملية تحقيق أكبر قدر ممكن من التجانس والتوافق في الطرق والأساليب والإجراءات المحاسبية بين مختلف الدول محاولة الوصول إلى لغة محاسبية مشتركة، لتستوعب مختلف المتغيرات والتحديات الجديدة في ظل العولمة والتطورات الاقتصادية العالمية الحديثة وفي ضوء عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وطبقاً لتوجه المؤسسات للاندماج والاتجاه إلى الخصوصية وزيادة اتساع أسواق المال وتخطي المعاملات المجالين المحلي والإقليمي إلى مجال أرحب عبر الحدود لتتعاظم أهمية المحاسبة ومعلومات التقارير المالية في مجال اتخاذ القرارات على المستوى الدولي.

مما سبق يمكن القول أن المحاسبة رافقت نشوء الحضارة البشرية وتطورها، وكانت على الدوام تلبي متطلبات هذا التطور وعلى جميع الأصعدة، غير أن التطورات التي شاهدها العقود الثلاثة المنصرمة كانت حاسمة في الإطار العلمي لنظرية المحاسبة، خاصة مع ميل الكثير من الدول إلى تبني توصيات ومعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن المنظمة الدولية (IASB)، إلى جانب ذلك فإن العديد من المواضيع المحاسبية المهمة والتي تحظى باهتمام المحاسبين تأتي حالياً من خلال الأبعاد الدولية للمحاسبة، الأمر الذي أدى إلى ظهور نظام محاسبي من نوع جديد يطلق عليه المحاسبة الدولية.

رابعا- واقع تنظيم وممارسة مهنة المحاسبة في الجزائر

تعتبر المحاسبة مهنة منظمة ومنتظمة تختص بتسجيل و تبويب و تلخيص الأحداث الاقتصادية المرتبطة بالمؤسسة بكيفية تسمح من استخدام مخرجاتها في مناحي التسيير الداخلي للمؤسسة من جهة ومن جهة أخرى في بناء مواقف وقرارات مختلفة من جهات ذات مصلحة في المؤسسة⁽¹⁹⁾.

كما تعد المحاسبة من المهن الاجتماعية وثيقة الصلة بالاقتصاد والتنمية الاقتصادية، وغالباً ما تتطور مهنة المحاسبة بما يتناسب و درجة التطور الاقتصادي للبلد. من ناحية أخرى تعتبر المحاسبة من الأدوات التي

تعتمد عليها التنمية الاقتصادية، و ذلك لما لها من دور في توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، سواء أكان ذلك على المستوى الجزئي أم على المستوى الكلي⁽²⁰⁾.

أما عن الممارسة المهنية في الجزائر فقد عرفت تطورا حقيقيا بصدور القانون رقم 91- 08 بتاريخ 27 أفريل 1991، الذي أحدث تغييرا ملموسا على المهنة وأدرج مهنة محافظ الحسابات إلى جانب المهن الأخرى. فقام هذا القانون بتحديد شروط ممارسة المهنة ومسؤولياتها، بالإضافة إلى قواعد التعامل مع الزبائن. وقد ألحق بالمرسوم التنفيذي رقم 136 96- المؤرخ في 15 أفريل 1996، المتعلق بقانون السيرة الخاصة بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الذي يضبط مهام الممارسين وسيرتهم وأخلاقيهم⁽²¹⁾.

وبذلك فقد تم الفصل الصريح بين مهمة التوحيد المحاسبي التي بقيت من صلاحيات الإدارة الوصية (ممثلة في وزارة المالية)، من خلال مجلس الوطني للمحاسبة ومهمة تسيير شؤون المهنة التي أوكلت للمنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

وفي ظل الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر مؤخرا، وذلك في إطار تحديث نظامها المحاسبي، فلم يقتصر هذا الإصلاح على تبني النظام المحاسبي المالي (SCF) فحسب، وإنما تعداه إلى إصلاح وتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر وذلك من خلال إصدار مجموعة من النصوص القانونية، بعد ما عرفته المهنة من اختلالات وانتكاسات عديدة منذ فترة طويلة، والتي يمكن إرجاعها إلى عدة أسباب أهمها⁽²²⁾:

- ضعف تأهيل المهنيين: تعاني المهنة المحاسبية من غياب سياسة تكوين حقيقية تعد المحاسب الجزائري للعمل وفق قواعد المهنة بشكل جيد، وكذلك تعده للعمل وفقا للتطبيقات الدولية المتمثلة في المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة الدولية. من جهة أخرى، فإن المسابقة الوطنية للدخول للمهنة لم تنظم منذ أكثر من 10 سنوات مما خلق العديد من الصعوبات، خاصة وأن

عدد الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات الحقيقيين الذين يتوفرون على كفاءات بمقاييس دولية محدود جداً على المستوى الوطني؛

• الضغوط التنافسية: تعاني المهنة المحاسبية الجزائرية من محاولات دخول خبرات محاسبية أجنبية للسوق الجزائرية من خلال مكاتب خبرة محاسبية عالمية لا يمكن للمحاسبين ولا محافظي الحسابات الجزائريين منافستهم بإمكانياتهم المتواضعة؛

• عدم استجابة التنظيم: تعاني المهنة من قصور المنظمات المهنية في أداء المهام المنوطة بها، وغيابها عن المساهمة الجادة في عملية الإصلاح، نتيجة لضعفها وعدم تأثيرها في بيئة المحاسبة الجزائرية وهذا ناتج من عدة أسباب لعل أهمها سوء العلاقة بينها وبين المجلس الوطني للمحاسبة، وكذا افتقارها لهيكل مهنية قوية، بالإضافة إلى الغياب شبه الكلي عن المنظمات والهيئات الدولية التي تجمع أصحاب المهنة عبر العالم مثل IASB و IFAC وفي ظل هذا الوضع المتردي تقرر إصلاح المهنة المحاسبية وذلك بصور العديد من النصوص القانونية، أهمها⁽²³⁾ :

• القانون رقم 10 - 01 والمتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ويتضمن هذا القانون 84 مادة في 12 فصلا . حيث قررت الحكومة بموجب هذا القانون إعادة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، وإعادة تنظيم المنظمات المهنية، من خلال تفكيك "المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين" وتم إنشاء ثلاث منظمات مهنية جديدة تشرف على المهنة لها علاقة مباشرة بالمجلس الوطني للمحاسبة وتحت إشراف وزارة المالية، وهي المجالس الوطنية للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.

لقد مكن هذا القانون من إعادة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، في محاولة من وزارة المالية لاسترجاع الكثير من الصلاحيات التي تخلت عنها بموجب القانون رقم 08/91 المنظم لمهنة المحاسبة، حيث أصبح بموجب هذا القانون⁽²⁴⁾ :

- منح الاعتماد لممارسة المهنة من صلاحيات وزير المالية؛
- مراقبة النوعية المهنية والتقنية لأعمال الخبراء ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين تحول إلى وزير المالية؛
- التكفل بتكوين الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات من طرف مؤسسة تعليم مختصة تابعة لوزارة المالية والتكفل بتكوين المحاسبين المعتمدين من طرف المؤسسات التابعة لوزارة التكوين المهني.
- ثم توالى بعد ذلك عملية الإصدار للنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمهنة المحاسبة وذلك من خلال مجموعة من المراسيم التنفيذية ولعل أهمها ما يلي:
- صدور مجموعة من المراسيم التنفيذية في 27- 01- 2011 والمتعلقة أساساً بالتغيرات التي مست السلطة التي تحكم مهنة المحاسبة في الجزائر وتوضيح الصلاحيات. إذ تم من خلالها، تحديد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وتحديد قواعد سيره؛ وكذا تحديد تشكيلة المجالس الوطنية للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وتحديد صلاحياتها وقواعد سيرها؛ كما تم تحديد شروط وكيفيات الاعتماد لممارسة مهنة المحاسبة⁽²⁵⁾؛
- صدور مجموعة من المراسيم التنفيذية في 16- 02- 2011 والمتعلقة عموماً بكيفيات تحديد الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم العالي المتخصص لمهنة المحاسب. وكذا تحديد شروط وكيفيات تنظيم الامتحان النهائي، بصفة انتقالية، للحصول على شهادة الخبير المحاسب. كما تم التطرق من خلال هاته المراسيم إلى كيفيات تحديد المهمة التضامنية لمحافظي الحسابات⁽²⁶⁾؛
- ثم صدور المرسوم التنفيذي رقم 11- 202 المؤرخ في 26 ماي 2011 والذي يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكالها وآجال إرسالها⁽²⁷⁾.

• صدور المرسوم التنفيذي رقم 11- 393 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011 والذي يحدد شروط وكيفيات سير التربص المهني واستقبال ودفع أجر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المتربصين⁽²⁸⁾.

إن الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر مؤخراً لم تقتصر على تبني النظام المحاسبي المالي فحسب، وإنما تعداه إلى إصلاح وتنظيم مهنة المحاسبة، وذلك من خلال إصدار مجموعة من النصوص القانونية ولتي تهدف الحكومة من خلالها إلى إعادة تنظيم المهنة المحاسبية وكذا تحديث الإطار العام للمجلس الوطني للمحاسبة. من جانب آخر عرفت البيئة المحاسبية الجزائرية عدة إصلاحات أخرى، وهذا من خلال إدخال بعض التعديلات على النظام الجبائي الجزائري بغية تكييف قواعده مع الواقع المحاسبي الجديد، وكذا محاولة إصلاح نظام التعليم والتكوين المحاسبي وذلك بهدف الارتقاء وتحسين واقع الممارسة المحاسبية. كما عرف قطاع البنوك بدوره بعض الجهود الرامية إلى تحسين واقع النظام المصرفي الجزائري وذلك من خلال إحداث بعض التغييرات في آلية عمله.

خامساً- انعكاسات تحرير التجارة في الخدمات على تنظيم وممارسة مهنة المحاسبة في الجزائر

منذ أن تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) في عام 1995م اهتمت منظمة التجارة العالمية (WTO) بوضع ضوابط محددة خاصة بمهنة المحاسبة والمراجعة الغرض منها هو تسهيل التجارة في خدمات هذه المهنة، وذلك من خلال ضمان أن الأحكام والقواعد والقوانين المحلية في دولة ما في مجال خدمة المحاسبة والمراجعة تتسق مع المتطلبات المنصوص عليها بالمادة السادسة والسابعة لاتفاقية التجارة في الخدمات (GATS) ولا تتعارض معها، وألا تشكل إجراءات التأهيل المهني والمعايير الفنية وإجراءات منح الترخيص بمزاولة المهنة عائقاً أمام التجارة في هذه الخدمة، وأن تكون الضوابط الموضوعة للتحقق من كفاءة المهنيين الأجانب الراغبين في مزاولة المهنة قائمة على معايير موضوعية وواضحة⁽²⁹⁾.

إن المنظمة العالمية للتجارة ومن خلال هذه الاتفاقية تريد تحرير تجارة الخدمات المحاسبية - هذه الأخيرة تعد من الخدمات المهنية المشمولة في خدمات الأعمال التجارية والتي بدورها تدخل في (155) فرعاً من فروع الخدمات- من خلال إزالة جميع القيود والعوائق التي تحول دون انتقالها بين دول العالم. فالمادة السادسة من هذه الاتفاقية تطالب بأمور تخص التعليمات، شملت⁽³⁰⁾:

- الاهتمام بتطبيق القوانين المحلية التي تخص قطاع الخدمات والمهن بطريقة معقولة وموضوعية، بحيث لا تشكل عائقاً أمام تجارة الخدمات؛
- ألا تشكل إجراءات التأهيل المهني وإجراءات منح الإجازة المهنية عائقاً أمام التجارة في الخدمات؛
- أن تكون لجميع الأعضاء إجراءات واضحة للتحقق من كفاءة المهنيين الراغبين في ممارسة مهنتهم في الحدود القانونية.
- أما المادة السابعة فقد اهتمت بنودها بمسائل الاعتراف بالمؤهلات والتراخيص، حيث نصت تلك البنود على⁽³¹⁾:
- يحق للدول الأعضاء اختيار طريقة الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية باللجوء إلى التشريع الفردي، أو الاتفاق المتبادل مع الدول الأخرى، أو باستخدام الطرق المتفق عليها عالمياً؛
- في حالة استخدام أي من الطرق المذكورة أنفاً لا بد للدولة العضو الثابت أن يعمل على تطبيق هذه الإجراءات بشكل موضوعي وعادل؛
- تشجيع الدول الأعضاء على التعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية على وضع وتطبيق قواعد ومعايير دولية شائعة.
- وإذا كانت الجزائر وعلى غرار العديد من الدول، عمدت منذ بداية الألفية الثالثة إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات المحاسبية من أجل إصلاح المنظومة المحاسبية من خلال تبني نظام محاسبي مبني على أساس المعايير المحاسبية الدولية، أملاً في تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها جلب المستثمر الأجنبي والاستفادة من فرص الاقتصاد العالمي الذي أصبح حقيقة وواقعا.

فالملاحظ أن مهنة المحاسبة في الجزائر أتمت بنوع من اللا تنظيم وفوضى تجلت في عدم وجود ضوابط وحدود لممارسة هذه المهنة، بدليل انه لم يعاد النظر في النصوص التشريعية المنظمة للمهنة منذ سنة 1991 من خلال قانون 91- 08 المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، إلى غاية 2010 من خلال قانون 10- 01 المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد والمحدد لشروط وكيفيات ممارسة مهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد⁽³²⁾.

وفي ظل هذه المعطيات وأمام هذا الانفتاح وما يقتضيه من منافسة شديدة يبدو من الضروري إصلاح وتنظيم وضبط المهنة في سبيل مواجهة آثار اتفاقية منظمة التجارة العالمية ومواكبة متطلباتها. حيث يلاحظ أن الجهود المبذولة من الجهات ذات العلاقة بالمهنة في الجزائر لم تكن في المستوى المتوقع، ولم تعطي الاهتمام الكافي لوضع هذا التحدي ضمن استراتيجياتها، وهو ما يتطلب سرعة البدء في تلمس الانعكاسات المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على بيئة مهنة المحاسبة في الجزائر.

إن تلمس تلك الآثار والانعكاسات يكمن تحديداً في تناول أهم مبادئ التي تلتزم بها الدولة العضو عند اكتسابها عضوية هذه المنظمة، مع التركيز على بيان أثر كل مبدأ من هذه المبادئ على مهنة المحاسبة ومزاويلها في الجزائر:

1. مبدأ إلغاء القيود الكمية على الواردات من السلع والخدمات:

لاشك أن تنفيذ هذا المبدأ والالتزام به يجعل الجزائر مجبرة على إزالة مختلف القيود التي تضعها على حرية انتقال خدمات هذه المهنة ومزاويلها من تشريعاتها كعدد مورديها، وقيمة الخدمات المسموح بتوريدها، ونسبة مشاركة رأس المال الأجنبي للوطني في هذه المكاتب وغير ذلك من القيود، مما سوف يؤدي إلى حرية دخول مكاتب المحاسبة والمراجعة الأجنبية. ومن المعروف أن هذه المكاتب تعتمد في مزاويلتها للمهنة على العناصر ذات الخبرات والمهارات العالمية المتخصصة المتراكمة، وهو ما يمكنها من تقديم الخدمات المهنية، وبصفة خاصة الاستشارات منها بكفاءة عالية وبطريقة متكاملة وبشكل مميز، وهذا ما فتقر إليه مكاتب المحاسبة والمراجعة الوطنية، مما يجعلها في موقف تنافسي

ضعيف، الأمر الذي يعني إخراج مكاتب المحاسبة والمراجعة الوطنية من سوق المهنة وسيطرة المكاتب الأجنبية على هذا السوق.

2. مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:

يلزم هذا المبدأ أية دولة عضو في المنظمة قامت بمنح معاملة تفضيلية لدولة أخرى عضو في المنظمة، بأن تعمم هذه المعاملة تلقائياً من دون تمييز على باقي الدول الأعضاء. ومن ثم فإن قيام عضو ما بمنح مزاوولي مهنة المحاسبة الجزائريين لبعض المزايا في مجال توريد هذه الخدمة يتطلب منح ذات المزايا لجميع الدول الأعضاء دون طلب منها، وهو الأمر الذي يعني عدم استفادة مزاوولي المهنة الجزائريين من أية معاملة تمييزية قد تمنحها بعض الدول للجزائر في مجال مهنة المحاسبة والمراجعة.

3. مبدأ المعاملة الوطنية:

حسب هذا المبدأ لا يحق للدولة العضو في المنظمة أن تميز في إجراءاتها المحلية بين المنتجات المحلية وتلك المستوردة، مما يجعل تطبيق هذا المبدأ ينجر عنه التقليل من الدعم لمكاتب المحاسبة الوطنية؛ الأمر الذي يؤدي إلى تضاول فرص ظهور مكاتب يمكن أن تأخذ دورها في المستقبل أمام المكاتب الأجنبية العملاقة التي تشكل بطبيعتها قوة اقتصادية تنسجم مع المتغيرات الجديدة.

4. مبدأ الشفافية :

يقضي بتوفير المعلومات الملائمة والكافية للمستثمرين ومختلف المتدخلين الاقتصاديين، بما يسمح لهم بالتنبؤ والتخطيط للمستقبل. ولا شك أن الهدف من هذا المبدأ هو ضمان تسهيل انتقال مزاوولي المهن ومنها مهنة المحاسبة والمراجعة.

وعليه فإن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في ظل هكذا قواعد وقوانين تحكم تجارة الخدمات في إطار هذه المنظمة، سيخلق بما لا يدع مجالا للشك جملة من التحديات والآثار غير المرغوب فيها إن لم يحسن القائمين على المهنة في الجزائر البدء في تلمس آثار هذا الانضمام ووضع هذا التحدي ضمن إستراتيجياتهم لمواكبة متطلباتها.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

من خلال دراسة البحث وتحليله نظرياً والتعرف على مشكلاته، يمكن الإشارة إلى النتائج التالية:

- إن منظمة التجارة العالمية هي مؤسسة تملك الصلاحيات والقدرة على إدارة جوانب متعددة من الاقتصاد العالمي، حيث عهد إليها العمل على ضبط ومراقبة التجارة الدولية وضمان توفير شروط المنافسة وعدم التمييز.
- أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيؤدي إلى إحداث آثار جوهرية على طبيعة ومكونات ومتطلبات تنظيم وممارسة المهنة المحاسبية فيها.
- يشكل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة أحد التحديات التي ستواجه مهنة المحاسبة سواء على مستوى التنظيم أو على مستوى الممارسة، كما ستعرض هذه المهنة من خلال مكاتب الخبرة إلى الضغوط التنافسية من المكاتب الأجنبية سواء من ناحية الأسعار أو بجودة المخرجات.
- أن مهنة المحاسبة في الجزائر تعاني من الجهل بالتطبيقات العلمية المناسبة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والالتزام بها عند الممارسة المهنية، بالإضافة إلى غياب الجهاز الرقابي الفعال كالجمعيات المهنية أو الجمعيات الرقابية التي بإمكانها دراسة نقاط الضعف ومعالجتها وفقاً للمستوى المهني المطلوب.
- أن واقع مهنة المحاسبة في الجزائر يتميز بالضعف والبعد عن المهنية والكفاءة في الكثير من الأحيان، خاصة في ظل حقيقة أن أغلب العمل في المحاسبة يتركز على إعداد القوائم والكشوف المالية التي تقدم لمصلحة الضرائب، الأمر الذي حول مكاتب الخبرة إلى مخلصي ضرائب أكثر منها محاسبة مهنية مختصة.
- التدني الكبير والخطير على كافة المستويات علمياً ومهنياً وخلقياً، ولعل عدم وجود تشريع قوي وغياب الرقابة المهنية كانتا سبباً في هذا التدني الأمر الذي انعكس بوضوح على مستوى التقارير المالية المقدمة والتي تؤثر بشكل واضح على الوضع المالي والاقتصادي الوطني.

- عدم وضوح دور مفهوم المحاسبة ودور المحاسب لدى الشركات والمؤسسات، وضعف نظام التعليم المستمر للمحاسبين.
- عدم مواكبة مهنة المحاسبة في الجزائر للتطورات والتغيرات السريعة التي طرأت على علم المحاسبة والمراجعة على الصعيد العالمي خاصة في الآونة الأخيرة.

ثانياً: التوصيات

- في ضوء ما توصلنا إليه من نتائج، وبغية تلافي مختلف الآثار والانعكاسات المحتملة التي يمكن أن يتركها هذا الانضمام على مستقبل تنظيم وممارسة مهنة المحاسبة في الجزائر، فإننا نقترح ضرورة تجسيد جملة من الأهداف الرئيسية، هذه الأهداف تتمثل في التالي:
- إرساء قواعد وأسس للمهنة تساعد على تثبيت مقوماتها المهنية والعلمية، وتساعد على انتشارها لكي تتمكن من أداء رسالتها.
- التأكيد على أهمية الالتزام بالسلوك المهني وقواعد وآداب مهنة المحاسبة، مما يساهم في إنتاج منتج مهني معتمد وموثوق به من كافة القطاعات ذات العلاقة مع مهنة المحاسبة.
- إصلاح إطار العمل القانوني والتشريعي المنظم لمهنة المحاسبة مع دعم بنية الإشراف الحكومي وتفعيل دور المجلس الوطني للمحاسبة لتنظيم المهام المتعلقة بالجهات المسؤولة عن المهنة ودعم التنسيق بينهم، بالإضافة إلى تنظيم سلسلة من ورش العمل تهدف إلى إعادة بناء هيكل إشرافي.
- تصميم مناهج للتعليم والتدريب المستمر بهدف تطوير والحفاظ على كفاءة المحاسبين والمراجعين المهنية وضمان إكسابهم المهارات الحديثة في شتى المجالات المهنية وبخاصة معايير المحاسبة والمراجعة؛ على أن يكون أهم أهدافها العمل على تأهيل الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات تأهيلاً مهنيّاً صحيحاً وفق أسس أكاديمية ومهنية معتمدة في باقي دول العالم المتقدمة.
- دعم تكنولوجيا المعلومات واستغلال التقنيات الحديثة لنشر المعلومات المهنية وتفعيل الدورات التدريبية والاختبارات عن بُعد، مع دعم الارتباط المهني بالجمعيات والهيئات المهنية الدولية.

- أهمية تبني تطوير التعليم المحاسبي بمفهومه الواسع الذي يشتمل على تطوير الجوانب البحثية وتطوير العملية التعليمية والمساهمة في تطوير المهنة مع ضرورة وضع إطار استراتيجي لهذا التطوير.

قائمة المراجع والحواشي:

- ¹ - محمد عبد العزيز عجيمة، مصطفى شيحة، " النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1982، ص 579.
- ² - عادل المهدي، "عولة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص 150.
- ³ - عبد الواحد العفوري، "العولة و الجات: التحديات و الفرص"، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص 60.
- ⁴ - حسن لطيف كاظم الزبيدي، العولة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، دار الكتاب الجامعي، العين، 2002، ص 171.
- ⁵ - المرجع السابق، ص 173.
- ⁶ - حازم الببلاوي، " دور الدولة في الاقتصاد"، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص 231.
- ⁷ - عدنان شوكت شومان، "اتفاقية الجات الدولية : الربحون دوماً... والخاسرون دوماً..."، دار المستقبل، دمشق، 1996، ص 86.
- ⁸ - علي محمود حسن، الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (الجاتس) وتأثيراتها المحتملة على القطاع المصرفي الليبي، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثامن حول: منظمة التجارة العالمية واهتمامات الدول العربية، المنعقد أيام 24 - 26 يونيو 2012، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ص 4.
- ⁹ - بوطمين سامية، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع : نظرية التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 182.
- ¹⁰ - لمزيد من التفاصيل راجع في ذلك: نبيل حشاد، الجات والمنظمة التجارة العالمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001، ص 120 - 121.
- ¹¹ - لمزيد من التفاصيل راجع في ذلك: بن عيسى شافية، أثار وتحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2010 - 2011، ص 69 - 70.

- ¹² - ملخص بشأن اتفاق التجارة فى الخدمات منشور على الرابط الالكتروني: www.tas.gov.eg/NR/.../SummaryofGATSArabic.doc، على الخط، تاريخ المتصفح (15 - 03 - 2015)
- ¹³ - بوطمين سامية، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره، ص 183.
- ¹⁴ - بن عيسى شافية، أثار وتحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 72.
- ¹⁵ - وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص 26.
- ¹⁶ - محمد شريف توفيق، مقدمة المحاسبة المالية، الجزء الأول، سلسلة المنهج المعاصر في المحاسبة، شركة الأستاذ للتصميمات، الرقازيق، 2002، ص 31.
- ¹⁷ - طلال محمد الجبوي وآخرون، أساسيات المعرفة المحاسبية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 48.
- ¹⁸ - كتوش عاشور، بلعزوز بن علي، المحاسبة العامة والمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS-IFRS)، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: النظام المحاسبي المالي الجديد (NSCF) في ظل معايير المحاسبة الدولية، المنظم يومي 17 - 18 جانفي 2010، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي.
- ¹⁹ - صديقي مسعود، فاعلية الإصلاح المحاسبي في الجزائر، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول "الإصلاح المحاسبي في الجزائر" المنظم يومي 29 و 30 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر.
- ²⁰ - عصام محمد البحيصي، نحو تطوير مهنة المحاسبة في فلسطين: تقييم الوضع الحالي للمهنة، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية (المجلد الثامن عشر)، العدد الثاني، يونيو 2010، غزة - فلسطين، ص 1249.
- ²¹ - لمزيد من التفاصيل راجع في ذلك: براق محمد وقمان عمر، أثر الإصلاحات المحاسبية على هيكلية المنظمات المهنية في الجزائر، ورقة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول: "الإصلاح المحاسبي في الجزائر" المنظم يومي 29 و 30 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة/ الجزائر.
- ²² - مداني بن بلغيث، فريد عوينات، الإصلاح المحاسبي في الجزائر - دراسة تحليلية تقييمية، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول : الإصلاح المحاسبي في الجزائر، المنظم يومي 29 - 30 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة/الجزائر.

- ²³ - لمزيد من التفاصيل راجع في ذلك: علاء بوقفة، الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره في تفعيل الممارسة المحاسبية: دراسة تحليلية تقييمية خلال الفترة 2010-2012، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص : محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، السنة الجامعية 2011/2012، ص 124- 125
- ²⁴ - قانون رقم 10 - 01 مؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010 يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد 42، الصادر في 2010/07/11.
- ²⁵ - لمزيد من التفاصيل راجع في ذلك: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 07 الصادرة في 2011./02/02
- ²⁶ - لمزيد من التفاصيل راجع في ذلك: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 11 الصادرة في 2011./02/20
- ²⁷ - المرسوم التنفيذي رقم 11 - 202 مؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1432 الموافق 26 مايو سنة 2011 يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وأجال إرسالها، الجريدة الرسمية، العدد رقم 65 الصادرة في 2010/11/30.
- ²⁸ - مرسوم تنفيذي رقم 11 - 393 مؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1432 الموافق لـ 24 نوفمبر سنة 2011 يحدد شروط وكيفيات سير التربص المهني واستقبال ودفع أجر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المتربصين، الجريدة الرسمية، العدد رقم 65 المؤرخة في 2011/11/30.
- ²⁹ - أحمد زكريا زكي، أثر تحرير التجارة في الخدمات على مهنة المحاسبة والمراجعة ومزاويلها في مصر، مقال منشور في المؤتمر العلمي: الجامعات المصرية والمعاهد العلمية في ظل تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات، كلية التجارة /جامعة حلوان مايو 2006.
- ³⁰ - صالح علي العقلا وحسام عبد المحسن العنقري، انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية وأثاره على تنظيم وممارسة مهنة مراجعة الحسابات: دراسة ميدانية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، مجلد 24، العدد 1، جدة، 2010، ص 5.
- ³¹ - المرجع السابق، ص 6.
- ³² - عمورة جمال، ضرورة إصلاح مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر وتكيفها مع المعايير الدولية للمراجعة (AIS)، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، المنظم يومي 13- 14 ديسمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة.



آفاق تطوير الاستثمارات البيئية: الاستثمار في طاقة الرياح نموذجا

دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي

أوصالح عبد الحليم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة سطيف

ousshalimpr@gmail.com

ملخص -

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول قضية تطوير الاستثمارات البيئية على عملية الانتقال نحو اقتصاد يعتمد على الطاقة المستدامة. وبشكل تحليلي منهجي، نسعى من خلاله إلى إعطاء صورة واضحة لأبعاد الاستثمارات في طاقة الرياح وتبسيط الضوء على الفرص والتحديات التي تمثلها موجة هذا النوع من الاستثمارات على تحقيق إنتاج طاقة نظيفة ومتجددة في دول الاتحاد الأوروبي في ظل تحديات التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية-

الاستثمارات البيئية، استثمارات طاقة الرياح، الاتحاد الأوروبي.

Prospects For The Development Of Environmental Investments: The Wind Energy Investment Model: Study Of The European Union Experience.

Abstract -

The Importance Of This Study Is Coming Of Its Being Treats The Development Of Environmental Investments Issue On The Process Of Transition Toward An Economy Depends On Sustainable Energy.

In Systematically Analysis, We Aim To Give A Clear Picture Of Dimensions Of Investment In Wind Energy And To Highlight The Opportunities And Challenges Are Represented By The Wave Such This Type Of Investment To Achieve A Production Of Clean And

Renewable Energy In The EU Countries In Light Of The Challenges Of Sustainable Development.

Key Words -

Environmental Investments, Wind Energy Investments, European Union

مقدمة-

إن الإستراتيجية التي تعنى بالاستثمارات البيئية يمكن أن تسهم في تحقيق النمو المستدام، والوقاية والتصدي لأزمات مالية حالية ومستقبلية التي تعاني منها معظم اقتصاديات دول العالم، وأن تعود بالنفع على البيئة من خلال استحداث الوظائف الخضراء، والدائمة التي تساعد على تجديد رأس المال الطبيعي وصيانتها، وبالتالي التخفيف من حدة الفقر والضغط الاقتصادي والاجتماعية المترتبة على الحكومات. ويعتبر الاستثمار في المشاريع المهمة بيئياً- طاقة الرياح- التي تهتم بصون البيئة الطبيعية وتخفيف وطأة الفقر وتوفير فرص التشغيل المستدامة كآلية مهمة للانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون بكفاءة وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة بمسعى وقاية الاقتصاديات العالمية عامة واقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي خاصة من التغيرات المناخية والأزمات المتجددة التي يعاني منها.

إشكالية البحث:

بناء على ما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية التالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

ما مدى توجه الاتحاد الأوروبي في تطوير الاستثمارات البيئية ؟

ومن خلال هذا التساؤل تبرز لنا الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي طاقة الرياح، وكيفية عملها ؟
- هل يعتبر الاستثمار في طاقة الرياح بديل حقيقي للاستثمار في الطاقات الأحفورية في الاتحاد الأوروبي ؟
- هل يمكن لاقتصاديات دول العالم الاستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي في مجال الاستثمار في طاقة الرياح ؟

أهمية البحث-

تنبع أهمية هذه الدراسة من كون أن استخدام الاستثمارات البيئية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، تثبت الإمكانيات الكبيرة لهذا النوع من المشاريع، والتي تعد صمام الأمان لمشكلة التغيرات المناخية والأزمات المالية المتتالية والأزمة الغذائية، مما يعطي أملا كبيرا لدول العالم عامة ودول الاتحاد الأوروبي خاصة، للانتقال نحو اقتصاد أقل اعتمادا على الطاقة الأحفورية وفق أطر سليمة وعادلة.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث الوصول إلى الأهداف التالية:

- إبراز أبعاد المشاريع والاستثمارات البيئية في دول الاتحاد الأوروبي.
- التعرف على مدى إمكانية استثمار دول الاتحاد الأوروبي لمصادر طاقة الرياح.

- إبراز أهمية الاستثمارات في طاقة الرياح في توفير البيئة الملائمة بما يخدم استراتيجيات تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

منهج البحث:

طبيعة الدراسة تجعلنا نستخدم مزيجا من المناهج المعتمدة في البحوث العلمية وأبرزها المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي والاستنباطي. أما بخصوص أدوات البحث فسوف نعتمد على العديد من المراجع العامة والدراسات والإحصاءات سواء تلك الصادرة عن الهيئات الوطنية الرسمية في دول الاتحاد الأوروبي، أو الهيئات الدولية الموثوق في إحصاءاتها.

هيكل البحث:

نحاول ضمن هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية والأسئلة المطروحة من خلال التطرق للعناصر التالية:

- أولا. مفهوم الاستثمارات البيئية.
- ثانيا. الإطار العام لطاقة الرياح.
- ثالثا. تجربة الاتحاد الأوروبي في الاستثمار في طاقة الرياح.
- أولا. مفهوم الاستثمارات البيئية:

ينبع مفهوم الاستثمارات البيئية من المساهمة المالية للمشروعات في احترام البيئة وحمايتها ومعرفة الدرجة التي تسهم فيها الاستثمارات في تحسين القضايا البيئية وتوفير ملايين الوظائف الجديدة من خلال استخدام الطاقة النظيفة، ورفع مستوى الدعم للمنتج الذي يسهم في تطوير الاقتصاد للدول والتقليل من التلوث وتنقية الهواء.

1- تعريف الاستثمارات البيئية:

تعرف الاستثمارات البيئية على أنها: " ذلك التوجه الحديث في القرن الواحد والعشرين لصناع القرار والشركات والمصارف الاستثمارية الذين يتوسمون في عالم جديد أخضر لمواجهة التحديات البيئية واستخدام تقنيات مبتكرة لإنتاج المنتجات الصديقة للبيئة والمساهمة في النمو العالمي وتكوين رأس المال الطبيعي واستثماره في المجالات البيئية الاجتماعية".¹

وتعرف على أنها: " تلك الاستثمارات الإنتاجية أو الخدمية المرتبطة بالبيئة والتي تهدف إلى توفير منتجات نظيفة التي لا تضر بها، كما تشمل المشاريع الوقائية لتجنب حدوث تلوث بالبيئة أو تدهور أو نضوب في مواردها، أو تلك الاستثمارات التي تهدف إلى التخلص من ملوثاتها أو في معالجة مشاكل نضوبها سواء كان ذلك يتعلق بالبيئة داخل المنزل أو بالبيئة المهنية أو البيئة الخارجية إجمالاً".²

كما تعرف على أنها: " تلك الاستثمارات التي تنفذ لأسباب ودواعي حماية البيئة وتهدف معالجة الآثار الضارة الناجمة عن النشاطات الإنتاجية أو لإنتاج تجهيزات ومعدات تستخدم للحد من الإجهاد البيئي الناجم عن الاستخدام أو الاستهلاك النهائي، وهي تعني وتهتم بمنتجات صديقة للبيئة التي

¹ شار ذنون الشكرجي، محمد ذنون الشرايبي، الاستثمار الأخضر: دراسة تحليلية في مدينة الموصل، مجلة تنمية الرفادين، المجلد 34، العدد 109، العراق، 2012، ص: 68.

² زينب صالح الاشوح، الاطراد والبيئة ومداداة البطالة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2003، ص: 112.

تقلل من التلوث البيئي وكذلك عمليات تحويل الإنتاج أو إيجاد أنماط إنتاج جديدة كلياً تستخدم تقنيات نظيفة بيئياً.³

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الاستثمارات البيئية :

- هي كل الاستثمارات التي تلبي إجراءات حماية البيئة.
- تركز على التغيير الواسع في أساليب وأنماط الإنتاج بما يتماشى و متطلبات صون البيئة.

2- أصناف الاستثمارات البيئية:

يمكن تصنيف الاستثمارات البيئية (الخضراء) حسب الدوافع والأسباب إلى المجموعات التالية:⁴

- استثمارات غايتها تحقيق معايير حماية البيئة وفقاً للمتطلبات المحلية والعالمية.
- استثمارات تنفذ بقصد حماية البيئة بشكل كلي أو جزئي.
- استثمارات تنفذ بهدف تحقيق تأثير في البيئة الطبيعية.
- استثمارات ذات بعد اقتصادي بيئي.

ولقد قام البنك الدولي بتصنيف الاستثمارات البيئية إلى عدة فئات و التي هي كالآتي:⁵

- الفئة أ (catégorie-A) : تشمل الاستثمارات ذات التأثير المباشر على البيئة وعلى نطاق واسع مثل مشروعات السدود وخزانات المياه و تعديل مسار الأنهار و محطات الطاقة النووية و الموانئ الضخمة و الخطوط الدولية لنقل الطاقة الكهربائية... الخ.

³ - رسلان خضور، الاستثمارات البيئية و أبعادها الاقتصادية، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 05، سوريا، 2008، ص:5.

⁴ - المرجع نفسه، ص:5.

⁵ - فروحات حدة، استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 7، الجزائر، 2009/2010، ص:124.

- الفئة ب (catégorie B) : تشمل الاستثمارات التنموية المؤثرة على البيئة والمجتمع، مثل إنشاء محطات الطاقة ومحطات معالجة الصرف الصحي الكبيرة ومد الطرق المحورية وإقامة المجتمعات الجديدة والمدن الصناعية ونقل المياه العذبة لاستصلاح الصحاري والتنمية السياحية والصناعية بجميع أشكالها وأحجامها.
- الفئة ج (catégorie C) : تشمل الاستثمارات التابعة للدولة والتي تؤثر على المجتمع، ومن ثم تؤثر على البيئة مثل مشروعات التعليم وتنظيم الأسرة وغيرها، ماعدا الخدمات (مياه/ كهرباء/ صرف صحي) فإنها تندرج تحت الفئة ب.
- الفئة د (catégorie D) : تشمل الاستثمارات الصغيرة والمحدودة غير المؤثرة على البيئة، مثل مصايد الأسماك و تشجير الأحزمة الخضراء حول المدن والمحميات الطبيعية والمنتزهات العامة... الخ.
- و للاستثمارات البيئية متطلبات لعل أبرزها:
- إعادة تأهيل البيئة الاستثمارية التي تعمل بها المصارف والشركات وتوظيف الأموال واستثمارها في مجالات التنوع البيئي.
- وضع السياسات والأدوات المالية وإشارات السوق القادرة على الانتقال إلى الاستثمار البيئي.
- التقييم المستمر من قبل الحكومات والمصارف للخدمات البيئية و إدماج الحسابات البيئية في كافة الحسابات الاقتصادية والمالية.
- توفير فرص عمل جديدة من خلال الوظائف الخضراء.
- 3- مصادر تمويل الاستثمارات البيئية:
- تختلف و تتعدد مصادر تمويل الاستثمارات البيئية بهدف إعادة تأهيل البيئة والحد من التدهور البيئي وتنقسم إلى:
- أ- مصادر التمويل المحلي: ويقصد بمصادر التمويل المحلي للمشاريع الاستثمارية البيئية تلك التشكيلة التي تتضمن مجموعة من المصادر التي حصلت منها الاقتصاديات الوطنية على أموالها بهدف استخدامها لأغراض

التنمية المستدامة وحماية البيئة. وتتمثل في الميزانيات العامة للدول، صناديق حماية البيئة، البنوك و مؤسسات الإقراض المحلية.⁶

ب- مصادر التمويل الدولي: إن ارتفاع تكاليف تمويل المشاريع الاستثمارية البيئية استدعى ضرورة البحث عن مصادر للتمويل الخارجي، و تتنوع موارد التمويل الدولي وفقا لموارد رؤوس الأموال، و تتمثل في بنوك التنمية الدولية (بنك الاستثمار الأوروبي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، البنك الإسلامي للتنمية... الخ)، الصناديق الدولية للتنمية (صندوق البيئة العالمي.. الخ)، و المنظمات الحكومية الدولية، و على سبيل المثال خصص البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) 34% من تمويلاته في حوض البحر الأبيض المتوسط سنة 2001 لاستثمارات تتعلق بحماية البيئة، إضافة إلى مجموع القروض التي منحها البنك الأوروبي للجزائر في سنة 1997 و التي قدرت بـ: 733 مليون أورو، مقابل 869 أورو لتونس و 977 مليون أورو للمغرب.⁷

ثانيا. الإطار العام لطاقة الرياح:

تستخدم طاقة الرياح بشكل أساسي لتوليد الكهرباء، وهذا من خلال توربينات تعمل على تحويل حركة الهواء إلى حركة ميكانيكية تتولد منها القدرة الكهربائية بمقدار يتناسب ومكعب السرعة. ولرفع معدلات إنتاج الطاقة من الرياح تعمل دول عديدة على تثبيت عدد كبير من التوربينات بمساحات واسعة تسمى مزارع الرياح (wind farms)

1- مفهوم طاقة الرياح:

تنتج طاقة الرياح العامة عن عدة عوامل، منها التوزيع غير المتساوي للحرارة الشمسية على سطح الأرض بين منطقة الحزام الاستوائي ومناطق القطبية، بحيث ينتج عنه اختلاف في تسخين الكتل الهوائية بالغلاف الجوي وتتاثر سرعة الرياح واتجاهها بعدة عوامل منها حركة دوران الأرض وطبيعة

⁶ - فروحات حدة، مرجع سبق ذكره، ص: 126.

⁷ - بن قرينة محمد حمزة، فروحات حدة، تقييم دور المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية في الجزائر: دراسة حالة مشروع الجزائر البيضاء بورقلة، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 20/21 نوفمبر 2012، ص: 25.

تضاريس الأرض، وللحصول على مشاريع ذات مردودية مقبولة يجب اختيار مواقع تتوفر على رصيد هام من طاقة الرياح وذات سرعات رياح جيدة ويمكن استغلال أكثر من 90% من الأراضي الخاصة بحقول طاقة الرياح في أغراض أخرى كالزراعة مثلا، ويتم استغلال الرياح باستعمال مراوح هوائية تحول قوة الرياح إلى طاقة حركية يتم تحويلها هي الأخرى باستعمال مولدات إلى طاقة كهربائية، وتستخدم حاليا المراوح ذات ثلاث شفرات بالكفاءة العالية وبشكل واسع في إنشاء حقول طاقة الرياح، وقد وصلت قدرة أكبر مروحة في العالم 6 ميغاواط وطول شفراتها 128 متر، من صنع مؤسسة صينية. وتعد ولاية تكساس الأمريكية الأولى في العالم بحيث تستغل مجموعة من حقول الرياح تبلغ قدرتها 10 آلاف ميغاواط أي ربع مجموع قدرة طاقة الرياح بالولايات المتحدة، وتعرف كلفة إنشاء محطات طاقة الرياح انخفاض مستمر حيث وصلت إلى 1300 دولار، وتتميز بمصاريف تشغيل وصيانة منخفضة بالمقارنة مع باقي تكنولوجيات إنتاج الطاقة الكهربائية.⁸

2- اقتصاديات تشغيل توربينات الرياح:

تعتمد تكاليف تشغيل توربينات الرياح على عدة عوامل، أهمها موقع تركيب التوربينة بالمناطق سريعة الرياح، وارتفاع برج الوحدة من أجل زيادة قدرة المولد، حجم التوربينة ومدى كفاءتها وجودتها التقنية، فإذا زادت سرعة الرياح بمقدار 71 % فإن القدرة تزيد للضعف، أما إذا تضاعفت سرعة الرياح فإن القدرة الكهربائية المولدة تصل إلى ثمانية أضعاف، كما يلعب حجم التوربينة دورا مهما، فالتوربينة الكبيرة تنتج أكثر وبسعر أقل وباقتصاديات أفضل وتتمثل مجالات استخدامات توربينات الرياح في مشروعات استصلاح الأراضي لضخ المياه

⁸ - محمد مداحي، فعالية الاستثمارات في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للاقتصاد الأخضر: التوجه الجزائري على ضوء بعض التجارب الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، الجزائر، 2015/2016، ص: 114.

الجوفية وفي المنتجعات السياحية على شواطئ البحر المتوسط شمالا والبحر الأحمر شرقا حيث استخداماتها لتحلية المياه للمناطق النائية.⁹

ويكلف الكيلووات/ ساعة من الطاقة المولدة من توربينات الرياح في المتوسط ما بين 1.02 إلى 1.12 دولار. وفي عام 2007 ، قامت وكالة الطاقة المستدامة بمقاطعة أونتاريو بكندا (OSEA) ، بحساب تكلفة الكيلووات الواحد/ ساعة المولد من طاقة الرياح، وقامت بتوقع تكلفة إنجاز فرع صغير تابع لتوربينة كبيرة (عنقود Cluster)، تقدر ب 700 دولار/م 2 لتزويد الفلاحين بالمنطقة والسكان القاطنين بمحاذاتها بالطاقة الكهربائية، باستطاعة تقدر ب 550 كيلووات/ ساعة في المتر مربع سنويا، مما يكافئ سرعة رياح سنوية تقدر بمتوسط 2.7 متر للثانية، كما قدرت الهيئة أن تكلفة الصيانة تقدر ب 4% سنويا من تكلفة الإنشاء وبدورة حياة مقدر ب 20 سنة، وعليه فقد حسمت السعر اللازم دفعه مقابل الحصول على كيلووات واحد مولد عن فرع صغير لتوربينة كبيرة بقيمة 0.15 دولار للساعة سنة 2007 ، وهو الأمر الذي يوضح لنا تكلفة الطاقة الكهربائية المولد عن توربينات الرياح عبر العالم، كما نلاحظ أيضا أن التكلفة الإجمالية لإنشاء توربينة تكفي احتياجات منزل معين تقدر ب 1250 دولار ومن شأنها أن تعمل على توليد ما قدره 4800 كيلووات/ ساعة سنويا مثلما هو مبين في الجدول الموالي:¹⁰

⁹ - مراد كواشي، سعدية مزيان، نماذج رائدة في مجال الطاقات البديلة، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول الطاقات البديلة خيارات التحول وتحديات الانتقال، جامعة أم البواقي الجزائر، يومي 18/19 نوفمبر 2014، ص:5.

¹⁰ - أحلام زواوية، دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية:دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2012/2013، ص:92.

الجدول رقم 01: تكلفة إنشاء توربينات الرياح حسب استخداماتها

الحجم	أدنى تكلفة/ للمتر مربع (دولار)	أعلى تكلفة/ للمتر مربع (دولار)
توربينة متوسطة الحجم	1500	2500
توربينة صغيرة الحجم	1250	2500
توربينة مركبة في سطح منزل	1250	2250
توربينة مركبة في مؤسسة صغيرة	800	1250
فرع صغير لتوربينة كبيرة	700	1000

المصدر: أحلام زواوية، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

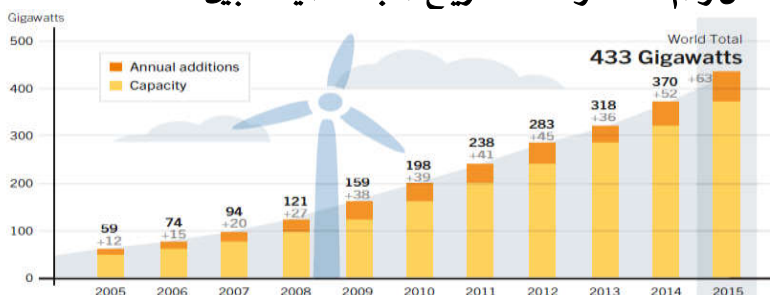
وتقدر حاليا تكاليف الاستثمار في إنشاء توربينات الرياح بحوالي 800 إلى 900 يورو للكيلووات الواحد، حيث أن تكاليف مشاريع توربينات الرياح لا تتركز على حجم أو قدرة مولدات توربينات الرياح، بل تعتمد بالدرجة الأولى على محددات غير اقتصادية كسرعة الرياح وارتفاع أبراج الوحدات بالمنشأة، حيث أنه منذ سنة 1998 إلى سنة 2001، انخفضت تكاليف إنشاء توربينات الرياح بمقدار 10 % فقط، وهو رقم لا بأس به مقارنة بعقود من الاعتماد على الطاقات التقليدية دون انخفاض تكاليف استخراجها بهذا القدر.

3- المؤشرات الاقتصادية لطاقة الرياح عالميا:

ارتفع إجمالي الطاقة المركبة من طاقة الرياح في العالم سنة 2015 بنسبة تقدر بـ 10 % مقارنة بسنة 2014 ليرتفع هذا الإجمالي من 370 إلى 433 جيغاواط أي حوالي زيادة تقدر بـ 63 جيغاواط، وقد بلغ إجمالي الطاقة المركبة في الصين 150 جيغاواط بين سنتي 2014 و 2015، أي حوالي زيادة تقدر بـ 30.8 جيغاواط، ثم تلتها الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا بزيادات 8.6 و 5.7 جيغاواط على التوالي، وباقي دول العالم، وقد استهلاك الطاقة الكهربائية في العالم المستمدة من طاقة الرياح بـ 437.4 تيراواط/الساعة سنة 2011 مقارنة بـ 347.8 تيراواط/الساعة سنة 2010، وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة دول العالم بنحو 121 تيراواط/الساعة بنسبة 27.7 % تليها الصين وألمانيا بإجمالي 73.2 و 46.5 تيراواط على التوالي في نفس العام. والشكل التالي يوضح ذلك: ¹¹

11- REN21: RENEWABLE ENERGY POLICY NETWORK FOR THE 21st CENTURY, Renewables 2016, GLOBAL STATUS REPORT REN21, Secretariat, Paris, France, p : 77.

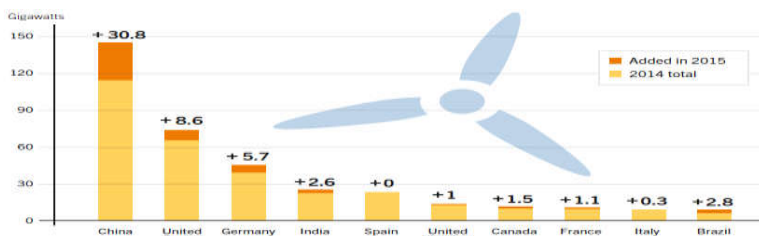
الشكل رقم 01: قدرة طاقة الرياح المثبتة عالميا ما بين 2005 - 2015



Source: Renewable Energy Policy Network for the 21st Century, (2016): op-cit, p: 77.

ويتميز إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح في العالم بوتيرة نمو عالية جدا متفوقة بذلك على كل المصادر الطاقية المتجددة الأخرى، فالصين وصلت نسبتها 50 % لسنة 2010 بتثبيت 19 جيجاواط من الطاقة الريحية، محققة بذلك نسبة ارتفاع 37 % بالمقارنة مع سنة 2009 ، ووصلت القدرة الحديثة لسنة 2010 من الطاقة الريحية بالولايات المتحدة الأمريكية ما يقرب 05 جيجاواط، بحيث وصل إجمالي القدرة من أصل طاقة ريحية بهذا البلد 40 جيجاواط. والشكل التالي يوضح لنا تطور قدرة طاقة الرياح في بعض الدول الرائدة في سنة 2015، وذلك كما يلي:

الشكل رقم 02: قدرة طاقة الرياح المثبتة في الدول الرائدة في 2015



Source: Renewable Energy Policy Network for the 21st Century, (2016): Ibid, p: 77.

ثالثا. تجربة الاتحاد الأوروبي في الاستثمار في طاقة الرياح:

إن الاستثمار في المشاريع البيئية - مشاريع طاقة الرياح - على مستوى دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يزداد زخما وسرعة لكنه يصطدم بتحديات توفير إطار مستدام في المنطقة لتعزيز الالتزام والدعم للتنمية المستدامة،

وترتبط فرص الاستثمارات في طاقة الرياح، بوجود مجموعة واسعة من الصناعات والتكنولوجيات للتخفيف من تراكم غازات الاحتباس الحراري في الجو من جهة وبمواجهة مختلف الإشكالات البيئية والاقتصادية من جهة أخرى. ولكن هل يمكن أن تساهم تطوير المبادرات والمشاريع الاستثمارية في طاقة الرياح في تحول دول المنطقة إلى اقتصادات تعتمد على الطاقات النظيفة والمتجددة وفق أطر عادلة وناجحة.

1- فرص المشاريع الاستثمارية البيئية:

إن الكثير من الدراسات أثبتت أهمية التركيز على الاستثمارات العامة البيئية للتحول إلى الاقتصاد الأخضر من خلال توجيهها نحو تخضير القطاعات الاقتصادية، ومع ذلك هل يمكن القول أن هذه العملية تعتمد على إمكانات اقتصادية حقيقية وهل الوظائف المراد إنشاؤها هي مستدامة وهل تحفز الاقتصاد في دول الاتحاد الأوروبي. إن بناء الاقتصاد يحافظ على البيئة في إطار التنمية المستدامة يتطلب التزاما وتنسيقا للسياسات على نطاق واسع القيادة، ولهذا عمد الاتحاد الأوروبي بتوفير الهياكل اللازمة لدعم البحوث والتطوير والتسويق الناجح للإبتكارات في التكنولوجيا الخضراء التي تؤدي حتما إلى النمو الأخضر في المنطقة.

1- أنواع الاستثمارات البيئية المسجلة: إن الاستثمارات البيئية تتطلب

سياسات حكومية واضحة ومحفزات وقوانين وإجراءات وعقوبات. ولنجاحها يتم بلورة بعض الخدمات والصناعات والتكنولوجيات، حيث اعتمد الاتحاد الأوروبي الاستثمار في البنى التحتية لهذا النوع من المشاريع، وفي عدة أصناف وفئات من هذه الاستثمارات، وفي عدة تخصصات بيئية من خلال الاعتماد على الصناديق الهيكلية البيئية، والموضحة في الجدول التالي:¹²

- European Commission, **Environmental Projects Financed by the EU 12 Funds: Selected Experiences and Challenges**, Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg 2007, p:15.

الجدول رقم 02: فئات الاستثمارات البيئية الممولة من طرف الصناديق الهيكلية البيئية خلال الفترة 2000 - 2006 في الاتحاد الأوروبي

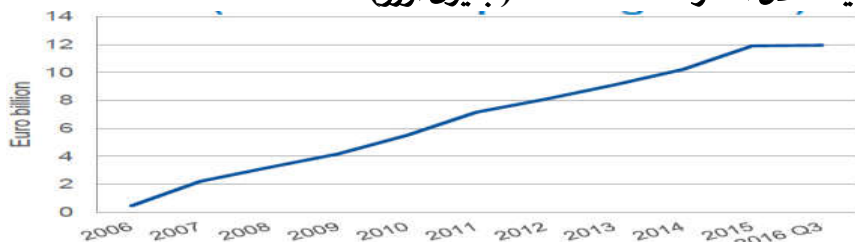
الصنف	أورو (مليون)	% من الصناديق الهيكلية الخاصة بالاستثمارات البيئية
البنية التحتية للاستثمارات البيئية (A)	10,913.6	15.
الرياح	213.3	0.1
الضجيج	46.2	0.01
النفائيات	1,428.6	07
مياه الشرب	2,978.5	1.4
مياه الصرف الصحي وتنقية المياه	3,605.0	1.7
استثمارات أخرى	2,642.0	1.2
فئات أخرى (B)	26,007.7	12.1
النقل المستدام	12,369.3	5.8
الغابات وحماية الطبيعة	4,760.8	2.2
إعادة تأهيل المناطق الصناعية	2,249.3	1.0
إعادة تأهيل المناطق الحضرية	2,049.3	1.0
إدارة المياه في الزراعة	2,012.0	0.9
التكنولوجيا البيئية	1,243.0	0.6
الطاقة المستدامة	804.3	0.4
مصادر الأسماك المستدامة	519.6	0.2
المجموع A+B	36,922	17.2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير: European Commission, Environmental Projects Financed by the EU Funds: Selected Experiences and Challenges, op-cit, p:15

ب- تمويل الاستثمارات البيئية: يعتمد الاتحاد الأوروبي في تمويل المشاريع الاستثمارية البيئية الكبرى، على السندات الخضراء الحكومية القابلة للتداول، وهذا بمسعى تمويل خفض الكربون، وصناديق الحوافز الخضراء، وصناديق التأمين القائمة على مؤشر الطقس، وصناديق المناخ الوطنية والدولية، والبنية التحتية الخضراء، والصناديق العقارية. وكذلك البنوك الأوروبية المحلية مثل

البنك الأوروبي للبناء والتنمية، والشكل التالي يوضح تمويل البنك الأوروبي للبناء والتنمية لبعض المشاريع البيئية خلال الفترة 2006 و2016:¹³

الشكل رقم 03: تطور تمويل البنك الأوروبي للبناء والتنمية لبعض المشاريع البيئية خلال الفترة 2006 - 2016 (بليون أورو)



Source : European Bank for Reconstruction and Development, **European Bank for Reconstruction and Development focus on environment**, en ling : <http://www.ebrd.com/home,date de consultation : 25/10/2016>.

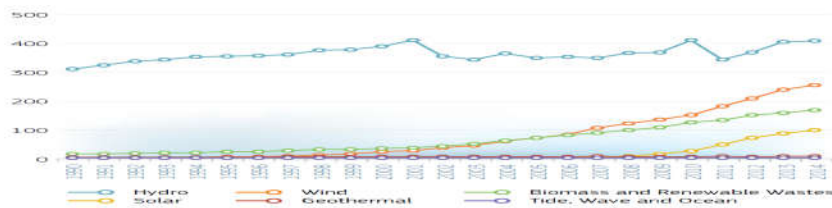
2- تطور إنتاج الكهرباء من أنواع الاستثمارات البيئية:

إن النمو الهائل في المشاريع البيئية وخاصة في أنواع الطاقة المتجددة خلال العقد الماضي في دول الاتحاد الأوروبي كان عبر الزيادة الكبيرة في عدد المصنعين وحجم التصنيع وزيادة عدد الوظائف العاملة في الإنتاج والصيانة، فضلا عن فتح أسواق جديدة لإنتاج الطاقة المتجددة وكان ذلك واضحا في قطاع الطاقة المائية الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إذ تجاوز تطور قطاع الطاقة المتجددة كل التوقعات، وتشير التنبؤات إلى أن العقد المقبل سيشهد توسع استثنائي بفضل القدرة على التكامل بين مختلف القطاعات المنتجة والسياسات الداعمة لنشر مثل هاته الطاقات في جميع الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي. وقد كان لمثل هذه السياسات أثرا بارزا في تطور وانتشار أنظمة الطاقة المتجددة، والشكل التالي يبين تطور حجم الإنتاج الكهربائي من أنواع الطاقات المتجددة للمدة 1990 - 2014:¹⁴

13- European Bank for Reconstruction and Development, **European Bank for Reconstruction and Development focus on environment**, en ling : <http://www.ebrd.com/home,date de consultation : 13/11/2016>.

14- European commission , **Eu energy in figures**, Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg, 2016.p:93

الشكل رقم 04: تطور إنتاج الكهرباء من مختلف أنواع الطاقات المتجددة خلال الفترة 1990 - 2014



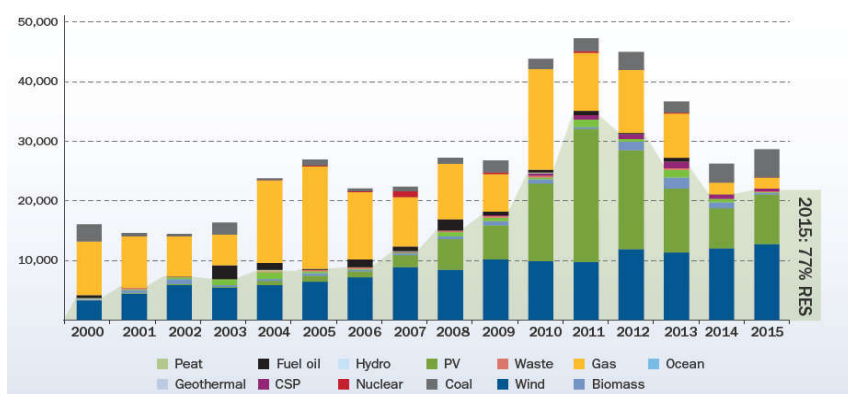
Source: European commission , Eu energy in figures ,Office for Official Publications of the European Communities, op-cit ,p:93.

3- قدرات طاقة الرياح المثبتة من مجمل قدرات الطاقات المتجددة الأخرى :

في عام 2000 لقد قام الاتحاد الأوروبي بتثبيت قدرات الطاقة المتجددة بكل أنواعها بقيمة 3.6 جيغاواط، ولقد ارتفع تثبيت هاته القدرة في عام 2010 بإجمالي يتراوح بين 21 جيغاواط و 35 جيغاواط ، وفي عام 2015 ارتفع تثبيت هاته القدرة ليصل إلى 22 جيغاواط بنسبة 77%. ولقد ارتفع إجمالي هاته القدرات المثبتة إلى 443 جيغاواط منذ 2002، وتمثل فيها القدرات من طاقة الرياح 30% و 58% من الطاقات المتجددة الأخرى. والشكل التالي يوضح ذلك:

15

الشكل رقم 05: مجمل القدرات من الطاقة المتجددة المثبتة ما بين 2000- 2015 (بالميغاواط) %



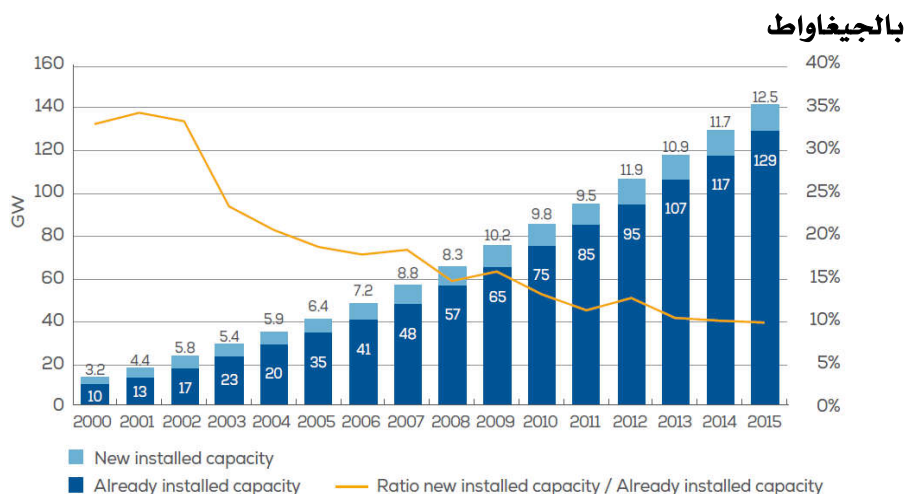
Source: the European wind energy association , wind in power 2015
European statistics , op-cit ,p:7.

15- the European wind energy association , wind in power 2015 European statistics , Brussels, Belgium ,2016.p:7.

4- تطور القدرات المثبتة من طاقة الرياح:

لقد كانت القدرات المثبتة من طاقة الرياح في عام 2015، 142 جيغاواط ولقد احتلت هاته القدرة في المرتبة الثالثة من مزيج الطاقة في الاتحاد الأوروبي، بنسبة 15.6%، وهذا بعدما كانت هاته القدرات في عام 2010 تقارب حوالي 90 جيغاواط، وفي عام 2005 كانت حوالي 40 جيغاواط وبالتالي كان هناك المزيد من الاستثمارات في تثبيت هاته القدرات من طاقة الرياح في دول الاتحاد الأوروبي، والشكل التالي يوضح ذلك:¹⁶

الشكل رقم 06: تطور القدرات المثبتة من طاقة الرياح ما بين 2000 و2015



Source: European commission , strategic research and innovation agenda 2016 , op-cit p:28.

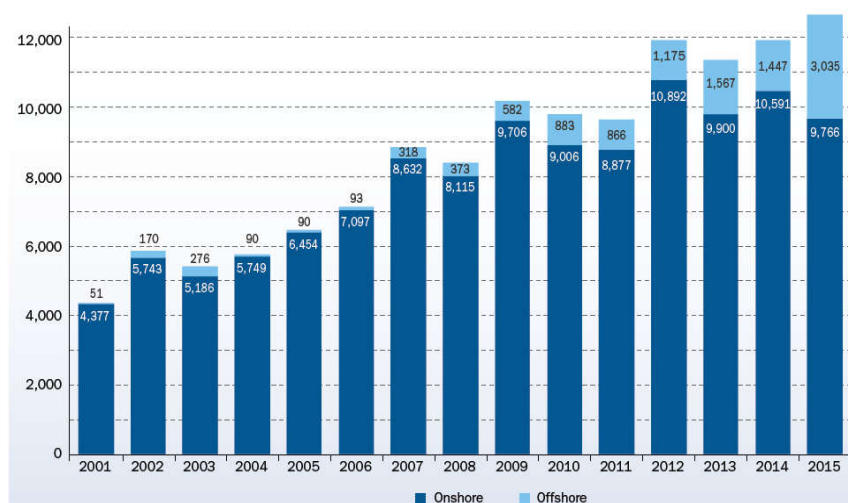
5- تطور المنشآت البرية والبحرية الخاصة بطاقة الرياح:

يعتمد الاتحاد الأوروبي على إنشاء قدرات طاقة الرياح عن طريق مزارع الرياح والتي تنقسم إلى نوعين مزارع الرياح البرية ومزارع الرياح البحرية وفي سنة 2015 استطاع أن يوفر من الطاقة ما قيمته 3.035 ميغاواط من مزارع الرياح البحرية، و 9.677 ميغاواط من مزارع الرياح البرية، أما في سنة 2010 كانت توفر

¹⁶ European commission , strategic research and innovation agenda 2016 ,Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg, p:28.

883 ميغاواط من المزارع البحرية و 9.006 ميغاواط من المزارع البرية. وبالتالي استطاع أن يطور نمو هذه الطاقة خلال السنوات الخمس الأخيرة وزاد اهتماما بمزارع الرياح البحرية، وبالتالي هناك نمو معتبر تحققه دول الاتحاد الأوروبي في مجال طاقة الرياح، حيث تشير التقارير إلى أن القدرة المتولدة من الرياح بأوروبا كافية لإنتاج 257 تيراواط في الساعة، وهي الكمية الكافية لتغطية الطلب الكلي على الكهرباء بنسبة 8% غير أن هذه النسبة تختلف من دولة لأخرى، ففي سنة 2013 وفرت طاقة الرياح بالدانمارك ما معدله 33.2 % من إجمالي الطلب على الكهرباء، أما إسبانيا فقد غطت حوالي 20.9% من الطلب على الكهرباء بها من خلال طاقة الرياح. والشكل التالي يوضح ذلك:¹⁷

الشكل رقم 07: تطور القدرات المثبتة من طاقة الرياح من المزارع البرية والبحرية ما بين 2001 و2015 بالميجاواط



Source: the European wind energy association , wind in power 2015 .11.p : European statistics , op-cit

Offshore: مزارع الرياح البحرية

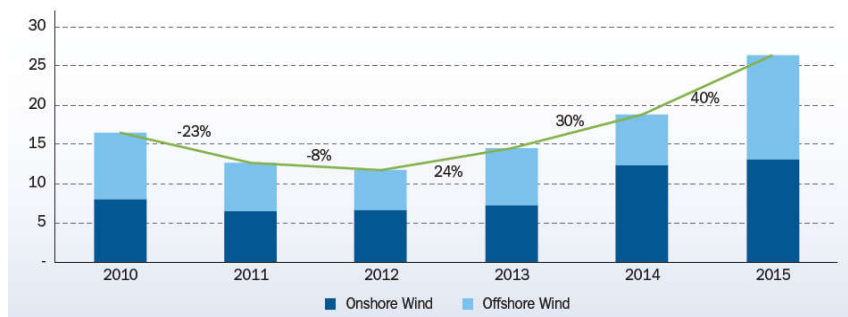
Onshore: مزارع الرياح البرية

ولقد خصصت دول الاتحاد الأوروبي مبالغ ضخمة لتمويل هذا النوعين من المزارع، هذا وقد تراوح حجم الاستثمارات بمزارع الرياح الأوروبية بين 82 و 81

– the European wind energy association , wind in power 2015 European statistics , 17 op-cit, p:11.

مليار أورو، خصصت منها من 8 إلى 12 مليار للمزارع البرية لتحظى المزارع البحرية بمبالغ تراوحت بين 4.6 و 6.4 مليار أورو. وينعكس هذا القدر الضخم من الاستثمارات بطاقة الرياح بشكل جلي على معدلات نمو الطاقة المنتجة، والشكل التالي يوضح ذلك:

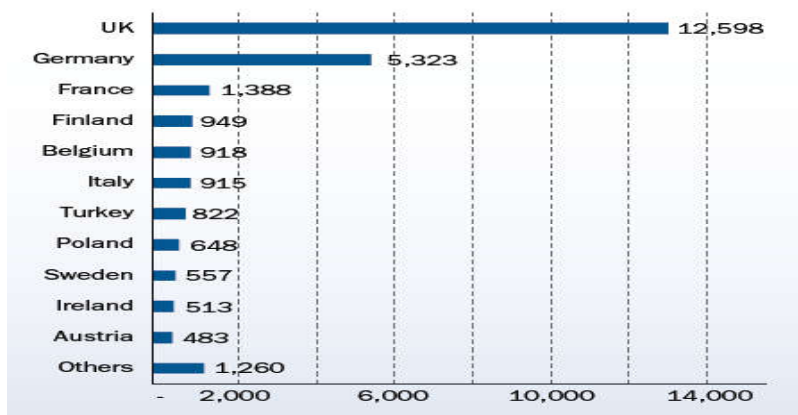
الشكل رقم 08: تطور حجم الاستثمارات من المزارع البرية والبحرية ما بين 2010 و 2015 بالبليون أورو



Source: the European wind energy association , wind in power .13.p : 2015 European statistics , op-cit

وعن رواد سوق طاقة الرياح بأوروبا نجد بأن المملكة المتحدة، ألمانيا وفرنسا تتصدران القائمة من حيث حجم الاستثمارات، إذ تشكل نسبة البلدين معا ما مجموعه 46 % من مجموع التثبيتات الجديدة. و فيم يلي الشكل يبرز ترتيب أفضل الدول بالاتحاد الأوروبي من حيث الاستثمار في الطاقة المتراكمة والمضافة خلال سنة 2015:

الشكل رقم 09: أفضل الدول المستثمرة في مزارع الرياح في سنة 2015 بالمليون أورو

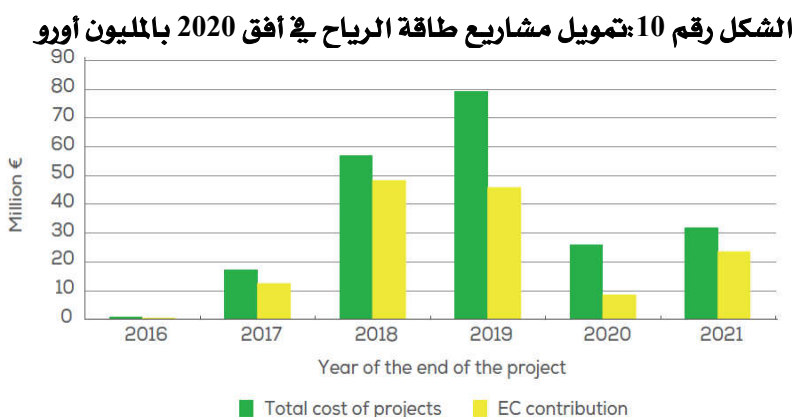


Source: the European wind energy association , wind in power
.13.p : 2015 European statistics , op-cit

و كدليل على تجربة دول الاتحاد الأوروبي المتميزة، تقع أكبر مزرعة للرياح البحرية ببريطانيا وتسمى مصفوفة لندن (London array)، ويمتد المشروع على مساحة 100 كيلومتر مربع قبالة سواحل كنت، عند مصب نهر التايمز ويضم 175 توربيناً لتوليد الطاقة من الرياح . ويستخدم المشروع كابلات كهربائية بلغ طولها الإجمالي 450 كيلومترا وسيولد طاقة كهربائية تصل إلى 630 ميغاواط، ما يعني تزويد حوالي 470 ألف من المنازل بالكهرباء النظيفة وتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمعدل يتجاوز 900 طن سنويا .

6- سيناريو الاستثمار في طاقة الرياح:

لقد خصص الاتحاد الأوروبي برامج للبحوث والابتكار في طاقة الرياح، ولقد خصص من التمويل المتاح ما يقرب 80 مليون أورو في آفاق 2020، ففي سنة 2017 سوف يخصص ما يقارب 20 مليون أورو لتمويل مشاريع طاقة الرياح فيما بلغت مساهمات المفوضية الأوروبية في نفس السنة أكثر من 10 مليون أورو، والشكل التالي يوضح ذلك:¹⁸



Source: - European commission , strategic research and innovation agenda 2016 , op-cit
.p :58. Ec contribution

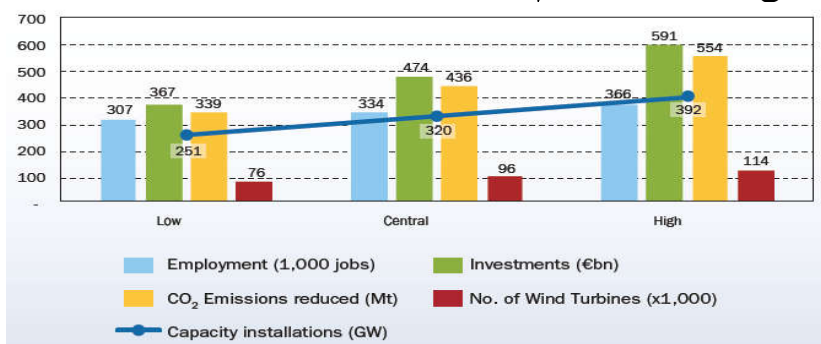
Ec contribution: مساهمات المفوضية الأوروبية.

Total cost of projects: القيمة الإجمالية لتكلفة تمويل المشاريع.

- European commission , strategic research and innovation agenda 18
2016 ,op-cit p:58.

أما في ما يخص التوقعات المستقبلية في آفاق 2030 والفوائد الاقتصادية الكلية التي سوف يستفيد منها الاتحاد في هذا النوع من الاستثمارات، فإنه يتوقع إنتاج 320 جيغاواط من القدرات المثبتة في عام 2030، والتي تنقسم إلى 254 جيغاواط من الطاقة المنتجة من مزارع الرياح البرية و 66 جيغاواط من مزارع الرياح البحرية، والذي هو ضعف ما تم إنتاجه في سنة 2014، ومن ثم فإنه يتوقع أن يتم إنتاج 778 تيراواط من الكهرباء عن طريق هاته القدرات المثبت من طاقة الرياح، أي ما يعادل 24.4% من الطلب على الكهرباء في الدول الأعضاء، وسوف توفر صناعة طاقة الرياح 334000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، وسوف تجنب انبعاث 436 مليون طن من غاز ثاني اوكسيد الكربون CO2. والشكل التالي

يوضح ذلك: ¹⁹ الشكل رقم 11: سيناريو الفوائد الاقتصادية في آفاق 2030



Source: the European wind energy association , wind energy scenarios for 2030, Brussels, Belgium ,2016,p :3. op-cit

19 - the European wind energy association , wind energy scenarios for 2030, Brussels, Belgium ,2016,p :3.

الختامة-

بالاعتماد على البرامج والمشاريع الاستثمارية في طاقة الرياح كآلية أساسية للتحويل إلى اقتصاد منخفض الكربون يمكن أن يساعد في نقل دول الاتحاد الأوروبي إلى اتجاه جديد في التنمية يؤمن الاستدامة والاستقرار في البيئة كما في الاقتصاد، حيث تتمحور المبادئ الأساسية للاستثمار من أجل اقتصاد منخفض الكربون في إعطاء وزن متساو للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، وتلبية هذه الأهداف الثلاثة توفر أساسا سليما لمعالجة نقاط الضعف في الاقتصادات الأوروبية، من تخفيف الفقر والبطالة، إلى تحقيق أمن غذائي، إلى توزيع أكثر عدالة للدخل، ما يحقق استقرارا مجتمعيًا وأمنيا، كما أن الاستخدام الكفء والرشيد لهذا النوع من الاستثمارات في المنطقة تستطيع دول المنطقة أن توفر مناعة في وجه تقلبات اقتصادياتها، بمسعى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

النتائج:

وقد خالصنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، منها:

- 1- يتجلى مفهوم الاستثمارات البيئية في الفوائد الاقتصادية والاجتماعية الضخمة الناتجة عن مكافحة التغيرات المناخية واستخدام البنية التحتية الطبيعية بشكل عقلاني.
- 2- إن نجاح الاستثمارات البيئية في دول الاتحاد الأوروبي، سيحتاج دائما إلى القيام بتقييم للأصول وتعريف للأولويات الإستراتيجية، وبناء توافق عام بين الدول الأعضاء.
- 3- إن الاعتماد على استثمارات في طاقة الرياح، كآلية أساسية للتحويل إلى الاقتصاد منخفض الكربون يمكن أن يساعد في نقل دول الاتحاد الأوروبي إلى اتجاه جديد في التنمية يؤمن الاستدامة والاستقرار في البيئة كما في الاقتصاد.
- 4- على الرغم من وجود بناء هيكلي لتنمية استخدام تطبيقات طاقة الرياح في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلا أن هذا البناء يفترق إلى مشاركة القطاع الخاص.
- 5- يعتمد الاتحاد الأوروبي في إنتاج طاقة الرياح بشكل كبير على طاقة المنتجة من مزارع الرياح البرية. فالتوربينات المشغلة لمزارع الرياح ذات تكلفة مرتفعة.
- 6- تستهدف الإستراتيجية الأوروبية لتطوير مشاريع طاقة الرياح صياغة رؤية مستقبلية للدول الأعضاء في هذا المجال من خلال زيادة نسبة مساهمة هذا النوع من الطاقة في خليط الطاقة الجديدة والمتجددة والتي يمكن أن تكون نموذج يحتذى به في دول العالم.

التوصيات:

استنادا إلى النتائج المتوصل إليها سابقا يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- 1- لتأمين النجاح في نموذج اقتصادي لا يعتمد على الطاقة الاحفورية والخروج من الأزمات والتصدي لأزمات أخرى مستقبلية يتعين على الدول الأوروبية أن تعزز اقتصادياتها بالتكنولوجيات الخضراء من خلال زيادة الكفاءة والإبداع والاعتماد بشكل أكبر على مشاريع الطاقة المتجددة والنظيفة لتخضير اقتصادياتها.

- 2- ضرورة تهيئة مناخ أعمال جاذب يعتمد على أطر عمل استثمارية تتسم بالشفافية مع وجود سياسات تسعير عادلة للاستثمارات طويلة المدى في مجال الطاقات الجديدة والمتجددة.
- 3- ضرورة تهيئة المناخ الملائم لمساهمة القطاع الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص، من خلال تشريعات/سياسات داعمة، في استثمارات البنية التحتية لمشروعات طاقة الرياح، بما في ذلك السياسات الواضحة والإطار التنظيمي المناسب لها.
- 4- يجب على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إنشاء مصارف خضراء على المستوى الوطني والإقليمي تقوم بتمويل المشاريع الخاصة بطاقات الرياح.
- 5- يجب على الاتحاد الأوروبي أن لا يركز فقط على تمويل وتطوير مشاريع طاقة الرياح المنتجة من المزارع البرية فقط.
- 6- ضرورة تطوير وتمويل المشاريع لمزارع البحرية المنتجة لطاقة الرياح.
- 7- ضرورة التعاون وتبادل الخبرات مع التكتلات الدولية والمؤسسات الإقليمية والدولية المختصة في الاستثمار في طاقة الرياح من خلال البرامج والمشروعات المنبثقة عنها.

المراجع

- 1- بشار ذنون الشكرجي، محمد ذنون الشرايبي، الاستثمار الأخضر: دراسة تحليلية في مدينة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 34، العدد 109، العراق، 2012،
- 2- زينب صالح الاشوح، الاطراد والبيئة ومداداة البطالة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2003،
- 3- رسلان خضور، الاستثمارات البيئية وأبعادها الاقتصادية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 05، سوريا، 2008،
- 4- فروحات حدة، استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 7، الجزائر، 2010/2009،
- 5- بن قرينة محمد حمزة، فروحات حدة، تقييم دور المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية في الجزائر: دراسة حالة مشروع الجزائر البيضاء بورقلة، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 20/21 نوفمبر 2012،

- 6- محمد مداحي، **فعالية الاستثمارات في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للاقتصاد الأخضر: التوجه الجزائري على ضوء بعض التجارب الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المدينة، الجزائر، 2016/2015،
- 7- مراد كواشي، **سعدية مزيان، نماذج رائدة في مجال الطاقات البديلة، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول الطاقات البديلة خيارات التحول وتحديات الانتقال**، جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي 18/19 نوفمبر 2014،
- 8- أحلام زواوية، **دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية: دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013/2012،
- 9- REN21 : **RENEWABLE ENERGY POLICY NETWORK FOR THE 21st CENTURY**، Renewables 2016, GLOBAL STATUS REPORT REN21, Secretariat, Paris, France.
- 10- European Commission, **Environmental Projects Financed by the EU Funds: Selected Experiences and Challenges**, Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg 2007,
- 11- European Bank for Reconstruction and Development, **European Bank for Reconstruction and Development focus on environment**, en ligne : <http://www.ebrd.com/home>, date de consultation : 13/11/2016.
- 12- European commission , **Eu energy in figures** ,Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg, 2016.
- 13- the European wind energy association , **wind in power 2015 European statistics** , Brussels, Belgium ,2016.
- 14- European commission , **strategic research and innovation agenda 2016** ,Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg, 2016
- 15- the European wind energy association , **wind energy scenarios for 2030**, Brussels, Belgium ,2016.



أثر التدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية

_دراسة ميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

B.A.D.R - بأدرار

1- عوماري عائشة

2- حميمش نرجس

¹omarich@hotmail.fr

²hamimeche_nardjes@hotmail.com

الملخص-

تدخل هذه الدراسة ضمن الدراسات الميدانية التي تهدف إلى التعرف على أثر التدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية، من خلال استبيان استهدف موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة أدرار من أجل معرفة آرائهم حول الموضوع، وقد اتبعنا في دراستنا المنهج الوصفي من خلال وصف كل ما يتعلق بالتدقيق الخارجي وجودة المعلومات المالية وكذا الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، والمنهج الاستقرائي من أجل دراسة أثر التدقيق الخارجي على جودة المعلومات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتعميم النتائج كافة مجتمع الدراسة.

تمت الدراسة على 37 مستجيباً أدلوا بآرائهم حول أثر الاستقلالية، التزام المدقق بالسلوك المهني والتأهيل العلمي) على جودة المعلومة المالية، إضافة إلى توضيح أثر تقرير المدقق على الخصائص التي تجعل من المعلومة المالية تتمتع بالجودة وتؤثر على قرارات المستخدمين بشكل ملائم، بحيث تم التوصل إلى أن أهمية التدقيق الخارجي تكمن في خلق قيمة مضافة للمؤسسة من خلال زيادة فعالية المعلومات المالية لهذه الأخيرة وزيادة قيمتها الاستعمالية.

الكلمات المفتاحية-

التدقيق الخارجي، خصائص المعلومة المالية، جودة المعلومة المالية، القوائم المالية.

The Impact Of External Audit On The Quality Of Financial Information Field Study At The Agricultural And Rural Development Bank - B.A.D.R Adrar

Abstract-

This Study Is Involved In The Field Studies That Aim To Identify The Extern Auditing Impact On The Financial Information's Quality Throughout A Questionnaire Addressed To Agriculture And Rrural Development Bank Employees Then,Generalizing The Fundings On The Sample Study We Have Adopted A Descriptive Approach To Describe The External Auding And The Financial Information Quality As Well As The Previous Studies Which Dealt With Such A Topic And Even The Inductive Approach To Study Its Impact On The Financial Information Qualiwe Questioned 37 Informants Who Had Given Their Opinion Upon The Independence's Impact, The Auditing Honesty And The Scientific Qualification On The Financial Information Qualityty In This Bank In Addition To The Clarification Of The Auditor Report On The Features That Enrich The The Financial Information Quality And Effects The Employees Decisions Effectivel We Conclude That The External Auditing Importance Is Lie In Creating An Extra Value To The Company Through Increasing The Its Financial Information Effectiveness And Its Value

Key Words -

External Auditing, Financial Information Features,Financial Information Quality,Financial Lists

مقدمة البحث:

تلعب المعلومة المالية في وقتنا الحالي دورا أساسيا في عملية اتخاذ القرار، إذ يعتمد متخذو القرار بكافة خلفياتهم ومستوياتهم على المعطيات المالية كأساس لاتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب وتسيير مصالحهم بكل فعالية.

ونظرا لأهمية المعلومة المالية، فإن هؤلاء المستخدمين يحتاجون إلى وسيلة لضمان الثقة فيها وضمان توفر مجموعة من الخصائص تجعل القرارات المترتبة عنها ملائمة ورشيدة، وفي هذا الإطار تظهر أهمية التدقيق الخارجي باعتباره أداة فعالة لضمان

الخصائص السالفة الذكر باعتباره فحصا انتقاديا للقوائم المالية يصدر من جهة خارجية محايدة تتمتع بمستوى جيد من التأهيل.

وبناء على ما سبق يمكن طرح إشكالية البحث على النحو التالي:

ما مدى تأثير التدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية؟

الأسئلة الفرعية:

- 1- ما المقصود بالتدقيق الخارجي و فيم تتمثل أهميته؟
- 2- ما هي الخصائص النوعية للمعلومة المالية الجيدة و كيف تؤثر هذه الأخيرة على اتخاذ القرار؟
- 3- ما مدى تأثير نتائج التدقيق الخارجي على جودة المعلومات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

فرضيات الدراسة المقترحة:

- 1- لا يوجد تأثير للمعايير الشخصية للمدقق الخارجي على جودة المعلومة المالية؛

- 2- لا يوجد تأثير لتقرير المدقق الخارجي على جودة المعلومة المالية؛

أهداف الدراسة:

- 1- توضيح خصائص المعلومة المالية الجيدة؛
- 2- توضيح دور المعلومة المالية في اتخاذ القرار؛
- 3- توضيح تأثير تقرير التدقيق الخارجي على جودة معلومات المالية؛
- 4- معرفة مدى استفادة المستخدمين للتقارير المالية من التدقيق الخارجي و تأثير هذا الأخير على جودة المعلومات من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

أهمية البحث:

يستمد الموضوع أهميته من أهمية التدقيق الخارجي، كون هذا الأخير يتم من قبل جهة مستقلة ومحايدة لإدارة المؤسسة ما يجعل من تقاريره أكثر مصداقية ودقة عن واقع وصحة القوائم المالية للمؤسسة، كما أنه يعد مرآة لمدى تطبيق الإجراءات الرقابية، ومقياساً لفعالية الأداء الداخلي للمؤسسة ومقوماً له.

الدراسات السابقة:

دراسة للباحث سردوك فاتح بعنوان "دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية- دراسة حالة الشركة الجزائرية للألنيوم بالمسيلة- (2004)." .

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن نجاح المؤسسات الاقتصادية مرهون بالمعلومات المحاسبية والتي تعتبر أساسا لاتخاذ القرارات، والتالي فإن فعالية القرارات مرتبطة بمدى خضوع المعلومات التي اتخذت القرارات على أساسها للمراجعة الخارجية للحسابات؛

1- دراسة للباحثين عبد الواحد عمري، فاتن حكيم غريال وفاطمة تريكي بكلوتي بعنوان "أثر التدقيق الخارجي على نوعية المعلومات المحاسبية_حالة المؤسسات التونسية المدرجة".

توصلت الدراسة إلى أن المدقق الخارجي يلعب دوراً هاماً في الوصول لقوائم مالية ذات نوعية، كما أن اعتماد المؤسسة على واحدة من الأربعة الكبار أو على مدقق مختص يعطي أفضل نوعية للقوائم المالية.

2- دراسة للباحث وليد خالد حميد العازمي بعنوان " أثر مدقق الحسابات الخارجي في تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية في بيت الزكاة الكويتي " (2012).
و على ضوء الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية:

1) إيلاء كفاءة مدقق الحسابات الخارجي المهنية الأهمية التي تستحقها كونها تؤثر في تحسين مصداقية المعلومات المالية؛

2) التأكيد على أثر استقلالية مدقق الحسابات الخارجي وموضوعيته، وذلك لتأثيرها الواضح في تحسين مصداقية المعلومات المالية؛

3- دراسة للباحثة وسيلة بوخالفة بعنوان "دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية - دراسة عينة من تقارير محافظي الحسابات بولاية ورقلة للفترة ما بين (2008 - 2012)" (2013).

وللإجابة على هذه الإشكالية قامت الباحثة بدراسة مجموعة من تقارير المدققين لمجموعة من المؤسسات عبر السنوات السابقة الذكر، مما مكنها من الوصول لمجموعة من النتائج أهمها:

- تعتبر المراجعة الخارجية وظيفة تتم عن طريق مراجع خارجي مستقل عن المؤسسة، هدفه الرئيسي هو إعطاء ضمان لمستخدمي القوائم المالية للمؤسسة من خلال الرأي المحايد الذي يصدره عن مدى صحة ودقة وعدالة تلك القوائم المالية؛
- من بين الأسباب التي تحد من الالتزام بتطبيق إرشادات المراجع الخارجي، ضعف اهتمام الإدارة بتقارير هذا الأخير وما يحتويه من آراء تخدم المؤسسة بشكل إيجابي؛

حدود الدراسة:

نظراً لأهمية التدقيق الخارجي وأثره على جودة المعلومات المالية خاصة في المؤسسات المالية، ارتأينا اختيار بنك الفلاحة و التنمية الريفية كمجال لإجراء الدراسة التطبيقية وإبراز واقع وأهمية التدقيق الخارجي داخل هذه المؤسسة، وقد تمت الدراسة في سنة 2014 - 2015

منهج الدراسة:

اتبعنا في دراستنا المنهج التاريخي من أجل سرد التطورات التاريخية التي عرفها التدقيق وأهدافه، إضافة إلى المنهج الوصفي من خلال وصف كل ما يتعلق بالتدقيق الخارجي وجودة المعلومات المالية وكذا الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، وكذا المنهج الاستقرائي من أجل دراسة أثر التدقيق الخارجي على جودة المعلومات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتعميم النتائج على كافة مجتمع الدراسة.

أدوات الدراسة:

وقد اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من الأدوات هي:

- 1- الكتب الخاصة بالموضوع؛
- 2- القانون المتعلق بالنظام المحاسبي المالي في الجزائر؛
- 3- المذكرات؛
- 4- المسح من خلال شبكة الانترنت؛
- 5- الاستبيان والمقابلة؛
- 6- أدوات التحليل الإحصائي.

كما تضمنت الخاتمة أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة، منتهين فيها إلى أهم التوصيات.

أولاً: الإطار النظري للدراسة

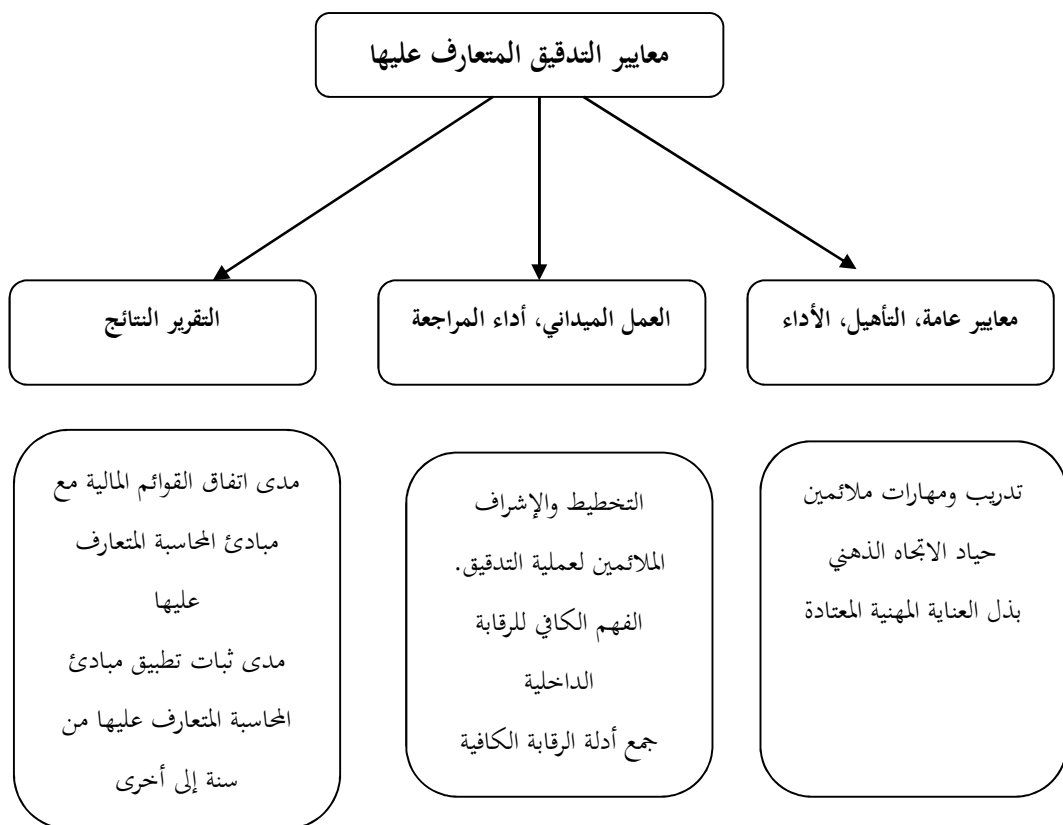
01) تعريف التدقيق:

يعرف التدقيق على أنه: "فحص أنظمة الرقابة الداخلية، البيانات، المستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصاً انتقادياً منظماً، قصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع والنتائج المالية الحقيقية للمؤسسة لفترة معينة"¹ وينقسم التدقيق إلى عدة أنواع بحسب الزاوية المنظور منها، فمن ناحية الجهة التي تقوم بالتدقيق نجد: التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والذي يمثل المتغير المستقل لدراستنا.

02) تعريف التدقيق الخارجي:

يعرف التدقيق الخارجي بأنه تدقيق يتم من قبل جهة مستقلة عن المؤسسة من أجل الحصول على رأي فني محايد حول مدى صحة وسلامة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية لأجل إعطائها مصداقية كي تنال القبول والرضا من طرف مستعمليها خاصة الأطراف الخارجية، وذلك من خلال فحص البيانات والسجلات المحاسبية وتقييم نظام الرقابة الداخلية.² وهو يخضع لمجموعة من المعايير التي تضبطه وتزيد من فعاليتها، ويمكن توضيح هذه المعايير كما يلي:

الشكل رقم 01: يوضح معايير التدقيق المتعارف عليها



المصدر: ثناء القباني، المراجعة، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007)، ص 23.

أهمية التدقيق الخارجي:

ترجع أهمية التدقيق الخارجي إلى اعتباره وسيلة، تخدم مختلف الجهات المستخدمة للقوائم المالية المدققة والتي تستند إليها عند اتخاذ قراراتها ووضع سياساتها، ومن جهة أخرى يلعب التدقيق الخارجي دورا هاما في رفع قيمة المؤسسة من خلال زيادة فعالية المعلومات وذلك عن طريق الرأي الفني المحايد الذي يبديه المدقق

الخارجي حول مصداقية القوائم المالية وسلامة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة في مختلف دفاتر المؤسسة، وبالتالي فإن العمل الأساسي للمدقق الخارجي هو إعطاء صورة وافية لواقع المؤسسة عن طريق الفحص الدقيق لحساباتها والتأكد من مصداقيتها ومدى احترامها للمعايير والقوانين الجاري العمل بها.³

ويتمثل مستخدمو القوائم المالية في: إدارة المؤسسة، المستثمرون، العاملون، المساهمون، الدائنون والبنوك والجهات الحكومية.⁴

لمعلومة المالية:

تعتبر المعلومات المالية معلومات مجموعة، محللة، معالجة، مختصرة ومنظمة وفق تصنيف محدد في القوائم المالية على شكل بنود ومجاميع، وهي تمثل المادة الخام لاتخاذ القرارات.⁵

مصادر المعلومة المالية

تمثل القوائم المالية كل وحدة من الأوعية المالية التي تصب فيها المعلومات وفقا لأشكال مختلفة يحددها الهدف النظام المحاسبي المعمول به.⁶

فحسب المادة 25 من قانون 07- 11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، تتضمن الكشوف والقوائم المالية مايلي:⁷

- الميزانية المالية والمحاسبية،
- جدول النتائج ؛
- جدول تدفقات الخزينة؛
- جدول تغيير الأموال الخاصة؛
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملية عن الميزانية وحساب النتائج.

وفيما يلي عرض لتلك القوائم المالية:⁸

1) الميزانية المالية والمحاسبية: هي عبارة عن جدول مكون من قسمين _قسم لعناصر الأصول وآخر لعناصر الخصوم_ يعبر عن الحصيلة المالية للمؤسسة، وهي توضح المركز المالي لعناصر الأصول والخصوم للمؤسسة في تاريخ معين، فهي بمثابة صورة لوضعية المؤسسة في وقت ما.

(2) **جدول النتائج:** هو وثيقة تجميعية تشمل التكاليف والنواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال فترة النشاط، مما يتيح إظهار النتيجة الصافية للمؤسسة سواء كانت ربح أو خسارة، حيث أنه لا يؤخذ بعين الاعتبار تاريخ الإنفاق والإيرادات.

(3) **جدول تدفقات الخزينة:** هو كشف للتدفقات الخاصة بالخزينة يهدف إلى إمداد مستعملي القوائم أو الكشوف المالية بتقييم عن الوضعية المالية للمؤسسة، حيث يقدم المدفوعات والمتحصلات النقدية الفعلية لنشاط المؤسسة.

(4) **جدول تغيير الأموال الخاصة:** إن عرض جدول تغييرات الأموال الخاصة يمكن المستعملين من معرفة الأسباب التي أدت إلى التغيير في الأموال الخاصة، وعليه فالتغيير في الأموال الخاصة يكون ناتجا عن مجموع الأنشطة التي قامت بها المؤسسة خلال الدورة سواء كانت أنشطة عادية كالإنتاج والبيع أو عمليات أخرى تتعلق برأس المال كزيادة رأس المال أو توزيع الأرباح. ويجدر بالذكر أن الأموال الخاصة تمثل مجموع الأصول مطروحة منه الديون التي على المؤسسة.

(5) **الملحق:** رغم أن الميزانية وجدول حسابات النتائج يقدمان معلومات مهمة لمستخدميهما، إلا أن هناك معلومات تتطلب تفصيلاً أكثر وهو ما يتطلب ملاحق تتضمن القواعد والطرق المحاسبية المطبقة في إعداد الميزانية وجدول حسابات النتائج.

أهداف المعلومة المالية:

إن الهدف الرئيسي للمعلومة المالية هو توفير أساس يسمح لمستخدمي القوائم المالية الحاليين والمحتملين باتخاذ قرارات في مختلف أوجه النشاط في المؤسسة، وحتى تحقق المعلومة هذا الهدف يجب ألا يكون غرضها هو رفع قيمة المؤسسة، بل إفادة المستخدمين في اتخاذ قرارات رشيدة.⁹

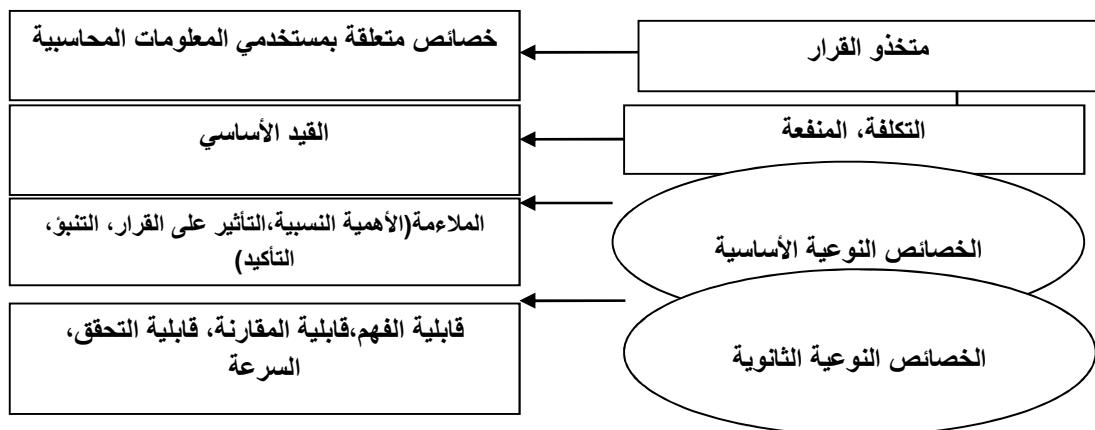
كما أن لها عدة فوائد في اتخاذ القرارات، التنبؤ، تقدير موارد المؤسسة وتقدير السيولة والمرونة واليسر المالي.

03) جودة المعلومة المالية:

تعرف جودة المعلومة المالية بأنها الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية وكذا القواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية، وقد وضعت هذه القواعد لأول مرة من طرف الجمعية الأمريكية للمحاسبة سنة 1966، وأجريت عليها عدة تغييرات من طرف المنظمات والهيئات المحاسبية.¹⁰

وتتضح هذه الخصائص في الشكل الموالي:

الشكل رقم 02: الخصائص النوعية للمعلومة المالية



المصدر: من إعداد الباحثات بناء على الخصائص النوعية للمعلومات المالية المنشورة من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية.

من خلال الشكل يتضح أن المعلومة المالية تكون أكثر جودة لمتخذي القرار كلما كانت ملائمة من حيث قدرة تأثيرها على القرار في الوقت المناسب، موثوقة وقابلة للتحقق، قابلة للفهم وقابلة للمقارنة وذلك مع مراعاة أن تكون فائدة المعلومة أكثر من تكلفتها.

ينبغي تحري الخصائص الثانوية قدر المستطاع، والجدير بالذكر أن وجود هذه الخصائص مع غياب الخصائص الأساسية -غالباً- لا يكون مجدياً في اتخاذ القرار، كما أن إتباع كل خاصية منها لا يخضع لقانون أو منهجية محددة، فقد نقلل من اعتبار إحدى الخواص مقابل زيادة اعتبار خاصية أخرى.

04 دور المدقق الخارجي في زيادة الثقة في المعلومة المالية:

إن الدور الأساسي للمدقق الخارجي كما سبق وذكرنا يتمثل في إعطاء رأيه الفني المحايد حول مدى صدق وشرعية الحسابات المسجلة في القوائم المالية، وبالتالي فإنه في

حالة المصادقة على حسابات الشركة يضمن في حدود فحصه_خلو القوائم من الأخطاء والغش والتلاعب والاحتيال.

وحتى يقوم بهذا الدور لأبد للمدقق من التأكد من عدالة البيانات المالية حتى يمكن الاعتماد عليها، كما أن عليه التأكد من تطبيق المعايير وتعزيز شفافية المعلومات المالية.¹¹

إن هذه مصادقة المدقق تخلق للمؤسسة قيمة مضافة تتمثل في زيادة فعالية المعلومات المالية لهذه الأخيرة، و زيادة قيمتها الاستعمالية، ويعود هذا إلى الثقة التي يمنحها رأي المدقق الخارجي المحايد و المؤهل لمتخذي القرارات، والتي يظهر أثرها في ترشيد قراراتهم وبنائها على أساس معطيات حقيقية و ليس على أساس عشوائي.

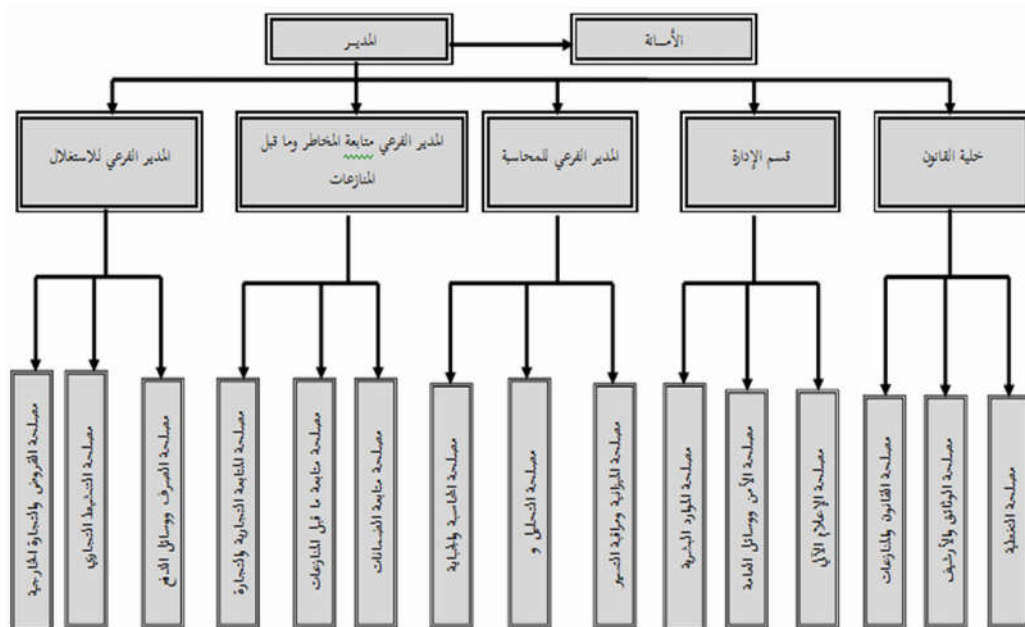
ثانيا: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

01) تعريف بنك الفلاحة والتنمية المحلية:¹²

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك التجارية التي تسعى إلى تطوير والنهوض بقطاع الفلاحة وهذا بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري. وفصل مصلحة القطاع الفلاحي، وهذا طبقاً للمرسوم رقم 1982/206 بتاريخ 1982/03/13 حيث يكون لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مهمة تمويل هذا القطاع وكذا الحرف التقليدية في الأرياف وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة المتواجدة بالأرياف أياً كان نشاطها واختص هذا البنك منذ البداية في منح القروض بتسهيلات أكثر أنه يعد بنك الودائع التنمية وهي بالتالي من أهم مميزاته. حيث جاء بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، فكانت خرجته الأولى برأسمال يقدر بواحد مليار دينار جزائري. ليصل إلى 33 مليار دينار جزائري الى غاية 2014/03/31 وهو مؤسسة مالية ذات صبغة تجارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ولكنها تخضع لوصاية وزارة المالية. بموجب المرسوم 101/80 الصادرة بتاريخ 1988/05/13 وعليه تحول البنك إلى مؤسسة ذات أسهم.

أما بالنسبة للبنك على مستوى ولاية أدرار فقد تأسس سنة 1988 كمديرية جهوية للبنك، أما اليوم يضم الفرع المجمع الجهوي للاستغلال بأدرار يقوم بالإشراف على نشاط الوكالات التابعة له وعددها أربعة وهي: وكالة أدرار 252 ، وكالة رقان 254 ، وكالة أولف 255، وكالة تيميمون 253.

ويبرز الهيكل التنظيمي لمجمع الاستغلال كما يلي:



المصدر: وثائق مجمع الاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لادار

02) أنشطة البنك على مستوى ولاية أدرار:

بعد إصلاحات 1990 لم يعد نشاط البنك مقتصرًا على تمويل المشاريع الزراعية وتعد ذلك ليشمل الأنشطة الاقتصادية والتجارية، ويمكن تخيص أهم أنشطة البنك فيما يلي: ¹³

- 1- تنفيذ المخططات والبرامج المقررة لتحسين الأهداف المسطرة لمختلف هياكل الإنتاج الفلاحي وتشخيص الحركة المالية لهذه الهياكل؛
- 2- تقديم القروض المتوسطة وطويلة الأجل من أجل تمويل مختلف المشاريع المخططة التي تساهم في تشجيع نمو الأعمال والهياكل الفلاحية والحرفية والزراعية والصناعية؛
- 3- يتلقى الودائع الفورية أو المؤجلة من أي شخص طبيعي أو معنوي كما يقدم لأي شخص القروض حسب توفر الشروط والأشكال المسموح بها؛

- 4- يقوم بفتح الحسابات لأي شخص يقدم لها طلب على أن يتضمن هذا الحساب مبلغ أدنى يحدده مجلس الإدارة بالبنك سنوياً ويبقيه في الحساب؛
- 5- يقوم بدور مراسل البنوك الأخرى ويتولى عمل وكالة مؤسسات القرض الوطنية الأخرى؛
- 6- يقوم بجميع عمليات الدفع ويتلقاها نقداً أو بواسطة الصكوك والتحويلات والقروض المالية وغيرها من العمليات البنكية كما يقوم بتحصيل سندات الأمر والصكوك وأقسام الفائدة وغيرها من الوثائق المالية والتجارية؛
- 7- يقوم بجميع عمليات القرض لحساب مؤسسات مالية أخرى إذا كانت العملية متعلقة بنشاط البنك؛
- 8- تسيير الموارد النقدية بالعملة الصعبة أو بالدينار الجزائري؛
- 9- يساعد الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية في تنفيذ جميع عمليات القرض أو يتدخل في هذه العملية لحسابه الخاص.
- 10- **واقع التدقيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار**
يلعب التدقيق دوراً هاماً بالنسبة للمؤسسات بشتى أنواعها خاصة المالية منها، كونه يهدف إلى اكتشاف الأخطاء وتصحيحها وتخفيض الأضرار الناجمة عنها، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار على دراية تامة بتلك الأهمية، حيث سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى واقع كل من التدقيق الداخلي والخارجي في البنك.
- **التدقيق الداخلي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.**
حسب الهيكل التنظيمي للبنك، فإنه لا يحتوي على خلية مراقبة، ولا على مصلحة للتدقيق الداخلي، ومع ذلك فحسب المهام الأساسية لكل فرد على مستوى كل مصلحة أن يقوم بمراقبة أعماله وبشكل يومي، هذا من جهة.
ومن جهة فإن مصلحة المحاسبة للبنك تقوم بعملية تدقيق وفحص مختلف التسجيلات المحاسبية من أجل التأكد من سلامتها وصحتها ومدى مطابقتها للمبادئ المحاسبية المعمول بها كلما دعت الحاجة إلى ذلك خاصة في وجود مشكل ما وذلك بالفروع الأربع.

- التدقيق الخارجي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يأخذ التدقيق الخارجي بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ثلاثة أشكال حسب الجهة المكلفة به: ¹⁴

أولاً: التدقيق من طرف اللجنة الجهوية للتدقيق تابعة للمديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

تقوم اللجنة الجهوية للتدقيق والمتكونة من شخصين مختصين بالتدقيق بزيارة ميدانية للمجمع الجهوي للاستغلال لولاية أدرار والوكالات التابعة لها، وذلك لمدة تتراوح بين 10 - 15 يوم، وتكون عملية التدقيق هذه كل سداسي من السنة، حيث تقوم بفحص وتدقيق مختلف الأقسام والمصالح خاصة قسم المحاسبة، وإبداء رأي حول سلامة وصحة القوائم المالية وتقديم النصائح والإرشادات اللازمة لتصحيحها وعدم الوقوع فيها مجدداً.

ويعتبر المجمع الجهوي للاستغلال لأدرار هذا الشكل من التدقيق تدقيق خارجي كون هذه اللجنة ليست من ضمن الهيكل التنظيمي للمجمع أي أنها جهة مستقلة عنه.

ثانياً: التدقيق من طرف البنك المركزي

وهذا نادراً جداً، حيث يحدث هذا النوع من التدقيق في حال أن هناك:

- سوء في التسيير
- خلل أو مشكل على مستوى مصلحة التجارة الخارجية.

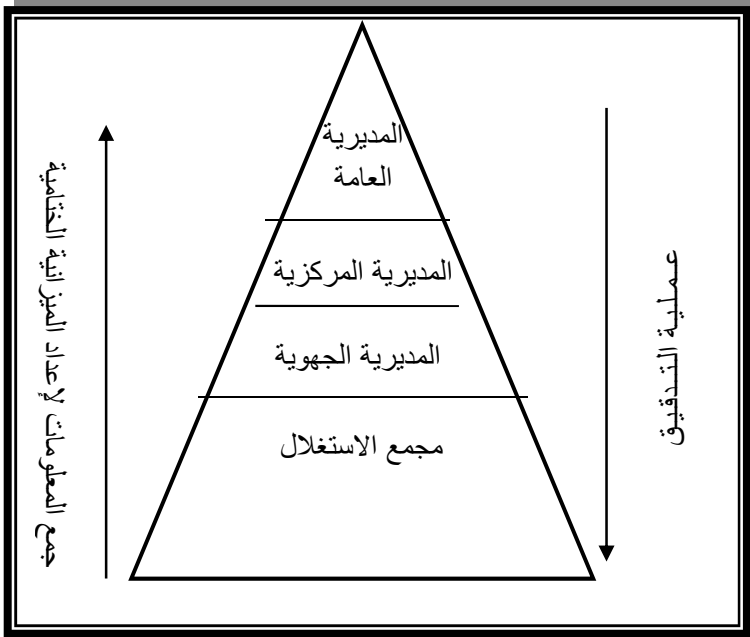
ثالثاً: التدقيق من قبل محافظ الحسابات

تقوم المديرية العامة للبنك كل سنة بجمع كافة المعلومات اللازمة من جميع الوكالات عبر كامل الوطن والبالغ عددهم 300 وكالة تابعين لـ: 40 مجمع جهوي، من أجل تشكيل الميزانية الختامية لها، ثم تقوم بعرضها على محافظ الحسابات من أجل التأكد من أن المعلومات الواردة بالميزانية صحيحة وسليمة.

وفي حالة وجود أية تحفظات عن الميزانية، تلجأ المديرية العامة إلى تدقيق وفحص كل الأقسام والمصالح لاكتشاف مواطن الخطأ وتصحيحها بداية من المديرية العامة، وصولاً إلى كافة الوكالات.

وهذا ما سيوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 04: عملية التدقيق وجمع المعلومات في بنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: من إعداد الباحثات، استنادا للمقابلة مع عبد الرحيمي رضا، المدير الفرعي لقسم الادارة والمحاسبة في مجمع الاستغلال بنك الفلاحة والتنمية الريفية أدرار، مجمع الاستغلال أدرار، 27- 04 - 2014.

دراسة أثر التدقيق الخارجي على جودة المعلومات المالية ببنك B.A.D.R

(1) وصف الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على الاستبيان توزيع 50 استمارة على عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار، حيث تم استرجاع 36 استمارة صالحة للدراسة بنسبة 72%، وبعد جمع الاستثمارات تم تفريغ اجابات العينة حسب مقياس ليكرت، حيث بلغ مستوى المعنوية 71.3%، وهذا ما يدل على مصداقية وثبات النتائج وهو ما يساعد في التحليل.

الجدول رقم 01: مقياس الدراسة

التقدير	موافق جدا	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: مخرجات نظام spss

التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة على المتغيرات

(1) التحليل الوصفي لخصائص العينة حسب الجنس

الجدول رقم 02: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الذكور والتي تساوي 72.2% تمثل النسبة الأعلى من العينة، أي هم يمثلون العينة المدروسة، في حين بلغت نسبة الاناث 27.8%.

(2) التحليل الوصفي لخصائص العينة حسب الخبرة المهنية

الجدول رقم 03: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

البيان	من 1 - 5 سنوات	من 5 - 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات	المجموع
العدد	9	12	15	36
النسبة %	25	.333	.741	100

المصدر: مخرجات نظام spss

يتضح من خلال الجدول السابق أن ذوي الخبرة أكثر من 10 سنوات هم الأكثر في عينة الدراسة إذ بلغت نسبتهم 41.7% من إجمالي العينة المبحوثة، ثم تليها الفئة ذات الخبرة من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 33.3% ثم الأقل من 5 سنوات فهي تمثل ربع حجم العينة المبحوثة.

(3) التحليل الوصفي للعينة حسب المستوى الدراسي

الجدول رقم 04: توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي

المصدر: مخرجات نظام spss

يتضح من خلال الجدول أن أغلب عمال البنك هم حملة شهادات مختلفة والتي تمثل نسبة 47.2% من إجمالي العينة المدروسة، وهي نسبة مختلطة كون أن هذه الدراسات الأخرى قد تعبر عن ماجستير أو شهادات دون الثالث ثانوي ثم تلي هذه النسبة نسبة العمال الذين يحملون شهادة ليسانس والتي تقدر بـ: 27.8% ثم حملة شهادة تقني سامي بـ: 13.9% أما الثالث ثانوي والتقني فهما النسبتان الأضعف في الدراسة إذ بلغت نسبتهما 8.3% و 2.8% على التوالي.

ثانياً: اختبار الفرضيات

من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات تم الاستعانة بالأدوات المتوفرة في البرنامج الإحصائي SPSS مثل الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، واختبار Persen من أجل إثبات أو نفي الفرضيات.

(1) اختبار الفرضية الأولى:

H_0 : لا يوجد تأثير للمعايير الشخصية للمدقق الخارجي على جودة المعلومة المالية
 H_1 : يوجد تأثير للمعايير الشخصية للمدقق الخارجي على جودة المعلومة المالية

الجدول 05: معامل الارتباط ودرجة المعنوية للفرضية الأولى

البيان	ثالث ثانوي	تقني	تقني سامي	ليسانس	دراسات أخرى	المجموع
العدد	3	1	5	10	17	36
النسبة %	.38	.82	.913	.827	.247	100
معامل الارتباط		درجة المعنوية				
0.517		0.023				

المصدر: مخرجات نظام spss

يتضح من الجدول السابق أن معامل الارتباط بين المعايير الشخصية للمدقق الخارجي وجودة المعلومات المالية يساوي 0.517، وبما أن قيمة درجة المعنوية 0.023 وهي قيمة أقل من الدرجة المأخوذة 0.05 فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية

البديلة والمتمثلة في: " يوجد تأثير للمعايير الشخصية للمدقق الخارجي على جودة المعلومة المالية".

تشير نتائج الدراسة إلى وجود أثر للمعايير الشخصية للمدقق الخارجي على جودة المعلومة المالية، ويرجع هذا الأثر إلى:

- تتمتع المدقق بالاستقلالية أثناء ممارسته لمهامه ينتج عنه نتائج موضوعية، تعبر عن الصورة الحقيقية للمؤسسة وغير متحيزة بشكل يرضي جميع الأطراف المستخدمة للمعلومة المالية ويلبي احتياجاتهم بالشكل وفي الوقت المناسب؛ نظراً لأن المدقق الخارجي مستقل وغير تابع لهيكل التنظيمي للإدارة، فهو لا يقع تحت إشرافها ولا تمارس عليه أي ضغوط تحد من حريته في الفحص أو التقرير، كما أنه يسعى إلى تحقيق مصالح كل الأطراف المستفيدة دون تحيز أو تمييز.

- إن أمانة المدقق الخارجي ونزاهته تزيد من ثقة مستخدمي المعلومة المالية فيه وفي القوائم التي يدققها، مما يجعلهم يتخذون قرارات صحيحة مبنية على معلومات موثوقة خالية من الأخطاء.

- إن الخبرة المهنية للمدقق تجعله أكثر معرفة ومهارة وقدرة على اكتشاف الاختلالات، كما أنه كلما كان المدقق أكثر خبرة ازدادت هيئته وتأثيره على العمال واستجاباتهم لمختلف ملاحظاته، وهو ما يقلل من الاختلالات ويجعل المعلومة المالية أكثر جودة.

2) اختبار الفرضية الثانية:

H_0 : لا يوجد تأثير لتقرير المدقق الخارجي على جودة المعلومة المالية

H_1 : يوجد تأثير لتقرير المدقق الخارجي على جودة المعلومة المالية

الجدول 06: معامل الارتباط ودرجة المعنوية للفرضية الثانية

معامل الارتباط	درجة المعنوية
0.673	0.011

المصدر: مخرجات نظام spss

يظهر من خلال الجدول أن معامل الارتباط بين تقرير المدقق وجودة المعلومة المالية يساوي 0.673، كما أن درجة المعنوية تساوي 0.011 وهي قيمة أقل من 0.05، وهو ما

يجعلنا نرفض الفرضية الصفريّة ونقبل الفرضية البديلة والمتمثلة في: " يوجد تأثير لتقرير المدقق الخارجي على جودة المعلومة المالية".

تظهر نتائج الدراسة وجود أثر لتقرير المدقق على جودة المعلومة المالية، ويرجع هذا الأثر إلى أن:

- تقرير المدقق الخارجي هو صورة عن مدى التزام المؤسسة بالمعايير المحاسبية ومدى شرعية حساباتها، لذا فإن كل المؤسسات تسعى باستمرار لمنع الاختلالات والتلاعبات من أجل الحصول على تقارير نظيفة وتجنب أي ملاحظة قد تؤثر على صورة المؤسسة، مما يجعل المؤسسات أكثر حرصاً على صحة الإجراءات التي تؤثر على وضوح ودقة المعلومات المالية وقيامها بدورها في المقارنة والتنبؤ؛
- إن تقرير المدقق الخارجي يرفق بملاحظات المدقق وتوصياته، كما أن المدقق يقوم بمراقبة مدى مراعاة ملاحظاته من فترة لأخرى، وهو ما يجعل المسؤولين عن إنتاج المعلومة المالية أكثر حذراً لتجنب الوقوع في نفس الأخطاء.

الخاتمة -

نخلص إلى أن ظهور التدقيق جاء أساساً لأغراض رقابية بحثية، وتطور مفهوم هذا النشاط والأغراض المتوخاة منه تبعاً لتوسع المؤسسات الاقتصادية وانفصال ملكية المؤسسة عن تسييرها.

ونتج عن هذا التوسع ظهور طرف ثالث يستفيد من وظيفة التدقيق، ويتعلق الأمر بمختلف متخذي القرار الذين يعتمدون في وضع قراراتهم على المعلومات المالية الصادرة عن المؤسسة، مما يجعلهم في حاجة إلى ضمان الثقة في هذه المعلومات وهو ما تكفله لهم وظيفة التدقيق الخارجي باعتبارها تتم من طرف محايد يسعى لحماية مصالح جميع الأطراف دون تحيز، وبناءً على ذلك تم طرح إشكالتنا التي تمثلت في:

ما مدى تأثير التدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية؟

من خلال الدراسة تم التوصل للنتائج التالية:

- (1) تتميز المعلومة المالية بمجموعة من الخصائص تجعل منها أكثر جودة وفائدة لمستعملها، ومن بين هذه الخصائص خاصية الملاءمة التي ينتج عنها عدم وجود حكم موحد على جودة المعلومة المالية، إذ أن تقييم المستخدم لمدى ملاءمة المعلومة يعود أساساً لمدى تلبيتها لاحتياجاته وقدرته على التحليل من جهة أخرى؛

- (2) ترجع أهمية التدقيق الخارجي إلى خلق قيمة مضافة للمؤسسة تتمثل في زيادة فعالية المعلومات المالية لهذه الأخيرة وزيادة قيمتها الاستعمالية، ويعود هذا إلى الثقة التي يمنحها رأي المدقق الخارجي المحايد والمؤهل لمتخذي القرارات، والتي يظهر أثرها في ترشيد قراراتهم وبنائها على أساس معطيات حقيقية وليس على أساس عشوائي؛
- (3) تظهر الدراسة معامل ارتباط قدره (0.517) بدرجة معنوية (0.023) بين كل من المعايير الشخصية للمدقق الخارجي على جودة المعلومة المالية وهو ما يوضح تأثر هذه الأخيرة بالمعايير الشخصية للمدقق؛
- (4) تؤثر استقلالية المدقق الخارجي على جودة المعلومة المالية حيث يسمح هذا المعيار للمدقق الخارجي الحق في تدقيق كل أقسام المؤسسة دون ضغوط أو تحيز شخصي، مما يجعله يؤدي عمله بشكل موضوعي يخدم جميع الأطراف المستفيدة من المعلومة المالية، وهو ما يتوافق مع نتائج الدراسة التي بينت متوسطا حسابيا لهذا المتغير يساوي (3.99) وانحراف معياري قدره (0.471)، وهو ما يوضح الانفاق على أثر هذا المتغير على جودة المعلومة المالية؛
- (5) تظهر الدراسة تأثير أمانة ونزاهة المدقق وذلك من خلال متوسط حسابي مرتفع (4.43) وانحراف معياري قدره (0.583)، ويعود هذا الأثر إلى أن عمل المدقق بكل أمانة ونزاهة يؤدي إلى زيادة درجة الثقة فيه وانتقال هذه الثقة إلى محتويات القوائم المالية المدققة من طرفه؛
- (6) الكفاءة المهنية والعلمية: إن توفر الكفاءة المهنية والعلمية في المدقق الخارجي يسمح لهذا الأخير باكتساب مهارة ومعرفة تسمح له باكتشاف الأخطاء والتلاعبات بسهولة، كما أن التدريب والتطوير المستمر يسمح له بأن يكون على اطلاع على كل مستجدات المهنة؛
- (7) أظهرت الدراسة معامل ارتباط قدره (0.673) بدرجة معنوية قدرها (0.011) وهو ما يوضح الارتباط بين تقرير المدقق وجودة المعلومة المالية. وتتأثر جودة المعلومة المالية بمعايير تقرير المدقق الخارجي من خلال:

__ اعتماد عدة أطراف على تقرير المدقق للحكم على التزام المؤسسة بالمعايير المحاسبية وشرعية حساباتها، مما يجعل المؤسسات تسعى لتفادي أي خطأ قد يؤدي إلى وجود رأي سلبى في هذا التقرير؛

__ يرفض المدقق الخارجي تقريره بمجموعة من الملاحظات، ويحرص على متابعة تصحيح الأخطاء ومراعاة الملاحظات في الفترات الموالية للتقرير، مما يجعل المسؤولين عن إنتاج المعلومات المالية أكثر حذرا وحرصا على اتسام المعلومات المالية بالخصائص النوعية التي تكفل جودتها.

وعلى ضوء النتائج السابقة نقدم التوصيات التالية:

- (1) بما أن المعلومة المالية أساس عملية اتخاذ القرار فإنه يجب على منتجي المعلومة المالية الإلمام بجميع خصائصها حتى تخدم متخذي القرار مستقبلا؛
- (2) حتى تؤدي المعلومة الأدوار المنوطة بها لابد لها أولا أن تتوفر لمتخذي القرار في الوقت المناسب، لذا يجب على المؤسسات اعتماد مستوى معين من الإفصاح بما يخدم مصالحها ومصالح الأطراف الخارجية، كما أن العرض الإلكتروني للمعلومات المالية يسهل وصول المعلومة المناسبة للشخص المناسب وفي الوقت المناسب؛
- (3) يجب على إدارة المؤسسة عند توظيف المدقق مراعاة أثر استقلالية هذا الأخير على جودة المعلومة المالية، وفي هذا الإطار يجب:
 - الحرص على عدم وجود ضغوط على حرية تحركات ومجالات فحص المدقق الخارجي؛
 - عدم وجود علاقات شخصية أو مصالح تؤثر على استقلالية المدقق الخارجي وموضوعيته؛
- (4) ضرورة توعية المسؤولين بالدور الإيجابي للمدقق المتمثل في رفعه لدرجة الثقة في معلومات المؤسسة وبالتالي زيادة قيمة هذه المعلومات من جهة، وتحسين الأداء من خلال اكتشاف الأخطاء والعمل على تصحيح الإجراءات لتفادي تكرارها في المستقبل؛
- (5) يجب على المؤسسات عند توظيف المدقق الخارجي الحرص على اختيار شخص ذي مؤهل علمي في مجالات التدقيق والمحاسبة وخبرة معتبرة في هذا المجال؛

قائمة المراجع -

- 1 محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 3، 2006، ص ص: 9- 10.
- 2 محمد التهامي طواهر، نفس المرجع السابق، ص: 30.
- 3 وسيلة بوخالف، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة ماستر، [غ منشورة، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، سنة 2013، ص: 15.
- 4 سردوك فاتح، دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية- دراسة حالة الشركة الجزائرية للألنيوم بالمسيلة، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2004، ص ص: 18- 20.
- 5 Conseil algerien national de la comptabilité, projet de système comptable financier, p :35.
- 6 Conseil algerien national de la comptabilité, projet de système comptable financier, juillet 2006, p :35.
- 7 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، القانون 11/07، الصادر في 25/11/2007، المتضمن النظام المالي المحاسبي، لجريدة الرسمية رقم 74، ص: 05.
- 8 Conseil algerien national de la comptabilité ,projet de système comptable financier, op.cit, pp :36-40
- 9 Intenatinal Financial Reporting Standars foundation(un document publié par IASB), **cadre conceptuel de l'information financiere**, Septembre 2010,[en ligne], disponible sur : www.nifccanada.ca/normes...dinformationfinanciere/.../item71834.pdf (2014/03/23)، vol:32p,p:10.
- 10 هوام جمعة، لعشوري نوال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، ورقة قدمت إلى الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، المنعقد بتاريخ 07 ديسمبر 2010، أم البواقي، جامعة أم البواقي، ص: 12.
- 11 منذر نجم و آخرون، دور المدقق الخارجي على محك الأزمة العالمية، مجلة سوق رأس المال الفلسطيني، تشرين الأول، 2009، العدد 12، ص: 10.
- 12 وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية أدرار.
- 13 وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية أدرار.
- 14 مقابلة مع: عبد الرحيمي رضا، المدير الفرعي لقسم الادارة والمحاسبة في مجمع الاستغلال بنك الفلاحة والتنمية الريفية أدرار، مجمع الاستغلال أدرار، يوم: 27- 04- 2014.



استخدام أسلوب تحليل الحساسية لتقييم الربحية التجارية لمشروع " التفرغ الصناعي" الممول في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سوق أهراس لومايزية عفاف¹، خياري زهية²

1- باحثة دكتوراه، عضو بمخبر البحوث والدراسات الاقتصادية LAREE

جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس،

حي أحمد لولو عمارة 31 باب رقم 06 سوق أهراس

loumaiziaafef@gmail.com

2- جامعة باجي مختار عنابة، حي الريم 350 مسكن مدخل 1 رقم 4 عنابة

khiariz2007@yahoo.fr

الملخص-

تهدف هذه الدراسة إلى اقتراح تطبيق تحليل الحساسية كأسلوب مدعم ومساعد للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تقييمها لربحية المشاريع الاستثمارية المقدمة إليها بغرض التمويل، خاصة وأن الوكالة تعتمد في تقييمها لربحية هذه المشاريع على معيار صافي القيمة الحالية كمعيار وحيد، وهو ما قد يقود إلى نتائج مضللة، كون هذا الأسلوب لا يأخذ بعين الاعتبار ظروف المخاطرة والبيئة المتغيرة التي تعمل فيها هذه المشاريع، وبعد تطبيق أسلوب تحليل الحساسية على مشروع التفرغ الصناعي لتضمين عنصر المخاطرة، أظهرت النتائج أن المشروع حساس لأي تأخير في مدة التنفيذ وأي تغيرات في عامل التدفقات النقدية بحيث لو انخفضت هذه الأخيرة بنسبة أكثر من 50٪، فإن المشروع لن يكون مجديا، وهذا ما يؤكد مؤشر الحساسية الذي تجاوزت قيمته الواحد الصحيح، أما فيما يخص معدل الخصم، والتكاليف الاستثمارية فإن تحليل الحساسية أظهر أن صافي القيمة الحالية للمشروع أقل تأثرا بالتغيرات التي يمكن أن تطرأ عليهما.

الكلمات المفتاحية -

المشروع الاستثماري، تقييم الربحية، الوكالة الوطنية، المخاطرة، تحليل الحساسية.

The Use Of Sensitivity Analysis Method To Assess The Commercial Profitability Of The Industrial Hatchery Project Funded By The National Agency For Youth Employment Support.Souk-Ahras

Abstract-

This Study Aims To Propose The Application Of Sensitivity Analysis Method As A Supporting Tool To The National Agency For Support Youth Employment In Its Assessment Of The Profitability Of The Investment Projects Submitted To It For The Purpose Of Financing. The Agency Bases Its Assessment Of These Projects Profitability Only On The Net Present Criterion Which Could Lead To Misleading Results, Since It Does Not Take Into Account The Risk Of Changing Environment In Which These Projects Operate. The Use Of Sensitivity Analysis To Evaluate The Artificial Hatchery Project Profitability, In Order To Include The Element Of Risk And Uncertainty Element, Showed That The Project Profitability Is Sensitive To Any Implementation Delay And Changes In The Cash Flows Factor, If Cash Flows Declined By More Than 50% The Project Will Not Be Feasible, Which Is Confirmed By Sensitivity Indicator. However, Sensitivity Analysis Showed That The NPV Criterion Is Less Sensitive To Changes In The Discount Rate And The Cost Of Investment.

Key Words-

Investment Project, Evaluation Of Profitability, The National Agency, Risk, Sensitivity Analysis.

المقدمة-

لا شك أن للمشاريع الاستثمارية أهمية كبرى، بالنظر للآثار التي يمكن أن تنجم عن القرارات المتعلقة بها ومدى صوابها وما يترتب على ذلك من انعكاسات ايجابية سواء على المشروع أو الاقتصاد ككل، وهو سبب يستدعي التمهيد الجيد والدراسة المستفيضة لكل الفرص الاستثمارية المتاحة حتى يكون التقييم موضوعيا ويأخذ في اعتباره كل المعطيات المتعلقة بالمشروع.

وطالما أن هذه المشاريع تنشط في بيئة يسودها التغيير المستمر سواء أكانت بيئة داخلية أو خارجية، وجب الإحاطة بكل المخاطر التي تنطوي على هذه التغيرات أو التقلبات، وتقييمها بالاستعانة بجملة من الأساليب التي وجدت لتخدم القرار الاستثماري في ظل هذه الظروف. ويعتبر أسلوب تحليل الحساسية أحد أهم الأساليب المستخدمة في هذا الشأن، كونه يسمح بتقييم ربحية المشروع الاستثماري في ظل الظروف القائمة على احتمال تغير عوامله الرئيسية بالإيجاب أو السلب، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز القرار المتخذ بشأنه.

والجزائر في إطار إستراتيجية تهدف إلى تقليص البطالة وتشجيع الشباب على ولوج عالم الاستثمار أنشأت العديد من الهيئات الداعمة ولعل أهمها هي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كآلية معتمدة من طرف الحكومة للسيطرة على المشاكل المرتبطة بتمويل المشاريع الاستثمارية التي يستفيد منها الشباب، حيث استقبلت الآلاف من هذه المشاريع منذ نشأتها وقامت بتمويلها خصوصا مع عزوف البنوك عن تمويل هذا النوع من المشاريع بسبب قلة الضمانات التي يقدمها أصحابها.

الإشكالية:

تعتمد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تقييمها للربحية التجارية للمشاريع الاستثمارية المقدمة إليها، ومنها مشروع التفريخ الصناعي، على معيار صافي القيمة الحالية كمعيار وحيد وهو من أساليب التقييم المعتمدة في ظل ظروف البيئة الأكيدة، متجاهلة بذلك وجود مخاطر تنشط فيها هذه المشاريع، وهذا ما يتنافى تماما مع الواقع العملي، لاسيما في ظل ما تشهده الساحة الاقتصادية من أزمات وتقلبات، ما يجعل العمل بالأساليب التي تأخذ

بعين الاعتبار ظروف المخاطرة وعدم التأكد ضرورة ملحة تفرضها هذه الظروف على غرار أسلوب تحليل الحساسية .

في ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية على النحو التالي:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم أسلوب تحليل الحساسية في تدعيم قرار الوكالة الوطنية في تقييمها لربحية مشروع " التفريخ الصناعي" ؟
فرضيات الدراسة: للإجابة عن الإشكال المطروح يمكن صياغة الفرضيتين التاليتين:

1. مشروع التفريخ الصناعي حساس للتغيرات في قيم مدخلاته الرئيسية المتمثلة في التدفق النقدي، تكلفة الاستثمار، معدل الخصم وتأخر مدة التنفيذ؛

2. تطبيق أسلوب تحليل الحساسية من شأنه تعزيز قرار الوكالة بشأن تقييمها لربحية مشروع التفريخ الصناعي.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على أهم أساليب تقييم الربحية التجارية للمشاريع الاستثمارية؛

- التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وأسلوبها في تقييم المشاريع الاستثمارية الممولة من طرفها؛

- التعريف بأسلوب تحليل الحساسية وكذا إمكانية استخدامه من طرف الوكالة الوطنية كأسلوب مدعم لقراراتها بشأن المشاريع الاستثمارية المقدمة إليها؛

- تحديد المتغيرات الرئيسية المؤثرة على ربحية مشروع التفريخ الصناعي الكائن بولاية سوق أهراس.

المنهج المستخدم: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لإبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بتقييم الربحية التجارية للمشروع الاستثماري، بالإضافة إلى المنهج الكمي التطبيقي في تحقيق أهداف الدراسة وذلك بتوظيف برنامج Excel لتسهيل استخدام أسلوب الحساسية في تقييم المشروع الاستثماري.

الدراسات السابقة:

- دراسة محمد مزعل حميد (2011) بعنوان: " جدوى فنية واقتصادية لمشروع إنتاج فروج اللحم في محافظة الأنبار" خلصت الدراسة - بعد إجراء أسلوب تحليل الحساسية على مشروع إنتاج فروج اللحم- أن درجة المخاطرة ضعيفة، إذ أن زيادة قيم العوامل المؤثرة في المشروع بنسبة (10- 50%) أو انخفاضها بنفس النسبة لا يكون تأثيرها كبير على معيار التقييم وهو صافي القيمة الحالية، مما يدل على أن مشاريع إنتاج اللحوم البيضاء تتمتع بربحية عالية وانخفاض المخاطرة.

- دراسة الأحسن رفيق (2013) بعنوان : " أهمية تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف عدم التأكد - دراسة حالة مصنع إنتاج الاسمنت بالجلفة- " أين تم استعمال أسلوب تحليل الحساسية على المشروع محل الدراسة، وأوضحت النتائج أن العائد المالي للمشروع يتقلص كلما زاد احتمال الخسارة التي يمكن أن يتحملها المشروع نتيجة لتغيرات عوامل البيئة الخارجية في المستقبل، فكلما زادت الثقة في الاحتمال الذي يعطي للقيمة المتوقعة لمردودية الاستثمار، كلما زاد انحراف هذه القيمة عن القيمة المتوسطة لها، حتى تصل إلى أقصاها باحتمال أقصاه 0.5.

- دراسة (Mirla Iloiu, Diana Csiminga : 2009) تحت عنوان project “risk evaluation methods – sensitivity analysis” خلصت هذه الدراسة إلى ان هناك عدة جوانب من تحليل جدوى المشاريع تتطلب الوقوف على المخاطر المرتبطة بها وتقييمها، ويعد أسلوب تحليل الحساسية من أهم هذه المعايير، حيث تم التطرق إلى الهدف من اللجوء إلى هذا الأسلوب، فضلاً عن مختلف خطوات إجراءه بالاعتماد على حالة تطبيقية باستخدام طريقة مؤشر الحساسية في ظل ثلاث حالات: حالة زيادة التكاليف الاستثمارية، انخفاض المنافع و ارتفاع التكاليف التشغيلية بنفس النسبة (10%)، وأظهرت النتائج أن زيادة التكاليف الاستثمارية قد تؤدي إلى انخفاض القيمة الحالية الصافية بـ 30%، في حين انخفاض المنافع ينتج عنه انخفاض القيمة الحالية الصافية بما يعادل 93% وهو ما يعكس الحساسية الشديدة للقيمة الحالية الصافية لأدنى تغير في المنافع، أما

بالنسبة لزيادة التكاليف التشغيلية بنسبة 10 % فإنها تخفض من صافي القيمة الحالية بما يعادل 53 % وهي أيضا نسبة مرتفعة تعكس حساسية شديدة لهذا المتغير الرئيسي؛

- دراسة (Petar Jovanović: 1999) بعنوان "application of sensitivity analysis in investment project evaluation under uncertainty and risk"، خلصت هذه الدراسة إلى أن عملية تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف اللاتأكد والمخاطرة تتم بالاعتماد على جملة من المعايير على غرار: أسلوب تحليل التعادل، أسلوب تحليل الحساسية، نظرية الألعاب، نظرية صنع القرار، مع التركيز بصفة خاصة على أسلوب تحليل الحساسية.

تقسيمات الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

أولا: ماهية تقييم المشاريع الاستثمارية؛

ثانيا: أساليب تقييم الربحية التجارية للمشاريع الاستثمارية؛

ثالثا: أسلوب تحليل الحساسية؛

رابعا: تقييم الربحية التجارية لمشروع "التفريخ الصناعي" الممول في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية سوق أهراس باستخدام أسلوب تحليل الحساسية

أولا: ماهية تقييم المشاريع الاستثمارية

1. مفهوم المشروع الاستثماري: تعددت التعاريف الواردة بشأنه حيث عرفه البعض بأنه: "عبارة عن نشاط أو عدة أنشطة إقتصادية تديرها عمليات التخطيط والتنظيم والرقابة والتنفيذ والتمويل والإنتاج والتوجيه لتحقيق هدف أو أكثر".¹

كما يعرف بأنه: "تلك العملية التي تتضمن استغلال واستخدام موارد معينة خلال فترة زمنية آنية، بهدف الحصول على منافع مقابلة في فترة زمنية لاحقة".²

وعرف أيضا أنه "عبارة عن استثمار حقيقي لزيادة الطاقة الإنتاجية أو المساعدة لزيادة الإنتاج في المجتمع، وتلك الزيادة في الطاقة الإنتاجية إما أن تكون بشكل سلعة أو منتج عادي مثل مشروعات الإنتاج الزراعي، أو مشروعات

صناعية لإنتاج السلع المختلفة، أو أن تكون في شكل تقديم خدمات مثل مشروعات إنشاء المستشفيات أو الطرق أو الموانئ..."³

في ضوء ما سبق يمكن القول أن المشروع الاستثماري عبارة عن مجموعة من العمليات والأنشطة والموارد المخصصة لخلق أو توسيع طاقة إنتاجية تكون في شكل منتجات صناعية أو خدمية بغرض تحقيق هدف معين.

2. مفهوم عملية تقييم المشاريع الاستثمارية: تعتبر عملية تقييم المشاريع الاستثمارية مرحلة لاحقة لدراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع ومرحلة سابقة لمرحلة تنفيذ المشروع، وتعتبر عن المرحلة التي يترتب عليها القرار إما بقبول المشروع أو التخلي عنه أو تعديله.

و تعرف عملية تقييم المشاريع الاستثمارية على أنها: " عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار البديل أو المشروع المناسب من بين عدة بدائل مقترحة، والذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة والمستندة إلى أسس علمية."⁴

فهو بذلك " أسلوب أو طريقة منظمة تستخدم للتعرف على مدى النفع الذي سيتحقق من خلال المشروع المقترح، وهذه الدراسة المنظمة ستقدم لمتخذ القرار الاستثماري تصورا شاملا لما سيكون عليه المشروع خلال حياته المتوقعة."⁵

3. أهمية تقييم المشاريع الاستثمارية: هناك عدة عوامل تفتح المجال لإعطاء كل هذه الأهمية البالغة لعملية تقييم المشاريع والمتمثلة في:⁶

- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ومن أجل تحقيق ذلك لابد ان تضمن عملية تقييم المشاريع العلاقات الترابطية بين المشروع المقترح والمشاريع القائمة؛

- تساعد في التخفيف من درجة المخاطرة بالأموال المستثمرة؛
- تساعد في توجيه المال لاستثماره في المجال الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة؛

- تساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية؛
- تقوم بعملية تقييم المشاريع على إيجاد نوع من التوافق بين المعايير التي تضمنها تلك العملية وبين أهداف المشاريع المقترحة؛

- عملية التقييم تسمح بالمقارنة بين عدة مشاريع أو بدائل وصولاً إلى البديل المناسب، كما تسمح بتنفيذ المشروع أو التخلي عنه.
- وعليه فإن عملية تقييم المشاريع الاستثمارية تهدف إلى تحقيق أفضل استخدام للموارد المادية والبشرية عن طريق:⁷
- قياس صافي المنافع للمشروع المقترح وفق معايير معينة كأساس لقبوله أو رفضه؛
- ترتيب المشاريع البديلة والمفاضلة فيما بينها طبقاً لمبدأ الأولويات، بمعنى أنه طبقاً لمفهوم تقييم المشروع فإنه لا يمكن قبول أي قرار استثماري إلا بعد أن يمر بعملية الاختيار.
- وعملية تقييم المشاريع تختلف باختلاف أهداف المشروع، ففي الاقتصاد المخطط فإن الدولة ستكون هي المسؤولة عن اختيار وتنفيذ المشاريع، والهدف من التقييم في هذه الحالة هو قياس العائد الاجتماعي للمشروع على مستوى الاقتصاد الوطني، أي التقييم الاجتماعي للمشروع، أما بالنسبة للقطاع الخاص الهدف النهائي لصاحب المشروع هو تعظيم الربح الذي يتمثل في العائد المباشر الذي سيعود من إقامة هذا المشروع، والذي ينحصر في مقارنة ما سينفقه صاحب المشروع من أموال مقابل العوائد التي سيحصل عليها من هذا الإنفاق، أي القيام بتقييم الربحية التجارية للمشروع، وقد وضعت لذلك العديد من الأساليب.

ثانياً: أساليب تقييم الربحية التجارية للمشاريع الاستثمارية :

تستخدم العديد من الأساليب والمقاييس لتقييم الربحية التجارية للمشاريع، وبالشكل الذي يمكن من الحكم على مدى الانتفاع الاقتصادي والتوجه نحو إقامة المشروع من عدمه، هذه المعايير منها ما يكون في ظل ظروف التأكد ومنها ما يكون في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد:

1. أساليب التقييم في ظل ظروف التأكد: تستند أساليب تقييم ربحية المشروعات الاستثمارية في ظل ظروف التأكد التام على فروض معينة أهمها أن المشروعات الاستثمارية عديمة المخاطر، أي افتراض المعرفة التامة والدقيقة

بمؤشرات الحاضر و إمكانية التنبؤ بالمستقبل بشكل دقيق نسبيا خلال العمر الاقتصادي للمشروع، نذكر منها:

1.1. أسلوب القيمة الحالية الصافية (Net Present Value): القيمة

الحالية الصافية للمشروع هي الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وتكلفة الاستثمار،⁸ وتحسب بالعلاقة التالية:

$$NPV = - I_0 + \sum_{i=1}^n \left(\frac{CF_n}{(1+i)^n} \right)$$

حيث:

I_0 : تكلفة الاستثمار المبدئي؛

CF : التدفقات النقدية؛

i : معدل الخصم وهو معدل المردودية الأدنى المطلوب تحقيقه من الاستثمار، والذي يمثل عادة تكلفة رأس المال؛

n : العمر الإنتاجي للمشروع.

في حالة المفاضلة بين مشروعين أو أكثر يتم اختيار المشروع ذو القيمة الحالية الصافية الأكبر، وفي حالة وجود مشروع واحد يقبل إذا كانت قيمته الحالية الصافية موجبة.

2.1. أسلوب مؤشر الربحية (Profitability Index): يعرف على انه نسبة

مجموع التدفقات النقدية المحينة إلى تكلفة الاستثمار،⁹ ويحسب بالعلاقة التالية:

$$PI = \frac{\sum_{t=1}^n \left(\frac{CF_n}{(1+i)^n} \right)}{I_0}$$

إذا تعددت الخيارات الاستثمارية يتم اختيار المشروع الاستثماري ذو مؤشر الربحية الأكبر، وفي حالة المشروع الواحد يقبل المشروع إذا كان مؤشر ربحيته أكبر من الواحد.

3.1. أسلوب معدل العائد الداخلي (Internal Rate of Return) : هو

المعدل الذي تتساوى عنده القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة مع تكلفة الاستثمار المبدئي¹⁰ يحسب كما يلي:

$$- i_0 + \sum_{t=1}^n \left(\frac{CF_n}{(1+IRR)^n} \right) = 0$$

حيث IRR يمثل معدل العائد الداخلي.

ويكون المشروع مقبول إذا تجاوز معدل عائده معدل تكلفة الاستثمار.

4.1. أسلوب فترة الاسترداد (payback period): هي تلك الفترة اللازمة

لتغطية النفقات الاستثمارية بواسطة التدفقات النقدية الداخلة للمشروع، ففي حالة التدفقات النقدية السنوية المتساوية فإن فترة الاسترداد تساوي:¹¹

اجمالي استثمارات المشروع

صافي الإيراد النقدي السنوي

أما إذا كان الإيراد السنوي الصافي غير متساوي، فتحسب فترة الاسترداد كالآتي:¹²

$$+ \text{عدد السنوات التي لم تغطي إيراداتها كل الاستثمارات} + 12 \times \left(\frac{\text{الاستثمارات المتبقية التي لم تغطي}}{\text{الإيراد النقدي الصافي للسنة التالية للسنوات السابقة}} \right)$$

ففي حالة المفاضلة بين مشروعين أو أكثر يتم اختيار المشروع الاستثماري ذو فترة الاسترداد الأقصر، أما في حالة المشروع الواحد فيختار المستثمر الفترة الزمنية التي يقبل بها.

2. أساليب التقييم في ظل ظروف المخاطرة واللاتأكد: تعرف المخاطرة بأنها:

" حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرجوة المتوقعة أو المأمولة."¹³

وتعرف كذلك بأنها: "عدم انتظام العوائد، فتذبذب العوائد في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة، وترجع عملية عدم انتظام العوائد أساساً إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية"¹⁴ أما عدم التأكد فيعرف بأنه " الحالة التي يتعذر لمتخذ القرار فيها التعرف على مواصفات حالات الطبيعة، ما يجعلها يلجأ إلى الاعتماد على الخبرة الذاتية مع الاستعانة ببعض المعايير"¹⁵

يرى فريق من الباحثين عدم التفرقة بين المخاطرة وعدم التأكد، ويرى آخرون التفرقة بين هذين المفهومين، أي عدم الخلط بين هذين المصطلحين بالرغم أنهما يستخدمان كمترادفين يعنيان نفس الشيء، لأنهما يشيران إلى

موقف واحد، وتستند وجهة النظر التي لا تؤيد التفرقة بين المخاطرة وعدم التأكد إلى ما يلي:¹⁶

- أنه من الناحية النظرية فقط، يمكن التمييز بين المخاطرة وعدم التأكد، أما من الناحية العملية، فإن التمييز بينهما يصبح أكاديمياً، لعدم وجود أساليب مقبولة قبولا عاما للتعامل بوضوح مع عدم التأكد؛

- أن التفرقة بين البيانات الموضوعية والبيانات الذاتية (غير الموضوعية) تعتبر تفرقة غير ذات معنى، وذلك لعدم وجود تقديرات شخصية أو ذاتية بحتة، وتقديرات موضوعية بحتة، ولكن هناك تقديرات أكثر موضوعية أو أقل موضوعية، والتفرقة هنا نسبية، فكلما زاد توافر البيانات الموضوعية بنسبة عالية، كلما قلت المخاطرة، والعكس صحيح.

أما وجهة النظر التي ترى التمييز بين مشاكل المخاطرة وعدم التأكد فتستند إلى ما يأتي:

- أن المخاطرة هو الشك الذي يعتمد على بيانات موضوعية، أما عدم التأكد فهو الشك الذي يعتمد على بيانات ذاتية، فالمخاطرة تصف موقفا يتوفر فيه لمتخذ القرار معلومات تاريخية كافية تساعد في وضع توزيع احتمالي للتدفقات النقدية المستقبلية، ومن ثمة فإن عليه أن يضع تقديرات حكمية معقولة للصورة التي يمكن أن يكون عليها التوزيع الاحتمالي؛

- أن اتخاذ القرارات في ظل المخاطرة أمر وسط بين اتخاذ القرارات في ظل التأكد، واتخاذ القرارات في ظل عدم التأكد، فالذي يتخذ القرارات في ظل المخاطرة لديه معلومات تاريخية أكثر من المعلومات التي يستخدمها في حالة عدم التأكد، ولكنها أقل من المعلومات التي لديه في حالة التأكد.

وفي ما يلي أهم الأساليب التي تأخذ بعين الاعتبار ظروف اللاتأكد والمخاطرة المحيطة بالمشاريع الاستثمارية:

1.2. أسلوب شجرة القرارات (Decisions Tree) :تعرف شجرة القرارات بأنها تمثيل تخطيطي يشبه الشجرة بشكل أفقي يوضح الأفعال الممكن اتخاذها، حالات الطبيعة واحتمالاتها، المنافع المرتبطة بكل زوج من الأفعال وحالات الطبيعة، ويعتبر نموذج شجرة القرارات من أفضل الأدوات التحليلية لاتخاذ

القرارات في ظل حالات عدم التأكد والمخاطرة، حيث توضح شجرة القرارات لمتخذ القرار كافة العوامل المتعلقة باتخاذ القرار، كما أنها توضح كافة البدائل والعائد المتوقع لكل بديل في ظل كل حدث من الأحداث المتوقع حدوثها.¹⁷

2.2. أسلوب تعديل سعر الخصم (Risk-adjusted discount Rate): يعتمد

هذا الأسلوب على تعديل سعر الخصم بغرض تبين مخاطر الاقتراح الاستثماري، إذ من خلال استخدام سعر خصم معدل بمخاطرة عدم التأكد يتم تعديل القيمة الحالية للمشروع في حال التأكد، وذلك بدلا من سعر خصم عادي، من أجل التوصل إلى القيمة الحالية للمشروع المعدلة بمخاطر عدم التأكد وفقا للصيغة التالية:¹⁸

$$PVN_m = \sum_{i=1}^n \frac{R_i - C_i}{(1 + r_m)^n}$$

حيث:

PVN_m : القيمة الحالية الصافية للمشروع معدلة بمخاطر عدم التأكد؛

R_i : إيرادات المشروع في السنة i (أي التدفقات الداخلية)؛

C_i : تكاليف المشروع في السنة i (التدفقات الخارجة التشغيلية)؛ r_m : سعر

الخصم المعدل بمخاطر عدم التأكد؛

ونلاحظ أن قيمة $(1 + r_m)^n$ تزداد بزيادة الزمن n وهذا يعني أن سعر الخصم

الجديد يزداد كلما توغل المشروع في الزمن معبرا عن ارتباط إيجابي بين الزمن ودرجة عدم التأكد.

ويتميز هذا الأسلوب بسهولة، ويمكن حساب سعر الخصم المعدل بمخاطر

عدم التأكد، من خلال إضافة هامش إلى سعر الخصم العادي r ، بحيث يمثل

درجة المخاطرة المتوقعة للمشروع كما يلي: $r_m = r + m$

3.2. أسلوب محاكاة مونت كارلو (simulation monte carlo): يعتمد

هذا الأسلوب على بناء توزيعات احتمالية لمدخلات ومخرجات المشروع الاستثماري والتي تكون أكثر من غيرها عرضة للمخاطر وعدم التأكد، فهو يجمع بين أسلوب تحليل الحساسية والتوزيعات الاحتمالية.

4.2. أسلوب تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis): يعتبر أسلوب

تحليل الحساسية من أكثر أساليب التحليل الإحصائي استخداما في مجال

تقييم نتائج الفرص الإستثمارية المتاحة في ظل ظروف اللاتأكد والمخاطرة ، إذ يتم من خلاله معرفة مدى تأثير ربحية المشروع بتغير العناصر المكونة له.

ثالثا: أسلوب تحليل الحساسية

1- تعريف أسلوب الحساسية: يعرف بأنه: " ذلك الأسلوب الذي يمكن من تحديد الكيفية التي يتأثر بها قرار الاستثمار نتيجة للتغيرات المحتملة التي يمكن أن تحدث في قيم محدداته، فهو يقيس أثر التغير في مدخلات ومخرجات صافي العائد النقدي المتوقع على معايير التقييم كصافي القيمة الحالية أو معدل العائد الداخلي".¹⁹ فهو "ذلك التحليل الذي يتضمن تحديد اثر أي تغيرات محتملة تحدث في عناصر مثل سعر السلعة، تكلفة الخامات، تكلفة التشغيل... ، وبالتالي التعرف على العوامل أو المتغيرات التي يكون لها أكبر الأثر على نتائج المشروع".²⁰

أين يتم هنا تطبيق مبدأ "ماذا لو" « what if »، فمثلا نقول ماذا لو زاد تقدير رأس المال الاستثماري بنسبة 15 % عن المتوقع.²¹

ولاستخدام أسلوب تحليل الحساسية في مواجهة المخاطرة وعدم التأكد يتعين وضع تقديرات مختلفة لنتائج الفرص الاستثمارية المتاحة في ظروف اقتصادية متباينة (تفاضلية/تساؤمية/أكثر احتمالا) وفقا لقيم احتمالية معينة، ثم يقوم المستثمر بعد ذلك بحساب معيار التقييم لكل فرصة استثمارية في ظل الظروف الاقتصادية المختلفة اعتمادا على معدل الخصم السائد، وبعدها تتم المقارنة بين نتائج الفرص الاستثمارية المتاحة على أساس القيمة المتوقعة لصافي القيمة الحالية لكل فرصة استثمارية، ولا يشترط في تحليل الحساسية عمل اختبار حساسية كل المتغيرات التي تؤثر على محددات قرار الاستثمار بل يمكن الاقتصار فقط على المتغيرات الرئيسية التي من المتوقع أن تؤثر تأثيرا كبيرا على قرار الاستثمار.

2. مجالات استخدام تحليل الحساسية: عموما لمعظم المشاريع حساسية للتغير في المجالات التالية:²²

1.2. حساسية الربحية لمعدل الخصم: يعتبر معدل الخصم من المتغيرات الأساسية التي تؤثر على جدوى المشروع، حيث أن أي تغير في معدل الخصم

ينعكس على قيمة معيار التقييم بالسلب أو الإيجاب فارتفاعه مثلاً يؤدي إلى انخفاض القيمة الحالية الصافية كمعيار لقياس ربحية المشروع.

2.2. حساسية الربحية للتغيرات في الإيرادات والتكاليف: من التغيرات الأساسية الأخرى التي تؤثر على ربحية المشروع التغيرات في كل من الإيرادات والتكاليف، لذا يجب على متخذ قرار الاستثمار معرفة مدى تحمل المشروع لزيادة التكاليف مقارنة بالإيرادات.

3.2. حساسية الربحية للتأخير في التنفيذ: يؤثر التأخير في تنفيذ المشروع على مقاييس جدوى المشروع، ومن الممكن إجراء تحليل حساسية ربحية المشروع للتأخير في التنفيذ بافتراض تأخر تولد المنافع فترة معينة ولكن سنة مثلاً ثم حساب القيمة الحالية، ومقارنتها بصافي القيمة الحالية في حالة عدم حدوث تأخر.

3. طرق استخدام تحليل الحساسية: نذكر منها:

1.3. طريقة النسب المئوية للتغير: تعد طريقة النسب المئوية للتغير أكثر طرق تحليل الحساسية شيوعاً واستخداماً في الحياة العملية لبساطتها، حيث تهدف إلى اختبار حساسية قيم المخرجات (معايير التقييم) للتغير في قيم عناصر المدخلات المخططة، بحيث يتم اختبار أثر نسبة معينة للتغير بالزيادة أو النقصان في قيم عناصر المدخلات على مخرجات النموذج، ويظهر دور هذه الطريقة لتحليل الحساسية في التساؤل عن الأثر الذي يحدث إذا ما تغيرت المتغيرات الرئيسية مثل التدفقات النقدية، معدل الخصم أو التكاليف الرأسمالية بنسبة معينة عن المقدّر لها، ومن هو ما يمكن من التعرف على العوامل التي لها التأثير الأكبر نسبياً على معدل العائد المستهدف إذا ما طرأت تغيرات على التقديرات التي يبني عليها ذلك العائد.²³

2.3. مؤشر الحساسية: يعبر مؤشر الحساسية عن تغيرات معيار التقييم بالنسبة لتغيرات كل عنصر من عناصر اقتصاديات تشغيل المشروع، ويحسب بالعلاقة التالية:²⁴

$$SI = \frac{(Npv_i - Npv_b) / Npv_b}{(X_i - X_b) / X_b}$$

حيث:

SI: مؤثر الحساسية

Npv_i : القيمة الحالية الصافية بعد التغيير؛

Npv_b : القيمة الحالية الصافية في وضعية الأساس؛

X_i : قيمة المتغير الرئيسي بعد التغيير؛

X_b : قيمة المتغير الرئيسي في وضعية الأساس.

فإذا كانت قيمة المؤشر أقل من الواحد الصحيح، فإنه يمكن القول بأن درجة المخاطرة متدنية نسبياً، أما إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من الواحد الصحيح، فإنها تدل على ارتفاع درجة المخاطرة.

4. مزايا وعيوب أسلوب تحليل الحساسية: يتمتع أسلوب تحليل الحساسية بالعديد من المزايا كما تشوبه بعض السلبيات:²⁵

1.4. مزايا أسلوب تحليل الحساسية:

- التركيز على المتغيرات الفعالة في عملية اتخاذ القرار المناسب للملائم لعملية الاختيار؛
- يسمح بتوفير قدر من المعلومات والبيانات المتعلقة بالمتغيرات الرئيسية ومدى مساهمة كل منها في درجة المخاطرة؛
- المساهمة في تصنيف المتغيرات المستقبلية إلى متغيرات لها تأثير إيجابي وأخرى لها تأثير سلبي بالنسبة للتدفقات النقدية.

2.4. سلبيات أسلوب تحليل الحساسية:

- يفترض هذا الأسلوب حدوث خطأ واحد في إحدى المتغيرات عند قيمتها الأكثر حدوثاً، وهو بذلك يفترض استقلالية المتغيرات الرئيسية عند قرار الاستثمار، وهذا قد يتناقض مع الواقع؛
- يصعب إجراء تحليل الحساسية في حالات عدم التأكد إذا ما تم وضع أكثر من تقدير احتمالي للتدفق النقدي الداخلي في كل سنة من سنوات العمر الإنتاجي للمشروع، لأنه في هذه الحالة يفضل الاعتماد على أكثر من وسيلة لاتخاذ قرار الاستثمار.

رابعاً: تقييم الريحية التجارية لمشروع " التفريخ الصناعي" الممول في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سوق أهراس باستخدام أسلوب تحليل الحساسية

1. التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، وذلك بتمويل من الدولة ضمن برامج الاستثمارات العامة، وتوضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها، وتمثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إحدى ركائز المساعي الرامية إلى محاربة البطالة، تخفيف الضغط على سوق الشغل، والتشجيع على الإدماج المهني، حيث تقوم بتشجيع كل الصيغ المؤدية إلى إنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، فهي بذلك تضطلع بالمهام التالية:²⁶
 - تدعيم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
 - تسير وفقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لا سيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها؛
 - تبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛
 - متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بانجاز الاستثمارات؛
 - تشجيع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها؛
 - تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم؛

- تكلف من يقوم بانجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية؛
- تنظم تداريب لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية.
- كما تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إطار تمويل المشاريع الموكلة إليها، بتقديم إعانات مالية تختلف حسب صيغة التمويل، فضلا عن إعفاءات جبائية نوجزها في ما يلي:

➤ **الإعانات المالية:** تختلف هذه الأخيرة حسب صيغة التمويل:

- **إعانات مالية حسب صيغة التمويل الثنائي:** تتشكل التركيبة المالية من المساهمة الشخصية للشباب أصحاب المشاريع، والتي تتباين حسب مستوى الاستثمار، إضافة إلى قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يتباين حسب مستوى الاستثمار، وذلك حسب مستويين كما يوضح الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: الهيكل التمويلي في حالة التمويل الثنائي

مستويات التمويل	قيمة الاستثمار	مساهمة شخصية	قرض بدون فائدة ansej
المستوى الأول	حتى 5000000 دج	71%	29%
المستوى الثاني	من 5000001 دج إلى 10000000 دج	72%	28%

المصدر: المرسوم التنفيذي رقم 11- 104 المؤرخ في 06- 03- 2011، العدد 14، ص 22.

- **إعانة مالية حسب صيغة التمويل الثلاثي:** تتشكل التركيبة المالية في صيغة التمويل الثلاثي من المساهمة الشخصية للشباب أصحاب المشاريع، قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وقرض بنكي تخفض فوائده بنسبة 100% بالنسبة لكل النشاطات (نسبة الفائدة 0%)، ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 02: الهيكل التمويلي في حالة التمويل الثلاثي

مستويات التمويل	قيمة الاستثمار	مساهمة شخصية	قرض بدون فائدة Ansej	القرض البنكي
المستوى الأول	حتى 5000000 دج	1%	29%	70%
المستوى الثاني	من 5000001 دج إلى 10000000 دج	2%	28%	70%

المصدر: المرسوم التنفيذي رقم 11- 104 المؤرخ في 06- 03- 2011، العدد

14، ص 22.

➤ الإعفاءات الجبائية: تضم: ²⁷

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 3 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في استغلال المشروع، 6 سنوات إذا كانت هذه الأنشطة تمارس في مناطق يجب ترقيتها، وتمدد هذه الفترة بسنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف 03 عمال على الأقل، 10 سنوات بالنسبة للحرفيون التقليديون وكذلك أولئك الممارسون لنشاط حربي فني؛

- إعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 03 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال، 6 سنوات إذا كانت هذه الأنشطة تمارس في مناطق يجب ترقيتها، وتمدد هذه الفترة بسنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف 03 عمال على الأقل؛

- إعفاء من الرسم العقاري للبنىات المستعملة في النشاطات التي يمارسها المستثمرون في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لمدة 03 سنوات ابتداء من تاريخ انجازها، 06 سنوات إذا ما أقيمت هذه البنىات في مناطق يجب ترقيتها؛

- الإعفاء من جميع حقوق التسجيل والعقود المتضمنة تأسيس الشركات؛

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛

- الاستفادة من تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول به، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي؛

- تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات حسب الحالة، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول به وذلك خلال 3 سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي ويكون هذا التخفيض كالآتي: السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 70٪، السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 50٪، السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 25٪.

2. **التعريف بمشروع "التفريخ الصناعي"**: يعتبر التفريخ الصناعي أحد أهم الفروع التي تعتمد عليها صناعة الدواجن، فهو تقليد للتفريخ الطبيعي، حيث يهيا الإنسان الظروف التي يهيئها الطائر في التفريخ الطبيعي للبيض، باستخدام ماكينات التفريخ، ويمتاز بالمقارنة مع نظيره الطبيعي بإمكانية إنتاج أعداد كبيرة من الكتاكيت الخالية من الأمراض والطفيليات الداخلية أو الخارجية مع التحكم في تاريخ الفقس والعدد حسب الحاجة. وهذا النوع من المشاريع تشجع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على الاستثمار فيها، وذلك من خلال عملية دعم تمويل إنشائها أو توسعتها (الدعم المالي)، فضلا عن الامتيازات التي تمنحها لها بهدف توفير فرص عمل للشباب البطال، والمساهمة في تغطية جزء من الطلب على هذا المنتج واسع الاستهلاك.

ويعتبر مشروع التفريخ الصناعي، الذي يشكل موضوع دراسة الحالة، أحد المشاريع التي استفادت من تمويل ودعم الوكالة الكائنة بمقر تواجده وهي ولاية سوق أهراس أحد ولايات الشرق الجزائري والتي يعرف فيها استهلاك هذا المنتج نموا متزايدا على غرار باقي ولايات الجزائر خاصة مع الزيادات الخيالية التي تعرفها أسعار اللحوم الحمراء والتدهور المستمر للقدرة الشرائية للمواطن.

3. **تقييم الوكالة الوطنية للريحية التجارية لمشروع "التفريخ الصناعي"**:

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب قبل القيام بعملية التقييم بدراسة تتضمن تقدير التكاليف الاستثمارية للمشروع ومقابلته بجدول الهيكل التمويلي، إضافة إلى جدول استهلاك القرض البنكي وجدول حسابات النتائج الذي يتضمن التدفقات النقدية السنوية للمشروع، فضلا عن الميزانية الافتتاحية للمشروع والميزانيات التقديرية لمختلف سنوات اهتلاك القرض.

الجدول رقم 03: هيكل تمويل مشروع "التفريخ الصناعي"

البيان	المبلغ	معدل المساهمة
مساهمة شخصية	153648.4	2%
مساهمة الوكالة	2151077.53	28%
القرض البنكي	5377693.83	70%
المجموع	7682419.75	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسة التقنو اقتصادية للوكالة.
وتعتمد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تقييم المشاريع الممولة من قبلها على معيار وحيد وهو صافي القيمة الحالية، والذي تقرر بناء عليه أحقية المشروع في الحصول على التمويل.

1.3 عناصر المشروع : تظهر العناصر الخاصة بالمشروع وبالاعتماد على الدراسة التقنو اقتصادية كما يلي:

- معدل الخصم $(i) = 7\%$ وهو معدل الفائدة على القروض البنكية السائد في السوق

- عمر المشروع $(t) = 8$ سنوات وهي عدد سنوات اهتلاك القرض البنكي.

- التكلفة الاستثمارية للمشروع $(I_0) = 7682419.75$ دج

الجدول رقم 04: هيكل التكاليف الاستثمارية لمشروع (المبالغ بالدينار الجزائري)

البند	التكاليف الاستثمارية
المصاريف التمهيدية	447599.75
مساهمة ضمان رأس المال	112931.57
تأمينات	284668.18
أعباء أخرى	50000
تجهيزات الإنتاج	4038840
تجهيزات محلية	4038840
تجهيزات مستوردة	0
ثروة حيوانية	2414880
المال المتداول	781100
المجموع	7682419.75

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسة التقنو اقتصادية للوكالة.

- التدفقات النقدية الصافية للمشروع تظهر في الجدول الموالي:
الجدول رقم 05: صافي التدفق النقدي السنوي للمشروع (المبالغ بالدينار الجزائري)

السنوات	صافي الربح المحاسبي	الاهتلاكات *	صافي التدفق النقدي السنوي	صافي التدفق النقدي السنوي المحين
0	-	-	7682419.7	-7682419.75
1	1010129.94	976379.95	1986509.8	1856551.299
2	1322596.76	976379.95	2298976.7	2008015.294
3	1605616.90	976379.95	2581996.8	2107678.547
4	1861224.27	976379.95	2792604.2	2130464.389
5	2135396.43	976379.95	3111776.3	2218653.553
6	2482185.25	976379.95	3458565.2	2304588.027
7	2859746.69	976379.95	3836126.6	2388946.875
8	3271512.88	976379.95	4247892.8	2472312.302
$NPV = - I_0 + \sum_{t=1}^n \left(\frac{CF_n}{(1+i)^n} \right) = (7682419.75) + 17487210 = 9804790.53$				

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات الدراسة التقنو-اقتصادية للوكالة.

المشروع يحقق قيمة حالية موجبة بقيمة 539804790. ، بمعنى أن مجموع التدفقات النقدية المحينة تغطي تكلفة الاستثمار المبدئي، إذا فالمشروع مقبول ويحقق ربحية ما يشجع الوكالة على تمويله .

* يلاحظ أن قيمة أقساط الاهتلاك تتعدى في مجموعها قيمة رأس المال المستثمر وفقا لتقديرات الوكالة، ما يؤدي الى التخفيض في الربح الإجمالي (الوعاء الضريبي) إلا أنه يزيد في قيمة التدفقات النقدية، وهو ما لا يتوفر له تفسيراً على مستوى الوكالة الولائية، لأن دراسة التقديرات الخاصة بالمشاريع المصغرة تتم على مستوى الوكالة الوطنية بالعاصمة، والملاحظ أن هذا التضخيم في أقساط الاهتلاك يتكرر في كل المشاريع الشبيهة، مما يؤكد على أنه مقصود.

2.3. تطبيق أسلوب تحليل الحساسية لتقييم الربحية التجارية لمشروع "التفريخ الصناعي":

- تحليل حساسية المشروع باستخدام طريقة النسب المئوية: بافتراض تغير معدل الخصم، التكاليف الاستثمارية والتدفقات النقدية بنسب من 10% إلى 100% بخطوات تزايدية وتناقصية، جاءت النتائج كما يلي:

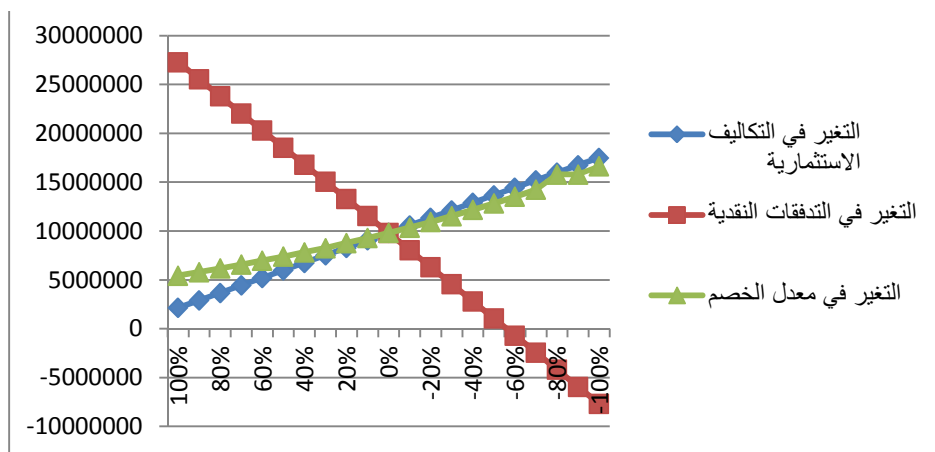
الجدول رقم 06: حساسية مشروع "التفريخ الصناعي" للتغير في معدل الخصم، التكلفة الاستثمارية والتدفقات النقدية

نسبة التغير	حساسية المشروع للتغير في معدل الخصم	حساسية المشروع للتغير في التكاليف الاستثمارية	حساسية المشروع للتغير في التدفقات النقدية
100%	5439372.52	2133617.78	27292000.82
90%	5798431.92	2901859.75	25543279.79
80%	6172396.59	3670101.73	23794558.76
70%	6562043.20	4438343.70	22045837.73
60%	6968195.99	5206585.68	20297116.71
50%	7391730.14	5974827.65	18548395.68
40%	7833575.28	6743069.63	16799674.65
30%	8294719.41	7511311.60	15050953.62
20%	8776213.02	8279553.58	13302232.59
10%	9279173.61	9047795.55	11553511.56
وضعية الأساس	9804790.53	9804790.53	9804790.53
- 10%	10354330.26	10584279.50	8056069.51
- 20%	10929142.02	11352521.48	6307348.48
- 30%	11530664.00	12120763.45	4558627.45
- 40%	12160429.92	12889005.43	2809906.42
- 50%	12820076.30	13657247.40	1061185.39
- 60%	13511350.25	14425489.38	687535.64 -
- 70%	14236117.90	15193731.35	2436256.66 -
- 80%	14996373.65	15961973.33	4184977.69 -
- 90%	15794250.11	16730215.30	5933698.72 -
- 100%	16632028.27	17498457.28	7682419.75 -

المصدر: من إعداد الباحثين.

بإينا يمكن تمثيل تغيرات صافي القيمة الحالية تبعاً لتغيرات العوامل الرئيسية كالتالي:

الشكل رقم 01: مخطط تحليل الحساسية



المصدر: من إعداد الباحثين.

- تحليل حساسية المشروع باستخدام مؤشر الحساسية: باستخدام العلاقة الخاصة بمؤشر الحساسية تظهر النتائج كالتالي:

الجدول رقم 07: مؤشر الحساسية

مؤشر الحساسية	العامل المؤثر
0.54	معدل الخصم
0.78	التكاليف الاستثمارية
1.78	التدفقات النقدية

المصدر: من إعداد الباحثين.

- تحليل حساسية المشروع للتأخر في التنفيذ: بافتراض تأخر تنفيذ المشروع بسنة، سنتين، ثم ثلاث سنوات جاءت النتائج كما يلي:

الجدول رقم 08: حساسية المشروع للتأخر في التنفيذ

عدد سنوات المشروع	وضعية الأساس	حالة التأخر بسنة	حالة التأخر بسنتين	حالة التأخر بثلاث سنوات
0	7682419.75 -	7682419.75 -	7682419.75 -	7682419.75 -
1	1986509.89	0	0	0
2	2298976.71	1986509.89	0	0
3	2581996.85	2298976.71	1986509.89	0
4	2792604.22	2581996.85	2298976.71	1986509.89
5	3111776.38	2792604.22	2581996.85	2298976.71
6	3485865.2	3111776.38	2792604.22	2581996.85
7	3836126.64	3485865.2	3111776.38	2792604.22
8	4247892.83	3836126.64	3485865.2	3111776.38
القيمة الحالية الصافية	9804790.53	6350195.19	3345574.93	742887.02

المصدر: من إعداد الباحثين.

يتضح من خلال نتائج تحليل حساسية المشروع:

➤ أن مشروع "التفريخ الصناعي" قليل الحساسية للتغيرات التي يمكن أن تحدث في معدل الخصم، فحتى وإن زاد هذا الأخير بنسبة 100٪، فإن ذلك لا يؤثر كثيراً على ربحية المشروع، وتبقى القيمة الحالية الصافية للمشروع موجبة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على انخفاض المخاطر المرتبطة بالتغيرات التي يمكن أن تطرأ على معدل الخصم، وهي نتيجة يدعمها مؤشر الحساسية لمعدل الخصم الذي أخذ قيمة أقل من الواحد الصحيح.

➤ كذلك الحال بالنسبة للتكاليف الاستثمارية، فحتى لو زادت هذه الأخيرة بنسبة 100٪ من القيمة المقدرة لها، يظل أثرها قليل على القيمة الحالية الصافية وتظل موجبة، ما يدل كذلك على انخفاض المخاطرة المرتبطة بهذا العنصر، وهذا ما يؤكد مؤشر الحساسية الذي كانت قيمته كذلك أقل من الواحد الصحيح، غير أن هذه النتيجة تظل نسبية وتكتنفها العديد من النقائص ذلك أن التكاليف الاستثمارية المعدة أو المقدرة من قبل الوكالة مبالغ في تخفيضها ولا تشمل أصول استثمارية مهمة كقيمة الأرض أو المبنى الذي سيقام فيه المشروع و تشتمل فقط على تجهيزات الإنتاج كما هو موضح في الجدول رقم 04 ، وهو ما قد يؤدي إلى تضخيم الأرباح، وبالتالي الزيادة في العبء

الضريبي على المشروع بعد انقضاء سنوات الإعفاء الضريبي، وهذا من شأنه أن يؤثر على ربحية المشروع في حد ذاته؛

➤ غير أن النتائج كانت مختلفة بالنسبة للتدفقات النقدية، إذ أظهرت النتائج أن المشروع حساس للتغيرات التي يمكن أن تحدث على التدفقات النقدية، بحيث لو انخفضت بنسبة أكبر من 50%، سيحقق المشروع صافي قيمة حالية سالبة، وبالتالي فالمشروع ينطوي على مخاطر مرتبطة بالتقلبات التي يمكن أن تعتري أو تواجه تحقيق التدفقات النقدية، بسبب تغيرات تطرأ على التدفقات النقدية الداخلة أو التدفقات الخارجة الخاصة بالمشروع وهذا ما يدعمه مؤشر الحساسية الذي أخذ قيمة تجاوزت الواحد.

➤ بالنسبة لحساسية المشروع للتأخر في التنفيذ، يبدو أن المشروع أكثر حساسية لهذا العامل حيث أن تأخر في التنفيذ بسنة واحدة يؤدي إلى انخفاض القيمة الحالية الصافية بـ 35% في حين أن تأخر سنتين يخفض القيمة الحالية الصافية بحوالي 66% أما تأخر بثلاث سنوات من شأنه أن يخفضها بحوالي 90% وهي المدة القصوى لأي تأخير حتى لا تتحول صافي القيمة الحالية إلى قيمة سالبة.

الخاتمة

بناءً على ما تضمنته الدراسة سواء في الجانب النظري أو التطبيقي تم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات يمكن عرضها كالتالي:

➤ الاستنتاجات:

- تعتبر عملية تقييم المشاريع الاستثمارية خطوة هامة - بعد القيام بدراسة الجدوى التفصيلية- ، يتخذ على إثرها قرار قبول المشروع الاستثماري أو رفضه؛

- تستند عملية تقييم الربحية التجارية للمشاريع على جملة من الأساليب منها ما يكون في ظل ظروف التأكد ومنها ما يكون في ظل ظروف المخاطرة؛

- يعتبر أسلوب تحليل الحساسية من أهم أساليب التي تأخذ بعين الاعتبار ظروف المخاطرة، كونه يسمح بتقييم ربحية المشروع عندما تكون قيم متغيراته عرضة للتغير والانحراف .
- تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من الآليات التي استحدثتها الجزائر لتشجيع الاستثمار ومرافقة الشاب البطال الحامل لأفكار مشاريع في محاولة منها للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية.
- اقتصر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تقييم المشاريع الاستثمارية الممولة من طرفها على معيار القيمة الحالية الصافية كأسلوب وحيد للتقييم وق ما قد يقود إلى نتائج غير مرضية. وعليه فإن أسلوب تحليل الحساسية يمكن أن يكون أداة داعمة لقرار الوكالة بشأن تقييمها وتمويلها للمشاريع الاستثمارية المقترحة.
- بتطبيق أسلوب تحليل الحساسية على مشروع " التفريخ الصناعي" أظهرت النتائج أن هذا المشروع قليل الحساسية للتغيرات التي يمكن أن تحدث في معدل الخصم والتكاليف الاستثمارية، إلا أنه حساس للتغيرات المحتمل حدوثها في التدفقات النقدية، كذلك الأمر بالنسبة للتأخر في مدة التنفيذ.

➤ التوصيات:

- ضرورة قيام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بدراسة تقييمية تفصيلية للمشاريع المقدمة إليها بالاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص سواء من داخل الوكالة أو خارجها؛
- الاستعانة بأساليب أخرى مكملية لأسلوب صافي القيمة الحالية كأسلوب فترة الاسترداد، مؤشر الربحية، معدل العائد الداخلي؛
- استخدام أساليب تقييم تأخذ بعين الاعتبار ظروف المخاطرة التي يمكن أن تتعرض لها المشاريع الاستثمارية على غرار أسلوب تحليل الحساسية.
- العمل على الاستفادة من الخبرات التي يتمتع بها خريجي الجامعة الجزائرية في هذا المجال بالإضافة إلى التدريب والتكوين المستمر لموظفي الوكالة وإطلاعهم على المستجدات العلمية في هذا المجال.

الهوامش:

- ¹ - بسام حسين بنى عطا ، تحليل ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان - الأردن، 2010، ص15.
- ² - صباح اسطيفان كجة جي ، إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع التنمية، بغداد- العراق، 2008، ص 02 www.m5zn.com/newupload/.../m5zn-cc3doo24b3ed7fe (27-08-2016)
- ³ - حسين اليحي وآخرون، تحليل وتقييم المشاريع الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة- مصر، 2009، ص 7.
- ⁴ - كاظم جاسم العيساوي ، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، تحليل نظري وتطبيقي، دار المناهج، عمان- الأردن، 2001، ص 93.
- ⁵ - مصطفى عبد الكريم عبد العزيز ، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، دار الحامد للنشر، عمان- الأردن، 2004، ص 16.
- ⁶ - نصر الدين بن مسعود ، دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الاسمنت ببني صاف S.C.I.B.S، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010، ص 55.
- ⁷ - نزهة بوقيمة ، متابعة وتقييم المشاريع دراسة حالة انجاز نفق وسط مدينة تلمسان من طرف شركة SEROR ، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011، ص 58.
- ⁸ - حسن ابراهيم بلوط ، إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، 2002، ص 329.
- ⁹ - إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، 2006، ص 321.
- ¹⁰ - حمزة محمود الزبيدي ، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، عمان- الأردن، 2004، ص 623.
- ¹¹ - Jacky Koihl, les choix d'investissement, Dunod, Paris, 2003, p 38.
- ¹² - سعد طه علام ، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، القاهرة- مصر، 2003، ص 97.
- ¹³ - طارق عبد العال حماد ، إدارة المخاطر (مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف)، الدار الجامعية، القاهرة- مصر، 2003، ص 16.
- ¹⁴ - قاسم نايف علوان ، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009، ص 61.
- ¹⁵ - مؤيد الفضل، تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة، الطبعة الأولى، الوراق، عمان- الأردن، 2009، ص 265.

- 16 - عادل عبد الفضيل عيد ، الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية - دراسة مقارنة- ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية- مصر، 2011، ص: 45- 48.
- 17 - سعيد عبد العزيز عثمان ، دراسة جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 1996، 289.
- 18 - زهية حوري ، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2007، ص: 143- 144.
- 19 - سعيد عبد العزيز عثمان ، مرجع سابق، ص 281.
- 20 - مصطفى محمود أبو بكر ، حيدر معالي فهمي ، دليل إعداد دراسات جدوى المشروعات وتحقيق فعالية قرارات الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2000، ص 159.
- 21 - couper J, **process engineering economics**, Marcel Dekker, Inc, New York, USA, 2003, P 32.
- 22 - عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، دراسات الجدوى التجارية والإقتصادية والإجتماعية مع مشروعات BOT، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2005، ص: 501- 509.
- 23 - نصيرة حمودة ، دور دراسة الجدوى الاقتصادية في ترشيد قرار الاستثمار بالمشاريع الصغيرة والمصغرة: دراسة حالة عدد من المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية عنابة، أطروحة دكتوراه، جامعة عنابة، 2016، ص: 201- 202.
- 24 - Mirla Iloiu, Diana Csiminga, **project risk evaluation methods - sensitivity analysis**, annals of the university of petrosani, economics, 9 (2), 2009, p 35.
- 25 - هوارى معراج وآخرون، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، عمان- الأردن، 2013، ص: 162- 163.
- 26 - المرسوم التنفيذي رقم 03- 288 المؤرخ في 09 رجب عام 1424 الموافق لـ 06 سبتمبر سنة 2003.
- 27 - دليل النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سوق أهراس.

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية

- 1- إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، 2006؛
- 2- بسام حسين بنى عطا ، تحليل ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان - الأردن، 2010؛
- 3- حسن ابراهيم بلوط ، إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، 2002؛
- 4- حسين اليحي وآخرون، تحليل وتقييم المشاريع، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة- مصر، 2009؛
- 5- حمزة محمود الزبيدي ، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، عمان- الأردن، 2004؛
- 6- زهبة حوري ، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2007؛
- 7- سعد طه علام ، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، القاهرة- مصر، 2003؛
- 8- سعيد عبد العزيز عثمان ، دراسة جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 1996؛
- 9- صباح اسطيفان كجة جي ، اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع التنمية، بغداد- العراق، 2008 ، www.m5zn.com/newupload/.../m5zn-cc3doo24b3ed7fe (27-08-2016)؛
- 10- طارق عبد العال حماد ، إدارة المخاطر (مخاطر الائتمان والإستثمار والمشتقات وأسعار الصرف)، الدار الجامعية، القاهرة- مصر، 2003؛
- 11- عادل عبد الفضيل عيد ، الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية - دراسة مقارنة- ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية- مصر، 2011؛
- 12- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، دراسات الجدوى التجارية والإقتصادية والإجتماعية مع مشروعات BOT، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2005؛
- 13- قاسم نايف علوان ، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009؛
- 14- كاظم جاسم العيساوي ، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، تحليل نظري وتطبيقي، دار المناهج، عمان- الأردن، 2001؛

- 15- مصطفى عبد الكريم عبد العزيز ، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، دار الحامد للنشر، عمان- الأردن، 2004؛
- 16- مصطفى محمود أبو بكر ، حيدر معالي فهمي ، دليل إعداد دراسات جدوى المشروعات وتحقيق فعالية قرارات الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2000؛
- 17- مؤيد الفضل، تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة، الطبعة الأولى، الوراق، عمان- الأردن، 2009؛
- 18- نزهة بوقيمة ، متابعة وتقييم المشاريع دراسة حالة انجاز نفق وسط مدينة تلمسان من طرف شركة SEROR ، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011؛
- 19- نصر الدين بن مسعود ، دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الاسمنت ببني صاف S.C.I.BS، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010؛
- 20- نصيرة حمودة ، دور دراسة الجدوى الاقتصادية في ترشيد قرار الاستثمار بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة عدد من المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية عنابة، أطروحة دكتوراه، جامعة عنابة، 2016؛
- 21- هوارى معراج وآخرون، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، عمان- الأردن، 2013؛
- 22- المرسوم التنفيذي رقم 03- 288 المؤرخ في 09 رجب عام 1424 الموافق لـ 06 سبتمبر سنة 2003.
- 23- دليل النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سوق أهراس.

ثانياً: باللغة الأجنبية

- 1- couper J, **process engineering economics**, Marcel Dekker, Inc, New York, USA, 2003;
- 2- Jacky Koehl, **les choix d'investissement**, Dunod, Paris, 2003 ;
- 3- Mirla Iloiu, Diana Csiminga, **project risk evaluation methods – sensitivity analysis**, annals of the university of petrosani, economics, 9 (2), 2009.



أثر صدمات السياسة الاقتصادية للجزائر على معدلات الفقر دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

للفترة 1985- 2015

بن جلول خالد

جامعة 8 ماي 1945 - قالة-

الملخص-

هدفت الدراسة إلى تقدير آثار صدمات السياسة الاقتصادية على معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 1985 - 2015، ولقد تم الاعتماد لتحقيق هذا الهدف على نموذج تصحيح الخطأ؛ حيث تمثلت متغيرات النموذج في كل من الإنفاق الحكومي والكتلة النقدية والانفتاح التجاري، حيث يعبر كل متغير على جانب معين من جوانب السياسة الاقتصادية الممثلة في السياسة المالية والنقدية والتجارية.

وخلصت الدراسة إلى وجود آثار تمارسها صدمات المتغيرات السابقة على معدلات الفقر في الأجلين الطويل والقصير، مع اختلاف قوة واتجاه العلاقة بين كل من الإنفاق الحكومي والكتلة النقدية والانفتاح التجاري مع معدلات الفقر.

حيث وجدنا أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي ومعدلات الفقر، ويعتبر أكبر المتغيرات تأثيراً وهذا راجع إلى أهمية سياسة دعم المواد الاستهلاكية الأساسية التي تعتمد عليها الجزائر، فحين كانت هناك علاقة طردية وضعيفة نوعاً ما بين كل من الكتلة النقدية والانفتاح التجاري تجاه معدلات الفقر.

الكلمات المفتاحية-

سياسة اقتصادية، سياسة مالية، سياسة نقدية، سياسة تجارية، فقر.

Impact Of Economic Policy Shocks On Algeria On Poverty Rates A Standard Study Using The Error Correction Model (ECM) For 1985-2015

Abstract -

The Study Aimed At Estimating The Effects Of Economic Policy Shocks On Poverty Rates In Algeria During The Period 1985-2015, To Achieve This Goal, The Error Correction Model Has Been Adopted; Considering The Government Spending , The Mass Of Monetary, And Trade Openness As Its Basic Variables. Each Variable Reflects A Particular Aspect Of Economic Policy Represented In Fiscal, Monetary And Trade Policy.

The Study Concluded That There Are Effects Of The Shocks Of Variables Preceding The Poverty Rates In The Long And Short Term, With The Difference In Strength And Direction Of The Relationship Between Government Spending, Monetary Mass And Trade Openness With Poverty Rates.

Where We Found That Thwere Is An Inverse Relationship Between Government Spending And Poverty Rates, The Largest Variables Are Considered To Be Significant, This Is Due To The Importance Of The Policy Of Supporting Basic Consumer Goods Adopted By Algeria, When There Was A Direct And Somewhat Weak Correlation Between Both The Monetary Mass And Trade Openness Towards Poverty Rates.

Key Words -

Economic Policy, Financial Policy, Monetary Policy, Business Policy, Poverty.

1. المقدمة -

تمارس الدولة دورها الاقتصادي من خلال عدد من الأدوات والوسائل التي تندرج ضمن سياستها الاقتصادية، حيث تعتمد عليها في إدارة شؤون الحياة الاقتصادية من خلال القرارات والخطط التي تهدف إلى تحسين شروط الحياة للأفراد وتوفير سبل العيش الكريم، غير أن هناك بعض التقلبات التي تحدث لهذه السياسة الاقتصادية والتي تكون نتيجة لتغيرات خارجة عن نطاق الدولة أو من طرفها لتحقيق هدف معين أو علاج مشكل معين، غير أن هذه التقلبات يمكن أن يكون لها بعض التأثيرات السلبية أو حتى الإيجابية على الأفراد وخاصة أولئك الأفراد الذين لا يملكون الحماية الكافية للوقاية من هذه التقلبات، ونقصد هنا طبقة الفقراء ومحدودي الدخل الذين تقع مسؤولية تحسين مستواهم المعيشي على الدولة، وذلك من خلال مراعاة ظروفهم وأحوالهم خلال إعداد سياستها الاقتصادية، غير أن تقلبات هذه الأخيرة قد يكون لها آثار غير مرغوبة تؤدي إلى انحراف أهداف الدولة عن ما تم تخطيطه وتوقعه.

2. إشكالية الدراسة:

إن الجزائر ومن خلال سياستها الاقتصادية تحاول مراعاة أحوال الفقراء ومحدودي الدخل غير أن سياستها الاقتصادية مرتبطة بعوامل أخرى، وأهمها أسعار البترول التي تجعل أمر توفير الحماية لهؤلاء الفقراء شيئاً ضرورياً من جهة وصعباً من جهة أخرى، خاصة في ظل ما تعرفه هذه الأسعار من تغيرات.

ومن هنا يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو تأثير تقلبات السياسة الاقتصادية للجزائر على معدلات الفقر؟

3. فرضيات الدراسة: تنطلق دراستنا هذه من مجموعة الفرضيات التالية:

- تعمل السياسة المالية المتمثلة في حجم الانفاق الحكومي على خفض معدلات الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- يمكن للسياسة النقدية التأثير على معدلات الفقر من خلال حجم الكتلة النقدية المتداول والذي يكون له علاقة عكسية بمعدلات الفقر.
- تعمل السياسة التجارية المتمثلة في الانفتاح التجاري على التأثير السلبي لمعدلات الفقر وخاصة من جانب الاستيراد.

4. الدراسات السابقة: من بين الدراسات التي وقفنا عليها والتي تناولت هذه الإشكالية نجد:

✍ دراسة الباحث رشيد بوعافية والتي كانت تحت عنوان " السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر - دراسة حالة الجزائر- (2011) وحاول الباحث خلال هذه الدراسة البحث عن علاقة السياسة المالية والنقدية بظاهرة الفقر وتوصل إلى أن السياسة الاقتصادية في الجزائر سياسة ظرفية ومرحلية تلعب دور مسكن للألم بالإضافة إلى عدم استقرارها وهذا نظرا لارتباطها بأسعار البترول.

✍ دراسة الباحث حسن حسن علي عزام والتي بعنوان أثر السياسات الاقتصادية على الفقر في مصر (بدون سنة)، قام الباحث باستعراض أهم السياسات الاقتصادية التي أثرت على الفقر في مصر، وخلص إلى وجود آثار سلبية للسياسات الاقتصادية التي قامت بها مصر والمتمثلة في تدخل الدولة في القطاع الزراعي، تخفيض الانفاق العام، تخفيض قيمة العملة، تحرير التجارة والخصوصية.

✍ دراسة الباحث صابر بلول تحت عنوان السياسة الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر (2009) وكانت عبارة عن دراسة نظرية حاول الباحث من خلالها تقديم بديل مناسب وحل جذري لمشكل الفقر، من خلال صياغة مجموعة من السياسات التي تسهم في القضاء على الفقر واقعيا، وكانت هذه السياسات عبارة عن إجراءات مبنية على العلاقة بين السياسة الاقتصادية والفقر والبطالة والدخل والنمو الاقتصادي مع التركيز على العلاقة بين اقتصاد السوق واقتصاد السوق الاجتماعي والفقر.

المحور الأول: علاقة الفقر بالسياسة الاقتصادية: تعرف السياسة الاقتصادية بأنها كل ما تقوم به الدولة ممثلة في أجهزتها الحكومية في الجانب الاقتصادي مثل الإنتاج، الاستهلاك، التصدير، الاستيراد... الخ باستخدام مختلف الوسائل والأدوات الممكنة، وذلك لتحقيق عدد من أهدافها العامة في الأجل القصير والأجل الطويل¹.

إن للسياسة الاقتصادية أثرا بارزا على الفقر وذلك لكون أن ظاهرة الفقر مرتبطة ارتباطا وثيقا بكل مقومات الاقتصاد الوطني؛ حيث نجد أن الفقر

يرتبط بالنتائج المحلي الإجمالي والدخل الوطني والاستهلاك والادخار والاستثمار والتشغيل والمستوى العام للأسعار، وبالتالي فهو يتأثر بالسياسة المالية والنقدية والتجارية وحتى بحالة البلد من حيث الرواج والتضخم.

أولاً: آليات تأثير السياسة المالية على الفقر: تتعلق السياسة المالية للدولة بكل الأساليب التي تسعى الدولة إلى تحقيق أهدافها بموجبها، ويمثل الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة جانبي السياسة المالية للحكومة والتي تتلخص في الميزانية السنوية العامة².

تمارس السياسة المالية خاصة في الدول النامية دوراً في مجال خفض الفقر باستخدام أكثر من أداة كالدمع والإعانات والاستثمار العام وما يرتبط به من خلق فرص توظيف، ويمثل توفير الخدمات العامة أداة أساسية لتحقيق هذا الهدف حيث يمثل العرض العام من الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم في الاقتصاديات النامية المصدر الأساسي الذي تحصل من خلاله فئات الدخل المتوسط والمنخفض على هذه الخدمات الأساسية لتحقيق مستوى معيشي ملائم³.

1. الإنفاق العام وتأثيره على الفقر: يعتبر الإنفاق العام الحكومي أحد أدوات السياسة المالية الرئيسية التي تعمل على تخفيض معدلات الفقر عن طريق تصحيح النتائج التوزيعية لإخفاقات السوق وتحقيق العدالة عن طريق تحسين توزيع الرفاهية، إذ نجد أن هدف تخفيض الفقر ومحاربه يعد من أهداف برامج الإنفاق العام وهذا لما له من دور في توفير الخدمات العامة مثل التعليم والصحة. ومن جهة التحليل النظري فإن الإنفاق العام يعمل على التأثير في زيادة الطلب الكلي الذي يؤثر بدوره على الإنتاج والتشغيل، ومنه على القوة الشرائية الحقيقية لدخول الفقراء، وإن كان ذلك يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي ومستوى التشغيل.

أما من ناحية التنمية البشرية فإن زيادة الإنفاق الحكومي باتجاه التعليم والخدمات الصحية والتحويلات والإعانات الغذائية ستؤدي إلى زيادة مستوى الدخل، فضلاً عن زيادة مستوى المنفعة المطلقة وفقاً لاعتبارات مؤشرات الرفاهية⁴.

إن تأثير الإنفاق العام على الفقر لا يتوقف فقط على مستوى الإنفاق بل كذلك على هيكل الموازنة والذي يقصد به التوزيع النسبي لإجمالي الإنفاق على بنود الإنفاق؛ حيث يلاحظ أن نصيب الإنفاق الحكومي على القطاعات الحكومية كالـتعليم والصحة والتغذية قد يزداد على الرغم من انخفاض حجم الإنفاق، كذلك يلاحظ أن انخفاض نصيب الإنفاق على دعم السلع والتحويلات كنسبة من إجمالي الإنفاق قد يعوضه تحسن ملحوظ في نظام استهداف المستفيدين من مثل هذا النوع من الإنفاق⁵.

إن تأثير الإنفاق العام على الفقر قد يكون تأثيراً مباشراً كما هو الحال في التحويلات العامة والتي تؤثر مباشرة على الدخل والإنفاق، ويمكن أن يكون هناك تأثيراً غير مباشر وذلك من خلال تنمية البنى التحتية في المناطق الريفية والفقيرة فضلاً عن النفقات المتعلقة بضمان الأمن في مناطق النزاع والحروب، حيث أن هذه التأثيرات غير المباشرة لا يعنى أن يكون تأثيرها صغيراً على معدلات الفقر إلا أنها أقل تأثيراً من التأثيرات المباشرة⁶.

2. الإيرادات العامة وتأثيرها على الفقر: تتمثل الإيرادات العامة في كل المصادر التي تحصل الدولة من خلالها على الموارد اللازمة لتغطية النفقات، وتعتبر الضرائب من أهم مصادر الإيرادات للدولة؛ حيث تفرضها الدولة على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين بهدف تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية كالاستقرار والتوازن والتنمية⁷.

إن التأثيرات الصافية للسياسة الضريبية تجاه الفقراء تكون من خلال الآثار الصافية في مستوى الأسعار؛ حيث أن الانخفاض الحاصل في الدخل الشخصي القابل للتصرف نتيجة ارتفاع ضرائب الدخل الشخصي يؤدي إلى المطالبة بزيادة الأجور لتعويض هذا الانخفاض وبالتالي فإن زيادة الضرائب ستؤدي إلى خفض مستوى الطلب الكلي وانخفاض مستوى الأسعار وستولد تأثيرات صافية للأسعار باتجاه الارتفاع أو الانخفاض⁸.

3. تقييم أثر السياسة المالية على الفقر: يمكن تقييم أثر السياسة المالية على معدلات الفقر من خلال الوقوف على مدى قدرة أدواتها والمتمثلة في الإنفاق العام والضرائب على الحد من ظاهرة الفقر، حيث أنه ورغم الاتفاق على الأثر الإيجابي للإنفاق العام على الفقر إلا أنه لا بد وأن يرافق الإنفاق العام سياسة

رشيدة في توجيه النفقات ولا يتسم بحالة التوجيه الخاطئ التي ستعمل على عدم تحسين المستوى المعيشي للأفراد ذوي الدخل المحدود، حيث يمكن أن تتسبب عملية التوجيه الخاطئ للإنفاق العام في دعم نظام اجتماعي واقتصادي يدعم اختلالا كبيرا في توزيع الدخل⁹.

وكذلك بالنسبة للضرائب التي قد تكون لها آثار سلبية خاصة في حالة عشوائيتها حيث تؤثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي كون الضرائب المرتفعة على الدخل قد تضعف من حوافز العمل والإنتاج لدى الأفراد، كما أنها تؤثر سلبا على الإنتاج من خلال تأثيرها في تقليص حجم الاستهلاك من السلع الضرورية الناتجة عن انخفاض الاستهلاك¹⁰.

ولتحقق السياسة المالية أهدافها تجاه الحد من معدلات الفقر لابد من¹¹ :
 ➤ توجيه الإنفاق العام لدعم عمليات التعليم خاصة في المرحلة الابتدائية والأساسية، أين يكون الفقراء أكثر استفادة منه لأنه يخفض أعدادهم في المراحل.

➤ وفي إطار القطاع الصحي يتوجب دعم مراكز الرعاية الصحية الأولية والرعاية الوقائية التي تكون أكثر مناصرة للفقراء.

➤ بالنسبة للضرائب لابد من تحقيق التوزيع العادل للعبء الضريبي وذلك من خلال إدخال عناصر التشخيص الضريبي العام للضرائب المباشرة، من خلال تحديد حجم الدخل ومصادره مع ضرورة تحقيق الإعفاء الضريبي لأصحاب الدخل المنخفضة بشكل يتناسب واعتبارات الأعباء العائلية وبما يتلاءم والمستوى المعيشي.

ثانيا: آليات تأثير السياسة النقدية على الفقر: يقصد بالسياسة النقدية جميع الإجراءات النقدية والمصرفية التي تتبعها السلطة النقدية بهدف مراقبة حجم النقد المتيسر في الاقتصاد الوطني، وهي بذلك تعني العمل الذي يوجه للتأثير في النقد والإئتمان وكذا الإقراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين العام وهذا بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة¹².

يختلف أثر السياسة النقدية على معدلات الفقر بين الأجل القصير والأجل الطويل، حيث تعمل الإجراءات التوسعية للسياسة النقدية إلى زيادة مستوى الإنتاج وتحسين دخول الفقراء وتخفيض معدلات الفقر، ولكن هذا على نحو

مؤقت لأنه يكون مصحوب بانخفاض في معدلات البطالة والتي يتبعها ارتفاع في معدلات التضخم مما يؤدي إلى تبني سياسة نقدية انكماشية لإعادة التضخم إلى مستواه الاعتيادي، مما يعمل على انخفاض مستوى الإنتاج والوصول إلى معدلات أعلى من البطالة والفقر¹³.

1. **أثر السياسة النقدية على الفقر في الأجل القصير:** تعمل السياسة النقدية في التأثير على معدلات الفقر في الأجل القصير من خلال التأثير على معدلات البطالة والتي ترتبط ارتباطاً مباشراً مع معدلات الفقر؛ حيث وبارتفاع معدلات الفائدة ستعمل المنشآت على تسريح عدد من العمال وخاصة العمال الأقل مهارة، وازيادة معدلات البطالة سوف يؤدي إلى زيادة التفاوت في الدخل وازيادة معدلات الفقر في الأجل القصير.

كما تؤثر معدلات الفائدة الحقيقية على معدلات البطالة؛ حيث يؤدي الانخفاض في عرض النقد إلى زيادة معدلات الفائدة سواء الإسمية أو الحقيقية ليولد تأثيرات حقيقية في خفض مستوى الاستثمار والاستخدام في ظل المرونة المرتفعة للاستثمارات بالنسبة إلى سعر الفائدة لتولد السياسة النقدية تأثيرات مهمة في معدلات الفقر.

كما أن الزيادة الحقيقية للأرصدة النقدية فضلاً عن القيمة الحقيقية لأموال المقترضين تؤدي إلى زيادة تباين الدخل، هذا كله يفرض أن معدلات التضخم تعرف استقراراً في الأجل القصير والتي من شأنها أن تؤدي إلى تقليل الخسائر في القوة الشرائية للدخول الإسمية، ومنه فإن استفادة الفقراء من السياسة النقدية ستكون من خلال تباطؤ معدلات التضخم في الأجل القصير¹⁴.

2. **أثر السياسة النقدية على معدلات الفقر في الأجل الطويل:** تعمل السياسة النقدية في الأجل الطويل على التحكم في معدلات التضخم وذلك نظراً لتأثيراته السلبية في معدلات الفقر في حالة ارتفاع التضخم، والذي يمارس تأثيره من خلال عدد من القنوات والتي من شأنها التأثير مباشرة على معدلات الفقر والمستوى المعيشي للأفراد خاصة عبر قناة التفاوت في توزيع الدخل؛ لذا فإن السياسة النقدية في الأجل الطويل تحاول التأثير على توزيع الدخل وذلك من خلال¹⁵:

✍ إعادة توزيع الدخل الناتج عن الترتيبات الحاصلة في التضخم غير المتوقع التي يمكن أن تؤثر مباشرة في تباين توزيع الدخل.

✍ إعادة توزيع الدخل الناتج عن التخفيضات في رأس المال المادي المتسببة في حالة عدم التأكد واضطرابات السوق المالي التي ترفع من متوسط العائد على رأس المال وتخفض الأجور الحقيقية مما يؤدي إلى توسيع مستوى التباين في توزيع الدخل.

✍ تمثل القناة الثالثة بالرؤية المعكوسة للقناة الثانية من خلال قدرة التضخم على تحويل العبء الضريبي بعيداً عن الأيدي العاملة باتجاه رأس المال مما يولد زيادة التباين.

✍ إعادة توزيع الدخل الناتج عن حالة عدم التأكد وانخفاض فعالية الأسواق المالية وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، التخفيض الحاصل في رأس المال المادي والبشري مؤدياً إلى انحراف الآلية التي يمكن بواسطتها تخفيض التباين.

ومنه فإن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في الأجل الطويل هو تخفيض معدل التضخم وتحقيق مستوى ملائم من الأسعار، وذلك للتخفيف من الفقر¹⁶.

ثالثاً: تأثير السياسة التجارية على الفقر: يقصد بالسياسة التجارية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بهدف تحقيق أهداف معينة، كما تعرف على أنها مجموع الإجراءات التي تضبط العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة وهي تهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاستراتيجية للدولة¹⁷.

يعتبر تحديد العلاقة بين السياسة التجارية ومعدلات الفقر من أعقد مجالات الدراسات الاقتصادية لأنه من الصعوبة تحديد علاقة مباشرة بين الإصلاحات التجارية وتغيرات معدلات الفقر والتي حددها البعض بأنها تكون غير مباشرة وذلك من خلال حزمة الأجور والعمالة المترافقة مع حرية التجارة وأوضح البعض بأنها تكون علاقة إيجابية حيث يمكن أن تؤدي حرية التجارة إلى تزايد الفرص الاقتصادية وتحسين دخول الفقراء، ولقد حدد ونترز 1999 ثلاث قنوات رئيسية لانتقال آثار السياسة التجارية على رفاهية الأفراد¹⁸.

أولاً: قنوات تأثير السياسة التجارية على الفقر: تعمل السياسة التجارية على التأثير على الفقر من خلال مجموعة من القنوات منها¹⁹:

أ. قنوات توزيع السلع وأسعارها: يتأثر الأفراد وخاصة الفقراء منهم بتغيرات أسعار السلع وهذا لكونهم المستهلك النهائي للسلعة، لذا فقد تلعب قنوات توزيع السلع وطرق إيصالها إلى المستهلك دوراً كبيراً في التأثير على حالة الفقر في الدولة، فالصدمات التي تولدها أسعار السلع تنطلق من تغيرات أسعار السلع المستوردة في الأسواق المالية، كما يمكن أن يكون هناك تأثير إيجابي على مستوى رفاهية الأفراد في حالة الصدمات الإيجابية للأسعار والتي تؤدي إلى انخفاض هذه الأخيرة.

ب. المؤسسات الإنتاجية وتأثيرها في الأجور والاستخدام: تؤثر المؤسسات الإنتاجية والمنتجة للسلع في معدلات الفقر تأثيراً غير مباشراً وهذا من خلال تأثيرها على الأجور والتشغيل، هذان الخياران واللذان يعتبران أكثر المتغيرات الاقتصادية تأثيراً على الفقر ومستوى الرفاهية للأفراد، حيث أن إنتاج هذه المؤسسات يعتمد على مجموعة من العوامل أهمها أسعار المواد الأولية المستوردة أو حتى أسعار المواد النهائية.

3. الضرائب والإنفاق: تعتبر التعريفات الجمركية أحد أهم مصادر الإنفاق على الخدمات الاجتماعية والدعم الحكومي للفقراء، ومنه فإن خفض التعريفات الجمركية سينعكس سلباً بشكل إيرادات متدنية تؤثر سلباً على الفقراء من خلال تقليص حجم الإنفاق على السياسات الاجتماعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر التعريفات الجمركية والضرائب على السلع المستوردة تكاليف إضافية تعمل على رفع أسعار السلع مما يؤدي إلى إحداث تأثيرات سلبية على الفقراء، لذا على الحكومات أن تكون أكثر حذراً لضمان تجنب هذه التأثيرات العكسية.

2. تأثير تغيرات أسعار الصرف على معدلات الفقر في إطار سياسة تحرير التجارة الخارجية:

يقصد بسعر الصرف عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمن الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو عدد الوحدات الأجنبية المقابلة لوحدة واحدة من عملة وطنية²⁰.

إن سياسة تخفيض سعر الصرف الحقيقي تأثر على الفقر من خلال التفاعلات الاقتصادية التوازنية على مستوى الاقتصاد وعلى المدى الزمني الذي تستغرقه هذه التفاعلات ليظهر تأثيرها؛ حيث أنه عادة ما يتم تنفيذ سياسة سعر الصرف بالتخفيض الإسمي لسعر صرف العملة الوطنية والذي عادة ما يترتب عليه ارتفاع في معدل التضخم نتيجة ارتفاع أسعار الواردات الأمر الذي يترتب عليه زيادة الفقر.

كما يمكن أن يؤثر تخفيض سعر الصرف بشكل إيجابي على الفقراء في حالة إذا ما ترتب عليه زيادة في إنتاج سلع الصادرات الزراعية، ومن ثم ارتفاع دخول المنتجين لهذه السلع حيث يعتبر معظمهم من الفقراء²¹.

وعموما يمكن أن يؤثر سعر الصرف على الفقراء بطريقتين²²:

١) نظام سعر الصرف الذي تختاره الدولة يمكن أن يضخم أو يحد من الصدمات الخارجية.

٢) التغير في عرض النقود يؤثر في الأجل القصير على المتغيرات الحقيقية مثل سعر الفائدة والتي تؤثر بدورها على الناتج والتشغيل، وبمعنى آخر فإن سعر الصرف يؤثر على الفقراء من خلال تأثيره على القدرة التنافسية للدولة وبالتالي على معدل النمو.

المحور الثاني: تحليل واقع الفقر في الجزائر

أولا: تطور معدلات الفقر والتوزيع الجغرافي

1. تطور معدلات الفقر في الجزائر: من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (01) نلاحظ تراجع ملحوظ في مستويات الفقر وهذا بناء على خط الفقر الغذائي أو خط الفقر العام؛ حيث وقياسا بخط الفقر الغذائي نلاحظ أن مستوى الفقر قد انخفض على المدى الطويل؛ حيث قدرت نسبته سنة 1988 بـ 3.6% من مجموع السكان، هذه النسبة التي ارتفعت خلال التسعينات أين سجلت قيمة 5.7% سنة 1995 لتعاود الانخفاض التدريجي بعد ذلك حيث قدرت سنة 2000 بـ 3.1% وسنة 2004 بـ 1.6%، نفس الأمر إذا أخذنا بعين الاعتبار خط الفقر العام فلقد عرفت نسبة الفقر انخفاضا محسوسا على المدى الطويل ماعدا الارتفاع الملحوظ خلال فترة التسعينات، فبعد أن كانت نسبة الفقر تقدر بـ 8.1% سنة 1988 ارتفعت إلى 14.1% سنة 1995 لتتخفض بعد ذلك إلى 12.1% سنة

2000، وتواصل الانخفاض سنة 2006 حيث بلغت قيمته 5.6% وتستقر عند 5% سنة 2008.

أما باستخدام خط الفقر الدولي والمقدر بـ 1 دولار للفرد في اليوم فإن نسبة الفقر المقدرة في الجزائر وكما يوضحها الجدول رقم (02) بلغت سنة 1988 نسبة 1.9%، ثم انخفضت إلى أقل من نصف هذه النسبة أين سجلت قيمة 0.8% سنة 2000 هذه النسبة التي عرفت تراجعاً بدرجتين مسجلة قيمة 0.6% سنة 2005. ولقد تبعت هذا الارتفاع والانخفاض في نسبة الفقر كذلك تغيرات في أعداد الفقراء؛ حيث تم رصد سنة 1988 حوالي 210 ألف فقير ليرتفع عددهم سنة 1995 إلى حوالي 1611 ألف فقير، وتراجع هذا العدد سنة 2004 إلى 518 ألف فقير.

والتفسير الذي يمكن إعطاؤه لهذه التغيرات هو تغير الأوضاع المالية والاقتصادية بالإضافة إلى الأزمات التي عرفت الجزائر، فالارتفاع في معدلات الفقر خلال فترة التسعينات يعود إلى الأزمة التي سببتها انخفاض أسعار البترول مصدر الدخل الوحيد للجزائر سنة 1986 وماتتج عنه من اتباع سياسات إعادة الهيكلة، الأمر الذي أدى إلى تسريح عدد من العمال بسبب خوصصة المؤسسات بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة المعيشة بسبب رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية للسكان، فحين أن التراجع الذي عرفت معدلات الفقر يعود إلى التحسن في المؤشرات الاقتصادية للجزائر نتيجة معاودة ارتفاع أسعار البترول، بالإضافة إلى جملة من البرامج الاقتصادية التي اتخذتها الجزائر والتي كان لها الأثر الإيجابي على مستوى المعيشة للأفراد.

للإشارة فإن هناك خبراء وباحثون جزائريون يؤكدون أن نسبة الفقر في الجزائر لا تقل عن 40%، وحجتهم في ذلك أن هناك بعض الدراسات والأبحاث التي تكشف أن 45% من الأجراء يعيشون تحت خط الفقر الأدنى بالجزائر، فيما توصلت دراسات أخرى إلى التأكيد أن نصف المجتمع الجزائري فقير باعتبار أن ملف الخوصصة وغلق أكثر من 40 ألف مؤسسة ترتب عنه حوالي 500 ألف عامل انضمت عائلاتهم إلى دائرة الفقر²³.

الجدول رقم (01): تطور نسبة الفقر وعدد الفقراء في الجزائر خلال الفترة

1988 - 2008

2008	2006	2005	2004	2000	1995	1988	نوع الخط	
/	/	/	1.6	3.1	5.7	3.6	الخط الغذائي (SA)	نسبة الفقر %
5	5.6	5.7	6.8	12.1	14.1	8.1	خط الفقر العام (SPG)	
/	/	/	518	951	1611	210	الخط الغذائي (SA)	عدد الفقراء بالآلاف
/	/	/	1875	2200	3986	532	خط الفقر العام (SPG)	

source : gouvernement algérien ,Algérie 2^{eme} rapport national sur les millénaire pour développement, septembre 2010, p 41.

الجدول رقم (02): تطور نسبة الفقر في الجزائر حسب خط الفقر الدولي

خلال الفترة 1988 - 2000

السنة	1988	1995	2000
نسبة الفقر %	1.9	0.8	0.6

source : Centre National d'études et d'analyses pour la population et le développement (CENEAP), (2005) :www.ceneap.com .dz PDF/devhum.pdf. "Alger.

2. التوزيع الجغرافي للفقر: يلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن ظاهرة

الفقر أخذت طابعا ريفيا أكثر منه حضريا؛ حيث قاربت نسبة الفقر في الريف ثلاثة أضعاف نسبته في الحضر وهذا سنة 1988، غير أنها تراجعت بعد ذلك إلى الضعف فحين أنها تقاربت خلال سنة 2000 وهذا راجع إلى برامج الدعم والتنمية الريفية التي عرفتها المناطق الريفية من جهة، بالإضافة إلى الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب الأزمة الأمنية خلال التسعينات محاولة للحصول على وضع أحسن في المدينة.

الجدول رقم (03): التوزيع الجغرافي للفقر في الجزائر خلال الفترة 1988-

2000

2000			1995			1988			السنوات	
المجموع	الريف	الحضر	المجموع	الريف	الحضر	المجموع	الريف	الحضر	نوع الخط	توزيع الفقر %
100	45.1	54.9	100	68.7	31.3	100	75.2	24.8	الخط الغذائي (SA)	
100	50.5	49.5	100	68.7	31.3	100	71.8	28.2	خط الفقر العام (SPG)	

Source : commissariat la planification et la prospective, la pauvreté en Algérie , Alger 2004 ,p13.

ثانيا: تطور مؤشرات الفقر في الجزائر:

1. تطور مؤشر فجوة (عمق) الفقر P_0 : تشير الإحصائيات المقدرة حسب معامل الميزانية الغذائية لسنة 2005 أن معدل فجوة الفقر يساوي 22.5%، مما يعني أن هناك انحراف في نفقات الفقراء عن مستوى خط الفقر بنسبة 22.5%²⁴، أما باستخدام خط الفقر الغذائي فنلاحظ أن فجوة الفقر عرفت اتساعا خلال الفترة 1988 - 1995 حيث سجلت على التوالي قيمة 0.4% و 0.7% لتتخفض بعد ذلك أين بلغت قيمتها حوالي 0.5% سنة 2000، أما بحساب خط الفقر العام فإن فجوة الفقر عرفت ارتفاعا متتاليا بنسب متزايدة.

ومن خلال الجدول رقم (04) يمكن أن نلاحظ أن مؤشر فجوة الفقر أشد حدة في الريف منه في الحضر.

الجدول رقم (04): تطور مؤشر فجوة (عمق) الفقر خلال الفترة 1988 -

2000

	2000			1995			1988			السنوات	
	المجموع	الريف	الحضر	المجموع	الريف	الحضر	المجموع	الريف	الحضر	نوع الخط	
مؤشر فجوة الفقر %	0.5	0.54	0.44	0.7	1	0.4	0.4	0.6	0.2	الخط الغذائي (SA)	
	15.5	15.9	15.2	12.3	12.85	11.1	11.1	11.5	10.5	خط الفقر العام (SPG)	

Source : commissariat la planification et la prospective , la pauvreté en Algérie , Alger 2004 ,p 13

2. تطور مؤشر شدة الفقر: تشير نتائج الدراسة التي قام بها المركز الوطني

للدراست والتحليل للسكان والتنمية لسنة 2005 أن قيمة مؤشر شدة الفقر تساوي 9.3%²⁵ ، الأمر الذي يوضح حجم التفاوت الكبير بين مداخل الأسر في الجزائر، ولكن الأمر الحسن أن هذه النسبة كانت شبه متقاربة بين الريف والحضر، أما باستخدام خط الفقر الغذائي فإن قيمة هذا المؤشر عرفت ارتفاعا خاصة خلال الفترة 1988 - 1995 حيث سجلت على التوالي 0.1%، 0.2% غير أن هذه النسبة انخفضت بعد ذلك لتسجل سنة 2000 قيمة 0.13%.

أما إذا أخذنا خط الفقر العام بعين الاعتبار فإن قيمة مؤشر شدة الفقر كانت تعرف ارتفاعات متتالية ولكن بنسب متناقصة وذلك طول الفترة 1988 - 2000؛ حيث سجلت القيم التالية على الترتيب 0.03%، 0.7%، 0.76%.

الجدول رقم (05): تطور مؤشر شدة الفقر خلال الفترة 1988 - 2000

	1988			1995			2000			السنوات	
	المجموع	الريف	الحضر	المجموع	الريف	الحضر	المجموع	الريف	الحضر	نوع الخط	
مؤشر شدة الفقر%	0.1	0.3	0.1	0.1	0.4	0.2	0.12	0.14	0.13	الخط الغذائي (SA)	
	0.1	0.5	0.3	0.4	1	0.7	0.69	0.86	0.76	خط الفقر العام (SPG)	

Source : commissariat la planification et la prospective, la pauvreté en Algérie, Alger 2004, p13

المحور الثالث: تقدير أثر كل من السياسة النقدية، المالية والتجارية على

معدلات الفقر

أولاً: منهجية ونموذج الدراسة:

بغرض دراسة وتقدير أثر صدمات السياسة الاقتصادية والمتمثلة في كل من السياسة النقدية، المالية والتجارية على معدلات الفقر تم تشكيل نموذج يضم أربع متغيرات؛ حيث كل سياسة تم التعبير عنها بمتغير خاص بالإضافة إلى متغيرة معدلات الفقر ولقد تمثلت المتغيرات في كل من:

١- **الكتلة النقدية (M_2):** وتتمثل في عرض النقود بالمفهوم الواسع؛ حيث تتكون من العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي بالإضافة إلى الودائع الجارية و أشباه النقود، ولقد تم اختيارها لتمثل السياسة النقدية في النموذج إلا أن الكثير من الاقتصاديين يرون بأن سعر الفائدة هو أحسن ممثل للسياسة النقدية، غير أنه وبالنسبة لحالة الجزائر فإن سعر الفائدة يعتبر شبه ثابت ولذا فإن إدراجه سوف لن يحقق الهدف المرجو من خلال الدراسة لذا تم استبداله بالكتلة النقدية.

٢- **الإنفاق الحكومي (Dep):** ويتمثل في كل ما تنفقه الدولة في سبيل تحقيق النفع العام ويعتبر ممثل للسياسة المالية للدولة ولقد تم اختياره لما له الأثر المباشر على الفقراء والمستوى المعيشي وخاصة في شقه الاجتماعي والمتمثل في التحويلات الاجتماعية.

الانفتاح التجاري (Open): ويتمثل في درجة ارتباط الدولة مع العالم الخارجي واعتمادها على التصدير والاستيراد في تحقيق ناتجها المحلي الخام، حيث يقاس هذا المؤشر من خلال قسمة مجموع مائتصدرة وتستورده الدولة خلال سنة على حجم الناتج الداخلي الخام مضروباً في مئة، ويعبر هذا المتغير في النموذج على السياسة التجارية للدولة.

ومنه يمكن صياغة النموذج كالتالي:

$$pov = f(M_2, Dep, Open)$$

أما بالنسبة لمنهجية الدراسة فلقد تم الاعتماد على منهجية نماذج تصحيح الخطأ (ECM)، والتي تم اختيارها لما لها من أهمية في تحديد الآثار قصيرة وطويلة المدى للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وخاصة إذا علمنا أن السياسة الاقتصادية تتغير في المدى القصير غير أن تحسين المستوى المعيش للأفراد والخروج من دائرة الفقر يكون خلال المدى الطويل، لذا فإن طريقة نموذج تصحيح الخطأ تمكننا من دراسة الأثر في المدى القصير وتصحيحه في المدى الطويل للحصول على القيم التوازنية.

وتنطلق هذه الدراسة من تقدير العلاقة في المدى الطويل ومن ثم تقدير العلاقة في المدى القصير؛ حيث يتم إضافة بواقي النموذج المقدر في المدى الطويل كمتغير مستقل في النموذج المقدر في المدى القصير؛ والتي تعتبر معلومتها عن مدى التصحيح والتعديل الذي يمكن أن يحدث لقيم المتغير التابع للحصول على القيم التوازنية.

ثانياً: تحليل نتائج الدراسة:

1. دراسة استقرارية المتغيرات:

الجدول رقم (06) : ملخص نتائج اختبار ADF لدراسة استقرارية المتغيرات

القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي -3.85

القرار	الفرق الأول			عند المستوى			المتغيرات
	الاحتمال	قيمة ستودنت	درجة التأخير	الاحتمال	قيمة ستودنت	درجة التأخير	
مستقرة عند الفرق الأول	.000	-5.49	2	.730	-1.67	0	Pov
مستقرة عند الفرق الأول	.000	-8.08	0	.430	-0.64	0	M2
مستقرة عند الفرق الأول	.000	-9.84	1	.260	-1.80	0	Dep
مستقرة عند الفرق الأول	.000	-6.13	2	.690	-1.44	0	Open

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews.8

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (06) يتبين أن السلاسل الزمنية للمتغيرات غير مستقرة عند المستوى لكنها بالمقابل مستقرة عند الفروق الأولى؛ حيث وجد أن القيم المحسوبة لاختبار ديكي فولر المطور تقل عن القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة للمستوى فيما كانت أكبر منها عند إجراء الفروق الأولى، مما يعني عدم إمكانية رفض فرضية استقرار المتغيرات وبالتالي يمكن القول أنه في 95% من الحالات يمكن قبول فرضية استقرار المتغيرات، ومن ثم فإن المتغيرات مستقرة ومتكاملة من الدرجة (1) I مما يدعم فرضية احتمال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

2. اختبار علاقة التكامل المشترك: بمأن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى فإن هذا يعني احتمال توفر علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات واختبار هذه الفرضية تم إجراء الاختبارات التالية:

■ من خلال النتائج الموضحة في الملحق رقم (01) والتي تحدد درجة تأخير النموذج نجد أن كل المعايير قد اختارت درجة التأخير القصوى هي الدرجة (2) أي سنتين.

■ ومن خلال النتائج الموضحة في الملحق رقم (02) والذي يشير إلى نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الأثر نلاحظ وجود علاقتي تكامل متزامن طويلة الأجل بين متغيرات النموذج وذلك لأن قيم إحصائية الأثر أكبر من قيمة إحصائية ستودنت عند مستوى معنوية 5٪، وهذا يدل على أن المتغيرات لا تباعد عن بعضها البعض كثيرا في المدى الطويل بل تسلك سلوكاً مشابهاً.

3. تقدير العلاقة طويلة الأجل: باستخدام طريقة المربعات الصغرى تم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل لنموذج الدراسة وتحصلنا على النتائج المبينة في الملحق رقم (03)، والتي يمكن تلخيصها كمايلي:

$$Pov = 0.20 M_2 - 0.42 Dep + 0.07 Open + 0.21$$

$$(1.97) \quad (-12.84) \quad (6.00) \quad (5.63)$$

(.) إحصائية ستودنت $R^2 = 0.87$ $N = 29$ $F = 34.74$ $Prob(F) = 0.00$ $DW = 1.99$

من خلال النتائج الموضحة أعلاه نجد أن النموذج مقبول اقتصاديا وإحصائيا؛ حيث نجد أن قيمة معامل التحديد تساوي 0.87 مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يعادل 87٪ من تغيرات معدلات الفقر، كما أن معلمات النموذج معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 5٪ وذلك أن قيمة إحصائية ستودنت أقل من القيمة الجدولة والتي تساوي $(T_{(29,0.05)} = 1.706)$ ، وكذلك نلاحظ معنوية النموذج ككل وذلك من خلال اختبار فيشر حيث نجد أن القيمة المحسوبة والمقدر ب 34.628 أكبر من القيمة الجدولة والمقدر ب $(F_{(26,3,0.05)} = 3.37)$ ، وكذلك نجد أن النموذج خالي من الارتباط الذاتي للأخطاء وذلك حسب اختبار داربين واتسون.

إلا أن هذه الاختبارات لا تعتبر كافية لذا نقوم بإجراء الاختبارات من الدرجة الثانية والمتمثلة في كل من:

أ. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: من خلال نتائج الاختبار الموضحة في الملحق رقم (04) حيث نجد أن الاحتمال أكبر من (0.05)، ومنه يمكن قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في النموذج.

ب. اختبار ثبات (تجانس) التباين: باستخدام اختبار **white** الموضحة في الملحق رقم (05) نجد أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين وذلك لأن الاحتمال أكبر من مستوى المعنوية (0.05).

ج. اختبار استقرارية البواقي: باستخدام اختبار ديكي فولر المطور الموضحة نتائجه في الملحق (06) نجد الاحتمال والذي يساوي (0.002) أقل من (0.05) ومنه يتم قبول فرضية استقرار البواقي.

د. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: من خلال اختبار جاك بيرا - الملحق (07) - يمكن القول بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ومنه يمكن القول أن النموذج قد توفرت فيه كل الشروط المطلوبة ليكون مقبولا، حيث نلاحظ من خلال معادلة النموذج أنه هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي ومعدلات الفقر؛ حيث زيادة الإنفاق بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض معدلات الفقر بـ (0.42) وحدة، فحين أظهر النموذج علاقة طردية بين كل من الكتلة النقدية والانفتاح التجاري تجاه معدلات الفقر حيث أن زيادة هاذين الأخيرين تؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر، ولقد كانت مرونة الانفتاح التجاري ضعيفة نوعا ما مقارنة بكل من مرونة الكتلة النقدية والإنفاق الحكومي.

ومن خلال هذه النتائج يتضح لنا تأثير السياسة الاقتصادية على معدلات الفقر في الجزائر؛ حيث أن السياسة المالية متمثلة في الانفاق الحكومي تعمل على تخفيض معدل الفقر وذلك بنسبة 42% عن معدله السابق، وهذا يعود إلى اعتماد الفقراء في الجزائر على التحويلات الاجتماعية وعلى سياسة الدعم وخاصة دعم أسعار المواد الأساسية والطاقة، إلا أنه يمكن القول بأن هذا الدعم له آثار سلبية كذلك على الفقراء خاصة إذا علمنا أن في الجزائر كل المواطنين باختلاف مستوياتهم المعيشية يستفيدون من هذا الدعم وبنفس النسبة، هذا الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى إحداث ضغوط تضخمية نتيجة زيادة الطلب على السلع المدعومة وبالتالي تجد الدولة نفسها مجبرة على الرفع من فاتورة الدعم وهو ما يعتبر عبء على ميزانية الدولة، خاصة في حالات صدمات السعرية للبترول والتي تعمل بدورها في الضغط على القدرة الإنفاقية للدولة.

أما من ناحية العلاقة الطردية لكل من السياسة النقدية والسياسة التجارية متمثلة في كل من الكتلة النقدية والانفتاح التجاري فهو أمر مقبول اقتصادياً وله تفسيره ومدلوله؛ فبالنسبة للسياسة النقدية فإن زيادة الكتلة النقدية سوف تعمل على الرفع من مستويات الطلب وبالتالي إحداث صدمات تضخمية تعمل على رفع الأسعار وهو الأمر الذي لا يمكن للفقراء ومحدودي الدخل التكيف معه وبالتالي سوف يعمل هذا الأمر خاصة في حالة استمراره إلى توسيع دائرة الفقر وجر فئات جديده إليها خاصة من أصحاب الدخل الثابتة، أما عن الانفتاح التجاري فإنه سوف يعمل على إغراق السوق بالسلع المستوردة والتي في كثير من الأحيان تجلب معها تضخم مستورد الأمر الذي ينعكس على الأسعار المحلية فترتفع مسببة حالة من عدم القدرة على تلبية الحاجات الأساسية للفقراء.

4. تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM: إن تقدير نموذج تصحيح الخطأ يفيدنا في تقدير واختبار العلاقة في الأجل القصير والتي من خلالها نستطيع الوقوف على مدى وجود انحرافات في المدى القصير في اتجاه العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

يتم تقدير النموذج في المدى القصير من خلال إدراج البواقي المتحصل عليها من تقدير النموذج في المدى الطويل كمتغيرة مستقلة بفترة إبطاء واحدة ويرمز لها بالرمز (ECT_{t-1}) وتسمى بحد تصحيح الخطأ، حيث ظهورها في النموذج يعكس فرضية أن معدلات الفقر في المدى القصير لا تتساوى مع القيمة التوازنية في المدى الطويل حيث يمثل حد تصحيح الخطأ معلمة تصحيح القيم الفعلية لمعدلات الفقر باتجاه القيمة التوازنية من فترة إلى أخرى وتحديدًا تقيس نسبة لاختلال والتوازن في الفترة السابقة التي يتم تعديلها في الفترة الحالية، وبعد تقدير النموذج تحصلنا على النتائج التالية:

$$\begin{aligned}
 D(POV) = & -0.624 ECT_{t-1} + 0.12 * D(POV(-1)) + 0.039 * D(POV(-2)) + 0.18 * D(M2(-1)) + \\
 & 0.073 * D(M2(-2)) \\
 & (-2.57) \quad (2.47) \quad (2.28) \quad (0.93) \quad (1.95) \\
 - & 0.092 * D(DEP(-1)) - 0.01 * D(DEP(-2)) + 0.093 * D(OPEN(-1)) + 0.090 * D(OPEN(-2)) - \\
 & 0.003 \\
 & (-3.09) \quad (-1.89) \quad (2.20) \quad (1.43) \\
 & (-1.76)
 \end{aligned}$$

من خلال النتائج الموضحة أعلاه نجد أن قيمة معامل التحديد بلغت (0.67) وهي مقبولة جدا تدل على القدرة التفسيرية العالية للمتغيرات المستقلة، كما أظهرت نتائج اختبار ستودنت معنوية حد تصحيح الخطأ عند مستوى معنوية (0.05) مع إشارته السالبة المتوقعة له بالإضافة إلى عدم معنوية بعض المعلومات، إلا أن اختبار والد والموضحة نتائجه في الملحق رقم (08) تبين معنوية النموذج ككل وذلك لأن قيمة الاحتمال أقل من (0.05) عند التأخير بسنة واحدة وبسنتين.

كما نجد أن النموذج مستقر وذلك لأن جميع قيم مقلوب الجذور الاحادية لكثير الحدود داخل الدائرة مما يعني أن جميع المعاملات أقل من الواحد.

أما بالنسبة لمسألة الارتباط الذاتي للأخطاء فيوضح اختبار مضاعف لاغرنج أنه يمكن قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على غياب مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء وذلك عند كل التأخيرات وذلك لأن الاحتمال أقل من (0.05).

تشير نتائج هذه الاختبارات إلى مدى صلاحية النموذج المتحصل عليه في تحليل أثر كل متغيرات السياسة الاقتصادية على معدلات الفقر في المدى القصير، حيث بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.624) وهي مقبولة إحصائيات وقياسيا وتعني هذه القيمة أن معدلات الفقر تعدل قيمتها نحو قيمة توازنية خلال كل فترة زمنية بنسبة تقدر بـ (62.4%)، والتي يمكن التعبير عنها بأن الانحرافات التي تحدث في المدى القصير تصحح بنسبة (62.4%) سنويا في المدى الطويل وهذا يدل على أن انحراف معدلات الفقر في المدى القصير خلال الفترة السابقة عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل، لأنه يتم تعديل وتصحيح هذا الانحراف بنسبة (62.4%) في الفترة الحالية، وعن سرعة هذا التعديل فإن معدلات الفقر تستغرق مايقارب من سنة وسبعة أشهر لكي يصل الى قيمته التوازنية.

5. تحليل الصدمات ودوال الاستجابة: تمكنا دراسة الصدمات من تحليل مدى تأثر معدلات الفقر بالصدمات المختلفة في المتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى تغيرات المتغير نفسه خلال ذلك لفترة تنبؤيه تقدر بعشر سنوات حيث نجد:

إن حدوث صدمة هيكلية في معدلات الإنفاق الحكومي ستقابلها استجابة فورية إيجابية لمعدلات الفقر غير أن هذه الاستجابة سوف تكون ضعيفة وهامشية وذلك تقريبا طوال الفترة التنبؤية، حيث بلغت أعلى قيمة لها في المدى القصير وذلك في السنة الثالثة بقيمة (1.5%) لتعرف هذه الاستجابة تراجعا تدريجيا خلال المدى الطويل مسجلة أقل قيمة لها في السنة السابعة وبقيمة (0.7%) غير أنها تعاود الارتفاع عند نهاية الفترة وذلك ابتداء من السنة التاسعة أين سجلت قيمة (1.2%).

نفس الأمر يسجل تقريبا بالنسبة لصددمات الكتلة النقدية؛ غير أن الاستجابة تكون بشكل سالب حيث تبدأ من قيمة (0.5%) في السنة الأولى التي تلي الصدمة، وتستمر في الارتفاع أين تحقق أعلى قيمة لها في المدى القصير في السنة الثالثة التي تلي الصدمة مسجلة قيمة (1.8%)، هذه النسبة التي تعرف تراجعا تدريجيا خلال المدى الطويل وتسجل أقل قيمة في السنة العاشر بقيمة (1.3%).

أما بالنسبة لصددمات الانفتاح التجاري فهي كذلك لم تبتعد كثيرا عن صدمات كل من الإنفاق الحكومي والكتلة النقدية، حيث عرفت هذه الصدمات استجابة فورية معنوية سالبة طول الفترة التنبؤية، هذه الاستجابة التي كانت تتميز بقيم ضعيفة وهامشية؛ حيث بلغت قيمة الاستجابة في السنة الأولى التي تلي الصدمة قيمة (0.3%) لتعرف ارتفاعا متزايدا خلال السنوات القادمة وتسجل أعلى قيمة لها في السنة الخامسة بقيمة (2.5%) كأعلى استجابة طوال فترة التنبؤ، غير أنه لم تستمر طويلا لتتخفف من جديد وخاصة عند نهاية الفترة حيث سجلت قيمة (0.2%) في السنة العاشرة.

توضح هذه النتائج أن هناك اختلاف بين الصدمات التي يمكن أن تحدثها متغيرات السياسة الاقتصادية على معدلات الفقر بين ما هو سالب وموجب وكذلك بالنسبة لطول فترة الاستجابة لهذه الصدمة.

سادسا: تفكيك تباين خطأ التنبؤ:

من خلال نتائج تحليل تباين خطأ التنبؤ الموضحة في الملحق رقم (12) نجد أن جل التقلبات الظرفية التي تعرفها معدلات الفقر في المدى القصير يكون مصدرها ذاتيا حيث أن الصدمة الذاتية لمعدلات الفقر تساهم بنسبة (100%) في

تفسير تغيراتها خلال السنة الأولى التي تلي الصدمة ونسبة (91.73%) خلال السنة الثانية إلا أنها تعرف تراجعاً مستمراً مع مرور الزمن إلى أن تصل نسبة (62%) خلال السنة السابعة وتبقى هذه النسبة شبه ثابتة طوال الفترة الباقية.

أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى فإن نسبة مساهمتها تتزايد مع مرور الزمن وذلك تزامناً مع تراجع الأهمية النسبية للصدمة الذاتية لمتغيرة الفقر؛ حيث نجد أن صدمات معدل الإنفاق الحكومي تفسر ما نسبته (6.10%) من تغيرات معدلات الفقر خلال السنة الثانية ثم ترتفع هذه النسبة خلال المدى القصير مسجلة نسبة (11.86%) خلال السنة الثالثة وهي أعلى نسبة خلال المدى القصير، وتبقى هذه النسبة شبه ثابتة خلال السنوات الموالية وتستقر عند ما يزيد عن نسبة (10%) خلال المدى الطويل.

أما بالنسبة لمساهمة صدمات الكتلة النقدية فقد كانت ضعيفة وشبه ثابتة مقارنة بصدمات الإنفاق الحكومي حيث بلغت هذه النسبة قيمة (1.11%) خلال السنة الأولى، لترتفع خلال المدى القصير مسجلة أعلى نسبة خلال السنة الخامسة بقيمة (6.48%) لتتخفض قليلاً خلال السنة الموالية وتستقر عند ما يزيد عن (5%) بقليل خلال باقي الفترة التنبؤية.

نفس الأمر بالنسبة لصدمة الانفتاح التجاري غير أنها كانت أكبر قليلاً من نسبة مساهمة صدمات الإنفاق الحكومي والكتلة النقدية خاصة في المدى الطويل؛ حيث سجلت نسبة مساهمتها قيمة (1.05%) خلال السنة الثانية التي تلي الصدمة لترتفع تدريجاً خلال المدى القصير مسجلة أعلى نسبة بـ (18.67%) خلال السنة الخامسة، إلا أنها استمرت في الارتفاع المتواصل إلى غاية نهاية الفترة أين سجلت أعلى نسبة والتي قدرت بـ (22.21%) خلال السنة العاشرة.

إن هذه النتائج تؤكد ما تم التوصل إليه من خلال دراسة وتحليل دوال الاستجابة خاصة من حيث اختلاف درجة تأثير السياسات على الفقر وهذا في ما يمكن أن يوصف به هذا التأثير من ضعف قليل خاصة في المدى القصير ولكن تعرف ارتفاعاً في المدى الطويل، وهذا ما يبين لنا أن ظاهرة الفقر في الجزائر تتأثر بالكثير من المتغيرات والتي قد تكون في أغلبها غير اقتصادية بالإضافة إلى أن طبيعة السياسة الاقتصادية في الجزائر والتي تتميز بالهشاشة كونها

سياسات ترقية لا تبني على خطط واستراتيجيات طويلة الأمد جعل تأثيرها لا يظهر في المدى القصير بل يمكن أن يظهر قليلا ولكن مع تراكم هذه السياسات.

خلاصة واقتراحات:

اهتمت هذه الدراسة بالبحث عن أهم الآثار التي يمكن أن تسببها صدمات السياسة الاقتصادية على معدلات الفقر في الأجلين القصير والطويل، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي باستخدام منهجية نموذج تصحيح الخطأ والتي يمكن من خلالها تحقيق هذا البحث؛ حيث تقدم هذه التقنية نتائج الآثار في المدى الطويل وتصحيحاتها في المدى القصير، ولقد ضم النموذج ثلاثة متغيرات متمثلة في الإنفاق الحكومي والذي يعبر عن السياسة المالية ومتغير الكتلة النقدية معبرا عن السياسة النقدية ومتغير الانفتاح التجاري والذي بدوره يعبر عن السياسة التجارية، هذا بالإضافة إلى متغيرة معدلات الفقر خلال الفترة 1985 - 2015، وتم تقدير النموذج في المدى الطويل كخطوة أولى وبعدما تبين لنا استقرارية بواقي النموذج باستخدام الاختبارات اللازمة تم تقدير النموذج في المدى القصير والذي مكنا من الحصول على حد تصحيح الخطأ والذي قدر بـ (0.624) ويعبر عن المقدّر الذي يتم به تعديل معدلات الفقر للوصول إلى قيمة توازنية وذلك في مدة زمنية تقدر بـ 19 شهرا، ولقد بينت الدراسة أن هناك علاقة وتأثير تمارسه كل من السياسة المالية والنقدية والتجارية على معدلات الفقر في الجزائر وهذا التأثير يختلف حسب نوع السياسة من حيث القوة والإشارة، فنجد أن تأثير السياسة المالية متمثلة في الإنفاق الحكومي أقوى وبالعلاقة طردية فحين كان تأثير كل من السياسة النقدية والتجارية علاقة عكسية وأقل قوة، وبالتالي فإن الصدمات الممكن حدوثها في السياسة الاقتصادية سوف ينتقل تأثيرها إلى الفقراء عبر قنوات معينة، لذا فإنه يمكن بالنسبة لحالة الجزائر استخدام أدوات السياسة الاقتصادية لمعالجة مشكل الفقر وتحسين مستوى معيشة الفقراء وفي هذا الصدد يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي نرى أنها ضرورية لذلك:

⊕ بالرغم من الآثار الإيجابية للإنفاق الحكومي على مستوى معيشة الفقراء خاصة من ناحية الدعم إلا أن له آثار سلبية كذلك قد تنعكس بصورة مباشرة على الفقراء لذا لا بد من اعتماد سياسة الدعم الموجهة وغير المعممة؛ حيث لا تؤدي تخفيض الأسعار إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي ارتفاع أسعارها من جديدة.

● محاولة التحكم وبشكل كبير في الكتلة النقدية المتداولة في السوق وذلك لما لها من آثار في خلق الضغوط التضخمية وهذا من أجل المحافظة على ثبات المستوى المعيشي وحمايته من التدهور، والتحكم في الكتلة النقدية يكون من خلال تطوير الجهاز المصرفي وجعله قادرا على استقطاب المدخرات ورؤوس الأموال.

● الانفتاح التجاري ضروري بالنسبة للجزائر خاصة في ظل ضعف ومحدودية الجهاز الإنتاجي المحلي وعدم قدرته على تلبية طلبات السكان، غير أن آثاره السلبية خاصة على محدودي الدخل، وذلك لما يسببه من حدوث تضخم مستورد وجب على الجزائر وفي سبيل المحافظة على المستوى المعيشي تقييد هذا الانفتاح وجعله تدريجي حتى يتكيف السكان المحليين مع السلع والأسعار الأجنبية.

● لابد من التنسيق بين جميع السياسات الفرعية للسياسة الاقتصادية في سبيل تحقيق هدف التخفيف من حدة الفقر والتحكم في معدلاته وهذا لعدم تعرض أهدافها، وبالتالي التقليل من فعاليتها خاصة في ظل ما تتميز به هذه السياسات من قصور في الأهداف نظرا لتمييزها بالهشاشة كونها سياسات ترقعية ومرحلية ولا تعتمد على تخطيط طويل المدى.

الملاحق:

الملحق رقم (01): تحديد درجة تأخير النموذج، الملحق رقم (02): اختبار علاقة التكامل المشترك

Restricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.793654	85.65595	47.85613	0.0000
most 1 *	0.636780	44.62272	29.79707	0.0005
most 2	0.300755	9.301614	14.26471	0.2620
most 3	0.292316	8.989689	13.84147	0.2527

The test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
Notes: rejection of the hypothesis at the 0.05 level

ns: 28					
	LR	FPE	AIC	SC	HQ
52	NA	7.51e-10	-9.658228	-9.467913	-9.600047
51	63.28431	1.53e-10	-11.26686	-10.31529*	-10.97596
517	32.11761*	9.55e-11*	-11.81441*	-10.10157	-11.29078*

r selected by the criterion
ified LR test statistic (each test at 5% level)
n error
ion criterion
ation criterion
information criterion

الملحق رقم (03): تقدير النموذج في المدى الطويل الملحق رقم (04): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Ljung-Box Q-Statistic			
Statistic	1.814631	Prob. F(2,23)	0.1855
*R-squared	3.952366	Prob. Chi-Square(2)	0.1386

Estimated: 1985 2014 Observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
z	0.200937	0.101604	1.977638	0.0587
p	-0.429596	0.002332	-12.84179	0.0008
IN	0.079562	0.079016	-6.006912	0.0032
	0.214627	0.038068	5.637955	0.0000
Quarred	0.871960	Mean dependent var		0.196743
ssion	0.891417	S.D. dependent var		0.057279
d resid	0.050542	Akaike info criterion		-3.008468
d	0.066416	Schwarz criterion		-2.821642
tic)	49.12702	Hannan-Quinn criter.		-2.948701
	34.74905	Durbin-Watson stat		1.996658
	0.000231			

الملحق رقم (06): اختبار ADF لاستقرارية البواقي

ECT has a unit root Instant Automatic - based on SIC, maxlag=7)		
	t-Statistic	Prob.*
Key-Fuller test statistic	-7.387298	0.0024
es:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	
96) one-sided p-values.		

الملحق رقم (05): اختبار عدم التجانس التباين

city Test White		
0.887656	Prob. F(9,19)	0.5533
8.584205	Prob. Chi-Square(9)	0.4765
8.722804	Prob. Chi-Square(9)	0.4632

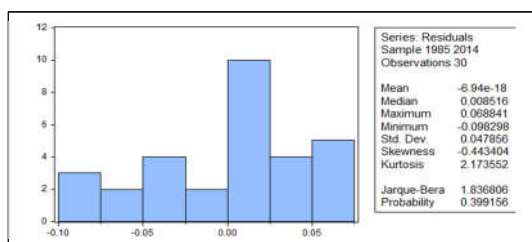
الملحق (07): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي النموذج : الملحق رقم (08): اختبار والذ للمعنوية

المشتركة لمعاملات للنموذج

قصير المدى

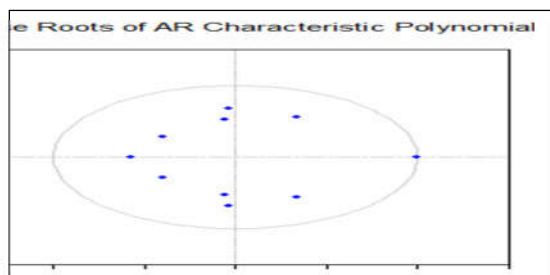
طويل المدى

lag exclusion:			
D(M2)	D(DEP)	D(OPEN)	Joint
27.17113	11.20227	5.847893	67.43024
[1.84e-05]	[0.024382]	[0.0210799]	[2.80e-08]
5.375914	17.40221	6.227432	30.99786
[0.250854]	[0.001614]	[0.0194004]	[0.013465]
4	4	4	16



الملحق (09): اختبار استقرارية نموذج قصير المدى : الملحق رقم (10): اختبار مضاعف لاغرنج

1985 2015 27 observations: 27	
LM-Stat	Prob
12.49115	0.7095
9.566588	0.8883
15.47918	0.4899
10.49357	0.8396
12.25060	0.7266
16.93098	0.4373
14.91832	0.5306
16.67999	0.4066
18.30576	0.3063
16.16982	0.4412
9.127757	0.9081
12.01348	0.7431



الملحق رقم (11): صدمات ودوال الاستجابة : الملحق رقم (12) تفكيك تباين خطأ التنبؤ بمتغير الفقر

لفترة زمنية عشر سنوات

	DEP	M2	OPEN	POV
75	0.000000	0.000000	0.000000	100.0000
52	6.107360	1.110520	1.050343	91.73178
05	11.86738	5.317351	3.344652	79.47062
47	11.52915	6.384466	12.93215	69.15424
48	11.21852	6.485276	18.67137	63.62484
14	10.66958	5.601448	21.65100	61.87795
32	10.17726	5.467866	22.02445	62.33042
20	9.996273	5.461777	21.75047	62.79148
33	10.17823	5.563024	21.68049	62.57826
57	10.18258	5.490330	22.21313	62.11396
lag: POV DEP M2 OPEN				

	DEP	M2	OPEN	POV
0976	-0.005899	-0.003550	0.019414	
9739	-0.010754	-0.007667	0.022268	
5995	-0.018345	-0.012429	0.021977	
3642	-0.017795	-0.023963	0.018021	
2942	-0.016199	-0.025077	0.016714	
9373	-0.010207	-0.021950	0.015642	
7829	-0.010601	-0.016989	0.016859	
9639	-0.013186	-0.016358	0.017774	
2045	-0.014713	-0.018282	0.018131	
1357	-0.013590	-0.020007	0.017527	

المصدر: جميع الملاحق مستخرجة من برنامج Eviews 8.

الهواش والاحالات

- ¹ عبد المجيد قدي، (2006): المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص29.
- ² منير الحمش، (2007): تداعيات السياسة المالية الانكماشية على مستوى الفقر -حالة سوريا- ، المؤتمر السنوي الثامن حول الفقر والمؤسسات والتنمية في الوطن العربي، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر، 19/20 أفريل 2007، ص30
- ³ سمية أحمد علي عبد المولي، (2004): اللامركزية المالية وتفعيل دور السياسة المالية في تخفيض الفقر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، بدون عدد، ص122.
- ⁴ سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، (2008): السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص156.
- ⁵ وليد عبد مولا، (2011): السياسة المالية المحابية للفقراء، مجلة جسر التنمية، العدد 106، السنة العاشرة، ص3.
- ⁶ رشيد بوعافية ، (2011): السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر- دراسة تحليلية تقييمية لحالة الجزائر 2000 - 2010، أطروحة دكتوراه، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص139.
- ⁷ بن عزوز بن علي ، (2007): ضوابط السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي ودورها في الحد من الفقر، الملتقى الدولي حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر 01/03 جويلية 2007، ص10.
- ⁸ موسجريف ريتشارد، بيجي موسجريف، ترجمة محمد حمدي السباخي، (1992): المالية العامة في النظرية والتطبيق، دار المريح، الرياض، السعودية، ص531.
- ⁹ مؤلف مجهول، (بدون سنة نشر): آليات مقاومة البطالة ودور السياسة المالية في علاج مشكلة الفقر في الدول العربية، بدون جهة نشر، ص5- 6.
- ¹⁰ بشار أحمد العراقي، (2013): السياسة المالية وآلية تأثيرها على معدلات الفقر، مجلة دراسات اقليمية، العدد30، ص170.
- ¹¹ Dominique van de wall, *public spending and the poor :what we know- What we need to know, world bank Policy researech, working paper, N° 1476, june 1995, pp 20-23*
- ¹² عباس كاظم جاسم الدغمي، (2010): أثر السياسة النقدية والمالية في مؤشرات سوق الأوراق المالية، دار الصفاء، عمان، الأردن، ص25.
- ¹³ سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، (2008): مرجع سبق ذكره، ص164.

- ¹⁴ بوعافية رشيد، (2011): مرجع سبق ذكره، ص 149.
- ¹⁵ إسماعيل صاري، (2012): السياسة النقدية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية مع الإشارة إلى حالة الجزائر 2000 - 2010، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، ص ص 105 - 106.
- ¹⁶ سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، (2008): مرجع سبق ذكره، ص 168.
- ¹⁷ رعد حسن الصرن، (2000): أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا، دمشق، سوريا، الجزء 1، الطبعة 1، ص 276.
- ¹⁸ L. Alan winters; *trade liberalization and poverty*, Lodon, 1999, p11.
- ¹⁹ محمود الخفيف وآخرون، (2012): السياسات الاقتصادية والتجارية في البلدان العربية - التكامل والتشغيل والحد من الفقر - ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة 1، ص ص 190 - 195.
- ²⁰ فارس هباش، (2014): دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف - دراسة حالة الجزائر للفترتين 1992/2001 - 2002/2011، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، ص 213.
- ²¹ علي عبد القادر علي، (2003): حول تقييم سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر في عينة من الدول العربية (استشراف انتقائي)، سلسلة أوراق عمل، ص 6.
- ²² حسن حسن علي عزام، (2010): أثر السياسة الاقتصادية على الفقر في مصر، مجلة العلوم التجارية، المجلد 2، العدد 1، ص 393.
- ²³ قورين حاج قويدر، (2014): ظاهرة الفقر في الجزائر وآثرها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية - البطالة والتضخم، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة الشلف، العدد 12، ص 19.
- ²⁴ أعمار أحمد بوزيد، (2014): نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر - حالة خميس مليانة، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة تلمسان، ص 240.
- ²⁵ أعمار أحمد بوزيد، (2014): المرجع السابق، ص 240.



صعوبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل البيئة

المحاسبية الجزائرية

بلعور سليمان، بن اودينة بوحفص

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مخبر التنمية الادارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية

جامعة غرداية، الجزائر

Bellaouar2002@yahoo.fr

ملخص -

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف الصعوبات التي تواجه تطبيق القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية، وذلك من خلال موقع محاسبة القيمة العادلة ضمن التعليم المحاسبي، وكذا نظرة النظام المحاسبي المالي الجديد لها، ومدى جاهزية المؤسسات الاقتصادية والمنظمات المهنية المحاسبية لتطبيقها.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التعليم المحاسبي لا يزال يعاني من العديد من المشاكل التي تعيق تطبيق مفهوم القيمة العادلة، في حين ان النظام المحاسبي المالي الجديد أشار إلى القيمة العادلة في عدة مواضع باعتبارها القيمة الحالية او السوقية، وكذا فارق إعادة التقييم، في حين لا تزال المؤسسات الاقتصادية تجد صعوبة في تطبيق القيمة العادلة نظرا لتكلفتها وانعدام السوق الكفاء، وتبقى الصراعات الداخلية بين المنظمات وقلة الدروات التكوينية والمليقيات من أبرز المشاكل المرتبطة بالمنظمات المهنية المحاسبية والتي تعيق القيمة العادلة.

وقد اوصت الدراسة بضرورة اقحام القيمة العادلة ضمن مناهج التعليم المحاسبي، وتشجيع الطلبة على اجراء بحوث ورسائل ترتبط بها، وكذا ضرورة اخضاع ممارسي مهنة المحاسبة الى دورات تكوينية تتعلق بموضوع محاسبة القيمة العادلة.

الكلمات الدالة -

المعايير الدولية، القيمة العادلة، البيئة المحاسبية الجزائرية، النظام المحاسبي المالي

الجزائري.

The Difficultys Of Applying Fair Value Accounting In The Accounting Environment Of Algeria

Abstract-

The Objective Of This Paper Is To Identify The Various Difficulties, Which The Application Of Fair Value, Is Facing In The Algerian Accounting Environment , And Through The Stature Of Fair Value Accounting Within The Accounting Education As Well As The Algerian Financial Accounting System Overview To It ,And The Readiness Extent Of Economic Foundations And The Professional Accounting Organizations Applying It. This Study Has Concluded That Accounting Education Still Suffers From Many Problems That Hinder The Concept Of Fair Value Application, While The Algerian Financial Accounting System Referred To The Fair Value In Several Situations ,Since It Is Current Or Marketable Value As Well As Revaluation Difference, Whilst Still The Economic Foundations Find A Difficulty In Applying The Fair Value Due To Its Cost And Lack Of An Efficient Market, As The Local Conflicts Between Organizations , Lack Of Internships And Forums Still Remain The Prominent Obstacles That Related To The Professional Accounting Organizations Which Hinder The Fair Value. Through The Study We Recommended The Necessity Of Involving The Fair Value Within The Accounting Education Syllabus And Emboldening Students To Conduct Researches And Papers Related To It As Well As The Accounting Profession Should Be Subjected To The Internships On The Subject Of Accounting Fair Value.

Keywords -

International Standards, Fair Value, Algerian Accounting Environment, Algerian Financial Accounting System.

صعوبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية

مقدمة -

لطالما كان قياس قيمة أصول وخصوم المؤسسة من أبرز النقاشات التي تطرح دائما وباستمرار بين مستخدمي معلومات المالية، وفيما اذا كانت التكلفة التاريخية في الميزانية العامة تعبر عن الحقائق الاقتصادية وتسمح لمستخدمي القوائم المالية من فهم الوضع المالي ونتائج الاعمال والتدفقات النقدية، وفي ظل الانتقادات الموجهة إلى طريقة التكلفة التاريخية، توجهت العديد من الهيئات والمنظمات المهنية المحاسبية إلى البحث عن البديل المناسب لهذه الطريقة، وتوصلت إلى ما يسمى بالقيمة العادلة، حيث قد أصدر كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) معيار (32، 39) والذي تطرق فيهما الى القياس والإفصاح عن القيمة العادلة، وكذلك المعيار (157) الصادر من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) الذي يتناول قياس القيمة العادلة، حيث حدد كل معيار طرق متعددة لقياس القيمة العادلة التي تسعى إلى إعطاء صورة حقيقية حول الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من خلال مساهمتها في توفير معلومات ملائمة وذات موثوقية لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في ترشيد اتخاذ قراراتهم، إلا أن الأزمة المالية الأخيرة شكلت مفترق طرق بالنسبة لهذه الطريقة، حيث وجهت لها أصابع الاتهام من قبل الكثير من الخبراء الاقتصاديين والماليين بشأن التسبب في هذا الأزمة، الأمر الذي فتح النقاش حول مدى جدوى استخدام هذه الطريقة .

وفي ظل هذه المتغيرات الاقتصادية والمالية، وفي ظل إطار الجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية لمواكبة ديناميكية التطورات الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد الجزائري نحو العالمية وتدويل بورصة الأوراق المالية، فقد قامت بسلسلة من الإصلاحات توجت بتطبيق نظام محاسبي ومالي منذ سنة 2010 بما يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية، ومحاولة تطبيق طريقة القيمة العادلة عند تقييم أصول وخصوم المؤسسة، إلى أن استخدام هذه الطريقة يواجه العديد من الصعوبات والعوائق المرتبطة بالبيئة المحاسبية الجزائرية، ومدى جاهزية المؤسسات الجزائرية لاستخدامها، ناهيك عن واقع التعليم المحاسبي في الجامعات والمعاهد الجزائرية.

مشكلة البحث :

في ظل المتغيرات في البيئة المحاسبية الجزائرية بخصوص تطبيق القيمة العادلة لقياس أصول وخصوم المؤسسة، والإفصاح عنها، يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي الصعوبات التي تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية؟
أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في حداثة الموضوع، فالقيمة العادلة من بدائل القياس المحاسبي الذي حل مكان التكلفة التاريخية، فهي من المفاهيم المعاصرة المستخدمة في التعبير عن قيم الأصول المختلفة، ولقد اثار هذا المفهوم اهتمام عديد من الباحثين والمفكرين، وصولا الى دراسات وابحات التي تؤيد أو تعارض التوجه نحو تطبيق مفهوم القيمة العادلة كبديل لتكلفة التاريخية، كما انه يحتاج الى توضيح أكثر وخاصة عند تطبيقه في بيئات محاسبية مختلفة. وتستمد هاته الدراسة أهميتها من خلال مساهمتها في التعرف على البيئة المحاسبية الجزائرية ومدى توفيرها المناخ المناسب لتطوير الاداء المحاسبي لاستيعاب وتطبيق القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة، ومعرفة اشكالية تطبيق هذا المفهوم.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالقيمة العادلة؛
- تعرف على اساليب تقييم القيمة العادلة؛
- إبراز مختلف المتغيرات المرتبطة بالبيئة المحاسبية الجزائرية؛
- التعرف على عوائق تطبيق القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية .

منهج الدراسة:

من أجل الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بهذه الدراسة، فقد تم استخدام المنهج الوصفي للتعرف على المفاهيم المرتبطة بالقيمة العادلة والبيئة المحاسبية الجزائرية، والاشارة الى مختلف الصعوبات التي تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الجزائر.

تقسيم البحث : تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية

المحور الأول : الإطار النظري لمحاسبة القيمة العادلة.

المحور الثاني: واقع القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

المحور الثالث: صعوبات تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية في

ظل البيئة المحاسبية الجزائرية.

المحور الأول: الإطار النظري لمحاسبة القيمة العادلة

أولا. تعريف القيمة العادلة ومبررات استخدامها

1. تعريف القيمة العادلة

تهدف البيانات المالية إلى تقديم معلومات مفيدة ومناسبة للأطراف العديدة في المجتمع من أجل مساعدتهم على اتخاذ قراراتها الاقتصادية، ويفترض في البيانات المالية أن تعبر بصدق عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية بشكل يمكن من خلالها محاسبة الإدارة عن الأموال الموكولة أليها واتخاذ القرارات المناسبة، فانه والحالة هذه لابد من اظهار الموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة لأنها أكثر نفعاً وفائدة لمستخدمي البيانات المالية من الكلفة التاريخية.

ظهر مفهوم القيمة العادلة لأول مرة في اوائل العشرينات قبل وضع المعايير المحاسبية الإلزامية في فترة ما قبل الكساد العظيم (1929م - 1932م) حيث كان لدى الشركات حرية كبيرة في اختيار الممارسات والسياسات المحاسبية الخاصة بها ، وقد كان استخدام "القيمة الحالية" أو "القيمة التقديرية" أو "القيمة السوقية" لتسجيل قيم الأصول والالتزامات باعتبارها "قيمة عادلة" لتلك الأصول والالتزامات خلال تلك الفترة¹.

استعمل مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB المصطلح المرادف للقيمة العادلة مصطلح القيمة السوقية Value Market، وبالتالي فهي غالبا ما تستعمل مصطلح Market-To-Mark كمترادف لـ Fair Value ، أين يتم تبادل الأصول والخصوم في سوق نشطة وأن القيمة العادلة يمكن تحديدها بسهولة من قبل معدي القوائم المالية وقابلة للفهم من قبل مستخدمي هذه القوائم².

وهناك اتفاق بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الأمريكية حول مفهوم القيمة العادلة الذي يعبر عن القيمة التي تصلح لتبادل الأصول وتسديد

الإلتزامات على أساس تجاري بحث، وبين أطراف متراضية عن عملية التبادل، ولديه الرغبة فيه، ولديهم معلومات كافية وكاملة حول السوق³.

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB المعيار رقم 157 والذي بدأ سريانه بعد 15 نوفمبر 2007، وذلك بشأن تعريف وإنشاء إطار لقياس القيمة العادلة داخل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. ولقد عرف هذا المعيار القيمة العادلة بأنها ذلك السعر الذي يتسلمه البائع عند بيع أحد الأصول أو يدفعه عند تحويله لأحد الإلتزامات في عملية منتظمة بين شركاء السوق في تاريخ القياس⁴.

وتعرف القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن استلامه من بيع أصل ما في ظل وجود رغبة وقدرة مالية للمشتري والبائع من عدم وجود ظروف تمنع عملية البيع والشراء كالتصفية أو الإفلاس⁵.

كما تعرف بأنها مبلغ تقديري يكمن في مقابلة تبادل أصل في تاريخ التقييم بين مشتري وبائع راغبين في عقد صفقة، وفي ظل سوق محايد بحيث يتوفر لكل منهما المعلومات الكافية، وله مطلق الحرية وبدون وجود إكراه على إتمام الصفقة⁶.

وقد عرفها بيان رقم 07 لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB بأنها: "هي القيمة العادلة اللازمة للحصول على أصل أو سداد التزام، وتتحدد هذه القيمة وفقا لما تفرضه الاسواق من أسعار وفي ضوء توافر المعرفة والامام الكامل لأطراف التعامل بكل ما يتعلق بهذا الأصل أو الإلتزام"⁷.

وأیضا عرفها المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) بأنها: "القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة ورغبة في معاملة تجارية بحتة"⁸.

أما معيار الإبلاغ المالي (IFRS 13) فعرفها بأنها: "السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع أصل أو دفعه لسداد التزام بموجب عملية منتظمة بين أطراف التعامل في السوق لحظة القياس"⁹.

ومما سبق من التعريفات يستنتج الباحثان ان مفهوم القيمة العادلة يحدّد نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل ضمن مكان محدد للتبادل، وتلخص فيما يلي:

- الأطراف المشتركة في عملية التبادل على ان تجمعهم الرغبة في التعامل واتمام الصفقة؛
- عدم توفر أي ظروف غير طبيعية في عملية التبادل مثل الانتهاز والاستغلال والتصفية الاجبارية والاكراه وغيرها؛
- تحديد قيمة التبادل في ظروف عادية تتسم بالشفافية والمصادقية بعيدا عن التضليل والخداع، أي الامام ومعرفة كل تفاصيل الاصل محل التبادل؛
- ولا بد ان تتم الصفقة (عملية التبادل) بصفة حقيقية غير وهمية او مؤقتة، وان تتم في مكان متعارف عليه وهو السوق الكفاء، الذي يتسم بتوافر المعلومات لطريفي عملية التبادل بأقل تكلفة وفي نفس الوقت.
- 2. مبررات استخدام القيمة العادلة: جاء استخدام مبدأ القيمة العادلة لمواجهة القصور في التكلفة التاريخية التي لم تستطع التعبير عن المركز المالي للوحدة بشكل يمكن الوثوق فيه، وتعد مبررات العدول عن تطبيق التكلفة التاريخية جسرا نحو تطبيق القيمة العادلة حيث¹⁰:
- تعكس القيمة العادلة تقديرات الاسواق للأوضاع الاقتصادية السائدة تماما، كما تعكس التغيرات في القيمة العادلة الآثار الناجمة عن التغيرات الاقتصادية عند حدوثها، وذلك لان القيمة العادلة تحدد عادة في سوق مفتوح ومنافس يعكس الحقائق الاقتصادية؛
- إن محاسبة القيمة العادلة لا تتناول فقط تسجيل اقتناء الموجودات بل تبحث في ابعاد من ذلك، وهي المخاطر المالية الناجمة عن الاحتفاظ بها وهي مخاطر اقتصادية ناشئة عن التقلبات في القيمة السوقية؛
- إن المحاسبة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية لا تصلح لان تكون اساساً مناسباً للقياس المحاسبي، لأنها لم تعد قادرة على إعطاء المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات والتي تطلبها الأطراف المختلفة المستخدمة لها؛
- تساعد في تحسين التحليل الماليين وذلك بإعطاء نسب تبين لنا الواقع الفعلي لأداء المؤسسة؛
- تعمل على تزويد المستخدمين بمعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات؛
- تتوفر على اولوية الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية.

ثانياً: شروط تحديد القيمة العادلة وأساليب قياسها

1. شروط تحديد القيمة العادلة: عند تطبيق قياس القيمة العادلة لابد

من توفر الشروط التالية¹¹:

- أ. وجود سوق نشط، فإذا لم يكن سوق الأداة المالية نشطاً تتحدد القيمة العادلة باستخدام أسلوب تقييم ملائم يعتمد على معاملات السوق الفعلية؛
- ب. توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة؛
- ج. توفر قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارة الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط؛
- د. أن تتم العملية التبادلية بحرية تامة ومن دون ضغوط ولا يكون هناك ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الإفلاس أو ظروف احتمالية؛
- هـ. أن تتم الصفقة بين أطراف غير ذوي علاقة ومستقلين وكلاهما يعمل للحصول على أكبر منفعة لنفسه.

2. أساليب قياس القيمة العادلة

تزودنا القيمة العادلة بكثير من الشفافية وذلك مقارنة بمقاييس التكلفة التاريخية، وتوفير المعلومات الملائمة وفق القيمة العادلة للقياس في ظل الظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة والمتقلبة، أما عن كيفية قياس القيمة العادلة فقد بين مجلس معايير المحاسبة المالية IFRS أنه يمكن قياس القيمة العادلة كما يلي¹²:

- أ. يعتبر السعر المحدد في سوق نشط أفضل مقياس للقيمة العادلة؛
- ب. إذا لم يتوفر ذلك، يتم تقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية قريبة من القيمة العادلة، وخاصة لبعض البنود مثل الذمم المدينة والدائنة والأدوات المالية ذات معدل الفائدة المتغير؛
- ج. قد تستخدم كذلك الطرق التالية لقياس القيمة العادلة:
 - الأسعار السوقية المحددة للأدوات المالية المتشابهة؛
 - خدمات التسعير من جهة خارجية؛
 - نماذج التسعير الداخلية.

وقد حدد المعيار الأمريكي رقم 157 ثلاثة اساليب لقياس القيمة العادلة وفقا لمدخل السوق ووفقا لمدخل الدخل، بالإضافة للقياس وفقا لمدخل التكلفة:

- مدخل السوق Market Approach: يستخدم مدخل السوق عند تقييم الأسعار الممكن مشاهدتها Observable وغيرها من المعلومات الملائمة التي توفرها عمليات السوق، بما في ذلك الأصول المتماثلة Identical أو المقارنة Comparable.

- مدخل الدخل Income Approach: يستخدم مدخل الدخل عند التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية الى مبلغ موحد للقيمة الحالية اعتمادا على افتراض أن شركاء السوق هم السبب في تلك المبالغ المستقبلية الافتراضية (مثل التدفقات النقدية أو الإيرادات والمصروفات). عند استخدام هذا المنهج، فإن القيمة العادلة تعكس توقعات السوق الحالية حول تلك المبالغ في المستقبل.

- مدخل التكلفة Cost Approach: ويعتمد على المبلغ المطلوب حاليا لإحلال المقدرة الخدمية لأصل ما (إحلال التكلفة) أي التكلفة الاستبدالية.

ثالثا. استعمالات وأهداف القيمة العادلة

1. استعمالات القيمة العادلة: تغطي محاسبة القيمة العادلة المواضيع التالية¹³:

أ. الادوات المالية:

تقيد الادوات المالية عند نشؤها بالتكلفة، لأغراض قياس الادوات المالية بعد نشؤها فإن المعيار المحاسبي يصنف الموجودات المالية على النحو التالي:

- قروض وديون لا يحتفظ بها للإتجار وتقاس بالكلفة؛
- استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وتكون عادة سندات مالية لها استحقاقات ودفعات ثابتة وتملك الشركة القدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق وتظهر بالكلفة أو بالكلفة المطفأة؛
- موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، وتشمل الموجودات المحتفظ بها للإتجار أي بغرض اخذ ارباح خلال فترة قصيرة، وأي موجودات مالية أخرى محددة بالقيمة العادلة؛
- موجودات مالية متوفرة للبيع وهي تلك التي لا تقع ضمن التصنيفات من (2) و (3) اعلاه وتقاس بالقيمة العادلة.

ب. الاستثمارات العقارية:

يتم اظهارها بالقيمة العادلة، ويؤخذ التغيير في القيمة العادلة الى بيان الدخل. (علماً بأنه يسمح بإظهارها بالكلفة بعد الاستهلاك مع الافصاح عن قيمتها العادلة بتاريخ البيانات المالية).

ج. التزامات عقود التأمين:

هي الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في عقود التأمين (التي تشترط الدفع بناء على متغيرات مادية) مستبعدة من نطاق المعيار 39. ووفقاً لهذه العقود يتم الدفع بشكل نموذجي- ولكن ليس دائماً- بناء على مقدار خسارة المؤسسة، وبدون هذا الاستبعاد يجوز أن تصنف هذه العقود على أنها مشتقات وينفذ مجلس IASC مشروعاً منفصلاً لتطوير معيار محاسبة تأمين لهذه العقود.

ويتم اجراء فحص لدى كفاية الالتزامات الناشئة عن العقود التأمينية على اساس صافي التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة، وأخذ أي عجز قد يحدث في بيان الدخل.

د. المحاصيل الزراعية والموجودات البيولوجية

تظهر بالقيمة العادلة بعد تنزيل مصاريف البيع، ويؤخذ التغير في القيمة العادلة في بيان الدخل شريطة تقدير القيمة العادلة بشكل يعتمد عليه.

2. أهداف القيمة العادلة:

تهدف القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية المالية، بحيث يعترف بالدخل بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في المؤسسة، أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية لها، فهو يبني على أساس أن المؤسسة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود وبالتالي فالقيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي سوف تتسلمه أو تدفعه في عملية إجبارية أو تصفية غير اختيارية أو مضطرة للبيع، وعليه يمكن حصر اهداف تطبيق القيمة العادلة في النقاط التالية¹⁴:

- اتخاذ قرارات استثمارية وتجارية رشيدة متعلقة ببيع أو شراء الاستثمارات (الاختيار من بين البدائل) وقرارات الاندماج التي تتم بين الوحدات

أو قرارات الحياة (الشراء) لوحدة ما، بحيث تكون مبنية على معلومات مالية ذات موثوقية عالية؛

- التخطيط لأعمال المؤسسة؛
- تساعد معلومات القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المؤسسات المتشابهة؛

- إضفاء الشفافية على البيانات المالية الصادرة عن المؤسسات؛
- التوجه إلى علاج أي قصور ناتج عن تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية.

ثالثا. مزايا وعيوب تطبيق القيمة العادلة

1. مزايا تطبيق القيمة العادلة: يحتاج مستخدمو البيانات المالية إلى معلومات تتمتع بالموثوقية والدقة، وقابلة للمقارنة بين المؤسسات، وتقييم أداءها، وهذا ما نجده في القيمة العادلة التي تتسم بمجموعة من المزايا التي نذكر منها¹⁵:

- إذا تم تقييم الأصول والالتزامات على أساس القيمة العادلة فإنها تعبر عن الدخل الاقتصادي، حيث يتم أخذ الاسعار السوقية بعين الاعتبار؛
- يوفر هذا المدخل مقياسا يتميز بالدقة لمفهوم القيمة والربح الاقتصادي للمؤسسة؛

- يعد استخدام معيار القيمة العادلة أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية، وأساساً أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية؛

- يتفق مفهوم القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال خاصة بالابتعاد عن التكلفة التاريخية التي تحيط بها مجموعة من المؤثرات التي تؤدي إلى تآكل رأس المال في ضوء عدم الاعتراف بالانخفاضات الحاصلة في أصول المؤسسة¹⁶؛

- تقدم صورة واضحة عن اعمال الشركة في بيئة الأعمال المتغيرة بسرعة، وتعكس بياناتها المالية الواقع الاقتصادي الصحيح للشركات بدلا من ملخص عن المعاملات السابقة¹⁷.

2 عيوب تطبيق القيمة العادلة: وتتمثل في¹⁸:

- عدم دقة القياس كونه يخضع للاجتهادات والآراء الشخصية في عملية التقييم وخاصة عندما لا تتوفر أسواق نشطة؛
- زيادة التكاليف وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة مما يفقدها الفائدة من تطبيقها، بالإضافة إلى عدم توفر الكفاءات القادرة على تطبيق المحاسبة على أساس مفهوم القيمة العادلة في مثل هذه المؤسسات؛
- أثارت مشكلة الانخفاضات المتتالية للأسواق المالية مؤخراً خلال الأزمة المالية العديد من الشكوك حول محاسبة القيمة العادلة، حيث ترتب علي استخدامهما تدهور شديد في الأسواق وأسعار الأصول وما ترتب عليه من استخدام أسعار أقل من القيم الحقيقية لها ، وبالتالي حدثت الانهيارات المالية للعديد من البنوك والمؤسسات المالية بسبب تلك الأحداث وسرعان من انتقلت تلك العدوي إلي باقي وحدات النظام المالي ، بينما يحدث عكس ذلك في حالة استخدام محاسبة التكلفة التاريخية¹⁹؛
- صعوبة وتعدد طرق القياس وفق هذا المنهج، وهذا ما يؤدي إلى نتائج مختلفة باختلاف هذه الطرق.
- الاعتراف بالقيمة العادلة يعتمد على الحكم الشخصي واتباع أسس متباينة²⁰؛
- إن الإيرادات تتحقق من استمرارية المؤسسة الاقتصادية عبر الزمن، وليس من تقلبات أسعار قصيرة الأجل²¹؛
- صعوبة تحديد القيمة السوقية العادلة لبعض الأدوات المالية في حالة عدم توافر اسواق نشطة أو عدم توافر معلومات كافية عن خصائصها الفنية مما يعيق اجراءات المقارنات²²؛
- الأسعار يمكن ان تكون مشوهة الراجع عن عدم توفر السوق الكفاء ولا عقلانية المستثمر او عند وجود مشاكل في السيولة²³.

المحور الثاني: واقع القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية

نظرا لتغيير النهج الاقتصادي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق ومحاولة الجزائر الدخول في الاقتصاد الدولي من خلال مشروع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية (OMC)، ولتجاوز نقائص المخطط الوطني للمحاسبة، قامت الجزائر باعتماد مشروع جديد في مجال التوحيد

المالي والمحاسبي يوافق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، يتمثل في اصدر النظام المحاسبي المالي بمقتضى قانون رقم 11/07 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر. / 2007 و اصبح إلزامي بداية من 01 جانفي 2010، ويهدف هذا المشروع الجديد لوضع أداة تتكيف مع البيئة الاقتصادية الجديدة والتي جاءت نتيجة الإصلاحات الاقتصادية والمالية²⁴.

1. البيئة المحاسبية الجزائرية

تمثل المحاسبة بشكل عام نظاما متكاملا وشاملا للمعلومات في اية منظمة أعمال، وهي نظام منفتح على بقية الأنظمة داخل المنظمة، وبنفس الوقت فهي منفتحة على البيئة المحيطة بها، تؤثر فيها وتتأثر بها، وبذلك فإن التغيرات التي تطرأ على محيط المحاسبة ستؤثر بالضرورة على المحاسبة كنظام للمعلومات، ولقد تم تقسيم العوامل التي تكون بيئة المحاسبة²⁵.

أ. التعليم المحاسبي

يحتل التعليم المحاسبي مكانة كبيرة إلى جانب العديد من الاختصاصات الأخرى، وتأتي أهمية هذه المكانة لخصوصية النظرة إلى المحاسبة والحاجة المستمرة والدائمة إلى العمل المحاسبي في أي مجتمع من المجتمعات، وبناء على ذلك لابد من النظر إلى التعليم المحاسبي كنظام متكامل يتكون من مجموعة من العناصر المترابطة التي تسعى إلى تخريج كوادر مهيأة وفق أسس علمية، إضافة إلى ضرورة توافر القدرة الشخصية في الحكم على الكثير من الأمور التي تهتم بها المحاسبة²⁶.

وفي ظل إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر شهد التعليم المحاسبي جملة من النقائص أهمها²⁷:

- وجود فجوة بين الجامعة وبيئتها الخارجية على مختلف المستويات وخصوصا المساهمة في إصلاح النظام المحاسبي، والتي تتضح من خلال نسبة تمثيله في المجلس الوطني للمحاسبة الذي تولى مهمة تحديث النظام المحاسبي والتي لا تتعدى 08% ، في حين يفترض أن تكون له علاقة مهمة بالإصلاح، على اعتبار أن للأستاذ الجامعي معرفة علمية معتبرة حول القضايا والمشاكل المحاسبية المختلفة؛

- عدم وجود برامج تعليمية موحدة وطرق تدريس متجانسة في مختلف الجامعات الجزائرية لمواجهة المشاكل التي تعترض العملية التعليمية أثناء الفترة الانتقالية لتطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- عدم مساهمة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تهيئة البيئة الجامعية وإجراء دورات تكوينية للأساتذة الجامعيين حول النظام المحاسبي المالي من قبل الخبراء الفرنسيين الذين أوكلت لهم مهمة إعداد هذا النظام، وبالتالي المساهمة في تكوين نخبة لها دراية ومعرفة دقيقة بالنظام ومؤهلة لتكوين الإطارات.

ب. النظام المحاسبي المالي

وجاء مفهوم النظام المحاسبي المالي في المادة الثالثة من القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونتائجه ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"²⁸.

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية العامة المعترف بها، يبرز المفاهيم ويحدد المبادئ والقواعد التي تشكل أساس إعداد القوائم المالية، ويكون بذلك قاعدة هامة تعتمد عليها المحاسبة، التي تخضع لتنظيم شامل يسمح بتوضيح كل الأمور المتعلقة بمسك المحاسبة، وأخذ الحسابات وتسجيل العمليات فيها.

ويتميز النظام المحاسبي المالي بأربعة استحداثات أساسية جديدة هي²⁹:

✓ اعتماد الحل الدولي الذي يقرب التطبيق المحاسبي الجزائري مع التطبيق العالمي والذي يسمح للمحاسبة بسير مع قاعدة تصورية ومبادئ أكثر تكيف مع الاقتصاد الجديد وإنتاج معلومة مفصلة؛

✓ إيضاح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير التطبيق المحاسبي لاسيما تسجيل المعاملات وتقييمها وإعداد الكشوف المالية والذي يحد من مخاطر التدخل الإرادي واللاإرادي بالمعالجة اليدوية في القواعد وكذا تسهيل فحص الحسابات؛

- ✓ التكفل باحتياجات المستثمرين الحالية أو المحتملة، الذين يملكون معلومة مالية عن المؤسسات على حد سواء، منسقة قابلة للقراءة وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرار؛
- ✓ إمكانية الكيانات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة.

ج. المنظمات المهنية المحاسبية

بدأ تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في الجزائر في سنة 1969، حيث أشار الأمر رقم 69 / 107، المؤرخ في 31 / 12 / 1969 المتعلق بقانون المالية لسنة 1970، في مادته 38، إلا أنها شهدت تطوراً بطيئاً بسبب احتكار الدول لعوامل الإنتاج، إلى صدور رقم 88 / 01، المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية، حيث حرر هذا القانون المؤسسات العمومية من كل القيود البيروقراطية والإدارية المتأتية من التبعية التي كانت ملازمة لها في الماضي، ويشرف على مهنة المحاسبة والمراجعة في الجزائر مجموعة من المنظمات المهنية نذكرها³⁰:

- المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين؛

- مجلس النقابة الوطنية لأعضاء المهنة؛

- المجلس الوطني للمحاسبة.

وتشهد علاقة المهنيين بعضهم ببعض توتراً حاداً بسبب الصراعات الناتجة بين أصحاب المصالح، خاصة في الفترة التي تشكلت فيها المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات التي تزامنت مع برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي نتج عنه استقلالية المؤسسات، من الأسباب الرئيسية التي ولدت هذه الصراعات هو احتكار مجموعة من المهنيين لأهم الأعمال المحاسبية التي يصفها عادة أصحاب المهنة بالجنات المحاسبية المتمثلة في³¹:

- محافظة الحسابات للمؤسسة الوطنية الاستراتيجية كسوناطراك وفروعها، الخطوط الجوية الجزائرية، الشركة الوطنية للغاز والكهرباء.... إلخ؛
- محافظة الحسابات للمؤسسات المالية والمصرفية وشركات التأمين؛
- محافظة الحسابات للشركات الأجنبية بمختلف قطاعاتها.

2. القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي

ساهمت الجزائر في الآونة الأخيرة إلى إحداث تعديلات للنظام المحاسبي الساري في الوطن بشكل يتجاوب فيه مع متطلبات الحياة الاقتصادية الجديدة، باعتبار أن المخطط المحاسبي الوطني السابق وجد لتحقيق هدف قانوني جبائي تحت راية النظام الاشتراكي، لكنه اليوم أصبح يعاني من عدة نقائص قللت من امكانياته وفاعليته الوطنية المحلية والدولية الاجنبية³².

وتبنى النظام المحاسبي المالي SCF نموذج القيمة العادلة والتي اصطلح على تسميتها "بالقيمة الحقيقية"، حيث أشار إليها ضمن القسم الثاني من الباب الأول "قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات، وعرفها في الملحق الثالث على أنها "المبلغ الذي يمكن أن يتم من اجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية الحسابات بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية"³³.

كما أشار النظام المحاسبي المالي إلى احد المقومات التي يركز عليها مفهوم القيمة العادلة وهي السوق النشطة والتي أوجب توافر فيها الشروط الآتية³⁴.

- تجانس العناصر المتفاوض عليها في هذا السوق؛
- يمكن أن يوجد بها عادة في كل وقت مشتررون وباعة متفقو؛
- تكون الأسعار موضوعة في متناول الجمهور.

وبالنسبة لقواعد التقييم فقد حدد النظام المحاسبي المالي اتفاقية التكاليف التاريخية كقاعدة عامة وطريقة لتقييم عناصر القوائم المالية المقيدة في الحسابات، في حين سمح بمعالجة بديلة فيما يخص بعض العناصر حيث يمكن إعادة النظر في هذا التقييم وفق شروط محددة بموجب المعايير المحاسبية، الطرق البديلة التي سمح بها النظام المحاسبي لتقييم هذه العناصر تتمثل في³⁵:

- القيمة الحقيقية (أو التكلفة الراهنة أو القيمة العادلة)؛
- قيمة الإنجاز؛
- القيمة المحينة (أو قيمة المنفعة).

والعناصر التي رخص النظام المحاسبي المالي معالجتها وفق القيمة العادلة ندرجها وفق الاتي:

- التثبيتات العينية والمعنوية؛
- التثبيتات المالية؛
- المخزونات؛
- الإعانات؛
- القروض والخصوم المالية الأخرى؛
- تقييم الأعباء والمنتجات المالية؛
- عقود الإجار التمويلية.

المحور الثالث: صعوبات تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية

أ. واقع تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

ان التطور المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا، وتطبيق هذه الأخيرة أصبح ضرورة تقتضيها الأوضاع الاقتصادية عند إعداد البيانات المالية³⁶، وتعاني المؤسسات الجزائرية من غياب ممثليها عن مسار التوحيد المحاسبي، والتي تعتبر الموضوع الرئيسي للمعايير المحاسبية والمعني الأول بتطبيقها، خاصة ممثلي المؤسسات الاقتصادية من القطاع الخاص التي أصبح عددها في تزايد مستمر، بالإضافة إلى ذلك يعد الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي مكلف بالنسبة للمؤسسات وقد يؤثر على أداءها، كما أن بعض العناصر في النظام المحاسبي المالي لا تتلاءم وواقع المؤسسة الجزائرية على سبيل المثال مصاريف البحث والتطوير، حيث يتم معالجتها بطريقة مماثلة، لما هو موجود في المعايير المحاسبية الدولية بالمقابل نجد مصلحة البحث

والتطوير في المؤسسة الجزائرية لا تتميز بنفس الفعالية التي تحظى بها المؤسسات الأجنبية³⁷.

ب. صعوبات تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية

يواجه تطبيق القيمة العادلة العديد من العوائق والصعوبات تتعلق بالبيئة المحاسبية والمالية الجزائرية يمكن تلخيصها في النقاط التالية³⁸:

- صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية: إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحياسة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائع للعقارات في قيمها السوقية؛

- عدم وجود نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة: يفترض من الناحية العملية إصدار نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة، إلا أنه لحد الآن هناك بعض التحفظ من طرف الإدارة الجبائية حول هذا العنصر وربما يرجع هذا الأمر حسب رأيهم كونها تهدد بتقليص الإيرادات الضريبية بشكل الكبير، وعليه فهي لا تعترف بطريقة حساب الاهتلاكات بغير الطريقة المقررة لديها، خاصة فيما يتعلق بالأصول المالية؛

- غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة: إن التطور المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا، وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر، الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي بإجراء إصلاح جاد و عميق على النظام المالي الجزائري؛

- مكانة او دور البورصة: بالرغم من دور السوق المالي في عمليات التمويل، إلا ان اهميته في الجزائر ودوره في تمويل المؤسسات مازال محدودا جدا، نظرا لغياب تقاليد وثقافة وطنية للاستثمار المالي وحداثة هذا السوق، بالرغم من محدودية هذه العملية إلا أنها ارسيت ثقافة جديدة قادت الى بروز عدة اشكالات محاسبية مرتبطة بالمحيط الجديد، كانت موضوع اصلاحات محاسبية ساهمت فيها لجنة مراقبة عمليات البرصة؛

• غياب نظام معلومات للاقتصادي الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية: فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج الى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة للاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية، فضلا عن قلتها.

الخاتمة -

ان سعي الجزائر لمواكبة المعايير المحاسبية الدولية، جعلها تقف امام مفاهيم جديدة لم تكن واردة ضمن المخطط المحاسبي السابق مثل مفهوم القيمة العادلة الذي يعد من اساليب التقييم الجديدة، مما فرض عليها اجراء مجموعة من الاصلاحات في بيئتها المحاسبية قصد تهيئتها لتكون ملائمة لتطبيق مثل هذه المفاهيم.

ومن خلال هذه الدراسة توصل الباحثان الى مجموعة من النتائج واقتراح بعض التوصيات كما يلي:

1. النتائج:

- يشير مفهوم القيمة العادلة إلى عملية تبادل موجودات أو تأدية مطلوبات بين أطراف مطلعة وراغبة في معاملة مباشرة؛
- يعتبر تعويض التكلفة التاريخية من أهم الأسباب التي أدت إلى تبني وتطبيق مفهوم القيمة العادلة في عملية القياس والافصاح المحاسبي؛
- إن استخدام محاسبة القيمة العادلة يؤدي إلى سلامة الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم والتقارير المالية؛
- يعاني التعليم المحاسبي الجزائري من العديد النقائص أهمها عدم وجود برامج موحدة تتعلق باستخدام القيمة العادلة في عملية القياس والافصاح المحاسبي، ناهيك عن عدم اخضاع أعضاء هيئة التدريس لدورات تكوينية في هذا الصدد.
- كان للقيمة العادلة ظهور في النظام المحاسبي الجزائري، وذلك كنتيجة لسعي الجزائر نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وتبني مفهوم القيمة العادلة الذي يظهر في عدة حالات مثل القيمة الاستبدالية وفارق اعادة التقييم وغيرها؛
- رغم تعدد المنظمات المهنية المحاسبية الجزائرية إلا انها تشهد علاقات متوترة، الأمر الذي يؤثر سلبا على أداء المهنة، بما فيها تطبيق المفاهيم الجديدة التي جاء بها النظام المحاسبي الجديد؛

- هناك العديد من الصعوبات التي تقف في وجه تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية مثل عدم وجود سوق مالي نشط، وكذا صعوبة تحديد القيمة العادلة لبعض الأصول خاصة الأصول الثابتة، بالإضافة إلى وجود تحفظ من طرف الإدارة الجبائية حول موضوع القيمة العادلة، وانعكاساته على الوعاء الضريبي؛

- إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة تقتضي الاهتمام بتطوير أداء العاملين مهنيًا، من خلال الاهتمام بالتأهيل المهني للعاملين، والاهتمام بجودة التعليم المحاسبي بما يتوافق مع المعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة.

2. التوصيات:

في آخر هذه الدراسة نوصي بما يلي:

- ضرورة تحسين جودة التعليم المحاسبي بما يتوافق مع معايير التعليم المحاسبي الدولية، بما فيها البرامج والمناهج التعليمية؛
- إجراء دورات وملتقيات تتعلق بمفاهيم القيمة العادلة لفائدة الطلبة والأساتذة وممارسي مهنة المحاسبة؛
- توحيد المعايير التي يمكن الرجوع إليها بين المؤسسات الاقتصادية عند القياس والإفصاح بالقيمة العادلة؛
- زيادة التعاون بين المنظمات المهنية المحاسبية والمؤسسات التعليمية المحاسبية بغية ترسيخ مفهوم القيمة العادلة.

الاحالات والمراجع

1. محمد موسى، المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المالية لأغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية، رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص المحاسبة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر، 2010، ص17.
2. أسماء زاوي، شعيب شنوف، دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2009، ص12.
3. روان الجوازنة، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي، رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق، الأردن، 2014، ص13.

4. رضا صالح، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد 46، العدد 2، 2009، ص 23.
5. يوسف عبدالرحمن العوض، القياس والإفصاح المحاسبي لأساس القيمة العادلة وأثره في جودة التقارير المالية، رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم والتكنولوجيا، السودان، 2015، ص 25.
6. طارق عبدالعال، المدخل الحديث في المحاسبة، محاسبة القيمة العادلة، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 11.
7. John. M, Neel Foster, Measuring Fair Value, Understanding the issues FASB, Volume 3, Series 1, 2001, p2.
8. International Accounting Standers Board, 2006, IAS39, Aailable on <http://WWW.isab.org>. 21/01/2017.
9. IFRS AT A Glance IFRS 13 fair value Measurement laboL, 2014, p01.
10. انظر الى :
 - صفاء العاني، منى كامل، دور تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العربي السنوي الأول حول واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العراق، 2014، ص 8.
 - حدة فروحات، اسامة عمامرة، القيمة العادلة كأداة ومنهج للقياس المحاسبي - عرض تحليلي لتجربة دولة الصين، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS/IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر يومي 24 و25 نوفمبر، 2014، ص 331.
 - 11. حاج قويدر قورين، أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS/IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، الجزء الاول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر يومي 24 و25 نوفمبر، 2014، ص 341.
 - 12. بركة محمد، شلغام هشام، بن يدير فارس، محاسبة القيمة العادلة ومسببات الازمة المالية العالمية، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS/IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزء الاول، جامعة ورقلة، الجزائر يومي 24 و25 نوفمبر، 2014، ص 362.
 - 13. بركة محمد، شلغام هشام، بن يدير فارس، المرجع السابق، ص 363.
 - 14. انظر الى :

- خالد يونس، أثر تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم، دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص المحاسبة، كلية التجارة، الجزائر، 2011، ص 27.
- ابراهيم السعيري، زيد مردان، القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 8، العدد 25، 2012، ص ص 229 - 230.
15. جميل النجار، أر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد 9، العدد 3، 2013، ص 469.
16. فلة حمدي، نجلاء نوبلي، استخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات حوكمة الشركات، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012، ص 9.
17. Magnan, Michel, Fair Value Accounting And Financial crisis: messenger or contributor ?, Interuniversity center of research and analysis on organizations, Montreal, Canada, 2009.
18. سعيد سليمان، القيمة العادلة مالها وما عليها، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، ب س، ص 3.
19. سامي غنيمي، محاسبة القيمة العادلة بين التأييد والمعارضة في ضوء الأزمة المالية المعاصرة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، المجلد الثاني، العدد الأول، 2012، ص 25.
20. فلة حمدي، نجلاء نوبلي، مرجع سبق ذكره، ص 10 .
21. حكيم الساعدي، الإحتيال في ظل القيمة العادلة دراسة استطلاعية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق، العدد 86، 2015، ص 827.
22. Stéphane Lefranq, Juste valeur ou valeur injuste : le débat sur l'évaluation des instruments de Marché, The Certified Accountant 75 1st Quarter 2009, p73
23. Ernia, Fair value accounting and Financial stability, Occasional paper series n 13, European Central Bank, 2004.
24. فارس بن يدير، واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2015، ص 30، بتصرف.
25. لبلى ناجي، بيئة المحاسبة ومؤشرات تكييفها لتكنولوجيا المعلومات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية بغداد للعلوم لاقتصاديه، 2013، ص 287.
26. عبد الله بن صالح، تفاعل الاتجاهات الحديثة للتعليم والتأهيل المحاسبي بين جودة المخرجات المحاسبية ومتطلبات سوق العمل بالدول العربية في ضوء التوجه نحو معايير

- الإبلاغ المالي الدولية، المؤتمر العربي السنوي الأول حول واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح، المنظمة العربية للتنمية العربية، العراق، 2014، ص 19 .
27. علاء بوقفة، صالح حميدات، واقع البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل إصلاح النظام المحاسبي، المتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2013، ص 13.
28. الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة في 11/25/2007، القانون رقم 11/07، المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 03.
29. فارس بن يدير، مرجع سبق ذكره، 2015، ص 31.
30. الأخضر لقليطي، مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2009، ص ص 89 - 90.
31. جليلة زوهري، أثر الإصلاحات المحاسبية والمالية على مهنة التدقيق في الجزائر، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 04، 2015، ص ص 66 - 67.
32. جليلة زوهري، المرجع السابق، ص 65.
33. فارس بن يدير، محمد زرقون، واقع تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 4، 2016، ص 7.
34. فارس بن يدير، واقع تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، 2015، ص 33.
35. فارس بن يدر، نفس المرجع السابق، 2015، ص 33.
36. إلياس بدوي، رياض زلاسي، مراد أيت محمد، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي بعد مرور ثلاث سنوات، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء الحكومات والمؤسسات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014، ص 563.
37. عاشور كنوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 6، ب س، ص ص 306 - 307.
38. العمري أصيلة، بروية الهام، تطبيق القيمة العادلة كبديل للقياس المحاسبي، بين مساهمتها في ضمان معلومات محاسبية جيدة وعوائق تكييفها في البيئة المحاسبية الجزائرية، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية (ias/ifes/ipsas) في تفعيل أداء المؤسسات الحكومية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر يومي 24 و25 نوفمبر، 2014، ص 321.



أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2014)

زراري نورالدين ، جابة أحمد

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باجي مختار- عنابة
zerari.nouredine@yahoo.fr

الملخص-

تسعى هذه الدراسة بشكل رئيسي، إلى تحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2014)، ولتحقيق هذا الهدف تم دراسة أهم النظريات المفسرة للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تحليل تطور الإنفاق العام وهيكله في الجزائر، ليتم بعدها صياغة نموذج انحدار متعدد لقياس أثر هذا الإنفاق على النمو الاقتصادي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الإنفاق العام عرف تزايد ملحوظا بجميع مكوناته، وأن النسبة الكبرى في نفقات التسيير والتجهيز كانت من نصيب المستخدمين والبنى التحتية على التوالي، زيادة على إظهار التأثير الإيجابي والمعنوي لمتغير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي عبر النتائج الإحصائية.

الكلمات المفتاحية-

الإنفاق العام، نفقات التسيير، نفقات التجهيز، النمو الاقتصادي، إجمالي الناتج المحلي.

The Impact Of Public Spending On Economic Growth In Algeria Over The Period (2001- 2014)

Abstrac –

The Main Objective Of This Study Is To Analyze The Impact Of Public Spending On Economic Growth Over The Period 2001-2014, To Achieve This Objective, Several Theories Were Studied Which Interpreted The Relationship Between Public Expenditure And Economic Growth, As Well As An Analysis Of The Evolution Of Public Expenditure And Structure In Algeria, Then We Pass On To The Multiple Regression Formulation To Measure The Impact Of These Expenditures On The Economic Growth Model.

The Study Concluded That The Increase In Public Spending Was Remarkable In All Its Components, And The Highest Percentage Of Current Expenditure And Capital Expenditure Was By Users And Infrastructure Respectively, Thus Show The Positive And Moral Influence Of The Public Expenditure Variable On Economic Growth Through Statistical Results.

Key Words -

Public Expenditure, Current Expenditure, Capital Expenditure, Economic Growth, Gross Domestic Product.

مقدمة-

يعتبر الإنفاق العام أداة هامة من أدوات السياسة المالية، التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، من توظيف واستقرار ونمو اقتصادي وعدالة في توزيع الدخل. كما يعتبر مؤشرا على مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. علما وأن هذا التدخل، قد عرف أهمية بالغة في الفكر الكينزي، الذي أكد على ضرورة التوسع في الإنفاق العام لتحفيز الطلب الكلي وتحقيق النمو الاقتصادي، عن طريق زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال عمل المضاعف.

من هذا المنطلق، ونتيجة للانفراج المالي الذي تحقق بفعل ارتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة، شرعت الجزائر ومنذ سنة 2001، بخوض تجربة تنموية جديدة تركز بالأساس على التوسع في الإنفاق العام، بهدف استغلال الإيرادات النفطية في إنعاش الاقتصاد الوطني ورفع معدل النمو الاقتصادي، وقد

تجسد ذلك في ثلاثة برامج تنموية هي: برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) بالإضافة إلى برنامج التنمية الخماسي للفترة (2010-2014).

مشكلة الدراسة:

لقد حظي الإنفاق العام بأهمية خاصة في الفكر الاقتصادي، إلا أن الدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي لا يزال محل جدل بين الاقتصاديين، سواء تعلق الأمر بالدول النامية أو المتقدمة على السواء. وقد عزز هذا الجدل النتائج المتباينة التي توصلت إليها الدراسات التطبيقية حول هذا الموضوع. فبعضها يؤكد وجود أثر إيجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي وبعضها الآخر ينفي وجود هذا الأثر.

ونظرا لسياسة الإنفاق التوسعية التي انتهجتها الجزائر خلال فترة الدراسة، بهدف تمويل البرامج التنموية السالفة الذكر، تبرز معالم إشكالية هذه الدراسة التي نبورها في التساؤل التالي:

هل يوجد تأثير للإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2014) ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على تساؤل الدراسة والإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه، ندرج الفرضية التالية :

يوجد تأثير ايجابي للإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2014).

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- ضخامة المبالغ المالية التي خصصتها الجزائر للبرامج التنموية، خاصة البرنامج الخماسي، الذي حظي بمبلغ يصل إلى 286 مليار دولار، ليكون بذلك أكبر برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال؛

- القدرة على تنويع مصادر الدخل والإنتاج خارج قطاع المحروقات، إذا ما تم النظر إلى القطاع الخاص بالأهمية التي يستحقها، من خلال تنشيطه بالإنفاق العام؛

- إن تحديد العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، تسمح بوضع تصور للسياسة الإنفاقية، التي ينبغي على صانعي القرار إتباعها.

أهداف الدراسة:

في ضوء ما يشهده الاقتصاد الجزائري حالياً، من جهود شاملة لإنعاشه ودعم نموه، نرى من الضرورة التعرف على الدور الفعلي الذي يلعبه الإنفاق العام في النمو الاقتصادي للفترة محل الدراسة، من خلال:

- تسليط الضوء على الإنفاق العام؛
- دراسة أهم النظريات المفسرة للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي؛

- دراسة تطور الإنفاق العام في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على متغيرات الموضوع وتحليل تطورها خلال الفترة محل البحث، فضلاً عن استخدام نموذج اقتصادي قياسي يستوعب الربط بين التحليل النظري والواقع الفعلي قيد الدراسة.

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

في هذا الجزء من الدراسة سيتم التعرض لبعض المفاهيم المرتبطة بالإنفاق العام وكذا تقسيماته حسب آثاره الاقتصادية، زيادة على التعرف على أسباب تزايدها.

1.1 مفهوم الإنفاق العام

لقد وردت العديد من التعريفات للإنفاق العام، لنجد من يعرفه بأنه: "كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعاً لحاجة عامة"¹.

ويعرف أيضاً على أنه: "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بهدف إشباع حاجة عامة"².

¹ أعمار يحيواوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومه، الجزائر، 2003، ص 26.

² عاطف وليد أندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص 99.

كما يعرف بأنه: "مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة"¹.

فالإنفاق بهذه التعريفات لا يمكن أن يكون عاما، إلا إذا توفرت فيه ثلاثة شروط وهي: أن يتسم بالنقدية، وأن يصدر من خزانة الدولة بواسطة إداراتها ومؤسساتها وهيئاتها المختلفة، وأن يكون الهدف منه إشباع حاجة عامة².

2.1 تقسيمات الإنفاق العام حسب آثاره الاقتصادية

لقد تم وضع تقسيمات متعددة للإنفاق العام وفقا لمعايير مختلفة، إدارية كانت، سياسة، مالية أو اقتصادية³. و من أهم التقسيمات الاقتصادية وهو ما يتم التركيز عليه في هذه الدراسة، نجد تقسيم الإنفاق العام تبعا لآثاره على الدخل الوطني إلى إنفاق حقيقي وآخر تحويلي⁴.

ويتمثل الإنفاق الحقيقي في جميع النفقات التي تستخدم من طرف الدولة للحصول على السلع والخدمات، وفي إطار الإنفاق الحقيقي يمكن التمييز بين الإنفاق الجاري مثل: أجور موظفي الدولة ونفقات الخدمات العامة المختلفة كالصحة والتعليم، إضافة إلى نفقات الدفاع، والإنفاق الاستثماري مثل: الاستثمار في المباني والمعدات والآلات.

أما الإنفاق التحويلي، فهو مجرد تحويل للقدرة الشرائية من فئة إلى أخرى في المجتمع، أي أن هذا الإنفاق لا يقابله سلع وخدمات، بل تتحول هذه النفقات لحسابات المستفيدين كإعانات البطالة والمرضى والشيخوخة وغيرها، وهم الذين يقومون بالإنفاق واستهلاك جزء من الموارد الاقتصادية للمجتمع وليست الدولة.

¹ عادل احمد حشيش ومصطفى رشدي شبيحة، مقدمة في الاقتصاد العام: المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص 147.

² طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 122.

³ محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة، ط 02، عمان، 2010، ص 120.

⁴ سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام: مالية عامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 477.

3.1 ظاهرة تزايد الإنفاق العام

إذا تتبعنا أرقام النفقات العامة لأية دولة من دول العالم في سنوات متتالية لوجدنا أنها تزداد باستمرار وقد جذبت هذه الظاهرة أنظار علماء المالية العامة، حيث لوحظ بأنها تعود إلى أسباب عديدة ظاهرية وحقيقية. ويقصد بالأسباب الظاهرية تلك التي تؤدي إلى زيادة في الرقم الحسابي للنفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات العامة المقدمة من الحكومة أو حتى تحسين مستوياتها، مثل ارتفاع مستوى الأسعار واختلاف الطرق المحاسبية المستخدمة وزيادة مساحة الدولة أو عدد السكان.

أما الأسباب الحقيقية فهي التي تؤدي إلى زيادة حجم السلع والخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع أو تحسين مستوى الخدمات العامة القائمة، ويمكن تقسيم الأسباب الحقيقية إلى أسباب اقتصادية وتشمل تطور حجم الدخل القومي وتطور دور الدولة الاقتصادي، وأسباب مالية من أهمها سهولة الاقتراض ووجود فائض في الإيرادات، وأسباب إدارية حيث يؤدي اتساع نشاط الدولة وتعدد وظائفها إلى ازدياد عدد العاملين في أجهزة الدولة ووحداتها الإدارية ما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، وأخيراً أسباب سياسية مثل تنامي مسؤولية الدولة ونفقات الأمن القومي ونفقات الدولة في الخارج¹.

4.1 الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

كما هو معلوم أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي تؤثر إلى وضع اقتصادي يتسم بالنمو وهو وضع مرغوب فيه جداً، لا بل إنه هدف تسعى إليه المجتمعات كافة بدون استثناء²، وبما أن مستوى الناتج المحلي الإجمالي يرتبط بحجم الإنفاق الكلي الذي يعتبر الإنفاق العام إحدى مكوناته الأساسية فقد مر الفكر المالي بعدة مراحل من حيث تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

1.4.1 قانون (Wagner)

¹ محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة-

الجزائر، 2003، ص: 45- 49.

² طلال محمد كداوي، علاقة الإنفاق الحكومي بالأداء الاقتصادي في سلطنة عمان خلال

الفترة (1980- 2002)، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد 27، العدد 77،

2005، ص 110.

يعد الاقتصادي (Wagner) أول من اهتم ببحث العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في عدد من الدول عام 1892، وقد صاغ قانون أسماه قانون التوسع المستمر للنشاط الحكومي¹، ويشير مضمون هذا القانون إلى أن مرونة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أكبر من الواحد الصحيح وبالتالي فإن معدل نمو نصيب الفرد من الإنفاق العام يكون أكبر من معدل نمو نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي، وأن السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي باعتبار هذا الأخير متغير داخلي والناتج المحلي الإجمالي كمتغير خارجي يؤثر فيه.

وكانت حجة (Wagner) في ذلك، هي أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، الذي يقوم بتلبية جزء منه القطاع الحكومي²، وهو ما يؤدي حتما إلى اتساع نشاط الدولة من خلال زيادة الإنفاق العام، الذي يتم تمويله بالموارد الإضافية المتاحة للقطاع الحكومي الناتجة من النمو الاقتصادي.

2.4.1 الفرضية الكينزية

شكلت الأزمة الاقتصادية التي سادت النظام الرأسمالي عام 1929 منحنى جديد في الفكر الاقتصادي، حيث انتقد كينز النظريات والقوانين السابقة، التي كانت تنظر إلى الإنفاق العام على أنه محايد وعديم الإنتاجية، وقد اعتبر أن المشكلة تكمن في جانب الطلب الكلي، لذا كانت وجهة النظر الكينزية قد أعطت أهمية فائقة للإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال عمل المضاعف.

ويستند كينز في الدور التوسعي المتعلق بالإنفاق العام، كون هذا الإنفاق في شقه الاستثماري يؤدي إلى زيادة أولية في مستوى الناتج المحلي³، التي تتحول إلى

¹ كريم سالم حسين الغالبي، الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر في العراق للمدة (1975 - 2010): تحليل قياسي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد 8، العدد 25، 2012، ص 35.

² حمد آل الشيخ، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإدارية، جامعة مالك سعود، المجلد 14، العدد 01، 2002، ص 136.

³ محمود حسن على المرسومي، الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في العراق، دراسة تحليلية للمدة (1990 - 2012)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 19، 2015، ص 32.

زيادة في الاستهلاك الخاص عن طريق الميل الحدي للاستهلاك باعتبار أن الاستهلاك دالة في الناتج، وهو ما يعني زيادة القوة الشرائية وتحفيز الطلب الذي يؤدي بدوره إلى توسيع الطاقة الإنتاجية، وما يتبعه ذلك من زيادة العمال ليحدث في الأخير زيادة مضاعفة في الإنتاج، بشرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل وأن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة.

وعليه، فإن نظرية الطلب التي جاء بها كينز، أكدت الأثر الإيجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي، وأن سببية العلاقة تمتد من الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

3.4.1 نظريات النمو الداخلي

لقد عاد الاهتمام بدور الدولة في الاقتصاد، في أواخر ثمانينات القرن العشرين بظهور نظريات النمو الداخلي، التي نجد فيها من اعتبرت أن السياسة الإنفاقية للدولة مصدرا للنمو واستمراريتها في الأجل الطويل، من خلال تأثير الدولة بإنفاقها العام على قرارات الأفراد والمنشآت في تراكم رأس المال البشري وأنشطة البحث والتطوير والمنشآت القاعدية¹.

فقد ركز (Lucas) سنة 1988 على المكانة الخاصة لرأس المال البشري كمحرك للنمو وبنى عليه نموذجه، وينصرف مفهوم رأس المال البشري حسبه إلى مخزون المعارف المكتسبة من خلال التعليم والتأهيل إلى جانب الصحة والنظافة والغذاء، ووفقا لـ (Lucas) فإن العائد المتناقص على رأس المال المادي يلغي أثره العائد المتزايد على تراكم رأس المال البشري، بحيث يصبح العائد على الاستثمار ثابتا عبر الزمن ويتحقق النمو طويل الأجل، أي بعبارة أخرى حتى يتولد نمو ذاتي يكفي أن تكون الإيرادات الحدية لرأس المال البشري ثابتة، أما إذا كانت متناقصة فإنه لا يوجد نمو طويل الأجل².

¹ اسراء عادل الحسيني، هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية، سلسلة أوراق بحثية، جامعة القاهرة، نوفمبر 2012، ص 6.

² اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية: نظريات - نماذج - استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 01، عمان، 2012، ص ص: 140 - 141.

ومن جانبه أشار (Romer) سنة 1989 إلى أن التقدم الفني والتكنولوجي المندمج في الآلات بفضل البحث والتطوير والأنشطة التي تقوم على الابتكار وبراءات الاختراع الجديدة، تصبح القلب النابض لعملية النمو في الأجل الطويل.

وفي سنة 1990 قام (Barro) بدراسة دور المنشآت القاعدية في النمو الاقتصادي، وتعتبر من أبرز الدراسات التي تبين ضرورة تدخل الدولة من خلال الإنفاق في البنية التحتية، حيث يسمح استغلال هذه المنشآت من قبل القطاع الخاص في زيادة إنتاجيته، ومن ثم الرفع من معدلات النمو الاقتصادي¹.

والواقع أن فاعلية سياسة الإنفاق العام كأداة للتأثير على الناتج المحلي الإجمالي، تعتمد على عدة عوامل من أهمها: درجة الانفتاح الاقتصادي ونظام سعر الصرف المطبق، كما تعتمد بدرجة بالغة على آثار هذا الإنفاق في مزاحمة الاستثمار الخاص سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، نتيجة للتوسع الحكومي في الاقتراض بهدف توفير التمويل اللازم وما يترتب عليه من ارتفاع في أسعار الفائدة، كما تتوقف فاعلية سياسة الإنفاق العام على ما يتوقعه الأفراد المؤمنون بنظرية التعادل الريكاردي، من حدوث زيادة مستقبلية في الضرائب إذا كان الإنفاق العام ممولا عن طريق زيادة الدين العام، وبافتراض أن هؤلاء الأفراد يتخذون قراراتهم بناء على مستوى دخولهم المستقبلية، تتنبأ هذه النظرية بعدم تغيير مستوى الاستهلاك الخاص، مما يؤدي إلى تحييد الأثر الموجب للإنفاق العام².

في سياق هذا الاختلاف أو التفاوت في الأثر المتوقع للإنفاق العام على النمو الاقتصادي، فإن الوصول إلى نتيجة قاطعة أو حاسمة لهذه العلاقة لن يتأتى بالرجوع إلى النظرية الاقتصادية لوحدها، وإنما يتطلب مراجعة للدراسات

¹ عبد القادر قدي و عبد القادر علي بن يحي، دور المنشآت القاعدية في النمو الاقتصادي للجزائر على المدى الطويل، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول الجزائر خمسون سنة من التجارب التنموية، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية (cread)، الجزائر أيام 8/ 9/ 10 ديسمبر 2012، ص 02.

² وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، ط 01، بيروت، 2010، ص 130.

التطبيقية في هذا المجال، والتي تكشف هي أيضا عن عدم وضوح تلك العلاقة بشكل قاطع، فمنها ما يشير إلى وجود اثر ايجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي ومنها ما يشير إلى وجود اثر سلبي.

ففي دراسة (Ram, 1986) التي اهتمت باختبار العلاقة بين حجم الحكومة و النمو الاقتصادي لعينة حجمها 115 دولة خلال الفترة (1960-1980)، دلت النتائج على أن الزيادة الحدية للإنفاق العام بالنسبة للنمو الاقتصادي موجبة، وأن للإنفاق العام آثار ايجابية على النمو الاقتصادي في جميع الحالات التي تعرضت لها الدراسة¹.

أما (Landou, 1986) فقد قام بدراسة عينة حجمها 65 دولة، مستخدما عدة أنواع للإنفاق العام لدراسة العلاقة بين كل نوع من هذه الأنواع والنمو الاقتصادي للفترة (1960-1980)، كما استخدم معادلات الانحدار المتعدد في إطار بيانات مقطعية لجميع هذه الدول، وقد أكدت النتائج المتوصل إليها على أن هناك علاقة سلبية بين الإنفاق العام الاستهلاكي والنمو الاقتصادي، ماعدا الإنفاق على التعليم حيث كان له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي، وأن الإنفاق التحويلي والعسكرية لم يكن له أثر ملموس على النمو الاقتصادي، أما الإنفاق العام الاستثماري فلم يكن له اثر في توسيع عملية التنمية².

وفي دراسة (Bairam, 1990) التي طبقت على 20 دولة افريقية خلال الفترة (1960-1985) بهدف تقدير أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في احدي عشرة دولة، ووجود علاقة ايجابية ذات معنوية إحصائية بين هذين المتغيرين بالنسبة لبقية الدول محل الدراسة³.

¹ Ram Rati , Government Size and Economic Growth: A New Framework and Some Evidence from Cross-Section and Time-Series Data, The American Economic Review, vol 76 n°1, 1986, pp 191-203.

² Landau Daniel, Government and Economic Growth in the Less Developed Countries: An Empirical Study for 1960-198, Economic Development and Cultural Change, The University of Chicago Press, vol 35, n° 1 Oct 1986, pp: 35-75.

³ Bairam Erkin , Government Size and Economic Growth: the African experience (1960-1985), Applied Economics, Volume 22, 1990, pp : 1427-1435.

وفي دراسة لصندوق النقد الدولي سنة 2001، التي اهتمت باختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو غير النفطي، لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1980-2000)، دلت النتائج على عدم وجود أي علاقة سببية قوية بين الإنفاق الحكومي والنمو غير النفطي¹.

ويمكن إرجاع النتائج المتباينة في الدراسات السابقة إلى اختلاف النماذج الرياضية والقياسية المستخدمة، كما يرجع إلى اختلاف مستوى التنمية الاقتصادية والهيكل الاقتصادي للدول المبحوثة في هذه الدراسات، وهذه هي وجهة نظر العديد من الباحثين في هذا المجال².

المحور الثاني : تبويب الإنفاق العام و تطوره في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014)

يختلف تبويب (تقسيم) الإنفاق العام من دولة إلى أخرى حسب نظامها الاقتصادي والاجتماعي والإداري. لذلك فإنه من المهم التعرف على هذه التقسيمات في الجزائر، قبل التطرق إلى تطور الإنفاق العام.

1.2 تقسيم الإنفاق العام في الجزائر

قسم المشرع الجزائري الإنفاق العام للدولة إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز³. ويقصد بنفقات التسيير، تلك النفقات اللازمة لتسيير المرافق العامة للدولة والهيئات التابعة لها بصفة عادية ومستمرة، كأجور الموظفين والصيانة ومعدات المكاتب وغيرها⁴. وبالتالي فهذه النفقات لا تعتبر منتجة وإنما تسعى إلى السير الحسن لمصالح الدولة من الناحية الإدارية.

مع الإشارة إلى أن نفقات التسيير تقسم إلى أربعة أبواب تتمثل في:

✓ أعباء الدين العام والنفقات المحسومة من الإيرادات؛

¹ Fasano&Wang, Testing the Relationship Between Gvernment Spending and Revenue Evidence from GCC Countries, IMF working paper, november 2002.

² زين العابدين برى، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1970-1998)، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 15، العدد 2، 2001، ص 50.

³ أعمريحياوي، مرجع سبق ذكره، ص 46.

⁴ بشير عبد الكريم وضيف احمد، تقدير إنتاجية النفقات العامة في الجزائر وتقييمها، مجلة البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، مصر، العدد 45/46، ديسمبر 2006، ص 28.

- ✓ تخصيصات السلطة العمومية؛
- ✓ النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- ✓ التدخلات العمومية.

إن كل نفقات التسيير المجمعة في هذه الأبواب الأربعة، توزع حسب الدوائر الوزارية لكل واحدة على انفراد طبقا لقانون المالية للسنة المعنية.

أما نفقات التجهيز أو بالأحرى الاستثمار، فهي النفقات التي تؤدي إلى تنمية ثروة الجهة التي تقوم بإنفاقها. أي أنها لا تهتم بضمان استمرارها وإنما إلى تحسين تجهيزها، وهذه النفقات على العموم إنتاجية إما بصفة مباشرة كنفقات التجهيز الاقتصادي (استصلاح الأراضي، مصنع، مركب، وغيرها)، وإما بصفة غير مباشرة كنفقات التجهيز الاجتماعي والثقافي (مستشفيات، مدارس، سدود، طرقات مساكن، وغيرها)، غير أن بعض هذه النفقات لا يمكن اعتبارها منتجة كنفقات التجهيز العسكري¹.

ولتغطية نفقات التجهيز الواقعة على عاتق الدولة، تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي إلى ثلاثة أبواب هي:

- ✓ الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛
- ✓ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- ✓ النفقات الأخرى لرأس المال.

وإذا كانت نفقات التسيير توزع على الدوائر الوزارية، فإن نفقات التجهيز توزع حسب مختلف القطاعات الاقتصادية للدولة².

2.2 تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2014)

نتيجة للفوائض المالية التي تحققت بفعل ارتفاع أسعار البترول مع نهاية سنة 1999، دخلت الجزائر مرحلة جديدة اتبعت فيها سياسة تنموية متباينة عن نظيراتها التي كان معمول بها سابقا، إذ تجلت معالمها من خلال جدية البرامج الحكومية الرامية إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي

¹ لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص: 37 - 38.

² أعمار يحيى، مرجع سبق ذكره، ص 48.

لأفراد المجتمع، عن طريق التوسع في الإنفاق العام وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1): تطور الإنفاق العام في الجزائر للفترة (2001 - 2014)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	إجمالي الإنفاق	نفقات التشغيل		نفقات التجهيز	
		المبلغ	نسبتها إلى إجمالي الإنفاق (%)	المبلغ	نسبتها إلى إجمالي الإنفاق (%)
2001	1321.0	798.6	60.45	522.4	39.55
2002	1550.6	975.6	62.92	575.0	37.08
2003	1690.2	1122.8	66.43	567.4	33.57
2004	1891.8	1251.1	66.13	640.7	33.87
2005	1985.9	1291.9	65.05	694.0	34.95
2006	2453.0	1437.9	58.62	1015.1	41.38
2007	3108.5	1673.9	53.85	1434.6	46.15
2008	4191.0	2217.7	52.92	1973.3	47.08
2009	4246.3	2300.0	54.16	1946.3	45.84
2010	4512.8	2683.8	59.47	1829.0	40.53
2011	5853.6	3879.2	66.27	1974.4	33.73
2012	7058.1	4782.6	67.76	2275.5	32.24
2013	6024.2	4131.6	68.58	1892.6	31.42
2014	6995.7	4494.3	64.24	2501.4	35.76

Source: Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport annuel 2005, 2010, 2015.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، الاتجاه التصاعدي للإنفاق العام الكلي حيث انتقل من 1321 مليار دينار سنة 2001 إلى 6995.7 مليار دينار سنة 2014. ويمكن تحليل ذلك عبر ثلاثة مراحل أساسية هي:

المرحلة الأولى (2001- 2004): وهي مرحلة برنامج الإنعاش الاقتصادي، وقدر حجم الإنفاق العام خلالها بـ 4148.1 مليار دينار، حيث تضاعف من سنة 2001 إلى سنة 2004 بـ 1.43 مرة، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 12.72%، وما يفسر هذه الزيادة هي المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، وتقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل الري والنقل

والهياكل القاعدية إضافة إلى دعم التنمية المحلية والموارد البشرية في إطار هذا البرنامج.

المرحلة الثانية (2005 - 2009): وهي مرحلة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وقدر حجم الإنفاق العام خلالها بـ 8921.4 مليار دينار، حيث تضاعف بـ 2.14 مرة من سنة 2005 إلى سنة 2009، بمعدل زيادة سنوية مركبة قدرها 20.92%، ولعل من أهم ما جاء به البرنامج التكميلي لدعم النمو هو: الطريق السيار شرق - غرب، إعادة تأهيل وتطوير شبكة الطرقات (6000 كلم)، تحديث السكة الحديدية للشمال عنابة - الجزائر - وهران (1220 كلم) وكهربة السكة الموجودة (2000 كلم)، ميترو العاصمة، مشاريع الترامواي في عدة ولايات. إلى جانب الهياكل ذات الصبغة الاجتماعية والتعليمية، كمشاريع السكن (مليون وحدة سكنية) وكذا الصحة العمومية (212 مؤسسة صحية) والجامعات (231000 مقعد بيداغوجي) والتربية والتعليم (6955 قسم دراسي)، بالإضافة إلى إنجاز منشآت موجهة للشبيبة والرياضة كالملاعب والمساح،... الخ.

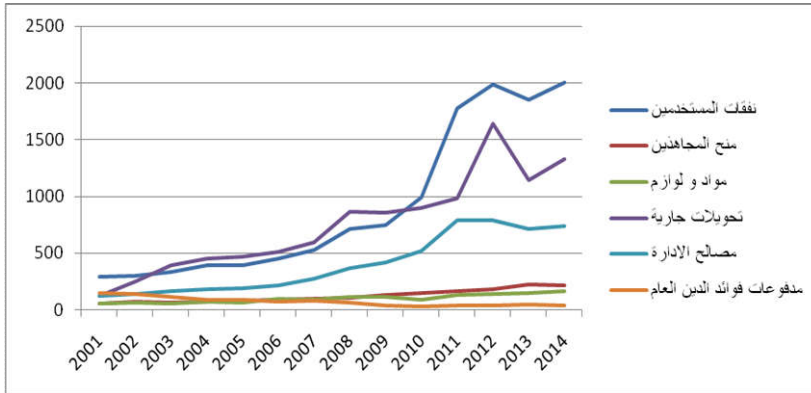
المرحلة الثالثة (2010 - 2014): وهي مرحلة البرنامج الخماسي، الذي يعد أكبر برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال، وقدر حجم الإنفاق العام لهذه المرحلة بـ 19971.5 مليار دينار، حيث تضاعف من سنة 2010 إلى سنة 2014 بـ 1.55 مرة، أي بمعدل نمو سنوي مركب قدره 11.58%، وتفسير هذه الزيادة هو محاولة الدولة للاستجابة أكثر إلى متطلبات الشعب المتعددة خاصة منها الشغل والسكن والتعليم، وهو ما ركز عليه هذا البرنامج، من خلال إطلاقه لمشاريع جديدة كمشروع 2 مليون وحدة سكنية، وبناء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية، 600000 مكان بيداغوجي جامعي، وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين، وإنشاء أكثر من 1500 مؤسسة صحية، وتوصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء، وإنجاز 35 سدا و25 منظومة لتحويل المياه. كما جاء هذا البرنامج لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها، منها على وجه الخصوص السكة الحديدية والطرق.

أما في ما يخص مكونات الإنفاق العام، والمتمثلة في نفقات التسيير والتجهيز فقد عرف كل منهما تزايدا ملحوظا. كما أن النفقات الجارية مثلت النسبة الأكبر من الإنفاق العام طيلة فترة الدراسة، وإن كان هذه النسبة لم تكن

ثابتة، حيث شهدت نسبتها إلى إجمالي الإنفاق العام خلال الفترة (2006-2009) انخفاض كبير بلغ في المتوسط 54.89 %، ما يعني أنه خلال هذه الفترة عرف هيكل الإنفاق العام تغيرا واضحا لصالح نفقات التجهيز، هذه الأخيرة التي بلغت نسبتها إلى إجمالي الإنفاق العام أقصاها سنة 2008 بنسبة 47.08 %، وهو ما يعكس بشدة توجه الحكومة خلال هذه المرحلة نحو إقامة المشاريع الاستثمارية عن طريق التقشف في ميزانية التشغيل وإعطاء الأولوية لميزانية التجهيز.

ولمعرفة توزيع هذه النفقات، فإنه لابد من دراسة هيكل نفقات التشغيل والتجهيز، التي يبرزها الشكل التالي:

الشكل رقم (1): تطور هيكل نفقات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)



Source: Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport annuel 2005, 2010, 2015.

من خلال الشكل أعلاه، يتضح جليا أن أسباب ارتفاع نفقات التشغيل، تعود في الأساس إلى الارتفاع المستمر والهائل لكل من نفقات المستخدمين (أجور ورواتب) والتحويلات الجارية و مصاليف الإدارة.

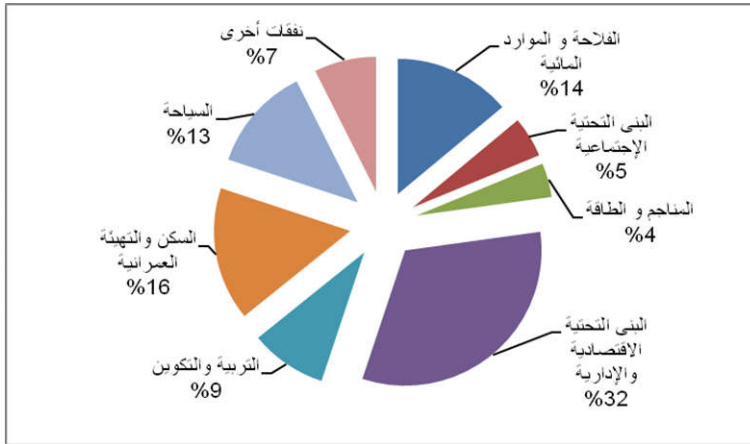
وتعود أسباب زيادة نفقات المستخدمين، إلى الارتفاع في مناصب الشغل المستحدثة في القطاع العام، بالإضافة إلى التعديلات الهامة في شبكة الأجور، وما ترتب عنها من زيادات في أجور موظفي القطاع الحكومي وبأثر رجعي ابتداء من سنة 2008. أما التحويلات الجارية التي عرفت هي الأخرى زيادات هامة، فيرجع ذلك إلى ارتفاع إعانات تسديد سعر الفائدة والتحويلات الاجتماعية، وقد شكلت

التحويلات الجارية في المتوسط ما نسبته 32% من نفقات التسيير خلال فترة الدراسة. ويأتي الإنفاق على مصالحي الإدارة العامة في المرتبة الثالثة من حيث أهميته النسبية في تكوين نفقات التسيير بنسبة 16.88%.

وفي الأخير نجد أن منح المجاهدين والإنفاق على المواد واللوازم، كانت حصة كل منهما في نفقات التسيير بسيطة، كما أنها لم تتغير كثيرا، أما مدفوعات فوائد الدين العام فقد تراجعت بسبب الانخفاض الكبير لرصيد الدين الخارجي.

الشكل رقم (02): هيكل نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة

(2001 - 2014)



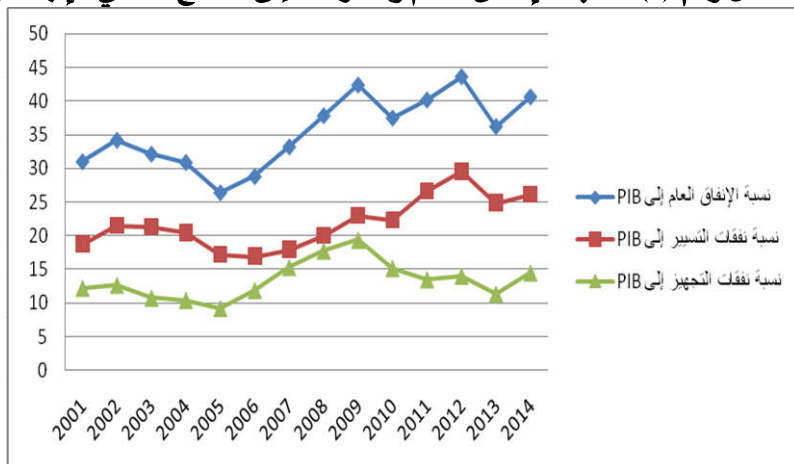
Source: - Algeria: Statistical Appendix, IMF Contry Report, 2006, 2011, 2013.

- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport annuel 2015.

يتضح من خلال الشكل أعلاه، أن أكبر نسبة لنفقات التجهيز كانت من نصيب البنى التحتية الاقتصادية والإدارية بنسبة 32%، وهذا نتيجة المشاريع الضخمة في مجال تطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية، كتوسيع وتحديث الطرق ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري، وزيادة قدرات الموانئ وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات... الخ، ثم تليها نفقات السكن والتهيئة العمرانية بنسبة 16%، وبعدها نفقات الفلاحة والموارد المائية بنسبة 14%، التي تهدف الدولة من خلالها إلى تحسين التزود بمياه الشرب ودعم التنمية الفلاحية والريفية، وهذا بإنجاز السدود ومنظومات تحويل المياه ومحطات تحلية مياه البحر. أما الإنفاق على السياحة فقد لقي هو الآخر

اهتماما كبيرا من طرف الدولة لنجد حصته من نفقات التجهيز بلغت 13%، كما أن الإنفاق على التربية والتكوين بلغت حصته 9%. أما باقي القطاعات كالبنى التحتية الاجتماعية والمناجم والطاقة، فقد كانت حصصها ضعيفة. إن تحليل الإنفاق العام لوحده لا يكفي لبيان أهميته، لذلك تطلب الأمر أن ننسبه إلى الناتج المحلي الإجمالي، وفقا لما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3): نسبة الإنفاق العام ومكوناته إلى الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على مجموعة من التقارير السنوية لبنك الجزائر 2005، 2010، 2015.

يتبين من خلال الشكل أعلاه، أن الأهمية النسبية لكل من نفقات التشغيل والتجهيز خلال فترة الدراسة، ارتبطت بصفة كبيرة مع الأهمية النسبية للإنفاق العام، حيث ارتفعت نسبة كل من الإنفاق العام ونفقات التشغيل والتجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل سنوي ابتداء من سنة 2005، لتبلغ وعلى التوالي 42.3% و 22.9% و 19.4% سنة 2009. لتتراجع بعدها نسبة نفقات التجهيز وتستمر في ذلك. أما نسبة الإنفاق العام ونفقات التشغيل فتراجعت سنتي 2010 و 2013 وبلغت أقصى نسبة لهما سنة 2012. ويمكن تفسير النسب الهامة التي حققها الإنفاق العام ومكوناته سنة 2009، بانخفاض أسعار النفط خلال هذه السنة تأثرا بتداعيات الأزمة المالية العالمية، وهو ما أثر على قيمة الناتج المحلي الإجمالي لينخفض من 11090 مليار دينار سنة 2008 إلى 10034.3 مليار دينار سنة 2009. أما في السنة الموالية فقد تأثرت قيمة الاعتمادات

المخصصة للإنفاق، بالتراجع الحاصل في إيرادات المحروقات خلال سنة 2009، وهو ما انعكس سلباً على نسبة الإنفاق إلى إجمالي الناتج المحلي سنة 2010، خاصة وأن أسعار البترول عادت للارتفاع من جديد.

المحور الثالث: قياس أثر الإنفاق على النمو الاقتصادي

بعد التطرق من خلال المحورين السابقين لمفهوم الإنفاق العام وآثاره النظرية على معدل النمو الاقتصادي، وكذا إلى تطور هذا المتغير في الجزائر خلال فترة الدراسة، سيتم في هذا المحور إعداد دراسة قياسية في محاولة للكشف عن الآثار المحتملة، التي يلعبها الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

1.3 إعداد النموذج

تعتمد هذه الدراسة في قياسها لأثر الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي على النموذج الخطي التالي:

$$GDP_t = B_0 + B_1 GE_t + B_2 FD_t + B_3 SE_t + B_4 INF_t + B_5 GGFC_t + U_t$$

بحيث:

GDP_t : إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية كمؤشر للنمو الاقتصادي؛

GE_t : الإنفاق العام؛

FD_t : تطور القطاع المالي، حيث يتم استخدام مؤشر السيولة المحلية (النقد وأشباه النقود) كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدلالة عليه؛
 SE_t : معدل التعليم الثانوي، وهو إجمالي التلاميذ الملتحقين بالتعليم الثانوي بصرف النظر عن السن، معبرا عنه كنسبة مئوية من السكان في السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الثانوي؛

INF_t : معدل التضخم، الذي يتم قياسه بواسطة المعدل السنوي لتغير أسعار المستهلك؛

$GGFC_t$: النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة، التي تشمل جميع النفقات الحكومية الجارية على مشتريات السلع والخدمات، كما تشمل أيضا معظم نفقات الدفاع والأمن الوطنيين، ولكنه يستبعد النفقات العسكرية الحكومية. ويحسب هذا المؤشر بقسمة النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة على إجمالي الناتج المحلي؛

U_t : الحد العشوائي، و b_0 : ثابت دالة الانحدار.

تشمل فترة الدراسة (2001- 2014)، حيث تم الحصول على الإحصاءات اللازمة للدراسة، من التقارير السنوية لبنك الجزائر، وكذا موقع الديوان الوطني للإحصاء، إضافة إلى قاعدة بيانات البنك الدولي.

2.3 تحليل وصفي لمتغيرات الدراسة

سنقوم بعرض مختلف الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، والتي تسمح لنا بتكوين فكرة عن كيفية تطور مختلف قيم هذه المتغيرات أثناء الفترة المدروسة، وكذا درجة تجانس مستوياتها، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): إحصاءات وصفية لعينة الدراسة

	GDP	GE	FD	GGFC	INF	SE
	GDP	GE	FD	GGFC	INF	SE
Mean	10.22981	3.820881	60.01452	15.67546	3.953046	82.76414
Median	9.660456	3.649861	60.32244	15.14526	3.937422	77.44045
Maximum	17.20511	7.153040	70.85455	20.78770	8.894585	98.25485
Minimum	4.227113	1.321028	50.17716	11.23158	1.382447	65.49660
Std. Dev.	4.551227	2.135220	5.383142	3.317771	1.886767	12.91871

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برمجية eviews.

توضح البيانات الواردة في الجدول أعلاه، أن أدنى قيمة لإجمالي الناتج المحلي بلغت 4.22 ألف مليار دينار، في حين بلغت أعلى قيمة له 17.2 ألف مليار، وتعكس لنا هاتين القيمتين المنحى التصاعدي الذي عرفه إجمالي الناتج المحلي، ليبلغ متوسط قيمته 10.22 ألف مليار دينار، وينصف مشاهدات السلسلة قيمة وسطية قدرها 9.66 ألف مليار دينار. كما يعبر عن تباعد هذه المشاهدات بالنسبة إلى متوسطها، بانحراف معياري قدره 4.55.

أما بالنسبة للإنفاق العام، فإن أدنى مستوى له سجل مع بداية الفترة المدروسة، مقدرا بـ 1.32 ألف مليار دينار، ليعرف بعد ذلك اتجاها تصاعديا، إلى أن يبلغ أعلى مستوياته في نهاية الفترة بـ 7.15 ألف مليار دينار، في حين سجل متوسطه للفترة ككل 3.82 ألف مليار دينار، بينما تميزت هذه السلسلة بمستوى وسطي قدره 3.64 ألف مليار دينار، وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 2.13.

كما تظهر إحصاءات المتغيرات المفسرة المعتمدة في هذا النموذج، أن متوسط مؤشر تطور القطاع المالي قد بلغ 60.01%، بينما بلغ متوسط النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة 15.67%، وفيما يتعلق بمعدل التضخم فقد شهد استقرار خلال فترة الدراسة حيث بلغ متوسطه 3.95%، أما المتغير الأخير المعتمد وهو معدل التعليم الثانوي والذي يعتبر كمؤشر لمستوى جودة اليد العاملة في السوق الجزائرية فقد بلغ متوسط قدره 82.76%.

ويظهر الجدول الموالي: معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (3): الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة

Correlations

		gdp	eg	fd	ggfc	inf	se
gdp	Pearson Correlation	1	,987**	,592*	,713**	,373	,899**
	Sig. (2-tailed)		,000	,026	,004	,189	,000
	N	14	14	14	14	14	14
eg	Pearson Correlation	,987**	1	,667**	,784**	,459	,906**
	Sig. (2-tailed)	,000		,009	,001	,098	,000
	N	14	14	14	14	14	14
fd	Pearson Correlation	,592*	,667**	1	,653*	,291	,619*
	Sig. (2-tailed)	,026	,009		,011	,312	,018
	N	14	14	14	14	14	14
ggfc	Pearson Correlation	,713**	,784**	,653*	1	,492	,802**
	Sig. (2-tailed)	,004	,001	,011		,074	,001
	N	14	14	14	14	14	14
inf	Pearson Correlation	,373	,459	,291	,492	1	,381
	Sig. (2-tailed)	,189	,098	,312	,074		,179
	N	14	14	14	14	14	14
se	Pearson Correlation	,899**	,906**	,619*	,802**	,381	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,018	,001	,179	
	N	14	14	14	14	14	14

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برمجية SPSS

تظهر لنا البيانات الواردة في الجدول أعلاه، أن هناك ارتباط خطي موجب ومعنوي عند مستوى معنوية قدره 1% بين إجمالي الناتج المحلي وكل من الإنفاق العام والنفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة ومعدل التعليم. كذلك هناك ارتباط خطي موجب ومعنوي عند مستوى معنوية قدره 5% بين كل من إجمالي الناتج المحلي وتطور القطاع المالي، بينما لا يوجد علاقة ارتباط بين إجمالي الناتج المحلي ومعدل التضخم.

3.3 نتائج التقدير

على غرار مختلف الدراسات القياسية، يفترض أن تكون البيانات المستخدمة تتصف بخاصية الاستقرار، وإلا تكون نتائج التقدير زائفة. لهذا سنقوم أولا

باختبار استقرار المتغيرات باستخدام اختبار جذر الوحدة، للتأكد من أن المتغيرات المستخدمة تتميز بخاصية الاستقرار، حيث نعرض في الجدول الآتي نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (4): نتائج اختبار جذر الوحدة لـ ADF

		Level		st différence /	
		ADF	Prob	ADF	Prob
GDP	Intercept	.1257	0.9546	0	-3.5682 0.0252
	Trend and intercept	-2.6354	0.2731		
	None	.4067	0.9989	3	
GE	Intercept	.6093	0.9998	2	-3.6946 0.0221
	Trend and intercept	-1.4302	0.7901		
	None	.6625	0.9998	4	
FD	Intercept	.3265	0.5836	1	-3.2395 0.0428
	Trend and intercept	-3.3783	0.1061		
	None	.8242	0.8774	0	
GGFC	Intercept	-1.0982	0.6791		-2.1088 0.2444
	Trend and intercept	-2.8637	0.2102		
	None	.6008	0.8382	0	-2.1611 0.4660
INF	Intercept	-2.9632	0.0650		-2.1663 0.0343
	Trend and intercept	-3.2329	0.1250		
	None	.3550	0.7691	0	-4.7439 0.0044
SE	Intercept	-0.8869	0.7582		-3.0056 0.0652
	Trend and intercept	-2.7929	0.2261		
	None	.4672	0.9555	1	-2.7985 0.2275
					-2.4924 0.0177

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برمجية Eviews

تشير نتائج اختبار جذر الوحدة لـ (ADF)، التي يظهرها الجدول أعلاه، إلى عدم إمكانية رفض فرضية العدم، وذلك لوجود جذر الوحدة لمستويات السلاسل الزمنية عند مستوى معنوية 1%، سواء بوجود قاطع واتجاه عام للسلاسل الزمنية أو بوجود قاطع فقط أو عدم وجود قاطع واتجاه عام. بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات محل الدراسة غير ساكنة في مستوياتها، نقوم بإجراء نفس الاختبار للمتغيرات عند الفرق الأول.

وقد أكدت النتائج المعروضة في الجدول أعلاه، رفض الفرض القائل بوجود جذر الوحدة عند الفرق الأول بالنسبة لكل من إجمالي الناتج المحلي، الإنفاق الحكومي، تطور القطاع المالي، النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة ومعدل التعليم وهذا عند مستوى معنوية 5%، بينما نرفض وجود جذر الوحدة عند الفرق الأول بالنسبة لمتغير معدل التضخم عند مستوى معنوية 1%.

بعد إجراء اختبار جذر الوحدة لجميع المتغيرات الداخلة في تكوين النموذج، وقبولها عند الفرق الأول كمتغيرات تتصف بخاصية الاستقرار، نقوم بعملية التقدير بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، حيث نعرض في الجدول التالي نتائج التقدير.

جدول رقم (5): نتائج تقدير النموذج

File Edit Object View Proc Quick Options Window Help				
View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids				
Dependent Variable: D(GDP)				
Method: Least Squares				
Date: 09/02/17 Time: 15:34				
Sample (adjusted): 2002 2014				
Included observations: 13 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.985477	0.186191	5.292827	0.0011
D(GE)	0.682180	0.305203	2.235173	0.0605
D(FD)	-0.141449	0.020322	-6.960267	0.0002
D(GGFC)	0.200434	0.082080	2.441927	0.0446
D(INF)	-0.055345	0.044036	-1.256832	0.2491
D(SE)	-0.074933	0.020304	-3.690518	0.0078
R-squared	0.946351	Mean dependent var	0.998307	
Adjusted R-squared	0.908030	S.D. dependent var	0.915416	
S.E. of regression	0.277615	Akaike info criterion	0.578871	
Sum squared resid	0.539489	Schwarz criterion	0.839617	
Log likelihood	2.237336	F-statistic	24.69542	
Durbin-Watson stat	2.696713	Prob(F-statistic)	0.000260	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برمجية Eviews
تظهر نتائج تقدير نموذج أثر الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي، أن هناك تأثير معنوي وإيجابي لمتغير الإنفاق العام على معدل النمو الممثل بإجمالي الناتج المحلي، حيث أن قيمة المعلمة المقدرة لهذا المتغير تساوي 0.682، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 10%. وهي تعتبر قيمة متدنية بالمقارنة مع مفهوم النظرية الكينزية، التي تنص على أن أي زيادة في الإنفاق العام سوف يترتب عنها زيادة في الناتج بمقدار مضاعف. والسبب في ذلك يرجع إلى عدم

توفر جهاز إنتاجي مرن يتناسب مع الزيادة في الإنفاق العام، ما أدى إلى تسرب الطلب إلى خارج الاقتصاد المحلي عن طريق الواردات التي ارتفعت من 9.48 مليار دولار سنة 2001 إلى 59.67 مليار دينار عام 2014. كما يرجع السبب أيضا إلى تركيز استثمارات القطاع العام في مشاريع البنى التحتية التي يكون عائدها في الأجل الطويل.

أما فيما يخص باقي المتغيرات المعتمدة في هذا النموذج، فنجد أن كل من متغير تطور القطاع المالي ومعدل التعليم، دالة إحصائيا عند مستوى معنوية قدره 1%، بينما متغير النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة جاءت معلمته المقدرة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5%. وفيما يتعلق بالمعنوية الكلية للنموذج، فتدل إحصائية F التي تقدر بـ 24.695 على أن النموذج مقبول إحصائيا عند مستوى معنوية قدره 1%. كذلك فإن قيمة معامل التحديد المقدرة بـ 0.9463، تدل على أن المتغيرات المعتمدة تفسر غالبية التغير في إجمالي الناتج المحلي.

الخاتمة -

نتيجة للتطور الذي شهده دور الدولة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، أصبح للإنفاق العام مكانة هامة في السياسة الاقتصادية، حيث تستخدمه الدولة لتحقيق جملة من الغايات. وفي الجزائر وبحكم الفوائض المالية التي حققتها خلال فترة الدراسة، فقد تم الاعتماد على الإنفاق العام في إنعاش الاقتصاد ودعم نموه. لذلك اهتمت هذه الدراسة بالتركيز على تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، بفرض أن التغير في الإنفاق العام يؤدي إلى تغير ايجابي في النمو الاقتصادي.

النتائج -

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فيما يلي:

- بلغت الأهمية النسبية لنفقات التسيير في إجمالي الإنفاق العام خلال فترة الدراسة ككل 61.92%، وهذا يدل على ميل الإنفاق العام لصالح نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز، التي بلغت أهميتها النسبية خلال نفس الفترة 38.08%.

- شكلت رواتب وأجور وعلاوات موظفي جهاز الدولة في المتوسط، ما نسبته 38.6% من نفقات التسيير، لتحل بذلك المرتبة الأولى في هذه النفقات من حيث الأهمية النسبية. أما فيما يخص نفقات التجهيز، فقد أعطت الدولة أهمية بالغة للاستثمار في البنى التحتية، ليكون من نصيبها الحصة الكبرى في هذه النفقات.

- تبين أن تقلبات أسعار النفط تلعب دورا هاما في تحديد حجم الإنفاق العام في الجزائر، وهو ما تأكد سنة 2010، التي انخفض فيها الإنفاق العام عندما تراجعت الإيرادات النفطية عام 2009.

- أوضحت النتائج الإحصائية، وجود تأثير ايجابي ومعنوي لتطور الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ممثلا بإجمالي الناتج المحلي، إذ كلما زاد الإنفاق العام بمقدار 1000 مليار دينار، أدى ذلك إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي بـ 682 مليار دينار. وهي قيمة تقل عن مستوى التوقعات النظرية. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، ما أدى إلى تسرب الطلب إلى خارج الاقتصاد المحلي عن طريق الواردات.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، فإنه لتفعيل أثر هذا الإنفاق تقترح هذه الدراسة ما يلي:

- الحد من تضخم نفقات الرواتب والأجور، باتخاذ الحكومة إجراءات جادة وجريئة تسيطر بها على سياسة التوظيف العشوائي في الأجهزة العامة للدولة، مما يحد من الترهل الإداري من جهة، ويخفض حجم الإنفاق العام على الرواتب والأجور من جهة أخرى.

- العمل على ضغط الإنفاق التحويلي المتزايد، من خلال إعادة النظر في سياسات الدعم وحصرها بفئات الدخل المحدود، مع ضرورة ترشيد استهلاك السلع المدعمة.

- الاستمرار في نفقات التجهيز الموجهة نحو مشاريع البنى التحتية، والتي تسمح بتطوير المناخ الاستثماري الملائم لنمو القطاع الخاص، مع دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة .

- تقليص الاعتماد على الجباية البترولية في تمويل الإنفاق العام، حتى لا يبقى هذا التمويل رهينة تغيرات سعر النفط. كما يجب الاهتمام بإدارة الضرائب وتطويرها بهدف تحسين التحصيل الضريبي.
- مراقبة المسار المالي وكيفية تنفيذ الإنفاق العام، باتخاذ إجراءات المراقبة والمتابعة، وهذا ما يسمح بزيادة الشفافية. كما ينبغي ترشيد الإنفاق العام بانتهاج سياسة إنفاقية مدروسة يراعى فيها حجم وطبيعة وتوقيت هذا الإنفاق.

المراجع -

باللغة العربية

1. إسراء عادل الحسيني، هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية، سلسلة أوراق بحثية، جامعة القاهرة، نوفمبر 2012.
2. إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية: نظريات- نماذج استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط01، عمان- الأردن، 2012.
3. أممر يحيى، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هوم، الجزائر، 2003.
4. بشير عبد الكريم وضياف أحمد، تقدير إنتاجية النفقات العامة في الجزائر وتقييمها، مجلة البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، مصر، العدد 46/45، ديسمبر 2006.
5. حمد آل الشيخ، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإدارية، جامعة مالك سعود، المجلد 14، العدد 01، 2002.
6. زين العابدين برى، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1970 - 1998)، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 15، العدد 2، 2001.
7. سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام: مالية عامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
8. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
9. طلال محمد كداوي، علاقة الإنفاق الحكومي بالأداء الاقتصادي في سلطنة عمان خلال الفترة (1980 - 2002)، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد 27، العدد 77، 2005.
10. عادل أحمد حشيش ومصطفى رشدي شiche، مقدمة في الاقتصاد العام: المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.
11. عاطف وليد أندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010.
12. عبد القادر قدي وعبد القادر علي بن يحيى، دور المنشآت القاعدية في النمو الاقتصادي للجزائر على المدى الطويل، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول الجزائر خمسون سنة من

- التجارب التنموية، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية (cread)، الجزائر أيام 8/ 9/ 10 ديسمبر 2012.
13. كريم سائل حسين الغالبي، الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر في العراق للمدة (1975- 2010): تحليل قياسي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد 8، العدد 25، 2012.
14. لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
15. محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة-الجزائر، 2003.
16. محمود حسن على المرسومي، الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في العراق، دراسة تحليلية للمدة (1990- 2012)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط العدد 19، 2015.
17. محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة، ط 02، عمان، 2010.
18. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، ط 01، بيروت، 2010.

باللغة الأجنبية

1. Bairam Erkin , Government Size and Economic Growth: the African experience (1960–1985), Applied Economics, Volume 22, 1990.
2. Fasano&Wang, Testing the Relationship Between Gvernment Spending and Revenue Evidence from GCC Countries, IMF working paper, november 2002.
3. Landau Daniel, Government and Economic Growth in the Less Developed Countries: An Empirical Study for 1960-198, Economic Development and Cultural Change, The University of Chicago Press, vol 35, n° 1 Oct 1986
4. Ram Rati , Government Size and Economic Growth: A New Framework and Some Evidence from Cross-Section and Time-Series Data, The American Economic Review, vol 76 n°1, 1986.



دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي بين

دول اتحاد المغرب العربي

بن طيرش عطاء الله

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية

Atallah84@yahoo.fr

ملخص -

تعد تجربة اتحاد المغرب العربي من التجارب المهمة في مجال التكامل الإقليمي على صعيد منطقة شمال إفريقيا، وبالرغم من توافر المقومات المحلية (السياسية، الجغرافية، التاريخية، الدينية، الاقتصادية، الثقافية،...) لقيام هذا التكتل، لكن هناك مجموعة من المعوقات التي تحول دون قيامه و تفعيله حتى يكون في مستوى التعبير عن آمال وتطلعات الشعوب المغربية، وفي مستوى الاستجابة للتحديات التي تواجهها المنطقة، ومن أجل ذلك سنقوم في هذه الدراسة بدراسة إمكانيات التكامل التجاري بين بلدان المغرب العربي الخمسة (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا) عن طريق دراسة المزايا النسبية الظاهرة RCA لها وتغيراتها في الفترة الممتدة ما بين 2011 إلى غاية 2015 (باستعمال قاعدة البيانات UNCOMTRADE لمركز التجارة الدولية)، وقد توصلنا في هذه الدراسة إلى أنه رغم الجهود المبذولة على مستوى أمانة اتحاد دول المغرب العربي لأجل تنمية المبادلات التجارية البينية، لكن إلى يومنا هذا لا يزال هيكل التجارة بين دول المغرب العربي منحازا إلى الدول الأوروبية، ومن ثمة يعمل هذا الهيكل ضد مصالح الدول المغربية، لأنه لا يعوق أنشطة التنمية والتطوير فحسب بل يضع الحواجز أمام أنشطة التعاون التجاري ومحاولات التكامل الاقتصادي بين بعضها بعضا، ويضعف قدراتها التفاوضية مع التكتل الاقتصادي الأوروبي، كما أنه توجد العديد من

العوائق التي تضعف المبادلات التجارية لدول الاتحاد، بحيث تعد المشاكل السياسية من أهم العوائق التي تحد من قيام الصرح العربي المغاربي.
الكلمات المفتاحية -

تكامل اقتصادي، اتحاد المغرب العربي، تكامل إقليمي، مزايا نسبية ظاهرة، تجارة بينية مغاربية.

Studying The Possibility Of Economic Integration Between The Arab Maghreb Union

Abstract –

The Experience Of The Arab Maghreb Union Is One Of The Important Experiences In The Field Of Regional Integration In The North African Region, And Despite The Availability Of Local Factors (Political, Geographic, Historical, Religious, Economic, Cultural ...). And To Respond To The Challenges Facing The Region. For This Purpose, We Will Study The Possibilities Of Trade Integration Between The Five Maghreb Countries (Algeria, Tunisia, Morocco, Libya, Mauritania)) By Studying The RCA And Its Changes During 2011 To 2015 (Using The UNCOMTRADE Database Of The International Trade Center). In This Study, We Found That Despite The Efforts Made At The Level Of The Secretariat Of The Union Of Arab Maghreb States To Develop Intra-OIC Trade, But Until Today The Structure Of Trade Between The Arab Maghreb Countries Is Still Biased Towards The European Countries. Hence, This Structure Works Against The Interests Of The Maghreb Countries, Because It Not Only Hinders Development And Development Activities But Also Imposes Barriers To Trade Cooperation Activities And Economic Integration Attempts. And Weaken Its Negotiation Ability With The European Economic Conglomerate, And That There Are Many Obstacles That Weaken The Trade Of The Countries Of The Union, So Are The Political Problems Of The Most Important Obstacles That Limit The Arab Maghreb Edifice.

Keywords-

Economic Integration, The Arab Maghreb Union, Regional Integration, Revealed Comparative Advantages RCA, Intra-Maghreb Trade.

مقدمة -

في ظل التطورات العالمية الجديدة من عولمة وانفتاح الأسواق وتحرير التجارة العالمية، ينبغي على الدول المغربية أن تحقق نجاحات تنافسية في الأسواق الدولية، الأمر الذي يفرض تحديات عدة تتمثل بشكل أساسي في تغيير المزايا التنافسية التقليدية وخلق واكتساب مزايا تنافسية حقيقية تمكنها من الاستفادة من الطاقات المتوفرة وإعادة هيكلة الجزء الضعيف منها والتحول من التوجه الداخلي في عملية التنمية إلى التوجه الخارجي بهدف الوصول إلى مرحلة تستطيع فيها القطاعات المغربية المنافسة في الأسواق الخارجية.

ولدى البلدان المغربية الكثير من المقومات الاقتصادية، كالموارد البشرية والثروات الطبيعية الكبيرة التي تمكنها من إنشاء بنى إنتاجية ضخمة وسوق واسعة لتبادل المنتجات والخدمات، وهو ما يظهر إمكانية قيام تكتل اقتصادي مغاربي إقليمي يزيد من قدراته التفاوضية مع باقي التكتلات الاقتصادية العالمية القائمة حالياً، لكن إلى يومنا هذا لا يزال هيكل التجارة بين الدول المغربية منحازاً إلى الدول الصناعية المتقدمة باعتباره امتداداً مباشراً لأنماط الإنتاج والتخصص السائد في التجارة الدولية، ومن ثمة يعمل هذا الهيكل ضد مصالح الدول المغربية، لأنه لا يعوق أنشطة التنمية والتطوير فحسب، بل يضع الحواجز أمام أنشطة التعاون التجاري ومحاولات التكامل الاقتصادي بين بعضها البعض.

انطلاقاً مما سبق فإنه من الجدير بالدراسة معرفة ما إذا كانت دول اتحاد المغرب العربي لديها المتطلبات الأساسية لإطلاق عملية تكامل ناجحة بالنظر لوجود بعض التشابه في البنى الاقتصادية واختلاف في المميزات الاقتصادية والتجارية، وهو ما تثبته صادرات وواردات دول الاتحاد المدروسة في الجزء التطبيقي من هذه الدراسة، ومن هنا نطرح الإشكالية الرئيسية على النحو الآتي: هل تساهم حركة التجارة البينية المغربية في المساعدة على إقامة الصرح المغربي العربي المنشود؟

وقصد الإجابة عن أهم المعالم الرئيسية للإشكالية الرئيسية المطروحة آنفا، قمنا بتقسيم الدراسة إلى المحاور الرئيسية التالية:

المحور الأول- التكامل الاقتصادي: مفاهيم ومراحل؛

المحور الثاني- مقومات التكامل في اتحاد المغرب العربي؛

المحور الثالث- معوقات تكامل اتحاد المغرب العربي؛

المحور الرابع- الدراسة التطبيقية لمعطيات التكامل بين دول اتحاد المغرب العربي UMA.

المحور الأول- التكامل الاقتصادي: مفاهيم ومراحل

عرفت العشريتان الأخيرتان تزايداً كبيراً في عدد التكتلات الاقتصادية بين عدة مجموعات من الدول عبر العالم، فالتكامل يخلق إمكانيات إضافية لبنية تنافسية أكبر للتجارة الخارجية، وذلك عن طريق إزالة العوائق ودفع الاستثمار في الدول الأعضاء من مصادر داخلية وخارجية، إن السوق الأوسع، الناتج عن التكامل يقلص الأخطار وحالة عدم التأكد عند المنتجين، مما يجعل المستثمرين الأجانب يفضلون الإنتاج داخل منطقة التكامل كطريقة لتجنب إقصائهم عن طريق الحواجز التعريفية المرتفعة الموحدة خارجياً.¹

أولاً- مفهوم التكامل الاقتصادي:

- التكامل الاقتصادي، هو دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي، بحيث يتم الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة تلتزم بها جميع الدول الأعضاء، مثل: إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتداولة بين هذه الدول، وإلغاء القيود التجارية الأخرى التي تحد من حركة التجارة، وحرية حركة الموارد الاقتصادية بين الدول الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي، وكذلك الاتفاق بين هذه الدول على سياسة تجارية موحدة للتعامل التجاري مع الدول خارج الاتحاد الاقتصادي.²

- التكامل الاقتصادي بأنه عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها والتنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو مرتفع، كما يتضمن التكامل الاقتصادي العناصر التالية:

✓ إنه صيغة متقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية؛
 ✓ إنه عملية تنسيق مستمرة ومتصلة، تتضمن مجموعة من الإجراءات بهدف إزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بين مجموعة من الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة؛
 ✓ يتضمن عملية التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية لهذه الدول بهدف تحقيق معدل نمو مرتفع.³

- التكامل الاقتصادي هو نوع من التطوير الهيكلي الذي يتحقق من خلال التشابك في العملية الإنتاجية بين اقتصاديات دول الأطراف طبقاً لتخطيط تنموي لهذه الاقتصاديات، مما يدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل منها ويساندونها بما يؤدي إلى نمو حقيقي ومستمر في تبادل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج فيما بينها.⁴

ثانياً- أشكال التكامل الاقتصادي:

يتخذ التكامل الاقتصادي بين الدول عدة أشكال مختلفة ومتدرجة حسب درجة التكامل الاقتصادي بين الدول، وسوف نتناول كل شكل من أشكال التكامل الاقتصادي بالتحليل، وذلك على النحو الآتي:

1- منطقة التجارة التفضيلية:

ويقصد بها منح الأفضليات التجارية للشركاء، ومن الأمثلة على اتفاقية التجارة التفضيلية، الاتفاق لومي بين بلدان مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، التي تتعلق أساساً بالمنتجات الزراعية.⁵

2- منطقة التجارة الحرة:

في هذه المرحلة كل بإلغاء التعريفات الجمركية والقيود الكمية على التجارة (الصادرات والواردات) بين الدول المشتركة بشكل تدريجي على أن تحتفظ تلك الدول بتعريفات أمام الدول غير الأعضاء، من أهم صور مناطق التجارة الحرة "النافتا".⁶

3- الاتحاد الجمركي:

ما يميز هذا الشكل هو إزالة كافة الرسوم الجمركية وجميع أصناف التمييز والحوافز الأخرى على التجارة بين أعضاء الاتحاد، إضافة إلى تنسيق

السياسات التجارية اتجاه بقية العالم، ولا يتضمن ذلك بالضرورة حرية انتقال الأموال والأشخاص.⁷

4- السوق المشتركة:

تمثل السوق المشتركة المرحلة الثالثة للتكامل الاقتصادي، حيث يتم فيها إضافة إلى إلغاء كل الحواجز والرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وتوحيد السياسات التجارية الخارجية، إلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء، وهكذا في هذه المرحلة تتضاعف فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج ومعدلات نمو الإنتاج فيها عن حالة الاتحاد الجمركي، وعلى الرغم من ذلك فإن عدم تنسيق السياسات الضريبية والنقدية والإنتاجية لا بد أن يظهر تفاوتاً في درجة الاستفادة بين دول الاتحاد حيث تستفيد الدول ذات مناخ الاستثمار الجذاب وذلك لأن إلغاء القيود على التجارة وانتقال عناصر الإنتاج من شأنه أن يجذب كلا من رأس المال والعمل الماهر نحو الدول ذات المخاطر الأقل.⁸

5- الاتحاد الاقتصادي:

هو عبارة عن اتفاق بين دولتين أو مجموعة دول تتسع فيه إجراءات التعاون الاقتصادي إلى جانب ميزات السوق المشتركة فيما بين الدول الأعضاء في الاتفاق، لتشمل تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والسياسات الاجتماعية وتشريعات العمل والضرائب.⁹

6- التكامل الاقتصادي التام (الاندماج الاقتصادي):

يعتبر أقوى صورة من صور التكامل، وهو أعلى درجات التكامل على الإطلاق، ففضلاً عن التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وعناصر الإنتاج ما بين الدول الأعضاء، فإنه يتضمن كذلك توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والجبائية ما بين هذه الدول، إضافة إلى توحيد السياسات الخاصة بالبيئة والهجرة، كما يتضمن أيضاً إقامة سوق فوق وطنية تكون قراراتها ملزمة لهذه الدول المتعددة، وابتلاع المراحل السابقة، يتحقق التكامل الاقتصادي التام، وهو آخر درجة يمكن أن يصل إليها أي مشروع تكاملي.¹⁰

المحور الثاني- مقومات التكامل في اتحاد المغرب العربي

أنشئ اتحاد المغرب العربي بين الدول الخمس (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريطانيا) في فيفيري 1989، وذلك في محاولة من جانب الدول الخمس لتكوين اتحاد إقليمي فيما بينها، وضمن هذا السياق انطلق بناء التجربة الاتحادية المغربية، استنادا إلى عدد من المقومات السياسية والاقتصادية والثقافية، هي كالآتي:

أولا- المقومات السياسية:

يعد اتحاد المغرب العربي حلقة في مسلسل التجمعات الإقليمية داخل القارة الإفريقية، فالاتحاد في وضعه الراهن يصل عدد سكانه إلى أكثر من 90 مليون نسمة، وتصل مساحته إلى نحو 6 ملايين كيلو متر مربع، هذا الفضاء الجيوسياسي سيتعزز سياسيا بانتماء الدول الخمس إلى نفس المجال الحضاري العربي الإسلامي، وتقاسمها لنفس التاريخ المشترك، مما ولد ورسّخ فكرة الاتحاد؛ سواء لدى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وكونها تحتاج فقط إلى من يحسن استخدامها من قيادات المنطقة؛ ليس بغرض تحقيق الزعامة، وإنما من أجل تحقيق الصالح العام أو مجموعة من المصالح الجماعية.¹¹

ثانيا- المقومات الاقتصادية:

يستحوذ المغرب العربي على ثروات طبيعية متنوعة، فالمغرب وتونس تمتلكان إمكانيات زراعية ورعوية لا بأس بها، وإمكانيات سياحية هائلة، وتمتلك موريتانيا الفوسفات والحديد والمنغنيز، ناهيك عما تمتلكه الجزائر وليبيا الأعضاء في منظمة الأوبك من إحتياطيات هائلة من النفط والغاز، فالجزائر وحدها تمتلك أكبر سابع إحتياطي للغاز في العالم، وتعتبر أكبر ثاني مصدر له، وتمثل الدولة 14 في قائمة أكبر ملاك إحتياطي النفط العالمي، ويضم المغرب العربي عدد سكان كبير مما يشكل سوقا إستهلاكية واسعة، ويخلق الظروف المواتية لقيام صناعات تستفيد من وفرة الحجم والمزايا النسبية، ويحفز قيام الصناعات المغذية والمكملة، وبالتالي يخلق فرص العمل، ويعزز من القدرات التنافسية ويطور القدرات التقنية لهذه الصناعات، ولقد حققت الدول المغربية خلال السنوات الأخيرة إستقرار ملحوظا في أوضاع اقتصادياتها الكلية، تضخم منخفض، إستقرار في أسعار صرف العملات، إحتياطيات خارجية كافية، فوائض

في موازين المدفوعات، وتوفر الأوضاع المستقرة نسبياً، الظروف الملائمة المناسب لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود.¹²

ثالثاً- المقومات الثقافية:

بالرغم من تعدد الروافد الثقافية في منطقة المغرب العربي، إلا أن اللغة العربية تعدّ لغة مشتركة بين جميع أقطار المنطقة، كما أن الدين الإسلامي يظل المرجعية الأساسية داخل الثقافة السائدة لدى سكان المنطقة، كما أن التعددية العرقية الموجودة داخل النسيج السكاني قائمة على الاتصال وليس الانفصال.

يضاف إلى هذا التجانس الثقافي الموحد، وجود تاريخ مشترك صقل المغرب العربي عبر قرون، فالتاريخ المشترك للمجموعة المغربية يعود إلى العصر القديم، قبل أن يعززه دخول الإسلام الذي ساهم في تمتين أواصر الأخوة بين شعوب المنطقة لعدة قرون قبل الاستعمار الغربي الذي حمل معه مخططات التجزئة والتفكك.

كما يعدّ المغرب العربي أنموذجاً للتلاقي بين الثقافات والأجناس، على أساس من التآخي والوثام في إطار الدين الواحد، وقد ركزت الوثيقة التأسيسية للاتحاد، على اعتبار الأبعاد الدينية واللغوية والتاريخية كمقومات أساسية للاتحاد، من شأنها المساهمة في تسهيل اندماج أسهل بين شعوبها، وهو ما يسهل من إقامة أساس التبادل الفكري والثقافي، ووضع برامج للتعاون الثقافي.¹³

المحور الثالث- معوقات تكامل اتحاد المغرب العربي:

إلى جانب مقومات التكامل في المغرب، فإنه هناك العديد من العوامل المسؤولة عن إخفاق التكامل في المنطقة بعضها راجع إلى طغيان الخلافات السياسية الثنائية، والمعوقات الاقتصادية التي تحول دون تحقيق الاندماج الجهوي.

1- الخلافات الثنائية:

تميزت العلاقات السياسية البينية بين أقطار المغرب العربي بعد مرحلة الاستقلال بالتوتر والتعصيد والخلافات، وهذه الخلافات ناتجة عن تناقضات بين الأنظمة السياسية آنذاك في المنطقة، والتي تغذيها في نفس الوقت الخلافات

الحدودية التي كانت موضع مواجهة بين الجزائر وليبيا من جهة، والمغرب وموريتانيا، والمغرب والجزائر من جهة ثانية.

2- قضية الصحراء الغربية:

إن ميلاد اتحاد المغرب العربي في 17/02/1989 في مراكش بالمغرب، جاء بعد إعادة تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الرباط والجزائر في 06/05/1988، هذه العودة التي شكلت تغييرا مهما في تاريخ المغرب العربي، ذلك أنه، ومنذ 1975 تميزت العلاقات بين البلدين بالتوتر بسبب قضية الصحراء الغربية، إن مشكل الصحراء كان دائما ولا يزال يضع العلاقات الدبلوماسية بين الدول المغاربية في موقف حرج، ويعيق المسيرة الوحدية للاتحاد.

3- قضية لوكيري:

كان لنهاية الحرب الباردة تداعيات واضحة على أمن ليبيا أحد البلدان المكونة لاتحاد المغرب العربي، وذلك بفرض حظر جوي عليها منذ أن صادق مجلس الأمن في جانفي 1992 على القرار 731، ثم القرار 748، لقد كان أول تعبير عن هشاشة مؤسسات اتحاد المغرب العربي، وضعف هذا التكتل، هو الموقف السلبي، والصامت إزاء القرارات الأممية الأمريكية التي تهدف في الحقيقة إلى المسّ بأمن دول اتحاد المغرب العربي، فكان ردّ فعل ليبيا إزاء الموقف المغاربي، هو أولا: التهديد بالانسحاب من الاتحاد، ثم ثانيا: إلغاء الوزارة المكلفة بالعلاقات المغاربية، وتكريس توجه جديد في سياساتها الخارجية نحو القارة الأفريقية، كما يمكن أن نضيف إلى مسلسل تأزم العلاقات الثنائية، قطع ليبيا لعلاقاتها الدبلوماسية مع موريتانيا، احتجاجا على تطبيع هذه الأخيرة لعلاقاتها السياسية مع الكيان الصهيوني.¹⁴

المحور الرابع- الدراسة التطبيقية لمعطيات التكامل بين دول اتحاد المغرب العربي UMA:

هنا في الدراسة التطبيقية سنحاول إيجاد القطاعات أو المنتجات المتكاملة ضمن بلدان اتحاد المغرب العربي، من خلال استعمال مؤشر المزايا النسبية الظاهرة RCA، حيث يمكن أن نحكم على آفاق نجاح مشروع التكامل الاقتصادي في بلدان اتحاد المغرب العربي UMA، خلال هذه الدراسة سنستعمل معطيات التجارة الدولية الخاصة بـ: 5 دول هي (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا،

موريتانيا) المكونة لاتحاد المغرب العربي، خلال الفترة 2011- 2015 بخصوص الصادرات والواردات، وكذا المعطيات الخاصة بمؤشر المزايا النسبية الظاهرة خلال الفترة 2011- 2015، وذلك لأهم المنتوجات التي تصدرها دول اتحاد المغرب العربي، وتم اختيار هذه السنوات حسب توفر المعطيات بالنسبة لجميع دول اتحاد المغرب العربي، وذلك من قاعدة البيانات التي يوفرها مركز التجارة العالمي ITC (بناء على إحصائيات UN COMTRADE) وفق نظام HS (النظام المتناسق) لتصنيف السلع عند رقمين.

أولاً- مؤشر المزايا النسبية الظاهرة (RCA) Revealed Comparative Advantage

وقدم مفهوم الميزة النسبية الظاهرة من خلال الاقتصادي B, Balassa، في سنة 1965،¹⁵ والذي يفترض أن التبادلات الدولية تقوم على فوارق في التكلفة ما بين البلدان، وهو ما يبين المزايا النسبية لها، وبالتالي المعطيات المتوفرة حول النتائج التجارية تسمح بقياس الميزة النسبية الظاهرة. كلما كانت النتائج النسبية لبلد ما كبيرة في صادرات منتج ما، كلما كانت ميزته النسبية الظاهرة في هذا المنتج كبيرة. وهناك عدة طرق لحساب الميزة النسبية الظاهرة، والأكثر استعمالاً في الدراسات التجريبية تتمثل في مقارنة هيكل الصادرات لبلد ما مع منطقة مرجعية (العالم مثلاً)، في هذه الحالة يعطى المؤشر وفق الصيغة التالية:

$$RCA_k(i, w) = \frac{X_k(i) / TX(i)}{X_k(w) / TX(w)}$$

حيث:

$RCA_k(i, w)$: الميزة النسبية الظاهرة للبلد i مع العالم w من أجل المنتج k ؛

$X_k(i)$: صادرات البلد i للعالم w من المنتج k ؛

$X_k(w)$: صادرات العالم w من المنتج k ؛

$TX(i)$: الصادرات الكلية للبلد i نحو العالم؛

$TX(w)$: الصادرات الكلية للعالم.

بحيث تتراوح قيمة الميزة النسبية الظاهرة ما بين 0 وما لانهاية نظريا، وإذا كانت أكبر من الواحد الصحيح، فمعناه أن البلد لديه ميزة نسبية ظاهرة في المنتج المعني، وهو ما يعني أن حجم صادرات هذه السلعة في الصادرات الكلية للبلد المعني أكبر من المعدل العالمي.¹⁶

وقبل الشروع في تطبيق مؤشري الاندماج IIT والمزايا النسبية الظاهرة RCA، سنذكر بعض المعطيات العامة المتعلقة بدول اتحاد المغرب العربي UMA، خلال سنة 2015، وذلك وفق الآتي:

الجدول رقم 01: مؤشرات دول اتحاد المغرب العربي خلال سنة 2015

	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	موريتانيا
عدد السكان(مليون)	39.7	11.1	34.4	6.3	4.1
إجمالي المساحة km^2	2.381.741	162.150	710.850	1.759.540	1.025.520
الناتج المحلي الإجمالي للفرد(ت ق ش \$ ج)	4.15	3.7	2.9	5.5	1.2
الناتج المحلي الإجمالي(مليار دولار)	164.78	41.2	100.4	34.5	5.02
صادرات السلع والخدمات(مليار دولار)	38.8	17.3	34.1	5.9	1.6
واردات السلع والخدمات(مليار دولار)	60.6	22.03	48.13	27.3	2.5
الترتيب في مؤشر التنافسية العالمية GCI(140)	87	92	72	-	138

Source : ج: تعادل القوى الشرائية دولار أمريكي جاري \$ت ق ش

- <http://www.sesric.org/oic-member-countries-ar.php>

- World Economic Forum , The Global

Competitiveness Report_2014_2015, P: 07.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن الجزائر جاءت في المرتبة الأولى

من حيث عدد السكان، ثم تلتها المغرب وأخيرا موريتانيا، بحيث أن عدد سكان دول

UMA يساوي في سنة 2015 أكثر من 95 مليون نسمة، كما أن الجزائر تحتل

المرتبة الأولى من حيث المساحة، ثم ليبيا وأخيرا تونس، بحيث تقدر المساحة الإجمالية للدول الاتحاد بأكثر 06 ملايين كم²، كما نلاحظ أن ليبيا هي الأحسن من حيث الدخل الفردي 5.5 متبوعة بالجزائر ب 4.15 وتأتي موريتانيا في الأخير ب 1.2، أما من الناتج المحلي الإجمالي الجزائر هي السوق الأوسع ب 164.78 مليار دولار أمريكي متبوعة بالمغرب ب 100.4 مليار دولار فيما تحتل موريتانيا المرتبة الأخيرة ب 5.02 مليار دولار، أما من حيث الصادرات والواردات فتحتل الجزائر المرتبة الأولى 38.8 مليار دولار و 60.6 مليار دولار على التوالي، وموريتانيا في المرتبة الأخيرة ب 1.6 مليار دولار و 2.5 مليار دولار على التوالي،¹⁷ وأما فيما يخص مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2015، فإن المغرب تبدوا هي الأحسن مقارنة بباقي دول اتحاد المغرب العربي باحتلالها المرتبة 72 من بين 140 دولة شملها تقرير التنافسية متبوعة بالجزائر في المرتبة 87 وأخيرا موريتانيا في المرتبة 138.¹⁸

الجدول رقم 02: الصادرات والواردات البينية لدول اتحاد المغرب العربي خلال الفترة 2011- 2015

2015	2014	2013	2012	2011	
4.02	5.05	4.34	4.08	3.4	قيمة الصادرات البينية (مليون دولار أمريكي)
3.5	4.4	3.1	2.5	2.7	المساهمة في إجمالي الصادرات (في المائة)
2.58	4.36	3.78	3.54	2.78	قيمة الواردات البينية (مليون دولار أمريكي)
2.2	2.8	2.6	2.6	2.3	المساهمة في إجمالي الواردات (في المائة)

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، ص: 240.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن الصادرات البينية لدول اتحاد المغرب العربي قد انخفضت في سنة 2015 بنسبة 20.4%، وكذلك بالنسبة للواردات البينية لدول اتحاد المغرب العربي قد انخفضت بنفس النسبة المئوية في سنة 2015، وبخصوص الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية لدول اتحاد المغرب العربي وعلى الرغم من أن دول اتحاد المغرب العربي تشتمل على دول تتصف اقتصادياتها بالتنوع في الأنشطة التجارية والتصديرية مثل: المغرب وتونس، إلا أن الأهمية النسبية لتجارتها البينية في التجارة الإجمالية لها لا تزال عند مستويات منخفضة لا تقارن بالتجمعات الاقتصادية الأخرى في الدول النامية.¹⁹

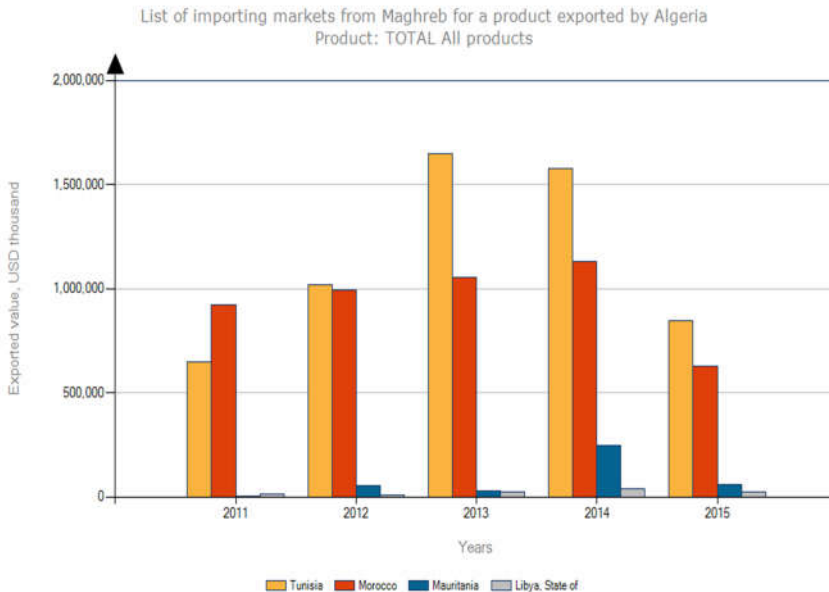
الشكل رقم 01: واردات الجزائر من دول UMA خلال الفترة 2011 - 2015



Source: UN COMTRADE.

من خلال الشكل أعلاه، تعد تونس أهم الموردين للجزائر في سنة 2015 بقيمة 457.6 مليون دولار أمريكي ثم تليها المغرب بقيمة 215.18 مليون دولار، وليبيا بقيمة 8.13 مليون دولار وأخيرا موريتانيا بقيمة 33 ألف دولار أمريكي.²⁰

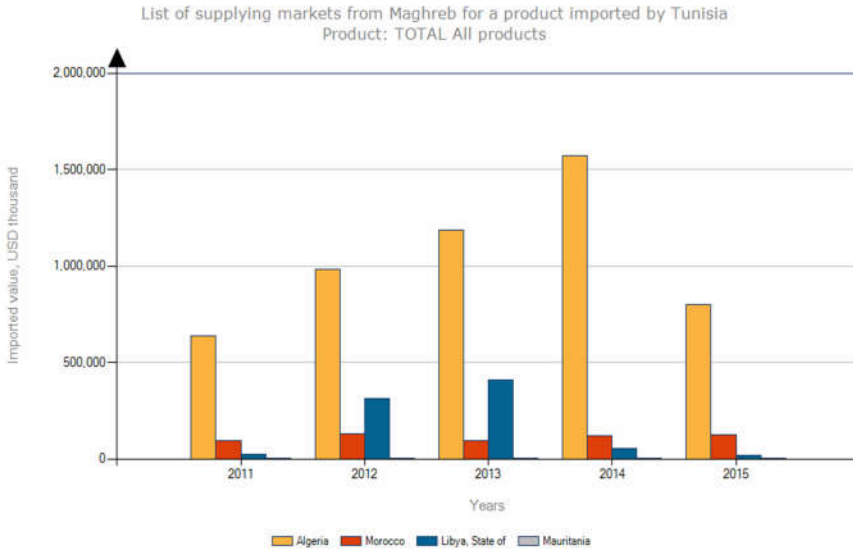
الشكل رقم 02: صادرات الجزائر إلى دول UMA خلال الفترة 2011 - 2015



Source: UN COMTRADE.

من خلال الشكل أعلاه، نجد أن الجزائر ووجهت سنة 2015 مثلاً أكبر قدر من صادراتها إلى تونس بقيمة 846.02 مليون دولار أمريكي ثم تليها المغرب بقيمة 629.9 مليون دولار، فموريتانيا بقيمة 57.05 مليون دولار وأخيراً ليبيا بقيمة 22.5 مليون دولار أمريكي.

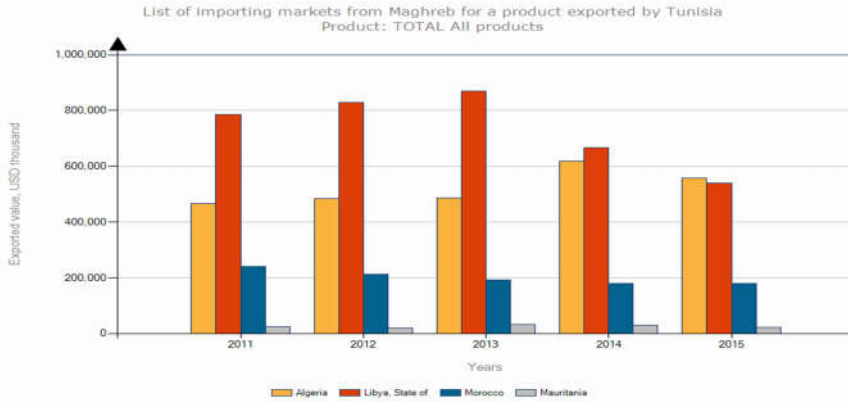
الشكل رقم 03: واردات تونس من دول UMA خلال الفترة 2011- 2015



Source: UN COMTRADE.

من خلال الشكل أعلاه، تعد الجزائر أهم الموردين لتونس في سنة 2015 بقيمة 801.32 مليون دولار أمريكي ثم تليها المغرب بقيمة 126.72 مليون دولار، وليبيا بقيمة 19.45 مليون دولار وأخيراً موريتانيا بقيمة 2.21 مليون دولار أمريكي.

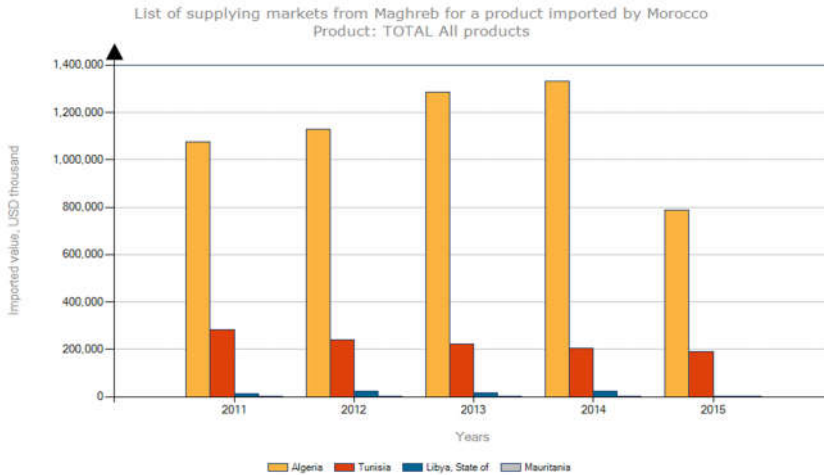
الشكل رقم 04: صادرات تونس إلى دول UMA خلال الفترة 2011- 2015



Source: UN COMTRADE.

من خلال الشكل أعلاه، نجد أن تونس وجهت سنة 2015 مثلاً أكبر قدر من صادراتها إلى الجزائر بقيمة 558.16 مليون دولار أمريكي ثم تليها ليبيا بقيمة 540.04 مليون دولار، فالمغرب بقيمة 180.1 مليون دولار وأخيراً موريتانيا بقيمة 21.9 مليون دولار أمريكي.

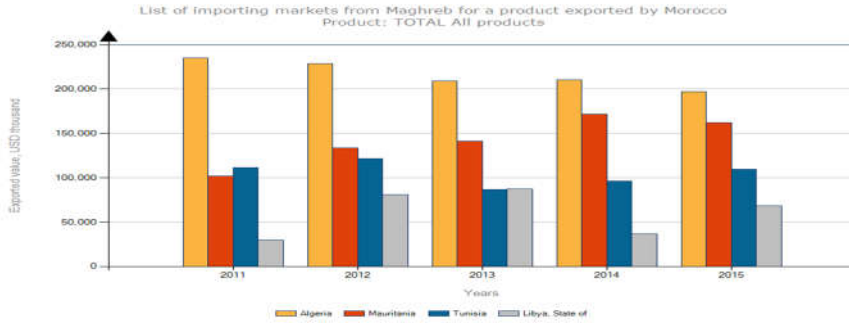
الشكل رقم 05: واردات المغرب من دول UMA خلال الفترة 2011- 2015



Source: UN COMTRADE.

من خلال الشكل أعلاه، تعد الجزائر أهم الموردين للمغرب في سنة 2015 بقيمة 788.52 مليون دولار أمريكي ثم تليها تونس بقيمة 189.4 مليون دولار، وليبيا بقيمة 3.5 مليون دولار وأخيرا موريتانيا بقيمة 633 ألف دولار أمريكي.

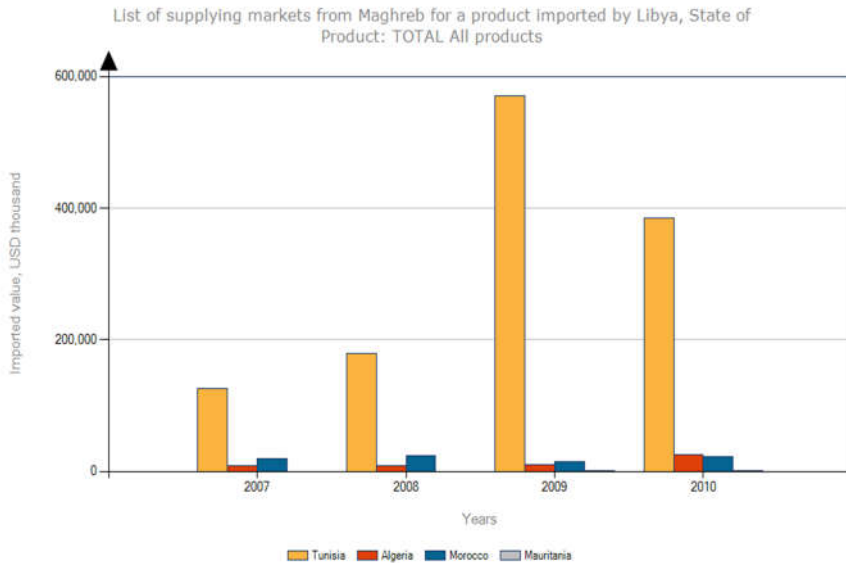
الشكل رقم 06: صادرات المغرب إلى دول UMA خلال الفترة 2011 - 2015



Source: UN COMTRADE.

من خلال الشكل أعلاه، نجد أن المغرب وجهت سنة 2015 مثلاً أكبر قدر من صادراتها إلى الجزائر بقيمة 169.9 مليون دولار أمريكي ثم تليها موريتانيا بقيمة 162.2 مليون دولار، فتونس بقيمة 109.3 مليون دولار وأخيرا ليبيا بقيمة 68.3 مليون دولار أمريكي.

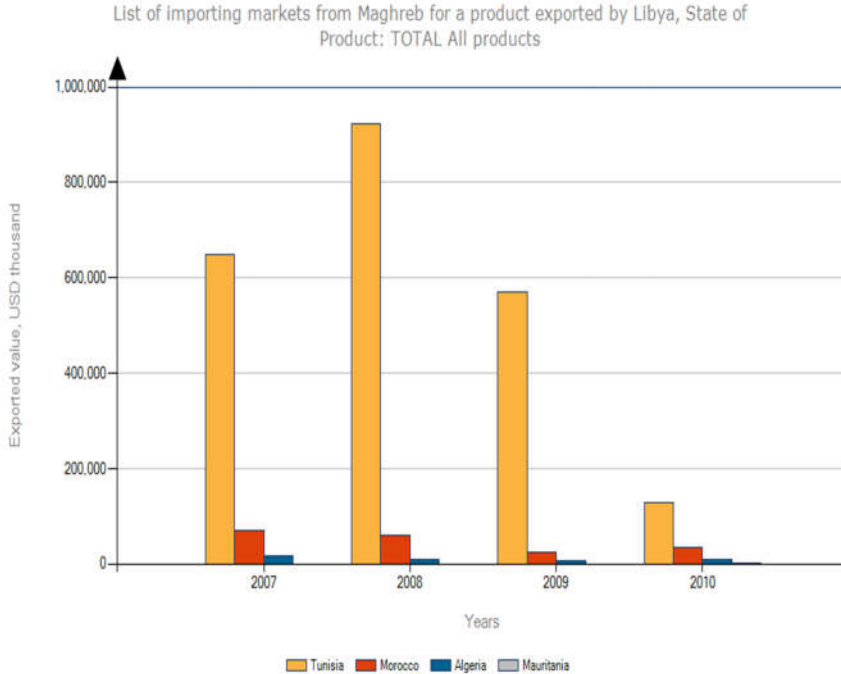
الشكل رقم 07: واردات ليبيا من دول UMA خلال الفترة 2007 - 2010



Source: UN COMTRADE.

من خلال الشكل أعلاه، تعد تونس أهم الموردين لليبيا في سنة 2010 بقيمة 384.8 مليون دولار أمريكي ثم تليها الجزائر بقيمة 25.5 مليون دولار، والمغرب بقيمة 22.14 مليون دولار وأخيرا موريتانيا بقيمة 466 ألف دولار أمريكي.

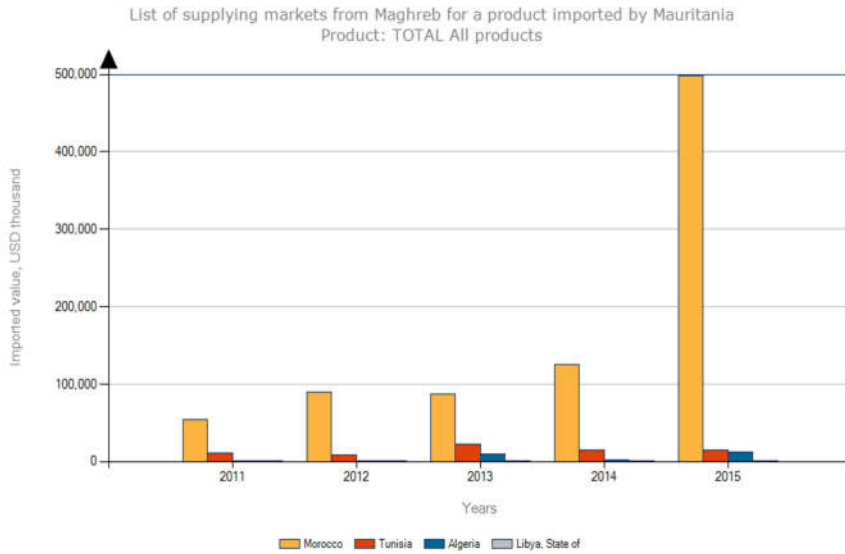
الشكل رقم 08: صادرات ليبيا إلى دول UMA خلال الفترة 2007 - 2010



Source: UN COMTRADE.

من خلال الشكل أعلاه، نجد أن ليبيا وجهت سنة 2010 مثلاً أكبر قدر من صادراتها إلى تونس بقيمة 129.5 مليون دولار أمريكي ثم تليها المغرب بقيمة 35.9 مليون دولار، فالجزائر بقيمة 9.7 مليون دولار وأخيرا موريتانيا بقيمة 24 ألف دولار أمريكي.

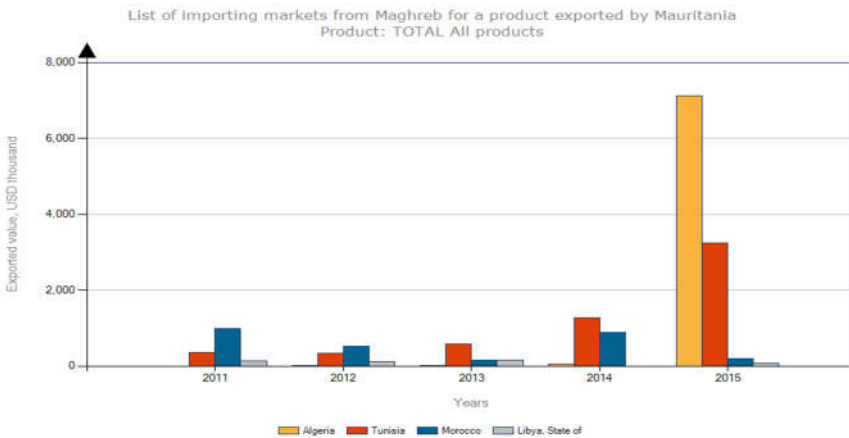
الشكل رقم 09: واردات موريتانيا من دول UMA خلال الفترة 2011- 2015



Source: UN COMTRADE.

من خلال الشكل أعلاه، تعد المغرب أهم الموردين لموريتانيا في سنة 2015 بقيمة 498.07 مليون دولار أمريكي ثم تليها تونس بقيمة 14.4 مليون دولار، والجزائر بقيمة 11.8 مليون دولار وأخيرا ليبيا بقيمة 248 ألف دولار أمريكي.

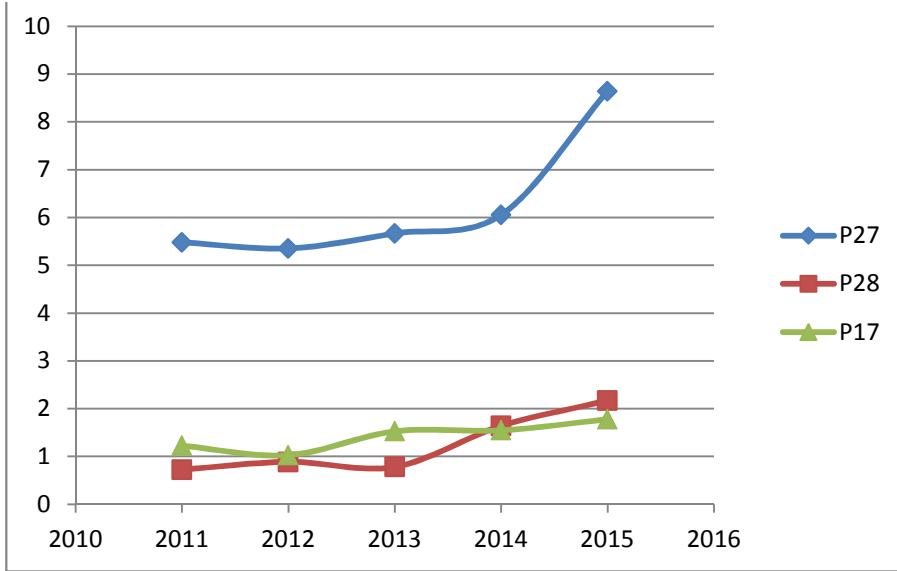
الشكل رقم 10: صادرات ليبيا إلى دول UMA خلال الفترة 2011- 2015



Source: UN COMTRADE.

من خلال الشكل أعلاه، نجد أن موريتانيا وجهت سنة 2015 مثلاً أكبر قدر من صادراتها إلى الجزائر بقيمة 7.11 مليون دولار أمريكي ثم تليها تونس بقيمة 3.25 مليون دولار، فالمغرب بقيمة 201 ألف دولار وأخيراً ليبيا بقيمة 68 ألف دولار أمريكي.

الشكل رقم 11: تطور RCA لأهم المنتجات التي تصدرها الجزائر خلال الفترة 2011 - 2015

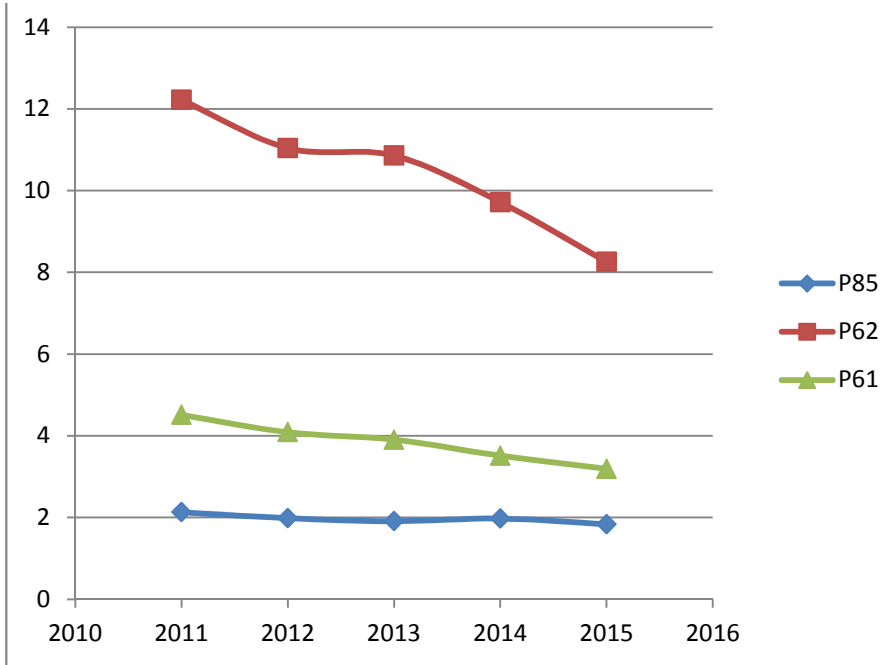


Source: UN COMTRADE.

يمثل المنتج (27) الوقود المعدني والزيوت المعدنية أكثر المنتجات التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية ظاهرة؛ حيث تراوحت قيمتها خلال الفترة المدروسة 2011 - 2015 ما بين 5 و 8، أما المنتج (28) فيمثل المواد الكيميائية غير العضوية فبلغت أعلى ميزة نسبية ظاهرة له في سنة 2015 بقيمة 2.17، في حين يمثل المنتج (17) السكريات والحلويات السكرية فنلاحظ أن ميزته النسبية الظاهرة تراوحت قيمتها ما بين 1 و 2 خلال الفترة المدروسة.

الشكل رقم 12: تطور RCA لأهم المنتوجات التي تصدرها تونس خلال الفترة

2015 - 2011

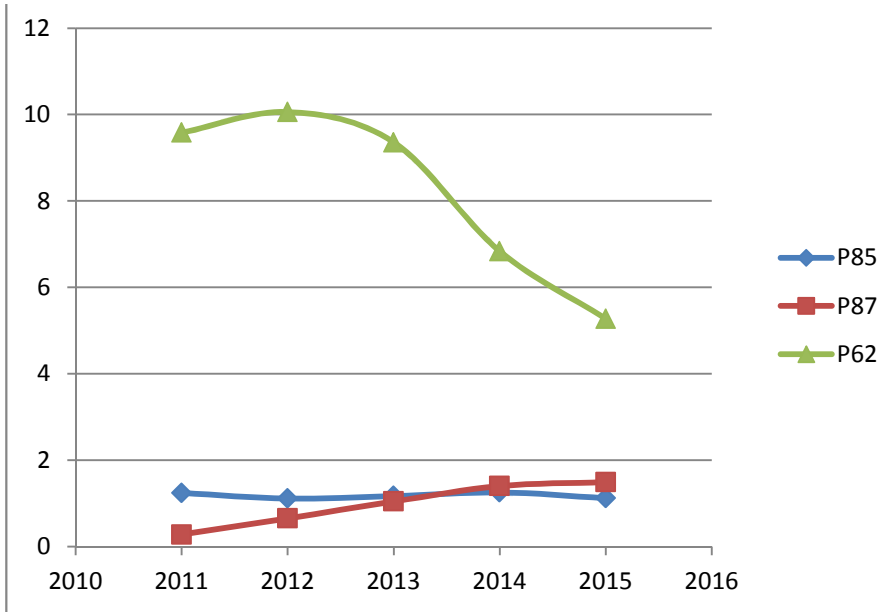


Source: UN COMTRADE.

يمثل المنتج (62) ملابس ملحقاتها غير منسوجة أو بالكروشييه أكثر المنتوجات التي تتمتع فيها تونس بميزة نسبية ظاهرة؛ حيث تراوحت قيمتها خلال الفترة المدروسة 2011 - 2015 ما بين 8 و 12، أما المنتج (61) فيمثل ملابس ملحقاتها منسوجة أو بالكروشييه فتراوحت ميزته النسبية الظاهرة ما بين 3 و 4 خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم 13: تطور RCA لأهم المنتوجات التي تصدرها المغرب خلال

الفترة 2011 - 2015

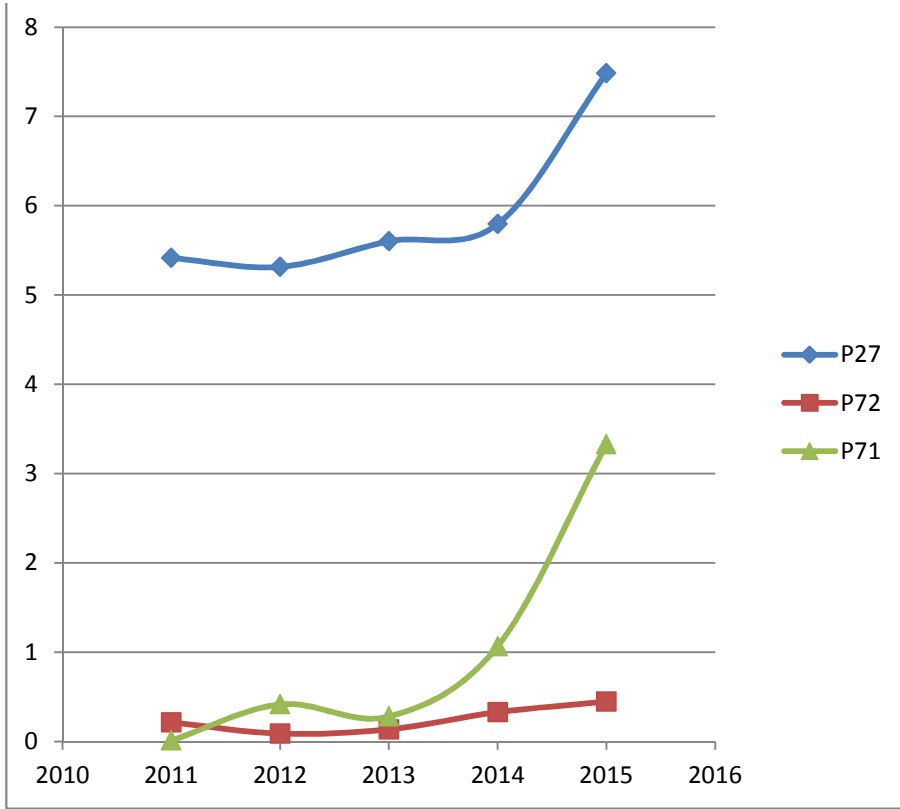


Source: UN COMTRADE.

يمثل المنتج (62) ملابس ملحقاتها غير منسوجة أو بالكروشييه أكثر المنتوجات التي تتمتع فيها المغرب بميزة نسبية ظاهرة؛ حيث تراوحت قيمتها خلال الفترة المدروسة 2011 - 2015 ما بين 5 و 10، أما المنتج (87) فيمثل مركبات أخرى غير مخلفات السكك الحديدية أو الترامواي، وأجزاؤها ولوازمها فميزتها النسبية الظاهرة في زيادة مضطردة من سنة لأخرى.

الشكل رقم 14: تطور RCA لأهم المنتجات التي تصدرها ليبيا خلال الفترة

2015 - 2011

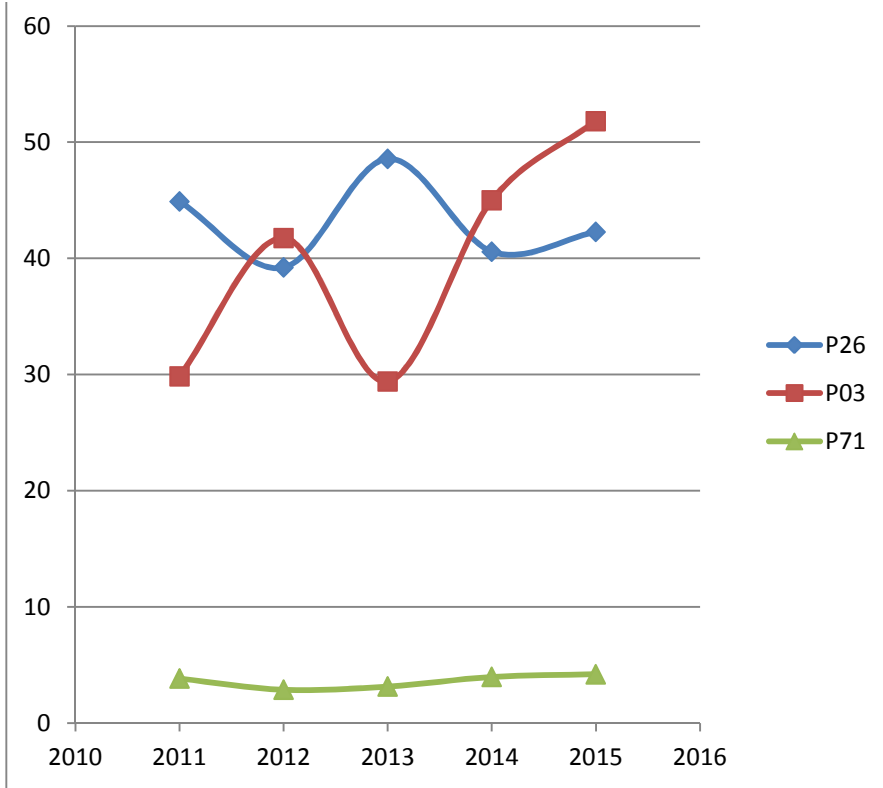


Source: UN COMTRADE.

يمثل المنتج (27) الوقود المعدني والزيوت المعدنية أكثر المنتجات التي تتمتع فيها ليبيا بميزة نسبية ظاهرة؛ حيث تراوحت قيمتها خلال الفترة المدروسة 2011 - 2015 ما بين 5 و 7، أما المنتج (71) فيمثل اللآلئ الطبيعية أو المستزرعة أو الأحجار الكريمة أو شبه الكريمة والمعادن الثمينة والمعادن المصنوعة من المعادن الثمينة ومصنوعاتها. المجوهرات المزيفة؛ فميزتها النسبية الظاهرة في زيادة مضطردة من سنة لأخرى.

الشكل رقم 15: تطور RCA لأهم المنتجات التي تصدرها موريتانيا خلال

الفترة 2011 - 2015



Source: UN COMTRADE.

يمثل المنتج (26) الخامات والرماد أكثر المنتجات التي تتمتع فيها موريتانيا بميزة نسبية ظاهرة؛ حيث تراوحت قيمتها خلال الفترة المدروسة 2011 - 2015 ما بين 39 و 44، أما المنتج (03) فيمثل الأسماك والقشريات والرخويات واللافقاريات المائية الأخرى فتراوحت ميزته النسبية الظاهرة ما بين 29 و 55 خلال الفترة المدروسة.

الخاتمة -

كما هو معلوم لدى غالب الاقتصاديين أن التكامل بين مختلف الدول له منافع عديدة بالنسبة لأعضاء التكامل، ومن بين المنافع التي يحققها هي زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء فيه، وكذا توزيع المنافع الاقتصادية بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة، مما ينتج عنه زيادة الإنتاجية واتساع نطاق التبادل التجاري بين هذه الدول، مما يقوي الموقع التفاوضي مع باقي التكتلات الاقتصادية الأخرى.

وإن الواقع الحالي لا يعبر عن حقيقة الطاقة الكامنة في الدول المغربية، والذي تتوافر له إمكانيات ومقومات اقتصادية عديدة وموارد بشرية هائلة تستخدم في إطار محلي ضيق بدلا من المجال المغربي الواسع، والذي يمكن أن يفرز آثار إيجابية على المدى الطويل إذا نجحت دول اتحاد المغرب العربي في تحسين نوعية الإنتاج السلعي والخدمي والوصول إلى المستوى العالمي من خلال تحقيق مزيد من التنظيم والتنسيق الاقتصادي فيما بينها في ظل اتجاه جاد وقوي نحو تفضيل التكتل المغربي المشترك.

ورغم الجهود المبذولة على مستوى أمانة اتحاد دول المغرب العربي لأجل تنمية المبادلات التجارية البينية، لا تزال العديد من العوائق موجودة مما يسبب ضعف المبادلات التجارية لدول الاتحاد، بحيث تعد المشاكل السياسية من أهم العوائق التي تحد من قيام الصرح المغربي، بالإضافة إلى غياب الإرادة السياسية لدى قادة ورؤساء اتحاد المغرب العربي.

وفي الأخير، ومن أجل الوصول إلى التكامل الاقتصادي المنشود بين البلدان المغربية، سنقوم بوضع المقترحات التالية:

1- يجب تجاوز المشاكل السياسية بين الدول الأعضاء في الاتحاد خاصة مشكلة الصحراء الغربية، وذلك بتغليب المصلحة العامة للشعوب المغربية على المصالح الفردية والشخصية؛

2- يجب أن تكون هناك إرادة سياسية جادة من قبل أعلى السلطات العليا في بلدان المغرب العربي للدفع قدما في مسار تطوير التكامل الاقتصادي المغربي؛

- 3- دعوة جميع بلدان اتحاد المغرب العربي إلى وضع اتفاقيات شراكة وتضامن جديدة بين بلدان الاتحاد في مواجهة التداعيات السلبية العالمية، إلى اعتماد نموذج تنموي جديد من أجل تحقيق اندماج اقتصادي ومالي مغربي؛
- 4- الاستفادة من المزايا النسبية التي تتوفر عليها المنطقة المغربية وذلك بالإسراع في عمل الإصلاحات الهيكلية والتنمية الموحدة؛
- 5- تفعيل الاتفاقيات الثنائية للتبادل الحر من أجل إرساء تكامل قوي بين المؤسسات الصناعية وإضفاء مزيد من المرونة على إجراءات الاستثمار بما ييسر عمل المؤسسات الاقتصادية بين الدول المغاربية الخمسة؛
- 6- تفعيل وتمويل المشاريع المشتركة وتسيير تنقل رؤوس الأموال وتطوير المبادلات التجارية فيما بين البلدان المغاربية.

المراجع والهوامش -

- ¹ دربال عبد القادر، سدّي علي، إمكانية التكامل بين دول مجموعة D8 على أساس المزايا النسبية الظاهرة، المؤتمر العالمي التاسع حول: الاقتصاد والتمويل الإسلامي، اسطنبول، تركيا، 2013/09/10/09، ص: 05.
- ² علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، دار المسيرة، الطبعة الرابعة، الأردن، 2015، ص: 387.
- ³ السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012، ص: 189.
- ⁴ إبراهيم توهامي، إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2012، ص: 387.
- ⁵ Soussi Fatima Zohra , De L'intégration économique régionale vers un nouvel ordre mondial Les pays du Maghreb quelles perspectives ?, Mémoire de Magister , Faculté Des SEGC, Université D'ORAN, 2011 /2012, P :19 .
- ⁶ حليمي وهيب، بلمقدم مصطفى، بوزيدي سعاد، تفاعل التكتلات الاقتصادية والمستجدات العالمية، الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الاغواط، الجزائر، 17 - 19 أفريل 2007، ص: 289.
- ⁷ بوعزة عبد القادر، بن مسعود محمد، التجانس الضريبي ودوره في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الاغواط، الجزائر، 17 - 19 أفريل 2007، ص: 224.
- ⁸ الجوزي جميلة، تحديات التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الاغواط، الجزائر، 17 - 19 أفريل 2007، ص: 318.
- ⁹ مصطفى العبد الله الكفري، التكتلات والمنظمات الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2014، ص: 25 - 26.
- ¹⁰ طالم صالح، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي قراءة في واقع تجربة الاتحاد الأوروبي، مجلة المعيار، المركز الجامعي تسمسيلت، الجزائر، العدد 16، ديسمبر 2016، ص: 317.
- ¹¹ طارق عبد الله أحمد المنقوش، رؤية مستقبلية لبناء القدرة التنافسية لقطاع الزراعة المغربي في الأسواق الدولية، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، مصر، 2013، ص: 10 - 11.

¹² محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، المؤتمر المصري العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية، الدوحة، قطر، 7 - 8 نوفمبر 2007، ص: 10 - 11.

¹³ طارق عبد الله أمحمد المنقوش، مرجع سبق ذكره، ص: 12 - 15.

¹⁴ المرجع نفسه، ص: 15 - 17.

¹⁵ Iheb Frija, La compétitivité De L'industrie D'habillement Tunisienne Atouts et Limites, UNIVERSITÉ DU LITTORAL CÔTE D'OPALE, Laboratoire de Recherche sur l'Industrie et l'Innovation, N°200, 2008, P09.

¹⁶ سدي علي، خطاب مراد، تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين تهديدات وفرص التدويل: قراءة في بعض المقالات الأكاديمية والمعطيات العلمية، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 08/09/2010، ص: 04.

¹⁷ <http://www.sesric.org/oic-member-countries-ar.php>

¹⁸ World Economic Forum , The Global Competitiveness Report 2014 2015, P: 07.

¹⁹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، ص: 239 - 240.

²⁰ ITC , UN COMTRADE.



قياس أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من منظور

خلق القيمة باستخدام مؤشرات الأداء الحديثة،

دراسة حالة مجمع صيدال للفترة 2010- 2015

سويسي الهواري¹، رمضان حميدة²

01- المركز الجامعي - إيزي

02- جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة

¹souicihuari@yahoo.fr

²ramdani2011@yahoo.fr

المخلص -

تهدف هذه الدراسة الى قياس مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بشكل عام ومجمع صيدال بشكل خاص على خلق قيمة للمساهمين والأطراف ذات المصالح، وذلك من خلال قياس و تحليل تطور خلق القيمة من قبل مجمع صيدال خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2010 - 2015 ، وذلك بالاعتماد على جملة من المؤشرات الحديثة لقياس خلق القيمة والمتمثلة في : مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، مؤشر القيمة السوقية المضافة (MVA) و نسبة Q Tobin's. وتم توصل من خلال هذه الدراسة الى أن مجمع صيدال قادر على خلق قيمة مضافة لكل الأطراف المعنية وكذلك قدرة المجمع على خلق ورسملة قيمة سوقية بورصية، بالاضافة الى تحقيق نسبة Q Tobin's موجبة أكبر من الواحد خلال كل فترة الدراسة والذي يفضي نظرة إيجابية حول الاستثمار لدى مجمع صيدال .

الكلمات المفتاحية -

خلق القيمة، مجمع صيدال، مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)،

مؤشر القيمة السوقية المضافة (MVA) و نسبة Tobin'sq.

Abstract: Measuring The Performance Of Algerian Economic Institution From The Perspective Of Creating Value With Reference To Modern Performance Indicators
Case Study : Saidal Complex For The Period 2010 Until 2015

This Study Is Designed To Measure The Extent To Which The Algerian Economic Institution In General And The Saidal Complex In Particular Can Create Value For Shareholders And Stakeholders .This Can Be Measured Through Measuring And Analyzing The Development Of Value Creation By The Saidal Complex During The Period Of Study From 2010-2015. A Group Of Recent Indicators To Measure Creation Of The Value Illustrated By The Economic Value Added Index (EVA),The Economic Value Market Added (MVA) And Q Tobin's Value. The Study Concluded That The Saidal Complex Is Able To Create Added Value For All Concerned Parties, It Has The Ability As Well At The Level Of Its Industrial Complex To Create And Capitalize On The Market Value Of Shares, In Addition To Achieving Q Tobin's Positive Ratio That Is Superior To Its Peer Through The Whole Study Period At Saidal Complex That Gave A Positive Impression Of The Concerned Complex.

Keywords-

Create Value, Saidal Complex, The Economic Value Added, (EVA),The Economic Value Market Added (MVA), Q Tobin's Value.

I. تمهيد -

يحتل موضوع خلق القيمة مكانة هامة في مراكز التسيير والقيادة داخل المؤسسات الاقتصادية فالتسيير بالقيمة أصبح ميزة مرتبطة بالمؤسسات الاقتصادية الكبرى كمحاولة منها للانتقال بالوظيفة المالية من الاعتماد على المؤشرات المحاسبية الى المؤشرات الاقتصادية في حساب خلق القيمة حيث أضحت المؤسسات تأخذ به كمؤشر نمطي في التقييم، وكمقياس شامل يسهم في اتخاذ القرارات المالية والاستراتيجية .كما تعد مؤشرات خلق القيمة من أهم مقاييس الأداء، والتي كانت في بدايات ظهورها عبارة عن مقاييس أداء

محاسبية تقليدية . إلا أنه بالنظر لقصورها تم تطوير مقاييس حديثة تهتم بتقييم السوق لأداء وربحية المؤسسات منها: القيمة السوقية المضافة (MVA)، القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) ، ونسبة Tobin's q التي ترشد المستثمر الى اتخاذ قرارات صائبة، وهذا مايسمح لمقاييس الأداء بتطوير الخطط الإستراتيجية، تقييم مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها، مكافأة المسيرين.

وبعد توجه اقتصاد الجزائر نحو اقتصاديات السوق، أضحت معظم المؤسسات العمومية الكبرى تتنافس لمواكبة اقتصاديات السوق المبنية على خلق قيمة لمساهميها ومن أبرز هاته المؤسسات نجد مجمع صيدال بإعتباره احدى أهم وأكبر مؤسسة اقتصادية في الجزائر خاصة في مجال خارج المحروقات، ومن هذا المنطلق يمكن صياغة اشكالية الدراسة كمايلي:

هل مجمع صيدال خالق للثروة والقيمة للأطراف ذات المصالح من منظور مؤشرات الأداء الاقتصادية أم محطما لها؟

للإجابة على هذه الإشكالية يتم وضع الفرضية التالية :

مجمع صيدال خالق للثروة والقيمة لجميع الأطراف ذات المصالح خلال الفترة الممتدة من 2010 - 2015.

- الدراسات السابقة :

- دراسة Maryam Zarat Dakhely Parast And others (2013)¹ :

هدفت هذه الدراسة الى البحث عن علاقة التأثير والارتباط بين المتغيرات المستقلة EVA و MVA والقيمة السوقية للأسهم لشركات الصيدلانية المدرجة في بورصة طهران للأوراق المالية، وللكشف عن هذه العلاقة تم دراسة عينة 30 مؤسسة لقطاع الصيدلة مدرجة في بورصة طهران من خلال جمع بياناتهم من خلال التقارير المالية الشهرية والأسبوعية لسوق الأوراق المالية، ولقد تم استخدام معامل بيرسون للإرتباط لتحقيق في وجود وتوجيه الارتباط الخطي بين المتغيرات فيما يتعلق بمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية للأسهم، وأظهرت النتائج الاجمالية أن القيمة الاقتصادية المضافة EVA هي المؤشر الرئيسي للتنبؤ بالقيمة السوقية للأسهم في المؤسسات الصيدلانية المسجلة في بورصة طهران.

- دراسة Habibollah Nakhaei (2016)²

تختبر هذه الدراسة الفرضية القائلة بأن القيمة السوقية المضافة (MVA) ترتبط بدرجة أكبر بعائد الأسهم (SR) مقارنة بمقاييس الأداء التقليدية. والغرض من هذه الدراسة هو تقديم أدلة تجريبية على محتوى المعلومات المتعلقة بالقيمة السوقية المضافة ومقاييس الأداء التقليدية، أي صافي الدخل، وصافي الربح التشغيلي بعد الضريبة (NOPAT)، وربحية السهم الواحد. وشملت العينة 395 شركة غير مالية مدرجة في السوق الرئيسية لبورصة ماليزيا خلال الفترة 2002-2011. ولتحليل الفرضيات تم استخدام أساليب الانحدار وتحليل PANEL. وأظهرت النتائج أن المقاييس المحاسبية لديها محتوى المعلومات نسبية أعلى مع عوائد الأسهم مقارنة بمؤشر MVA. وبالتالي، فإن النتائج لا تدعم الفرضية القائلة بأن مؤشر القيمة السوقية المضافة تفوق عن المؤشرات المحاسبية التقليدية بالارتباط مع عوائد الأسهم. وعلاوة على ذلك، أظهرت النتائج أن MVA لديها محتوى معلومات إضافية مع عوائد الأسهم مقارنة مع المقاييس المحاسبية. ونتيجة لذلك، تعد القيمة السوقية المضافة مقياساً هاماً ورئيسياً في وصف عائد أسهم الشركات في بورصة ماليزيا. ولذلك، يمكن للشركات الماليزية استخدام MVA مع المؤشرات التقليدية (EPS, NOPAT, NI) في تقييم أداء الشركات.

- دراسة Dimitrios I. Maditinos³

تناقش هذه الدراسة مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة، لتقديم نقاط الضعف والقوة ومناقشة النتائج التي تم الكشف عنها من الدراسات التجريبية حتى الآن بشأن أهميتها كمقياس للأداء المالي، كما قدمت الأدبيات التجريبية نتائج مختلطة (مؤيدة وغير مؤيدة) لفائدة EVA في تفسير عوائد الأسهم. ركزت الدراسات على ما إذا كانت EVA أكثر ارتباطاً مع عوائد الأسهم من غيرها. توظف هذه الدراسة سلسلة زمنية مجمعة، بيانات مقطعية من 163 شركة مدرجة في بورصة أثينا على مدى الفترة 1992 - 2001 لدراسة ما إذا كان EVA أو المقاييس التقليدية القائمة على أساس محاسبي ترتبط بقوة أكبر بعائدات الأسهم. كشفت اختبارات محتوى المعلومات النسبية أن عوائد الأسهم

ترتبط ارتباطا وثيقا بربحية السهم الواحد ومع ذلك، تشير اختبارات محتوى المعلوماتية الإضافية إلى أن مؤشر EVA يضيف قوة تفسيرية كبيرة لأرباح السهم الواحد في تفسير عائدات الأسهم.

كشف أسلوب محتوى المعلومات النسبية أنه في سوق الأسهم اليونانية ترتبط مستويات الأرباح وتغيرات الأرباح بعائدات الأسهم وتتفوق على أداء جميع مقاييس الأداء الأخرى قيد الدراسة في تفسير عوائد الأسهم.

- دراسة نايت عطية مريم، ریحان الشریف (2016) ⁴ :

هدفت هذه الدراسة للكشف عن مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تحديدا حالة " مجمع صيدال " على خلق القيمة للمساهمين و كافة الأطراف ذات المصالح و ذلك من خلال قياس، متابعة و تحليل تطور القيمة المحققة من قبل المجمع خلال فترة الدراسة المحددة من سنة 2010 إلى 2014 و هذا بالإعتماد على جملة من مؤشرات قياس خلق القيمة و هي : مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، مردودية الأموال الخاصة، الأداء البورصوي، القيمة الجوهرية، فائض القيمة و القيمة السوقية المضافة للمجمع. خلصت الدراسة إلى أن المجمع و رغم تحقيقه للأرباح و مردودية خلال فترة الدراسة، إلا أنه لم يكن قادر على خلق قيمة مضافة إنطلاقا من نشاطه الرئيسي خلال معظم سنوات الدراسة ماعدا سنة 2012 ، لذلك يجب على المجمع الإهتمام أكثر بتطبيق أسس خلق القيمة و الإعتماد على المصادر التي تحقق خلق للقيمة على مستواه، بإضافة إلى ضرورة تبني إطار مؤسسي لخلق القيمة و هو ما يعرف بحوكمة المؤسسات.

- شهاب الدين حمد النعيمي(2012)⁵ :

يهدف هذا البحث الى توعية المستثمر لأهمية الأساليب الحديثة في تقييم الأداء وربحية الفرص الاستثمارية المتاحة وتشخيص هذه الفرص من خلال نسبة Tobin's q وتعديل مسارات وسلوكيات المحللين الماليين والمستثمرين الحاليين والمرتقبين في سوق العراق للأوراق المالية بالاعتماد على الأساليب الحديثة وخاصة أسلوب Tobin's q في التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة واتخاذ قرارات الاستثمار السليمة . تفوق مقياس الأداء الحديث -q

في التعبير عن الواقع الحقيقي لشركات عن المقياس التقليدي mv/bv الذي يحتمل نسبة خطأ عالية جدا تؤثر في قرارات الاستثمار. ان الاعتماد على المقياس الحديث q لتنبؤ بالأداء والربحية المستقبلية يوفر فرصة مناسبة للمستثمر في قراءة التوجهات المستقبلية لأداء وربحية الشركات وتعديل القرارات الاستثمارية فيها.

- أدبيات الدراسة :

تسعى المؤسسات الاقتصادية في الوقت الراهن ومع تطور الاقتصاديات الى رفع وتعظيم قيمتها وذلك ينتج عن انشاء وخلق قيمة متراكمة والذي أصبح أبرز متطلبات مسيري المؤسسات، ولقياس هذه الثروة وجدت عدة مؤشرات لقياس هذا الأداء من منظور خلق القيمة، والتي كانت في بدايات ظهورها عبارة عن مقاييس أداء محاسبية تقليدية. إلا أنه بالنظر لقصورها تم تطوير مقاييس حديثة تهتم بتقييم السوق لأداء وربحية المؤسسات منها القيمة السوقية المضافة (MVA) والقيمة الاقتصادية المضافة (EVA) ، ونسبة Tobin's q التي سيتم سردها كمايلي :

1- مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)

لاتعد EVA اكتشافا جديدا، وإنما تعد امتدادا لمؤشر الأداء المسمى "الربح المتبقي" أو "الدخل المتبقي" ،⁶ فكرة القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) هو اكشاف جديد إلى حد ما ولكن المفهوم هو قديم. EVA لا تختلف بشكل أساسي عن فكرة الدخل المتبقي (صافي الدخل مطروحا منه تكلفة رأس المال) التي وضعها الاقتصاديون مثل ألفريد مارشال في سنة 1890⁷. كما تعد القيمة الاقتصادية المضافة تقنية وضعها (Joel Stern et G.Bennett Stewart) مع المجموعة الاستشارية، أساس هذه التقنية انها توفر وسيلة لحساب القيمة الاقتصادية التي أنشأتها المؤسسة على مدى فترة من الزمن كما تعد المتغير الأساسي الذي يحرك صناعة القرارات الاستراتيجية⁸.

ويمكن الفرق بين المفهومين في الغرض من الاستعمال، حيث استعمل مؤشر "الربح المتبقي" لخدمة مسيري المؤسسات في سنوات الستينيات من القرن الماضي كأداة لتقييم الأداء الداخلي للمؤسسة ومختلف وحداتها

(مؤشر داخلي)، بينما أستعمل مؤشر " القيمة الاقتصادية المضافة " لخدمة المساهمين منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، كأداة اتصال يستعملها المسكرون لتزوير معلومات للمساهمين حول أداء المؤسسة، خاصة المدرجة منها في البورصة. يضاف لذلك، أن الربح المتبقي يأخذ في حسابه تكلفة الفرصة الداخلية، ممثلة في مصاريف مالية داخلية، بينما تعتمد " القيمة الاقتصادية المضافة " على مفهوم تكلفة رأس المال، والتي تسمح بالمرور من قياس لنتيجة - كما هو الحال في " الربح المتبقي - " إلى قياس فائض.

وتعد القيمة الاقتصادية المضافة نهجا مبتكرا لقياس أداء الأعمال يعطينا لمحة أكثر واقعية عن الوضع الحالي للمؤسسة. مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة حقوق الملكية وإمكانية تنفيذ تعديلات المحاسبية التي تمثل ابتكارات هامة عديدة فيما يتعلق بمفاهيم أخرى.⁹

EVA هو وسيلة لقياس القيمة الاقتصادية من الأعمال المنجزة بعد النظر في تكلفة رأس المال بما في ذلك تكلفة الدين وتكلفة حقوق الملكية، ويعتمد في حساب المعايير المحاسبية على تكلفة الدين فقط بينما في حساب EVA بالاضافة الى تكلفة الدين يتم خصم تكلفة رأس المال، والنقطة المفتاحية في القيمة الاقتصادية المضافة هو أن يتم إنشاء قيمة عند ما يكون معدل عائد الاستثمار أكثر من اجمالي تكلفة رأس المال.¹⁰

ويعد تعريف Stern و Stewart الأقرب والأدق للواقع حيث عرف القيمة الاقتصادية المضافة كالتالي: "مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي حيث مرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت والفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك والمقترض.¹¹

ويتم حساب قيمة EVA بعد القيام بعدة تعديلات وفقا للعلاقة التالية¹² :

$$EVA = NOPAT - (TCE \times WACC)$$

القيمة الاقتصادية المضافة = النتيجة الاستغلال الصافية بعد الضرائب- (المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال $\times$ الأموال المستثمرة)

حيث:

NOPAT: نتيجة الاستغلال الصافية بعد الضرائب؛

WACC : المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال؛

TCE : الأموال المستثمرة.

ويمكن القول أنه عند تحقيق قيمة اقتصادية مضافة موجبة فإن الربحية على رأس المال المستثمر تكون أعلى من تكلفة رأس المال، وهنا المؤسسة تكون لها القدرة على خلق ثروة للمساهمين وهو ما يعني من وجهة نظر المساهمين تحقيق أداء يفوق توقعات السوق، وفي حال كانت القيمة الاقتصادية المضافة سالبة فهذا يدل على أن المؤسسة قامت بتدمير ثروة المساهمين، وبالتالي تحقق أداء أدنى من التوقعات، وفي بعض الحالات الاستثنائية جداً، تكون القيمة الاقتصادية المضافة معدومة تماماً هنا الربحية تسمح بتلبية مطالب المقرضين فقط.¹³

إن ما جعل هذا المؤشر يحوز على أهمية في تلك الفترة وصالحاً للاستعمال، نتج عن ثلاثة أسباب رئيسية هي¹⁴:

- أخذه في الحسبان للأداء الكلي للمؤسسة، يضاف إلى ذلك اعتباره أداة تؤدي لتوافق أهداف المنظمة وأهداف الأفراد؛
- يقدم معلومات تخص مردودية الأصول الموجودة بالمؤسسة، والاستثمارات الجديدة؛
- يسمح بالمقارنة بين مراكز المسؤولية فيما بينها داخل المؤسسة، وبين المؤسسة والمؤسسات المنافسة لها أو بينها وبين فرص استثمارية أخرى.
- بالإضافة إلى مزايا أخرى¹⁵:
- حيث أن بعض المؤشرات (عائد على السهم / الأصول / الاستثمار) قد لا تعكس بشكل صحيح تكلفة رأس المال، ولا تقدم تفصيلاً عن ما إذا قد تم إنشاء

قيمة للمساهمين أو تدميرها، وهذا على عكس القيمة الاقتصادية المضافة التي لها دور كبير في تحديد القيمة التي تم إنشاؤها؛

- تساعد القيمة الاقتصادية المضافة المسيرين على اتخاذ أفضل القرارات الاستثمارية وتحديد الفرص المناسبة ؛

- تعبر القيمة الاقتصادية المضافة جودة القرارات الإدارية وتشير إلى معدل النمو المستقبلي من خلال قياس التغير في قيمها من فترة إلى أخرى، إلى جانب ذلك تعبر الاستخدام الأمثل لرأس المال من خلال خلق قيمة إضافية؛

- سهولة حسابها واستخراج البيانات من كل القوائم المالية للمؤسسة ؛

- يتوافق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مع العديد من مؤشرات الأداء مثل القيمة النقدية المضافة ،التدفق النقدي.

- تعبر EVA عن الربح الحقيقي للمؤسسة .

بالرغم من المزايا السابقة الذكر التي جعلت من هذا المؤشر يحظى باستعمال واسع، نجد أنه يطرح عدة مشاكل وسلبيات يمكن أن تحد من مزاياه، وذلك لسببين رئيسيين هما :

- إمكانية إنتاج الطرق المستعملة المختلفة لحساب قاعدة الاستثمار (على سبيل المثال استعمال التكلفة التاريخية أو قيمة السوق) لمعدل مردودية مغلوطة، يؤدي إلى إضعاف العلاقة بين ربحية الأقسام (الوحدات) وربحية المؤسسة.

- البساطة الكبيرة والسطحية لهذا المؤشر كأداة قياس تستعمل في اتخاذ القرارات المرتبطة بالاستثمارات.

بالإضافة إلى¹⁶ :

- القيمة الاقتصادية المضافة مقياس غير كاف لتقييم التقدم الذي حققته المؤسسة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية وقياس الأداء الوحداتي ؛

- في بعض الصناعات القيمة الاقتصادية المضافة لا تعد مناسبة كمقياساً لتقييم الأداء المالي؛

- لا يمكن استخدام مؤشر EVA خلال أوقات التضخم لتقدير الربحية الفعلية،

2- مؤشر القيمة السوقية المضافة (MVA)

MVA هو مقياس نقدي مطلق. مثل EVA، كما يعد إجراء تكميلي إضافي. بالتالي فإن مؤشر القيمة المضافة هو مؤشر للنجاح رأس المال ومقياس مصداقية النسبية، والعوامل ذات الأهمية والتي ينبغي رصدها بعناية. كما تعرف القيمة السوقية المضافة بأنها الزيادة في القيمة، والتي تترجم الى فائض قيمة او القيمة الأفضل عند الشراء.¹⁷

من وجهة نظر المستثمر، تعد MVA هو أفضل مقياس للأداء الخارجي للمؤسسة ويقول ستيوارت أن MVA هو مقياس تراكمي لأداء الشركات، ولا تنمو القيمة السوقية المضافة إلا إذا كان رأس المال الإضافي المستثمر يولد عوائد أكبر التكلفة الحالية لرأس المال. MVA لا تأخذ في الاعتبار توزيعات الأرباح.¹⁸ القيمة السوقية المضافة MVA هي مقياس اقتصادي آخر وهي الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة ورأس المال المستثمر للمؤسسة. كما أن القيمة السوقية المضافة هي نتيجة صافي القيمة الحالية للمشاريع السابقة والفرص المستقبلية المربحة للمؤسسة، وتبين كيف نجحت المؤسسة في استثمار رأسمالها، وتوقعت الفرص المستقبلية وخططت لتحقيقها. من الناحية النظرية، القيمة السوقية المضافة للمؤسسة هي مجموع القيمة الحالية للقيم الاقتصادية المضافة (EVA) للمؤسسة أو الأرباح المتوقع انشائها في المستقبل.¹⁹

يعد كل من مؤشر EVA و MVA (القيمة السوقية المضافة) مؤشرا لقياس الأداء حيث تستخدم الأول في تقييم الأداء الداخلي للمؤسسة، بينما يقوم مؤشر MVA (Market value Added) بتقييم الأداء الخارجي أو السوق للمؤسسة، حيث تحسب EVA لكل سنة بينما تحسب MVA لعدة سنوات وهذا يعني أن MVA تعكس صافي القيمة الحالية للمؤسسة وذلك بتحيين القيمة الاقتصادية المضافة لعدة سنوات وتحسب وفقا لطريقتين:

حساب MVA عن طريق تحيين 20 EVA:

$$MVA = \sum_{t=1}^n \frac{EVA_t}{(1+K)^t}$$

MVA : القيمة السوقية المضافة ؛

EVA : القيمة الاقتصادية المضافة ؛

K : التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال .

كما يمكن تعريف القيمة السوقية المضافة MVA للمنشأة على أنها الفرق بين القيمة السوقية و القيمة الدفترية للمؤسسة والتي تعد الطريقة الأخرى لإيجاد MVA وتحسب وفقها كتالي²¹:

$$\text{القيمة السوقية المضافة MVA} = \text{القيمة السوقية للمنشأة} - \text{القيمة الدفترية}$$

و تتمثل قيمة المنشأة في قيمة الديون مضافا إليها قيمة حقوق الملكية، و إذا ما أخذنا بعين الاعتبار لفرضية تكافئ القيمة السوقية والدفترية للديون فإن عبارة القيمة السوقية المضافة يمكن تبسيطها إلى:

$$\text{القيمة السوقية المضافة MVA} = \text{القيمة السوقية لحقوق الملكية} - \text{القيمة الدفترية لحقوق}$$

وتعكس MVA موجبة سوقا متفائلة، وتعني قدرة المسيرين على خلق ثروة للمساهمين تفوق متطلبات الربحية. على عكس MVA سالبة والتي تعني سوق يوفر ربحية غير كافية لمواجهة تكلفة رأس المال .ويتم التعبير عن MVA بشكل مبسط ضمن فرضية EVA على أنها التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس مال ثابت²²

ونجد من بين المؤشرات الأخرى لخلق القيمة مؤشر Q Tobin's .

3- نسبة Q لجيمس توبين (Q Tobin's) :

تم ادخال نسبة Tobin'sq بواسطة العالم (جيمس توبين) باعتبارها مؤشرا لتنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار وتم تعريفها على أنها نسبة القيمة السوقية (market value) لشركة على تكلفة الاحلال أو تكلفة الاستبدال (Replacement Cost)²³. في مقاله عام 1969، ذكر جيمس توبين أن "معدل الاستثمار - السرعة التي يرغب المستثمرون في زيادة رأس المال - يجب أن تكون ذات علاقة بQ، والتي تعبر عن القيمة من رأس المال نسبة إلى تكلفة استبداله"²⁴.

ويعد خلق قيمة للمؤسسة على المدى الطويل هو مقياس رئيسي لقدرة المديرين على تنفيذ استراتيجيات المؤسسة، ونسبة Tobin's q هي مقياس لفرص نمو المؤسسة على النحو المبين في استراتيجياتها الاستثمارية، وهو يقارن القيمة السوقية للمؤسسة مع تكلفة استبدال أصول المؤسسة . كما أنه يعني زيادة العائد الحقيقي على الاستثمار كلما زادت قيمة Q. أن استخدام هذه النسبة يسمح بتخطي بعض المشاكل المصاحبة لنسبة B/M وذلك لكونها تستخدم قيمة استبدال الأصول عند قياس القيمة التي أنشأتها المؤسسة.²⁵

وتعد نسبة Tobin's q من بين أهم المؤشرات التي تهتم مباشرة بالقيمة السوقية وتقارنها مع القيمة المحاسبية لإبراز خلق القيمة التي تكون في السوق، وتحسب بالعلاقة التالية²⁶:

$$Q \text{ Tobin's} = \text{القيمة السوقية للمؤسسة} / \text{قيمة استبدال الأصول}$$

ويتم تحليل استراتيجية المؤسسة وتقييم أدائها وفقاً لنسبة Q Tobin's كالتالي : في حال كانت الفرص الاستثمارية للمؤسسة تساهم في الحصول على عائد (r) وتساوي تكلفة رأس مالها k_0 ($r = k_0$) نظرياً فإن نسبة Q Tobin's ستساوي 1 وهنا لا يكون للمستثمرين دراية أو علم بتوقعات فرص نمو المؤسسة، إلا أنه يمكنهم تنفيذ استراتيجية التوسع في حال كان r أكبر من k_0 ، وبالتالي هنا نسبة Q Tobin's ستكون أكبر من 1 وهذا يشير إلى أنه لديهم نظرة إيجابية حول فرص نمو المؤسسة، وعلى المؤسسة تنفيذ استراتيجية النمو.

في حين إذا كانت نسبة Q Tobin's أقل من 1 فهذا يدل على أنه سيكون للمستثمرين نظرة سلبية حول التوسع حيث يكون $k_0 > r$ ، وبالتالي هنا على المؤسسة عدم إعادة الاستثمار في هذه الأصول، وبالتالي تكمن أهمية نسبة Q Tobin's في أنها توفر تقديراً للأصول غير الملموسة للمؤسسة وهي تشمل فرص الاستثمار المستقبلية، قوة السوق ونجاح الإدارة، كما أن هذه النسبة تعتبر مقياساً لقدرة المؤسسة على إضافة قيمة على المدى الطويل عن طريق إعادة شراء أسهمها.²⁷

II. الطريقة و الأدوات المستخدمة :

أ- الاطار العام لدراسة الحالة

1- تقديم مجتمع الدراسة

يعبر مجتمع الدراسة عن مجمع صيدال بشكل اجمالي دون التطرق الى فروعه كل على حدا في حساب المؤشرات. ويعد مجمع صيدال شركة عمومية اقتصادية لصناعة الأدوية ذات أسهم برأسمال قدره 2.500.000.000 دينار جزائري. 80 ٪ من رأسمال صيدال ملك للدولة و الـ 20 ٪ المتبقية قد تم طرحها للاكتتاب في سنة 1999 عن طريق البورصة إلى المستثمرين من المؤسسات والأشخاص. تكمن مهمة صيدال في تطوير، إنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستهلاك البشري.

يتمثل الهدف الاستراتيجي لمجمع صيدال في تعزيز مكانته كرائد في إنتاج الأدوية الجنيسة والمساهمة بشكل فعلي، في تجسيد السياسة الوطنية للدواء التي وضعت من قبل السلطات العمومية²⁸.

2- الإطار الزماني والمكاني

تتمثل حدود الدراسة الزمنية في الفترة الممتدة من 01- 01- 2010 الى غاية 31- 12- 2015 والتي تعبر عن 6 سنوات والتي بدورها تعد كافية للكشف عن تطور مؤشرات خلق القيمة داخل المجمع. والحدود المكانية هي الجزائر. أما من حيث الموقع الجغرافي لمركز صيدال فموقعه بعين البيضاء العاصمة.

3- متغيرات الدراسة والمنهج المستخدم في التحليل

وهي حساب مؤشرات خلق القيمة الحديثة والمتمثلة في القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) والقيمة السوقية المضافة (MVA) بالإضافة الى نسبة (Q Tobin's). والكشف عن تطورها في مجمع صيدال وذلك باستخدام المنهج الوصفي من خلال استخدام دراسة الحالة.

4- طريقة جمع البيانات والأدوات الاحصائية المستخدمة .

لحساب مؤشرات الدراسة تم الاعتماد على المعلومات المصرح بها من طرف مجمع صيدال في تقارير مجلس الادارة من قوائم مالية وغيرها بالإضافة الى

المعلومات المصرح بها كذلك من طرف المجمع في موقع الالكتروني لكل من المجمع وبورصة الجزائر:

<https://www.saidalgroup.dz> -

<http://www.sgbv.dz/ar/> -

وتم معالجة هذه المعلومات في حساب مؤشرات الدراسة بالاعتماد على برنامج المجدول (Exel)

ب- تحليل نتائج الدراسة بالنسبة لتقييم أداء مجمع صيدال من منظور خلق القيمة باستخدام مؤشرات (EVA، MVA، نسبة Tobin's Q) خلال سنوات 2010 - 2015

سنقوم بتحليل تطور مؤشرات خلق القيمة في مجمع صيدال خلال فترة الدراسة مما يؤكد فرضية الدراسة أو نفيها، فيما يخص قدرة مجمع صيدال على خلق ثروة لكل الأطراف ذات المصلحة .

1- تطور مؤشرات القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) لمجمع صيدال للفترة الممتدة من سنة 2010 - 2015

- طريقة حساب EVA في مجمع صيدال

- لابد من ايجاد أولا : NOPAT

تم تعبير عن بالنتيجة العملية المستخرجة من جدول حسابات النتائج المدون في تقارير مجلس الادارة للمجمع لكل من سنة 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015 وضربها في (1- 0,19) لطرح الضريبة المدفوعة وفقا للمعدل السائد بالنسبة للمؤسسات الصناعية واطافة الضرائب المؤجلة ان وجدت .تم التحصل على الجدول التالي :

الجدول (رقم: 01) حساب النتيجة العملياتية لمجمع صيدال للفترة 2010- 2015

ات	السنوات	نتيجة العملياتية	NOPAT
2010	1649967193	1336473426	
2011	2624059985	2125488588	
2012	2522169351	2042957174	
2013	2946399282	2386583418	
2014	1618736152	1311176283	
2015	1433808242	1161384676	

من اعداد الباحثين وفقا لبرنامج المجدول Exel، بالاعتماد على القوائم المالية للمجمع

نلاحظ أن نتيجة الاستغلال الصافية بعد الضرائب في تزايد مستمر خلال سنوات 2010، 2011، 2012، 2013 وذلك نظرا للايرادات الكبرى المحققة من طرف المجمع نظرا لتزايد رقم أعمال وتزايد اكتساح منتجات صيدال السوق وانتعاش استراتيجية الشراكة من طرف المجمع في ظل هذه السنوات لما نقلته من تكنولوجيا وخبرة من المخابر الكبرى وكذا زيادة فرص انفتاح على أسواق العالمية. ويعود تراجع في نتيجة الاستغلال الصافية بعد الضرائب لكل من سنة 2014 و 2015 لتراجع في رقم أعمال المجمع نتيجة إعادة هيكلة المجمع وامتصاصه لفرعه.

- حساب تكلفة رأس المال لمجمع صيدال .

معدل تكلفة رأس المال WACC وتمثل التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال والتي تحسب انطلاقا من الهيكل المالي للمؤسسة، بين الديون ورأس المال. وتحسب كالتالي²⁹:

$$WACC = K_e [CP/CE] + K_i [D/CE]$$

حيث :

K_e : عوائد الأموال الخاصة؛ CP : الأموال الخاصة D : الديون المالية
 K_i : سعر الفائدة على الديون بعد الضريبة؛ CE : اموال المستثمرة
 $WACC$: تكلفة المتوسطة المرجحة
 لرأس المال

اذن لابد أولا من تحديد لحساب الشق الأول من المعادلة تكلفة الأموال الخاصة، يمكن حساب تكلفة الأموال الخاصة باستخدام طريقتين، وسنعمد في دراستنا على طريقة توازن الأصول المالية أو ما يعرف بنموذج *Modèle d'équilibre des actifs financiers (MEDAF)*، ويتم حساب تكلفة الأموال الخاصة وفق نموذج توازن الأصول المالية وفقا للمعادلة التالية³⁰:

$$K_e = r_f + \beta_i (R_m - r_f)$$

حيث:

K_e : تكلفة الأموال الخاصة؛

r_f : معدل العائد الخالي من المخاطر؛

R_m : معدل العائد لمحفظ السوق؛

β_i : معامل المخاطر يبين حساسية معدل العائد للسهم بالنسبة لمعدل

العائد السائد في السوق ويحسب بعدة طرق أشهرها العلاقة التالية :

$$\beta_i = \frac{COV(R_i R_m)}{VAR(R_m)}$$

ودالة ميل الانحدار *slope* والتي تم الاعتماد عليها في حساب بيتا سنوي لكل سنة من سنوات الدراسة في دراستنا لمتغيرات عائد السهم بالنسبة لعائد السوق وقد تم الاعتماد في دراستنا في حساب كل من عائد السوق وعائد السهم على العلاقة التالية:

سعر الاغلاق لشهر الحالي - سعر الاغلاق لشهر السابق / سعر الاغلاق لشهر الحالي .

تم الحصول على الجدول التالي لمعامل بيتا :

الجدول (رقم: 02): حساب معامل بيتا لمجمع صيدال للفترة 2010 - 2015

السنوات	معامل بيتا
2010	,611
2011	,342
2012	,920
2013	,271
2014	-0,97
2015	,950

من اعداد الباحثين باستخدام برنامج Exel

- أما بالنسبة لمعدل العائد لمحفظه السوق تم استخدام الدالة حساب المتوسط (AVERAGE) في برنامج الاكسل لحساب المتوسط من خلال عوائد الشهرية .

- فيما يخص عائد الخالي من المخاطرة تم الاعتماد على السندات الحكومية الشبيهة بأذونات الخزينة للمدة الأقصر المصرح بها لصيدال على الموقع الالكتروني للبورصة وذلك بأخذ جداء سعر السهم والمعدل المتوقع عل السندات.

- إذن يمكن الآن حساب تكلفة رأس المال بالقيمة :

الجدول (رقم- 03) : يوضح حساب تكلفة رأس المال في مجمع صيدال

للفترة 2010 - 2015 الوحدة : دج

السنوات	ديون+اموال الخاصة	تكلفة الدين	الأموال الخاصة	تكلفة الأموال الخاصة	WACC
2010	13408133489	,0425250	11785525448	,161792	,2841575
2011	15390823631	,0425250	13795482543	,533153317	,6582973
2012	16598247023	,0425250	14746506012	,041134	,5281007
2013	19659483064	,0425250	16748436102	,747581733	,0321477
2014	20973828082	,0425250	17590664386	-1130,6275	-948,246
2015	25287447583	,0425250	20465934577	,50731186	,2862960

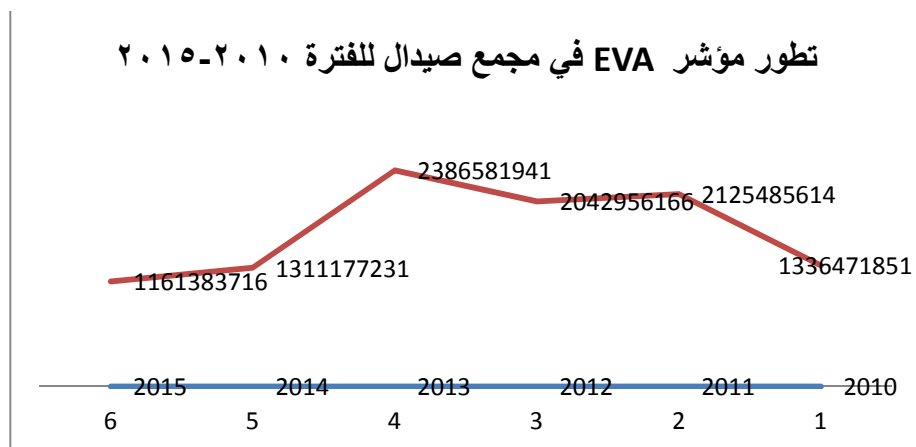
من اعداد الباحثين باستخدام برنامج Exel بالاعتماد على القوائم المالية للمجمع

- بعد استفاء كل العناصر المطلوب ايجادها لحساب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة نجد EVA كمايلي :

الجدول (رقم- 04): حساب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA
لمجمع صيدال للفترة 2010 - 2015
الوحدة : دج

السنوات	NOPAT	WACC	EVA
2010	1336473426	,2841575	1336471851
2011	2125488588	,6582973	2125485614
2012	2042957174	,5281007	2042956166
2013	2386583418	,0321477	2386581941
2014	1311176283	-948,246	1311177231
2015	1161384676	,2862960	1161383716

من اعداد الباحثين : باستخدام برنامج Excel
ويمكن ملاحظة تطور مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA لمجمع
صيدال للفترة 2010 - 2015 من خلال المنحنى التالي :
الشكل (رقم- 01): - تطور مؤشر EVA في مجمع صيدال للفترة
2010 - 2015



من اعداد الباحثين: باستخدام برنامج Excel
2- تطور مؤشر القيمة السوقية المضافة MVA في مجمع صيدال خلال
الفترة الممتدة من 2010 - 2015

- حساب MVA لمجمع صيدال من سنة 2010 الى سنة 2015
ظهر مؤشر MVA سنة 1991 من طرف شركة Stern Stewart ويحسب
بطريقتين كما ذكرنا سابقا وسنعمد في دراسة الحالة على الطريقة رسملة

القيمة الاقتصادية المضافة وذلك لحساب كل مكونات MVA سابقا وبالتالي سهولة التطبيق كالتالي :

$$MVA = \sum_{t=1}^n \frac{EVA_t}{(1+K)^t}$$

MVA : خلق قيمة بورصية.

EVA: القيمة الاقتصادية المضافة .

k :التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال.

في صيدال تم حساب EVA سابقا لكل سنة على حدا لمدة ستة سنوات من سنة 2010- 2015

ثم نقوم بعملية استحداث القيمة الاقتصادية المضافة لمجمع صيدال وذلك بمعدل استحداث متوسط تكلفة رأس المال التي تم تطرق الى حسابها سابقا لكل سنة على حدا .

بالنسبة لسنة 2010 نجد أن مؤشر القيمة السوقية المضافة MVA كالتالي :

$$847862,4212 = \sum_{t=1}^6 \frac{1336471851}{(1 + 1575,284)^t}$$

وهكذا بالنسبة لكل سنة من سنوات الست للدراسة وذلك من 2010 الى 2015 والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها من خلال عملية التحيين من سنة 2010 الى سنة 2015 .

الجدول (رقم- 05): حساب مؤشر MVA لمجمع صيدال للفترة الممتدة من سنة 2010 الى 2015

سنوات	تحيين EVA
-------	-----------

ت	
2010	,4212847862
2011	,2062069240
2012	,9915653481
2013	,0005000820
2014	-1,71928E-06
2015	,47184E-091
MVA	,6195848104

من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Exel

3- تطور مؤشر نسبة Q Tobin's في مجمع صيدال خلال الفترة الممتدة من 2010 - 2015

بالإضافة الى مؤشرات خلق القيمة السابق استخدامها لتقييم أداء مجمع صيدال من منظور خلق القيمة وقدرته على خلق قيمة لمساهميها، يوجد مؤشر آخر هو نسبة Q Tobin's حيث قام James Tobin الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1989 بوضع نظرية بسيطة للاستثمار توضح كيفية حساب Q وهو يرى انه من مصلحة المؤسسة مواصلة الاستثمار اذا كان يحقق عوائد، والتي تعطي قيمة مضافة موجبة .

- حساب نسبة Q Tobin's في مجمع صيدال :

أي أن المؤسسة تستمر في الاستثمار في حال كانت نسبة Q Tobin's اكبر أو تساوي الواحد ، حيث تحسب هذه النسبة بعد صياغتها كالتالي :

$$\text{نسبة Q Tobin's} = \frac{\text{القيمة السوقية للمؤسسة}}{\text{قيمة استبدال الأصول}}$$

✓ القيمة السوقية في مجمع صيدال تم الحصول عليها وذلك بأخذ آخر قيمة مسجلة لسنة بتاريخ 31 - 12 من السنوات الدراسة في بورصة الجزائر من خلال الموقع الالكتروني، وباعتبار اسمال صيدال ليس مسعرا في البورصة ككل وانما في حدود 20 % فقط وهو ما يقارب 2 مليون سهم اذن نتحصل على القيمة السوقية لسهم ثم نسقطها على عدد اسهم المقدرة لصيدال من راسمال الكلي وهو ما يقارب 10 ملايين سهم كما هو موضح في الجدول .

✓ قيمة الاستبدال الأصول تم الحصول عنها وذلك عن طريق القيمة الدفترية من دفاتر الختامية للمجمع في نهاية السنة.

وبتالي نتحصل على نسبة Q Tobin's وفقا للجدول التالي :

الجدول (رقم- 06) : حساب نسبة Q Tobin's لمجمع صيدال للفترة 2010 - 2015

السنوات	القيمة السوقية	قيمة سوقية للسهم	قيمة مجموع صيدال	القيمة السوقية	استبدال	نسبة Q Tobin's
2010	5200000000	2600	26000000000	11785525448		,2060962
2011	7150000000	3575	35750000000	13795482543		,5914282
2012	6200000000	3100	31000000000	14746506012		,1021932
2013	5000000000	2500	25000000000	16748436102		,4926771
2014	5550000000	2775	27750000000	17590664386		,5775411
2015	6400000000	3200	32000000000	20465934577		,5635741

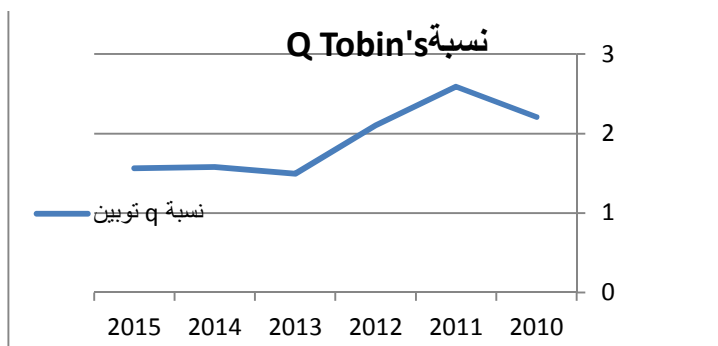
من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel

نلاحظ من خلال الجدول تحقيق مجمع صيدال لنسبة Q Tobin's موجبة

أكبر من واحد صحيح وبحالات متذبذبة وهو مايوضحه المنحنى التالي:

الشكل (رقم- 02) : منحنى يوضح تطور نسبة Q Tobin's للفترة الممتدة

من 2010 - 2015



من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel

III. النتائج ومناقشتها :

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحديد مدى قدرة مجمع صيدال على خلق قيمة لمساهميهم ولكل الأطراف ذات المصلحة، وذلك بالاعتماد على جملة من مؤشرات خلق القيمة الحديثة وهي : مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة

(EVA)، مؤشر القيمة السوقية المضافة (MVA) ونسبة Tobin'sq للفترة الممتدة من 2010-2015 والتي تعد بدورها كافية لتحليل تطور هذه المؤشرات وتم التوصل الى النتائج التالية :

حقق مجمع صيدال قيمة إقتصادية مضافة (EVA) موجبة لكل من سنوات الدراسة ، كما نلاحظ من خلال النتائج المحصل عليها في الجدول (رقم 01) وكذا من خلال التمثيل البياني أن مجمع صيدال حقق تطور موجبا متزايدا في مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة خلال السنوات 2010، 2011، 2012، 2013 في حين تراجع في كل من سنة 2014 وكذا 2015 والذي يعود في الحقيقة الى تغير الهيكل التنظيمي في مجمع صيدال نتيجة امتصاص فروعه مما أدى الى تراجع في رقم الأعمال الناتج عن انخفاض معدل الانتاج مما انعكس على الصافي التشغيلي للربح بعد الضرائب بالانخفاض مما أدى الى انخفاض في مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة.

ان وجود مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة موجب لدى مجمع صيدال يدل على أن ربحية على رأسمال لمجمع صيدال أعلى من تكلفة رأسمال صيدال وهنا يمكن القول أن مجمع صيدال له القدرة على خلق ثروة للمساهمين وهو ما يعني من وجهة نظر حمله الأسهم تحقيق أداء يفوق توقعات السوق وهذا ما يتنافى مع دراسة (نايت عطية مريم، ريحان الشريف (2016)). ومن جهة أخرى وباعتبار مؤشر EVA مقياسا لتقييم الأداء الداخلي، فانه لمجرد تحقيق مجمع صيدال لقيمة اقتصادية مضافة في ظل كل استراتيجياته المتبعة خاصة استراتيجية الشراكة فان هذا يدل على مهارة طاقم المديرين التابع لمجمع صيدال وكفاءته في تسيير المجمع وتنفيذ خططه واستراتيجياته وتحكم في التكاليف بالإضافة الى زيادة الإيرادات والتي تعود الى اتساع واكتساح عديد من الاسواق الجديدة نتيجة جودة المنتجات المطروحة التي يعوذ الفضل فيها الى استراتيجية الشراكة مع مخابر عالمية التي ينجم عنها نقل تكنولوجيا والخبرة من هاته الدول وهذا ما يتوافق مع دراسة (Maryam Zarat Dakhely Parast And others (2013)) والتي أظهرت النتائج الاجمالية لدراستها أن القيمة

الاقتصادية المضافة EVA هي المؤشر الرئيسي للتنبؤ بالقيمة السوقية للأسهم وعوائدها في المؤسسات الصيدلانية المسعرة في بورصة طهران.

كما أظهرت القيمة السوقية المضافة MVA هنا مجموع القيم الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة المتوقعة و من خلال الجدول (رقم- 05) نلاحظ ان مجمع صيدال حقق قيمة سوقية (بورصية) موجبة خلال ستة سنوات المدروسة من 2010 الى 2015 ، وهذا ما يدل على قدرة مجمع صيدال في تحقيق ثروة بورصية للمساهمين واعطاء صورة على قدرة المجمع في خلق قيمة واداء جيد بالنسبة للمتعاملين الخارجيين و كما اعطاء ثقة للمتعاملين والاطراف الخارجية وكذا دفع أكبر للمستثمرين والمتعاملين في البورصة للاستثمار في المجمع .

نجد ان نسبة Q Tobin's لمجمع صيدال خلال السنوات المدروسة كلها أكبر من الواحد صحيح واتخذت منحى متذبذب خلال سنوات (2010،2011،2012،2013،2014،2015) وهذا يعني أن مجمع صيدال استطاع تحقيق الأداء المطلوب والربحية المرجوة خلال هذه السنوات والذي انعكس بمقدار نسبة Q (2060962، 5914282، 2،102193، 1،492677، 1،577541، 5635741،) على التوالي وهذا يدل على الانخفاض في درجة المخاطرة عند الاستثمار في اسهم صيدال وكذا تشكيل فرص جيدة للاستثمار، وهذا يعني ان نسبة Q Tobin's خلال السنوات المدروسة تعكس مستوى أداء وربحية قوي محقق من طرف المجمع خلال هذه الفترة. وهنا سيكون للمستثمرين نظرة ايجابية حول الاستثمار في أسهم صيدال وعلى صيدال الاستثمار مجددا في هذه الأصول .

الخلاصة :

نستنتج من خلال هذه الدراسة التي هدفت الى قياس خلق القيمة المنشأة من طرف مجمع صيدال للفترة 2010 - 2015 بالاعتماد على جملة من مؤشرات قياس خلق القيمة الحديثة، بينت معظم النتائج التي تم التوصل اليها من خلال متابعة القيم المتخذة من طرف هاته المؤشرات، أن مجمع صيدال قادر على خلق ثروة وقيمة لمساهميهِ ولكل الأطراف ذات المصلحة خلال كل فترة الدراسة، وذلك من خلال :

1. تحقيق قيمة اقتصادية مضافة للمجمع وهذا ما يؤكد حسن الأداء التسيري الداخلي للمجمع ؛
2. تحقيق قيمة سوقية موجبة وهذا انعكس على القيم الموجبة لمؤشر MVA ورسملة بورصية للمجمع خلال فترة الدراسة والذي يدل على الأداء الخارجي الجيد للمجمع في البورصة ؛
3. تحقيق نسبة Q Tobin's موجبة أكبر من الواحد مما يؤكد مستوى أداء وريحية قوي محقق من طرف المجمع خلال هذه الفترة. وهذا مايفضي للمستثمرين نظرة ايجابية حول الاستثمار في أسهم صيدال . وهذا ما يؤكد قدرة مجمع صيدال على اتباع مرتكزات نظام التسيير بالقيمة في ظل استراتيجياته المتبعة وهذا ما يضمن له البقاء والاستمرارية .

المراجع والهوامش -

- 1 Maryam Zarat Dakhely Parast And others, The Study of the Effect of Relationship between Value Added Economic, Operating Cash Flow, and the Stock Market Value of Pharmaceutical Companies, European Online Journal of Natural and Social Sciences 2013 Vol.2, No.3 Special Issue on Accounting and Management. Pp: 2620-2625
- 2 Habibollah Nakhaei, Market value added and traditional accounting criteria: Which measure is a best predictor of stock return in Malaysian companies, Iranian Journal of Management Studies (IJMS) Vol. 9, No. 2, Spring 2016 P pp. 433-455
- 3 Dimitrios I. Maditinos And others, Economic Value Added (EVA®). Is it really the best performance measure? A Review of the Theoretical and Empirical Literature. The case of Athens Stock Exchange (ASE), on the link p p : 20-26 : على الرابط http://abd.teikav.edu.gr/articles_th/EVA.pdf

- 4 - نايت عطية مريم، ربحان الشريف، قياس مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية الجزائية على خلق القيمة دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الصيدلانية، مقال منشور في مجلة محكمة علمية دولية متخصصة في الاقتصاد والعلوم الادارية مجلة الرماح للبحوث والدراسات بالأردن ، جوان 2016 ص ص:

5- شهاب الدين حمد النعيمي، التنبؤ بأداء وربحية الشركات باستخدام معادلة Tobin's q دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية _ المجلد السابع _ العدد 20 ،جامعة بغداد، 2012، ص ص : 20 - 37

-6Nikhil Chandra Shil, **Performance Measures: An Application of Economic Value Added**, International Journal of Business and Management, Vol. 4, No. 3,march 2009, p: 170

-7Sarbpriya Ray, **Efficacy of Economic Value Added Concept in Business Performance Measurement**, Advances in Information Technology and Management (AITM) 260 Vol. 2, No. 2, 2012, p: 260 - 261

-8Sandro Brusco, Bartolomé Deyá Tortella, **The Economic Value Added (EVA): An Analysis of Market Reaction**,p: 02

9 -Sarbpriya Ray,Op cit,p:261

-10Habibollah Nakhaei and Nik Intan Norhan Bnti Hamid, **Analyzing the Relationship Between Economic Value Added (EVA) and Accounting Variables with Share Market Value in Tehran Stock Exchange (TSE)**, Middle-East Journal of Scientific Research 16 (11), ISSN 1990-9233 © IDOSI Publications, 2013,p:1591

11 - مقبل علي أحمد علي، دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكتملة لأدوات تقويم أداء الشركات الصناعية والتعديلات المقترحة لاحتسابها "دراسة تطبيقية، مجلة- دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد :العراق، المجلد 05 ، العدد 11 ، 2010 ، ص:04،

-12Anil K. Sharma, Satish Kumar, **Economic Value Added (EVA) - Literature Review and Relevant Issues**, International Journal of Economics and Finance,p:201

-13Denglos Grégory, **Le modèle de création de valeur (EVA-MVA) Présentation, ajustements et reformulations**, La Revue des Sciences de Gestion , 2005/3 n°213, p: 44.

14- سويس الهواري، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة ،مجلة الباحث عدد07،2009- 2010، ص: 57

-15Andreea Paula, Cristina Elena, **EVA Versus Traditional Accounting Measures of Performance As Drivers of Shareholder value: A**

- Comparative Analysis**, Romanian-American University, Bucharest, p: 56.
- 16 Andreea Paula, Cristina Elena, **Op.cit**, p: 57
- 17 Dominique JACQUET, **RENTABILITÉ ET VALEUR : EVA & MVA**, revue Analyse Financière en septembre, 1997, p:13
- 18 Andreea Paula, Cristina Elena, **Op.cit**, p: 54
- 19 Amir Mosazadeh, Azim Aslani, **The relationship between the measures of working capital and economic value added (EVA) a case study of companies listed on the Tehran Stock Exchange**, INTERNATIONAL JOURNAL OF HUMANITIES AND CULTURAL STUDIES, Volume 2 Issue 2 September 2015, p:617
- 20 سويسى الهوارى، مرجع سابق، ص: 62
- 21 هشام بحري، **مقاييس الأداء المبنية على القيمة من وجهة نظر المساهم :بين النظرية والتطبيق**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 01، 2012/2011. ص:17
- 22 Grégory Denglos, **LE MODÈLE DE CRÉATION DE VALEUR « EVA-MVA » Présentation, ajustements et reformulations**, La Revue des Sciences de Gestion, CAIRN INFO, 2005/3 n°213, p:51
- 23 شهاب الدين حمد النعيمي، مرجع سابق ص: 24
- 24 philippon Thomas, **The bond market's Q**, Quarterly journal of Economics, 2009, Vol. 124, No. 3, p. 1011
- 25 John P. Evans and James A. Gentry, **Using Tobin's Q Ratio To Assess the Strategy of Repurchasing Shares**, Working paper series / School of Economics and Finance, Curtin Business School, Curtin University of Technology ; 2000, 30, p: 06.
- 26 السعيد بريكة وسمير مسعى، **تقييم المنشأة الاقتصادية :مدخل القيمة الاقتصادية المضافة، الملتقى الدولي :صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية**، جامعة محمد بوضياف الجزائر، أفريل، 2009، ص: 18
- 27 John P. Evans and James A. Gentry, **Op.cit**, p.p 6-7.
- 28- <http://www.saidalgroup.dz>
- 29 السعيد بريكة وسمير مسعى، مرجع سابق، ص : 22
- Anil K. Sharma, Satish Kumar, **Op.cit**, p : 20130



أثر التغير في المجمعات النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر 1990 - 2016

بوهريه عباس²

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
- جامعة غرداية -

عضو في مخبر مخبر التنمية الادارية للارتقاء

بالمؤسسات الاقتصادية

bouhoreira.abbas@univ-ghardaia.dz

عمي سعيد حمزة¹

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير - جامعة غرداية -

رئيس فرقة بحث في مخبر: السياحة، الإقليم

والمؤسسات

ammisaid@univ-ghardaia.dz

الملخص -

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد الأثر المحتمل لزيادة العرض النقدي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر متمثلة في الناتج الوطني الإجمالي، التضخم، البطالة، الإنفاق الحكومي، عجز ميزان المدفوعات وسعر صرف الدينار مقابل الدولار، خلال الفترة 1990 - 2016 من خلال تتبع الآثار المحتملة لتغير المجمعات النقدية M_1 ، M_2 ، M_s . ولإيجاد هذه العلاقة تم الاعتماد على الانحدار المتعدد التدريجي والذي من خلاله يتم تحديد المجمع النقدي الذي يؤثر بقوة على المحددات الاقتصادية الكلية المدروسة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الكتلة النقدية M_2 تؤثر إيجابيا على الدخل الوطني وسعر صرف الدينار. والمتاحات النقدية M_1 تؤثر إيجابيا على المستوى العام للأسعار والإنفاق الحكومي، وسلبيا على سعر صرف الدينار. أما بالنسبة للعرض النقدي الجديد M_s فيؤثر سلبيا على التضخم وعلى ميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية -

عرض نقدي، متغيرات اقتصادية كلية، دخل وطني، بطالة، تضخم، ميزان مدفوعات، سعر صرف.

Effect Of Change In Monetary Aggregates On Macroeconomic Variables Algeria Case Study 1990-2016

Abstract –

This Study Seeks To Determine The Potential Impact Of The Increase In Money Supply On The Macroeconomic Variables In Algeriarepresented By GDP, Inflation, Unemployment, Governmentexpenditure, Balance Of Paymentsdeficit And The Dinar Exchange/ Dollar Rate During The Period 1990-2016 By Following The Possible Effects Of The Change In Monetaryaggregatesm1, M2, MS.In Order To Findthisrelationship, We Use The Stepwiseregression To Determinewhich The Monetaryaggregate Has A Strong Impact On The Macroeconomicdeterminants. Our Researchfoundthat The Monetary Mass M2 Affect Positively The National Income And The Dinar Exchange Rate. And Cash Availabilitym1 Influences Positively Affect The Overalllevel Of Prices And Governmentspending, And Negatively On The Dinar Exchange Rate. As For The New Money Supply MS, Has A Negative Impact On Inflation And The Balance Of Payments.

Keywords –

Monetarysupply, Macroeconomic Variables, National Income, Unemployment, Inflation, Balance Of Payments, Exchange Rate.

أ. مقدمة –

اكتسبت النقود أهمية كبيرة باعتبارها تؤدي وظيفة هامة في الاقتصاد كونها أصبحت تعتبر أحد الأدوات الاقتصادية المهمة والتي من خلالها يمكن للبنك المركزي أن يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية. فمن خلال التغيير في عرض النقود يمكن للبنك المركزي توجيه العناصر الاقتصادية وفق ما يراه مناسباً للوضع القائم في البلد من خلال استخدام أحد أدوات السياسة النقدية أو أكثر. فتعتبر السياسة النقدية أهم السياسات الاقتصادية في الفكر النقدي الحديث، فمن خلالها يمكن إرساء الاستقرار الاقتصادي، أو الاستقرار النقدي أو معالجة مشاكل أخرى مثل العجز في ميزان المدفوعات والبطالة وحتى النمو. فتختلف هذه الأهداف من دولة إلى أخرى، حيث تتوافق هذه الأهداف في بعض الأحيان وتتعارض فيما بينها أحياناً أخرى. كما تختلف أيضاً أدوات تحقيقها

من دولة إلى أخرى حسب تطور أنظمتها المالية التي تؤثر على فاعليتها وسرعة استجابتها.

ويتأثر الاقتصاد بالسياسة النقدية من خلال العرض النقدي والذي يحدد كمية المقود اللازمة ضخها في الاقتصاد بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وتصحيح الاختلالات إن وجدت، وعليه فإن التغيير في العرض النقدي من خلال السياسة النقدية وانتقاله إلى الاقتصاد من خلال أحد القنوات سيؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، مما يجعل من الضروري دراسة هذا التأثير ومن هنا تأتي دراستنا هذه لمعرفة التأثيرات التي يمكن أن يحدثها التغيرات في المجمعات النقدية التغير في المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومدى فاعليته، وأي مؤشر أكثر تأثيراً.

ب. إشكالية الدراسة -

تبحث دراستنا في الآثار التي يمكن أن يحدثها التغيير في العرض النقدي من خلال السياسة النقدية على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر والمتمثلة في "الناتج المحلي الإجمالي، المستوى العام للأسعار، سعر الفائدة، ميزان المدفوعات، صافي الموازنة الحكومية، والإنفاق الحكومي، البطالة وسعر الصرف الأجنبي".

ج. هدف الدراسة -

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأثر الذي يحدثه وصول النقود المعروضة في الجهاز المصرفي إلى السوق الحقيقي وما يحدثه من تغيرات على المتغيرات الكلية. فنسعى من خلالها للتعرف على هذا آثار التغير في عرض النقود ودرجته. أكثر من هذا نحن نسعى إلى أن نبين أي من المجمعات النقدية في الجزائر التي تؤثر أكثر؟ وفيما يؤثر كل واحد من تلك المجمعات على المؤشرات الاقتصادية الكلية المذكورة سابقاً.

د. أهمية الدراسة -

تكتسي هذه الدراسة أهمية كونها تبحث أحد المواضيع التي تطرح بقوة في الجزائر في ظل الأزمة المالية التي تمر بها نتيجة انخفاض أسعار البترول، بالإضافة إلى أنه من بين الحلول المقترحة للأزمة استخدام السياسة النقدية

وخاصة منها الغير تقليدية، وعليه ارتئينا إلى معرفة آثار العرض النقدي وبالتحديد المجاميع النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

أولاً - عموميات حول السياسة النقدية:

تتناسق السياسة النقدية مع السياسة الاقتصادية للبلد في أهدافها فتسعى هذه الأخيرة إلى تحقيق أهداف تتمثل في: البحث عن النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، استقرار الأسعار والتوازن الخارجي⁽¹⁾ بالإضافة إلى تحقيق مستويات مقبولة من الدين العام في حدود 60% من الناتج المحلي، حيث تتوافق مع الأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها وفي مقدمتها استقرار الأسعار.

ويقصد بالسياسة النقدية "تنظيم كمية النقد المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار"⁽²⁾. حيث تقوم السياسة النقدية باستخدام العرض النقدي لتحقيق أحد أهدافها مما يعطي للعرض النقدي والنقود بشكل خاص أهمية قصوى في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بصفة عامة والاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي.

أدوات السياسة النقدية:

لتحقيق الأهداف السابقة، تستعمل السلطات النقدية عدة أدوات تستطيع من خلالها التأثير على عرض النقود وإدارة حجم الائتمان الممنوح، ويمكن تقسيمها إلى أدوات نقدية تقليدية تبحث في تسيير الكتلة النقدية التي تخلقها البنوك التجارية، وأدوات غير تقليدية تنتهجها السلطات النقدية عندما تعجز السياسة السابقة في بلوغ أهدافها المسطرة:

1- أدوات السياسة النقدية التقليدية:

يمكن تقسيمها بدورها إلى مجموعتين من الأدوات المتاحة للتأثير على عرض النقود والائتمان وهي: "أدوات كمية وأدوات نوعية" الأولى يطلق عليها الأدوات الغير المباشرة، ويتحدد الغرض الأساسي من استخدام هذه الأدوات في التأثير في كمية الائتمان، وتضم الوسائل الكمية ثلاث سياسات "سعر إعادة

الخصم، السوق المفتوحة، الاحتياطي الإجباري⁽³⁾. أما الأدوات الكيفية فتستهدف توجيه الائتمان لقطاعات دون أخرى حسب ما تقتضي الاستراتيجية المسطرة من طرف البلد وذلك بالتأثير في حجم القروض الممنوحة إلى قطاعات خاصة في الاقتصاد وكلفة الحصول عليها وآجال استحقاقها، وتضم هذه الوسائل الكيفية (النوعية) أدوات مثل: الإقناع الأدبي، تسقيف وتأطير القروض وحصص الاستيراد.

2- أدوات السياسة النقدية الغير تقليدية:

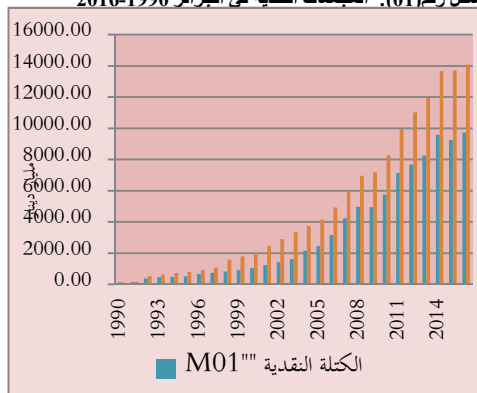
لا يوجد تعريف متعارف عليه للسياسة النقدية الغير تقليدية غير أنها تتميز عن التقليدية في ما يخص الأهداف والأدوات المستخدمة في هذه السياسة ويمكن أن تعرف بكونها "قيام البنك المركزي بدور الوساطة في عملية الائتمان لتعويض تراجع الوساطة الخاصة، والميزة الأساسية في وساطة البنك المركزي هو سهولة الحصول على الأموال عن طريق إصدار سندات الحكومة بلا قيود وذلك لتوفير وسيلة لتحفيز الاقتصاد"⁽⁴⁾. حيث تستغل هذه السياسة عندما تكون السياسة النقدية التقليدية غير فعالة حيث تسعى لتحقيق هدف اقتصادي محدد خلال فترة زمنية محددة خاصة خلال فترات الأزمات، بهدف دعم القطاع المالي وحماية الاقتصاد الحقيقي من تداعيات الأزمة المالية.

ومن أهم أدوات السياسة النقدية الغير تقليدية نجد: "التسيير الكمي" من خلال تقديم تسهيلات نقدية من خلال شراء السندات بكميات غير محدودة بإصدار نقود جديدة وطرحها في الاقتصاد دون مقابل. "أسعار الفائدة الصفرية" وهي تثبيت أسعار الفائدة عند مستويات قريبة من الصفر، بهدف حفز الاقتصاد على النمو بما يعرف بسياسات التحفيز المالي. كذلك نجد "حرب العملات" وهي العمل على خفض أسعار الصرف بهدف إلحاق الضرر باقتصاديات دول أخرى أو إجبارها على إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية لمتبعة، أو التخفيض التنافسي للعملة والذي يهدف إلى زيادة الصادرات والتقليل من الواردات.

ثانيا- العرض النقدي والمجاميع النقدية:

يعمل البنك المركزي على مراقبة تطور كمية النقود المتداولة في الاقتصاد بالتوازي مع سلوك المؤشرات الكلية وذلك من خلال تصنيف الكتلة النقدية في عدة مجاميع من خلالها يمكن التمييز بين مختلف الأصول النقدية التي تتمايز من حيث درجة السيولة . تتراوح بدءا من الأصول الأكثر سيولة إلى الأقل سيولة؛ وبذلك يمكن تمييز أربع مجموعات (مجموعات) هي " M_1, M_2, M_3, M_4 "⁽⁵⁾. وتختلف هذه المجموعات من اقتصاد إلى آخر بحسب تطور النظام المالي لذلك الاقتصاد، فكلما زاد تطور وسائل الدفع والوساطة زاد عدد تلك المجموعات.

شكل رقم (01): المجاميع النقدية في الجزائر 1990-2016



المصدر: من اعداد الباحثين، بالاعتماد على:

- Evaluation Economique, Bnq D'Algérie
- Et Monétaire En Algérie, Rapport 1990-2015.

- المجمع " M_01 ": يضم هذا المجمع السيولة الفورية (المتاحات)، بالإضافة إلى الودائع الجارية المحوذة لدى البنوك.
- المجمع " M_02 ": يحوي هذا المجمع على المجمع السابق بالإضافة إلى الودائع لأجل حسابات الادخار والتوفير.
- المجمع " M_03 ": يضم هذا المجمع السابق " M_02 " بالإضافة إلى حسابات لأجل وسندات غير قابلة للتداول لشهادات الإيداع وما شابهها.
- المجمع " M_04 ": هي أوسع مجموعة تضم كل المجموعات السابقة " M_03 " بالإضافة إلى أوراق التوضيف والاستثمار قصيرة الأجل التي تصدرها الخزينة العمومية والمؤسسات.

ثالثا- العلاقة بين العرض النقدي والمحددات الاقتصادية الكلية:

يأتي هذا البحث في شق النظرية الاقتصادية الكلية، حيث يهتم التحليل الكلي بتفسير ما نشاهده باستمرار من تقلب وتذبذب الإنتاج القومي من السلع والخدمات بين ارتفاع وتنخفض من سنة إلى أخرى، وما يرافق ذلك من تغير في معدلات البطالة أو في المستوى العام للأسعار، كما يحاول التحليل الكلي لفهم الجيد للسياسات الاقتصادية الحكومية والتي يقصد منها التأثير على مستويات

الإنتاج والاستخدام والإنفاق، أو التحكم في مستوى الأسعار والتضخم، أو التأثير على أسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية⁽⁶⁾.

وعليه فقد اهتمت هذه الدراسة بتتبع العلاقة بين العرض النقدي ممثلاً في المجاميع النقدية " M_1, M_2, M_3 " وبعض المؤشرات الاقتصادية التي اهتمت بها النظرية الاقتصادية الكلية وهي: الناتج الوطني الإجمالي، البطالة، المستوى العام للأسعار (التضخم)، الإنفاق الحكومي، سعر الصرف الأجنبي.

يميز التحليل الحديث لقضايا الإنتاج والدخل والاستخدام وغيرها من القضايا بين النشاط الحقيقي والنقدي، حيث يعتبر "جون مينارد كينز" أول من بين أن للنقد خصائص هامة جعلتها تلعب دوراً متميزاً في الاقتصاد على خلاف عن الدور التقليدي التي كانت تعرف به. حيث حسبه تؤثر النقود على الدوافع، السلوكيات والقرارات وتشكل أحد العوامل المؤثرة على النشاط الاقتصادي، حيث لا يمكن التنبؤ بمجرى التغيرات الاقتصادية دون الإلمام بسلوك المتغيرات النقدية من عرض وطلب. وعليه سنحاول فيما يلي العلاقة بين العرض النقدي والمتغيرات الاقتصادية الكلية.

1- العلاقة بين العرض النقدي والناتج الوطني الإجمالي:

تعتبر الدراسات التي اهتمت بالعرض النقدي قديمة غير ان اهتمامها بعلاقته بالناتج الاجمالي حديثة نوعاً ما، فقد انقسم الاقتصاديين في تحليلهم للعلاقة إلى مدرستين: المدرسة الكينزية من جهة والمدرسة النقدية من جهة أخرى، حيث تميزت كل منها بطريقة معينة في تفسير هذه العلاقة. فقد اهتم بها كينز لأول مرة، حيث يرى أن العرض النقدي يمكن أن يؤثر على الناتج الإجمالي من خلال التأثير على سعر الفائدة فيعتبر كينز أن النقود سلعة مثل باقي السلع وسعر الفائدة هو سعر هذه النقود، فزيادة العرض النقدي يؤدي إلى انخفاض سعره أي سعر الفائدة، والذي يترتب عنه زيادة في الاستثمار بسبب العلاقة العكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة. وعليه تؤدي الزيادة في الاستثمار إلى زيادة أكبر في الدخل، والتي سيتولد عنها زيادة في الطلب الكلي، أي أنها تؤدي إلى زيادة أحد أو بعض أو كل مكوناته (الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق

الحكومي، الاستيراد)⁷ بفعل أثر المضاعف والمعدل. ويمكن تفسير هذه العلاقة رياضيا بالمعادلة التالية:

$$Md = P \times L(i, y)$$

حيث :

- M_d : دالة الطلب على النقود
- P : المستوى العام للأسعار
- i : معدل الاستثمار
- r : سعر الفائدة
- L : دالة السيولة
- Y : الدخل

وبناء على ذلك إذا افترضنا أن المستوى العام للأسعار ثابت على المدى القصير، وأن دالة السيولة متناسبة مع الطلب على الدخل، فإنه عند التوازن:

$$Md = Ms$$

$$i = r$$

$$\frac{Md}{P} = Y \times L(r)$$

ويمكن أن تأخذ دالة الطلب على النقود للتبسيط الصيغة الرياضية الخطية

التالية:

$$\frac{Md}{P} = m \times Y - (b \cdot r) = \frac{Ms}{P}$$

ومما سبق من يؤثر العرض النقدي على الدخل :



أما تفسير العلاقة حسب آراء رواد المدرسة النقدية الحديثة وفي مقدمتهم

ميلتون فريدمان، فيرون أن التحكم في العرض النقدي يكون من طرف البنك المركزي، فيؤثر في سعر الفائدة لكن بطريقة غير مباشرة، حيث يتعلق العرض النقدي بالنتائج الإجمالي ولتجنب ارتفاع الأسعار. وعليه فإن زيادة كمية النقود حسب النقديين لا تؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعار الفائدة أو ترفع من الأسعار فهي توجه إلى الاستثمار وتمويل عناصر الإنتاج المادية والبشرية، لذلك اقترح فريدمان القاعدة النقدية القائلة بضرورة تغيير كمية النقود بمعدل ثابت يساوي معدل التغير الطويل الأجل في الدخل الحقيقي أي يجب أن تتناسب زيادة المعروض النقدي مع النمو المتوقع في الناتج الإجمالي في الأجل الطويل.

2- العلاقة بين العرض النقدي والتضخم:

تعتبر هذه العلاقة من أقدم العلاقات التي سعى المفكرون إلى تفسيرها، ومن أهم الأسئلة التي تطرح في موضوع النظريات النقدية، ويعتبر فيشر أول من قدم تفسيراً رياضياً للعلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار، حيث بين من خلال معادلة التبادل التي طرحها وجود علاقة ميكانيكية ومباشرة في نفس الاتجاه بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار. كما قدم كينز في نظريته تفسيراً مفاده أن زيادة العرض النقدي يؤثر على المستوى العام للأسعار لكن فقط إذا كان الاقتصاد عند مستوى التشغيل التام، أما دونه فالعرض النقدي سيؤثر على الفائدة وثم الاستثمار، الدخل وغيرها كما تطرقنا سابقاً. وفي هذا السياق قد جاء التفسير النقدي الحديث يرى أن زيادة العرض النقدي إن لم تكن مدروسة وموافقة للتغير في الدخل الوطني على المدى الطويل ستؤدي مباشرة إلى التضخم.

3- العلاقة بين العرض النقدي والبطالة:

يمكن للسلطات النقدية التأثير في العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية منها البطالة، فتسعى جميع الدول إلى الحد منها وجعلها في مستويات منخفضة لما لها من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية على الفرد والدولة على حد سواء غير أن علاج هذه المشكلة له آثار حيث أن البطالة والتضخم متعاكسان في الاتجاه أي تخفيض البطالة ينجز عنه ارتفاع في معدلات التضخم والعكس. ولشرح هذه العلاقة الثلاثية نفترض أن السلطات النقدية تقوم بزيادة المعروض النقدي بنسبة معينة بمعدل 6%⁽⁸⁾، ونفترض أن هذه الزيادة توجه للإنفاق على جميع السلع والخدمات دون استثناء، فهذا سيتسبب إلى زيادة في الطلب وبعدها ارتفاع في الأسعار. إن ارتفاع الأسعار هذا قد يعتبره رجال الأعمال تحسناً نسبياً في أسعار المنتجات كل على حدا، وفي ظل توقع الجميع أن المستوى العام للأسعار سيبقى ثابت أي أن الزيادة كانت في منتوجه فقط وأن التضخم يساوي الصفر، فيظن الجميع أن الفرصة مواتية لزيادة الإنتاج وبذلك زيادة التوظيف والاستخدام. إلا أن اكتشاف أن الأسعار النسبية والأجور الحقيقية لم تتغير، عند ذلك يتلاشى الحافز على زيادة الإنتاج والاستخدام ويعود الاقتصاد إلى

التوازن السابق، وخلاصة القول أن الزيادة في التوظيف والانتاج تكون نتيجة الزيادة في عرض النقود، وتستمر إلى أن يكتشف الجميع خطأهم بالنسبة إلى معدل التضخم، وعند اكتشاف الجميع أن الأسعار قد ارتفعت بنسبة 6% عند ذلك يتوقف التشغيل ويتلاشى.

وعليه فإن العرض النقدي يؤثر على التوظيف والأسعار في نفس الوقت حيث زيادة العرض النقدي ستؤدي إلى زيادة التوظيف في ظل انخفاض الأسعار وانتقال هذه الزيادة من المعروض النقدي إلى الأسعار ستعيد التوظيف إلى مستوياته السابقة بسبب تزايد الأجور نتيجة ارتفاع الأسعار. وتوضح العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، بالشكل المتعارف عليه وهو "منحنى فيلبس" في صورته النهائية، حيث أنه في حالة الركود أو الكساد يقل الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي تنخفض مستويات الأسعار وينخفض معدل التضخم وفي الوقت نفسه يقل الطلب على العمال ويقل مستوى التوظيف، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة ويحدث العكس في حالة الرواج، حيث تكون العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم علاقة عكسية⁽⁹⁾.

4- العلاقة بين العرض النقدي والإنفاق الحكومي؛

يأتي الإنفاق الحكومي ضمن السياسة المالية للدولة وهي الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام، مستخدمة بذلك الوسائل المالية الهامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة، وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية⁽¹⁰⁾، والتي تؤثر من خلالها على الطلب الكلي وبالتالي والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة. وعليه فإن الإنفاق في حالاته العادية يتأثر بالسياسة المالية للدولة غير أنه ممكن أن يتأثر أو يتعلق بالسياسة النقدية في حالة ما تم تمويله بإصدار نقود جديدة. حيث يعتبر تمويل عجز الموازنة العامة أحد أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لزيادة حجم الإنفاق العام، حيث تقوم الدولة بإصدار النقود من أجل تمويل المشروعات المخططة للموازنة، وتخفى هذه العملية وراءها سياسة مالية توسعية لزيادة حجم الإنفاق العام وتنشيط الطلب الكلي. لا تطبق الدول المتقدمة هذه السياسة إلا في حالات الانكماش، بينما الدول النامية تعتمد على

هذه السياسة بشكل مستمر وذلك لنقص الموارد العامة للدولة، كما أن نجاح هذه السياسة يتوقف على حالة البلد الاقتصادية؛ حيث يعتمد هذا على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي فإن التمويل بالعجز يدفع الاقتصاد إلى النمو في الدول المتقدمة بينما الدول النامية تعاني من ضعف وعجز الجهاز الإنتاجي يترتب على التمويل بالعجز مزيد من التضخم والعجز⁽¹¹⁾.

ومنه فإن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والعرض النقدي هي علاقة غير مباشرة في الحالة العادية أي عندما يتم التوسع النقدي لتمويل الاستثمارات من خلال زيادة الضرائب التي ستنعش الخزينة وبالتالي زيادة القدرة على الإنفاق. أما في حالة التمويل بالعجز فإن العلاقة تكون مباشرة وطردية فكلما وفق البنك المركزي على تمويل الخزينة وإقراضها يمكن للدولة مواصلة الإنفاق وتمويل التنمية.

5- العلاقة بين العرض النقدي وسعر الصرف الأجنبي:

يتحدد سعر الصرف الأجنبي حسب نوع الاقتصاد؛ فيختلف بين اقتصاد السوق أو المركزي الموجه، حيث تتبع السوق الحرة سياسة التعويم لسعر الصرف الأجنبي فيخضع لقوى العرض والطلب، أما في الدول ذات الاقتصاد المركزي أو المخطط له، فإن سعر صرف هذه الدول عادة ما يكون ثابت مقابل العملات الأخرى. وبما أن سعر الصرف لعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يتأثر بالعرض والطلب، فلا شك أن كمية النقود المعروضة تؤثر عليه سلباً في حالة زيادتها وهذا يعني أنه يجب دفع كمية أكبر من العملة المحلية للحصول على العملة الأجنبية. ويكون الأثر إيجابياً في حالة انخفاض العرض النقدي وعليه فإن السياسة النقدية للدولة يمكن لها أن تلعب دوراً أساسياً في تحديد سعر صرف العملة، من خلال التحكم في المعروض النقدي. ويكتسي سعر الصرف الأجنبي كون انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة في أسعار السلع أو ما يعرف بالتضخم ومن ثم انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للأفراد، لكن يساعد على نمو الصادرات كون المنتجات المحلية تكون منخفضة السعر مقارنة مع نظيرتها الأجنبية.

رابعاً- العلاقة الكمية بين العرض النقدي والمحددات الاقتصادية الكلية:

بعد تطرقنا فيما سبق للمفاهيم النظرية سنحاول في هذا الجزء من الدراسة أن نبين العلاقة بين المجاميع النقدية والمحددات الاقتصادية الكلية كل على جدا، فالعرض النقدي يكون من خلال مجاميع مختلفة (M_0, M_1, M_2, M_3) ونحن سنحاول كل مرة أن نحدد أي منها يؤثر على متغيرات الاقتصاد الكلي من بطالة، تضخم، المستوى العام للأسعار، الإنفاق الحكومي وسعر الصرف.

1- متغيرات الدراسة:

اعتمدنا في إعداد هذه الدراسة على التقارير السنوية لبنك الجزائر خلال الفترة 1990- 2016 في الجزائر، من أجل قياس العلاقة بين العرض النقدي ومحددات الاقتصاد الكلي، بغية تتبع أثر زيادة المعروض النقدي خلال فترة الدراسة على محدّدات الاقتصاد الكلي. وحاولنا تتبع العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة خلال الفترة 1990- 2016 وتحقق ذلك للمتغيرات التابعة التالية: الناتج الوطني الإجمالي، التضخم، البطالة، سعر الصرف، وخلال الفترة 1992- 2016 بالنسبة لميزان المدفوعات، 1997- 2016 للإنفاق الحكومي، وذلك بسبب نقص في المعطيات، حيث تم تجميع 245 مشاهدة من أصل 260. وقد تم اختصار هذه المتغيرات كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (01): المتغيرات المعتمدة في الدراسة

الترميز (الاختصار)	المتغير التابع	الترميز (الاختصار)	للمتغيرات المستقلة
Pib	الناتج الوطني الإجمالي	M_1	المتاحات النقدية
Pib-h	الناتج الوطني خارج المحروقات	M_2	الكتلة النقدية
Inf	التضخم	M_s	العرض النقدي الجديد (السنوي)
Ch	البطالة		
Dp	الإنفاق الحكومي		
Bp	ميزان المدفوعات		
ch-T	سعر الصرف		

المصدر: من اعداد الباحثين.

نموذج الدراسة:

حاولت الدراسة للوصول إلى العلاقة بين العرض النقدي ومحددات الاقتصاد الكلي، لهذا الغرض اعتمدت على الانحدار المتعدد التدريجي "Stepwise Multiple Régression" وهو أسلوب يستعمل لإبراز المتغيرات التي تؤثر بقوة حيث يقوم كل مرة بإدخال متغير ويختبر تأثيره فيبقى المتغيرات المؤثرة ويقوم بحذف المتغيرات الغير مؤثرة، وهو ما يتناسب مع هدف الدراسة. كما تمت الاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews⁰⁸ لإيجاد العلاقة الإحصائية بين المتغيرات. وبناء على الطريقة المتبعة، ستكون العلاقة الرياضية بين المتغيرات التابعة والمستقلة كما يلي:

$$\begin{aligned}\alpha + \beta_0 M_S + \beta_1 M_1 + \beta_2 M_2 + \varepsilon_i &= \text{Pib} \\ \alpha + \beta_0 M_S + \beta_1 M_1 + \beta_2 M_2 + \varepsilon_i &= \text{Pib-h} \\ \alpha + \beta_0 M_S + \beta_1 M_1 + \beta_2 M_2 + \varepsilon_i &= \text{Inf} \\ \alpha + \beta_0 M_S + \beta_1 M_1 + \beta_2 M_2 + \varepsilon_i &= \text{Ch} \\ \alpha + \beta_0 M_S + \beta_1 M_1 + \beta_2 M_2 + \varepsilon_i &= \text{Dp} \\ \alpha + \beta_0 M_S + \beta_1 M_1 + \beta_2 M_2 + \varepsilon_i &= \text{Bp} \\ \alpha + \beta_0 M_S + \beta_1 M_1 + \beta_2 M_2 + \varepsilon_i &= \text{T-ch}\end{aligned}$$

وعليه يمكن صياغة الفرضيات الإحصائية على النحو التالي:

- H_0 : لا توجد علاقة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ لزيادة العرض النقدي المعبر عنه بالمجمعات النقدية ومؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر.

- H_1 : توجد علاقة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ لزيادة العرض النقدي المعبر عنه بالمجمعات النقدية ومؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر.

نتائج الدراسة وتحليلها:

1- علاقة العرض النقدي بالنتائج المحلي الإجمالي Pib:

نقدم نتائج تحليل الانحدار الخطي للعلاقة بين المتغير التابع (النتائج المحلي الاجمالي) والمتغيرات المستقلة (متغيرات المجمعات النقدية)، ويليخص الملحق أدناه مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews⁰⁸ لجداول الاختبارات ومعادلة الانحدار المتعدد التدريجي "stepwise".

أولاً- نتائج الانحدار باستعمال الانحدار المتعدد التدريجي stepwise:

variable	1	T Student
cons	1500(.869)***	1.993350
M ₁	/	/
M ₂	0(.847204)*	5.924127
M _s	3(.227618)***	2.049598
R-sq	0.794821	/
Adj R-sq	0.777723	/
F-statistic	46.48550	/
Prob (F-stat.)	0.000000	/
Observations(n)	104	/

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على مخرجات 8 Eviews أنظر الملحق

رقم 1 الجدول (1).

***،**،* مستويات معنوية عند 1% و 5% و 10% على التوالي.

كما يظهر النموذج الإحصائي المعتمد أن متغير "M₂" سيولة الاقتصاد معنوي عند 1%، العرض النقدي والثابت غير معنويان (معنويان عند 10%)، أما "M₁" فقد حذف لعدم تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي. وكشفت القيمة الإحصائية معنوية النموذج حيث بلغت القيمة المحسوبة لفيشر F=48.46 و statistic ودرجة احتمال Prob(F-stat)=0,00 وهي أقل من 5% وعليه يعتبر النموذج معنوي كما أن معامل R-sq=0.79 الذي يعتبر مرتفعاً وقريباً من الواحد. أما ما يتعلق بالتوزيع الطبيعي للبواقي والارتباط بين للمتغيرات، توصلنا إلى أن البواقي تتوزع طبيعياً وليس هناك ارتباط بين المتغيرات ومنه فإن هذا يدعم معنوية النموذج. وعليهم النتائج المحصل عليها يمكن صياغة معادلة الانحدار على الشكل التالي:

$$Pib = 1500.869 + 0.847204 M_2 + 3.227618 M_S$$

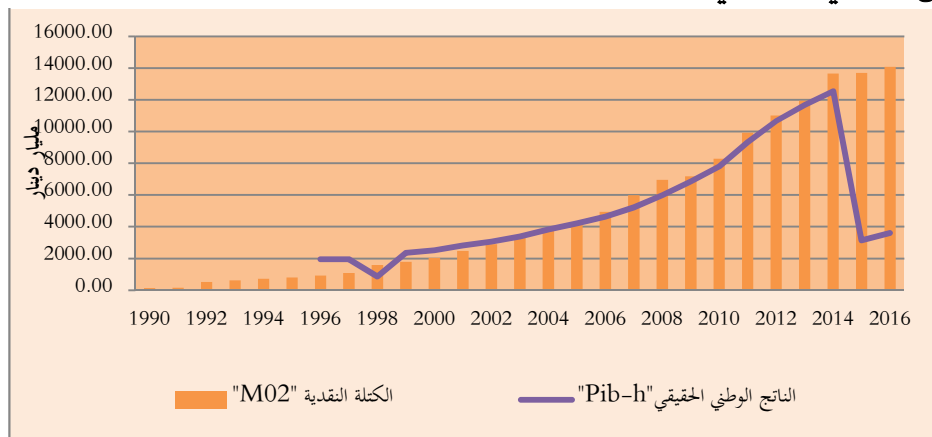
ثانياً- تحليل وتفسير النتائج:

يتبين من معادلة النموذج أنه هناك علاقة إحصائية موجبة بين العرض النقدي والناتج المحلي الإجمالي تماماً كما يوضحه الشكل رقم (02) أدناه، حيث هناك معنوية عند 1% للكتلة النقدية "M₂"، فزيادة هذه الأخيرة بوحدة

واحدة تؤدي إلى زيادة بأكثر من 80. في الناتج، أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى فهي معنوية عند 10% فقط، أي علاقتها ضعيفة. وعليه فإن زيادة الكتلة النقدية " M_2 " ضرورية لزيادة الناتج وليست محصورة في المتاحات النقدية وهذا ما لمسناه في الجزء النظري.

شكل رقم (02): أثر المجمعات النقدية على المؤشرات الاقتصادية الكلية -

الناتج الوطني الحقيقي



المصدر: من اعداد الباحثين، بالاعتماد على:

Bnq D'Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En - Algérie, Rapport 1990-2015.

زيادة " M_2 " يعني بالإضافة إلى زيادة المتاحات يجب أن تزداد الودائع الادخارية والقصيرة... الخ والتي تكون ضمن الجهاز المصرفي، وتساهم في الاستثمار عن طريق إقراضها وهو ما ذهب إليه كينز عندما ربط الادخار بالاستثمار وفرق بين الادخار والاكتناز. وفي ظل الوضع الراهن الذي تعرفه الجزائر ودعوات السلطات للجمهور في أكثر من مرة لإيداع أموالهم في البنوك والتعامل بالوسائل الدفع الحديثة، فإن زيادة العرض النقدي عن طريق الإصدار -وهو ما يعتزم اتخاذه في إطار التعديل الحاصل في قانون النقد والقرض والتمويل الغير محدود من البنك المركزي للخزينة العمومية كتمويل غير تقليدي- لن يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي إذا ما اتجهت هذه النقود التي يتم إصدارها إلى خارج الجهاز المصرفي وهو ما يعرف بظاهرة التسرب. وتؤثر هذه الظاهرة سلباً على الاقتصاد حيث تحد من قدرة البنوك

التجارية على إصدار نقود الودائع، والتي تعتبر من الركائز المهمة التي ظهرت في النظام النقدي الورقي حيث توفر التوسع النقدي اللازم للتوسع الإنتاجي والمعاملات التجارية والمبادلات عموماً.

ويبدو جلياً من خلال الشكل رقم (02)، أن سلوك الناتج الوطني الحقيقي يتناسب طردياً مع سلوك المجمعات النقدية خلال فترة الدراسة، وبالرغم من أن السنوات 2015- 2016 قد سجلت تراجع كبير في مؤشر النمو (الناتج الوطني) إلا أن السبب هو المباشر في نظرنا هو تراجع المالية العامة التي سجلت عجزاً للسنة الخامسة على التوالي أي تراكم العجز منذ 2009، هذا الذي سبب في اختلال في سلوك بعض المؤشرات الكلية كالاستثمار والبطالة والتي انعكست سلباً على المؤشر.

2- علاقة العرض النقدي بالتضخم Inflation:

نقدم نتائج تحليل الانحدار الخطي للعلاقة بين المتغير التابع (التضخم) والمتغيرات المستقلة (متغيرات المجمعات النقدية)، ويُلخّص الملحق أدناه مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews⁰⁸ لجدول الاختبارات ومعادلة الانحدار المتعدد التدريجي "stepwise".

أولاً- نتائج الانحدار باستعمال الانحدار المتعدد التدريجي stepwise:

variable	2	T Student
cons	(0.202148) *	9.123728
M ₁	(0.000255)*	4.560251
M ₂	(-0.000185) *	-4.726908
M _s	(-9.47E-05)*	-2.325284
R-sq	0.607044	/
Adj R-sq	0.555789	/
F-statistic	11.84357	/
Prob (F-stat.)	0.000068	/
Observations(n)	130	/

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على مخرجات 8 Eviews أنظر الملحق رقم 1 الجدول (1).

***،**،* مستويات معنوية عند 1% و 5% و 10% على التوالي.

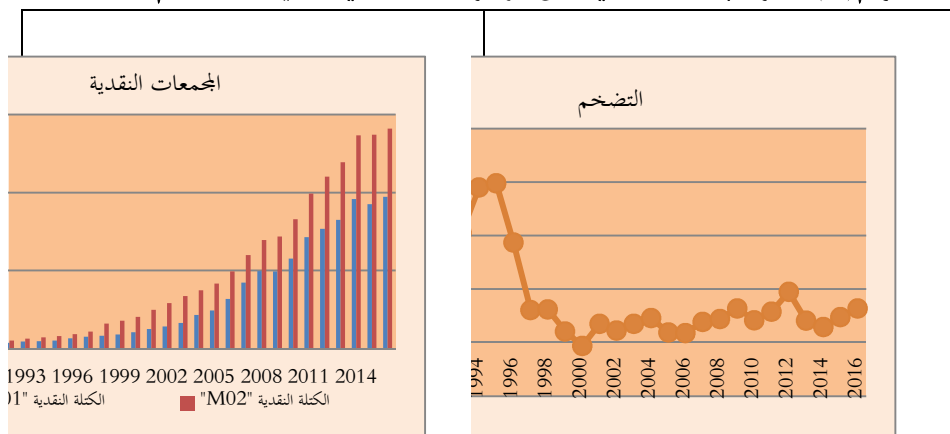
كما يظهر نموذج الانحدار التدريجي أن جميع المتغيرات الخاصة بالعرض النقدي معنوية عند 1%، وكلها مؤثر على التضخم كون النموذج لم يستثن أي متغير. وكشفت القيمة الإحصائية معنوية النموذج حيث بلغت القيمة المحسوبة لفisher $F\text{-statistic} = 0.8411$ ودرجة احتمال $\text{Prob}(F) = 0.00$ (stat) وهي أقل من 5% وعليه يعتبر النموذج معنوي كما أن معامل $R^2 = 0.600$ الذي يعتبر مقبولا كونه أكبر من 50%، حيث 60% من التغيرات التي تحدث في معدلات التضخم تكون بسبب العرض النقدي وال 40% الأخرى ترجع لأسباب أخرى. أما ما يتعلق بالتوزيع الطبيعي للبواقي والارتباط بين للمتغيرات، فإن الاختبارات جاءت مناسبة وهو ما يدعم معنوية النموذج. وعليهم النتائج المحصل عليها يمكن صياغة معادلة الانحدار على الشكل التالي:

$$\text{Inf} = 0.202148 + 0.000255M1 - 0.000185M2 - 9.47E - 05MS$$

ثانيا- تحليل وتفسير النتائج:

بينت الدراسة الإحصائية أن المتغيرات كلها معنوية غير أن العلاقة كما توضحها الدراسة أن أغلب ضعيفة لكل المتغيرات ما عدا الثابت، كما أن النتائج جاءت مغايرة للنظرية الاقتصادية حيث أن الكتلة النقدية والعرض النقدي يتناسبون بعلاقة عكسية مع معدل التضخم.

شكل رقم (03): أثر المجمعات النقدية على المؤشرات الاقتصادية الكلية - التضخم



المصدر: من اعداد الباحثين، بالاعتماد على:

إن ضعف العلاقة المسجلة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، يدفعنا إلى القول أن التضخم في الجزائر في الفترة المدروسة لم يكن سببه العرض النقدي كما يتضح من الشكل (03)، إنما يمكن أن يكون ناتج عن عدم توازن العرض والطلب على السلع والخدمات. حيث في كان الاقتصاد الجزائري يعرف معدلات تضخم مرتفعة في بداية التسعينات نظرا للظروف التي مرة بها البلاد بالإضافة إلى برنامج صندوق النقد الدولي وارتفاع البطالة وتعطيل الجهاز الإنتاجي بسبب الأزمة الأمنية وضعف العرض بسبب اتباع سياسات لتخفيض الواردات مما جعل العرض ضعيف مقارنة بالطلب، وهو من الأسباب الرئيسية للتضخم. أما بعد تحسن الأوضاع بعد سنة 2000، وعودة الأمن والاستقرار من جهة وارتفاع عائدات البترولية والتي وصلت إلى مستويات قياسية منذ الاستقلال، فإن العرض النقدي عرف زيادات سنوية معتبرة خاصة سنة 2007، 2011 و2014، غير أن التضخم كان محصور بين 02% بالثمة و 04% نظرا للعرض الوافر واللجوء إلى الاستيراد بقوة نظرا للوضع المالي المريح الذي كانت تعرفه البلاد إلى غاية 2014، أين بلغ 04% ثم 06% سنتي 2015 و2016 على التوالي. ويرجع ذلك للانخفاض المسجل في أسعار البترول وبذلك انخفاض الدخل واللجوء إلى خفض من الاستيراد مما يخلق مرة أخرى أزمة في العرض مما ينعكس على المستوى العام للأسعار ومعدلات التضخم. يبين الوضع القائم ضعف وهشاشة الجهاز الإنتاجي الجزائري، وارتباط السوق الجزائرية بالواردات الأجنبية، أي أن الاقتصاد الوطني قادر على استيعاب العرض النقدي الجديد، في حالة وجود قدرة على الاستيراد.

3- علاقة العرض النقدي بالبطالة Chomage :

نقدم نتائج تحليل الانحدار الخطي للعلاقة بين المتغير التابع (البطالة) والمتغيرات المستقلة (متغيرات المجمعات النقدية)، ويليخص الملحق أدناه مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews⁰⁸ لجدول الاختبارات ومعادلة الانحدار المتعدد التدريجي "stepwise".

أولاً - نتائج الانحدار باستعمال الانحدار المتعدد التدريجي stepwise:

variable	3	T Student
cons	(0.259680) *	20.69029
M ₁	/	/
M ₂	(-1.11E-05) *	-4.671296
M _s	(-3.89E-05)*	-1.482434
R-sq	0.699051	/
Adj R-sq	0.673972	/
F-statistic	27.87385	/
Prob (F-stat.)	0.000001	/
Observations(n)	130	/

المصدر: من إعداد الباحثين، باعتماد على مخرجات 8 Eviews أنظر الملحق

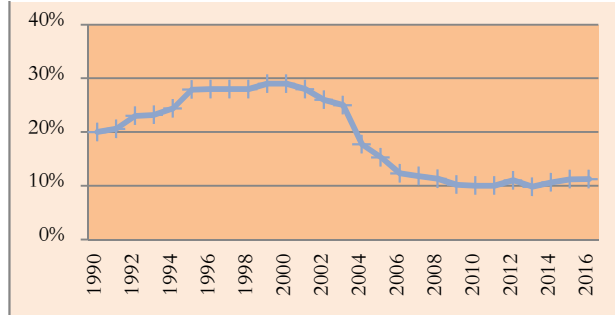
رقم 1 الجدول (1).

***،**،* مستويات معنوية عند 1% و 5% و 10% على التوالي.

كما يظهر نموذج الانحدار التدريجي أن أغلبية المتغيرات الخاصة بالعرض النقدي معنوية عند 1%، ومؤثر على البطالة كون النموذج لم يستثنى إلا متغير المعبر عن المتاحات النقدية M₁. وكشفت القيمة الإحصائية معنوية النموذج حيث بلغت القيمة المحسوبة لفيشر F-statistic= .8727 وبدرجة احتمال Prob(F-stat)=0,00 وهي أقل من 5% وعليه يعتبر النموذج معنويكما أن معامل R-sq=.690 قيمته منتسبة للتحليل العلاقة. وعليهم النتائج المحصل عليها يمكن صياغة معادلة الانحدار على الشكل التالي:

$$Ch = 0.259680 - 1.11E - 05 M2$$

شكل رقم (04): نمو مستوى البطالة في الجزائر



المصدر: من اعداد الباحثين، بالاعتماد على:

Bnq D'Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport 1990-2015

ثانيا- تحليل وتفسير النتائج: من خلال

النتائج الإحصائية المحصل عليها نجد أن الكتلة النقدية "M2" فقط هي التي يمكنها التأثير على البطالة كما أن العلاقة عكسية وضعيفة جدا. ويعتبر هذا موافق لما جاء في النظريات النقدية حيث أن هناك علاقة عكسية بين معدلات البطالة والعرض النقدي، غير أن ما تبينه هذه المعادلة أن الكتلة النقدية "M2" هي التي تؤثر على البطالة وتخفّضها في الجزائر خلال الفترة 1990- 2016، فلا تتعلق البطالة لا بالمتاحات النقدية ولا بالعرض النقدي الجديد، ورغم ذلك فإنه تظهر العلاقة الإحصائية أن الكتلة النقدية أثرها جد ضعيف على البطالة.

وعليه فإن خفض البطالة في الجزائر مرتبط بعوامل أخرى مثل مناصب التشغيل العمومية وبرامج التشغيل، ولا يعتمد على القطاع الخاص والمشاريع الاستثمارية التي تتأثر بالعرض النقدي والكتلة النقدية، حيث زيادة الكتلة النقدية يخفّض من أسعار الفائدة ويساعد على الاستثمار مما يخلق مناصب عمل جديدة ودائمة.

4- علاقة العرض النقدي بالإنفاق الحكومي:

نقدم نتائج تحليل الانحدار الخطي للعلاقة بين المتغير التابع (الانفاق الحكومي) والمتغيرات المستقلة (متغيرات المجمعات النقدية)، ويُلخّص الملحق

أدناه مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews⁰⁸ لجدول الاختبارات ومعادلة الانحدار المتعدد التدريجي "stepwise".

أولاً- نتائج الانحدار باستعمال الانحدار المتعدد التدريجي stepwise:

variable	1	T Student
Cons	(373.9579)*	2.885335
M ₁	(0.770754)*	27.85280
M ₂	/	/
M _S	-0.295143	-1.439632
R-sq	0.983914	/
Adj R-sq	0.982021	/
F-statistic	519.8939	/
Prob (F-stat.)	0.000000	/
Observations(n)	100	/

المصدر: من إعداد الباحثين، باعتماد على مخرجات 8 Eviews أنظر الملحق

رقم 1 الجدول (1).

***،**،* مستويات معنوية عند 1% و 5% و 10% على التوالي.

كما يظهر النموذج الإحصائي المعتمد أن المتغير "M₂" الذي يعبر عن الكتلة النقدية قد استثنى من النموذج لكونه لا يؤثر على الإنفاق الحكومي، أما العرض النقدي الجديد فهو غير معنوي أي لا تربطه أي علاقة إحصائية مع الإنفاق وعليه المتغير المستقل "M₁" هو الوحيد الذي يؤثر على الإنفاق خلال الفترة المدروسة 1997-2016. وكشفت القيمة الإحصائية معنوية النموذج حيث بلغت القيمة المحسوبة لفisher=0.89519 (F-statistic= بدرجة احتمال Prob(F- =0.00 Stat) وهي أقل من 5% وعليه يعتبر النموذج معنويكما أن معامل R-sq=0.980 الذي يعتبر مرتفعاً جداً وقريباً من الواحد. وعليهم النتائج المحصل عليها يمكن صياغة معادلة الانحدار على الشكل التالي:

$$Dp = 373.95 + 0.77 M_1$$

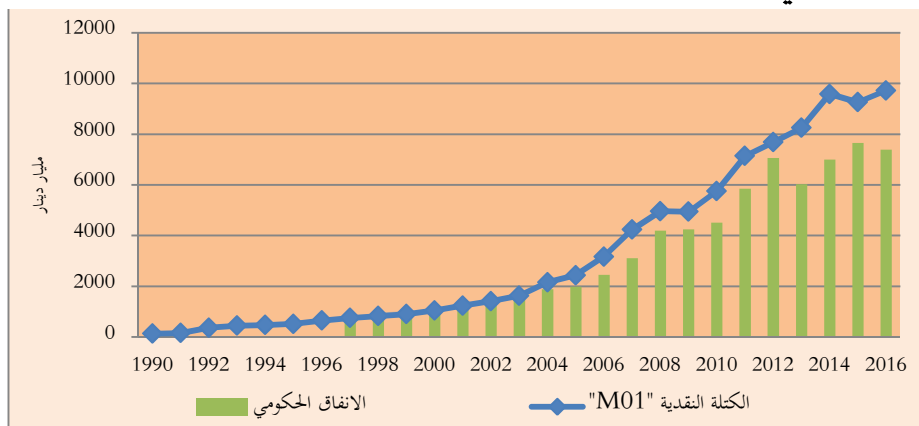
ثانياً- تحليل وتفسير النتائج:

كما نلاحظ من خلال المعادلة أعلاه أنه هناك علاقة إحصائية معنوية وموجبة، حيث زيادة المتاحات النقدية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة بـ 0.77 في الإنفاق الحكومي. وتفسر هذه العلاقة أن العرض النقدي في الفترة المدروسة لا

يمكن أن يؤثر على الإنفاق إلى من خلال وصول النقود الجديدة إلى السوق الحقيقي أي تصرف هذه المعروضات وتخرج من الجهاز المصرفي إلى الدائرة الحقيقية لكي يكون لها الأثر الحقيقي المقصود منها وهي إنفاقها على التنمية، خلق مناصب الشغل، والقيام بالاستثمارات العمومية حسب ما جاء في النظرية الكينزية. ويتطلب انتقال هذا الأثر عصنة في نظم الدفع وسرعة أداء مستحقات المشاريع العمومية بعيدا عن العراقيل البيروقراطية ومشكلة الدين العام وتأخر التسديد كما هو معرف في أغلب الاقتصاديات.

شكل رقم (05): أثر المجمعات النقدية على المؤشرات الاقتصادية الكلية -

الانفاق الحكومي



المصدر: من اعداد الباحثين، بالاعتماد على:

Bnq D'Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En -
Algérie, Rapport 1990-2015.

5- علاقة العرض النقدي بميزان المدفوعات : Balance de payment

نقدم نتائج تحليل الانحدار الخطي للعلاقة بين المتغير التابع (ميزان المدفوعات) والمتغيرات المستقلة (متغيرات المجمعات النقدية)، ويليخص الملحق أدناه مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews⁰⁸ لجدول الاختبارات ومعادلة الانحدار المتعدد التدريجي "stepwise".

أولاً- نتائج الانحدار باستعمال الانحدار المتعدد التدريجي stepwise:

variable	1	T Student
Cons	3.550793	1.074157
M ₁	(-0.002167)*	-2.505468
M ₂	/	/
M _s	(0.023968)*	3.604999
R-sq	0.372963	/
Adj R-sq	0.315959	/
F-statistic	6.542821	/
Prob (F-stat.)	0.005892	/
Observations(n)	96	/

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على مخرجات 8 Eviews أنظر الملحق

رقم 1 الجدول (1).

***،**،* مستويات معنوية عند 1% و 5% و 10% على التوالي.

يظهر النموذج الإحصائي المعتمد أن المتغيرات النقدية M_s، M₁ تؤثر على عجز ميزان المدفوعات خلال الفترة المدروسة 1992 - 2016. كما كشفت القيمة المحسوبة لفيشر F-statistic = 5.546 باحتمال Prob(F-stat) = 0.00 وهي أقل من 5% وعليه يعتبر النموذج معنويكما أن معامل R-sq = 0.37 فهو يعتبر ضعيفا فالعرض النقدي يؤثر بنسبة 37% على ميزان المدفوعات. وعليهم النتائج المحصل عليها يمكن صياغة معادلة الانحدار على الشكل التالي:

$$Bp = -0.002 M_1 + 0.023 M_s$$

تبين المعادلة أنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العجز في ميزان المدفوعات و المتاحات النقدية والعرض النقدي الجديد، حيث المتاحات النقدية تؤثر سلبا على العجز أما العرض النقدي الجديد يؤثر إيجابيا على العجز في ميزان المدفوعات غير أن أثر المتاحات النقدية على العجز جد ضعيف (- 0.002). ويفسر هذا الأثر الذي جاء مطابقا لما ورد في النظريات الاقتصادية أن زيادة العرض النقدي يؤدي إلى خفض سعر الفائدة وزيادة الاستثمارات والإنتاج، وبذلك زيادة الصادرات والحد من العجز في ميزان المدفوعات. غير أن النتيجة المتوصل إليها يمكن أن تعزي أيضا للمداخيل من المحروقات خلال الفترة الماضية، كون الاقتصاد الجزائري يعتمد على الاستيراد، وكل ما يزداد العرض النقدي

الجديد يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات وبما أن أغلبيتها أجنبية هذا يؤدي إلى تعميق العجز خاصة في غياب سياسات حمائية غير أن الوضع المالي المريح الذي عرفته البلاد خلال الفترة السابقة (قبل 2014) جعل هذا العجز غير ظاهر كون المداخل فاقت بنسبة كبيرة الواردات من السلع والخدمات.

6- علاقة العرض النقدي بسعر صرف الدينار مقابل الدولار Taux de change:

نقدم نتائج تحليل الانحدار الخطي للعلاقة بين المتغير التابع (سعر الدينار مقابل الدولار) والمتغيرات المستقلة (متغيرات المجمعات النقدية)، ويُلخّص الملحق أدناه مخرجات البرنامج الإحصائي⁰⁸ Eviews لجدول الاختبارات ومعادلة الانحدار المتعدد التدريجي "stepwise".

أولاً- نتائج الانحدار باستعمال الانحدار المتعدد التدريجي stepwise:

variable	1	T Student
Cons	(33.20177)*	9.059832
M ₁	(-0.055192)*	-5.944756
M ₂	(0.043167)*	6.566231
M _S	/	/
R-sq	0.826214	/
Adj R-sq	0.811732	/
F-statistic	57.05038	/
Prob (F-stat.)	0.000000	/
Observations(n)	130	/

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على مخرجات 8 Eviews أنظر الملحق رقم 1 الجدول (1).

***،**،* مستويات معنوية عند 1% و 5% و 10% على التوالي.

كما يظهر النموذج الإحصائي المعتمد أن المتغيرات النقدية "M₁، M₂" تؤثر على سعر صرف الدينار باستثناء العرض النقدي الجديد خلال الفترة المدروسة 1990 - 2016. كما كشفت القيمة المحسوبة لفيشر F-statistic = 0.0557 بدرجته احتمال Prob(F-stat) = 0,00 وهي أقل من 5% وعليه يعتبر النموذج معنويكما أن معامل R-sq = 0.82 الذي يعتبر مناسباً لدراسة العلاقة المرجوة وعليهم النتائج المحصل عليها يمكن صياغة معادلة الانحدار على الشكل التالي:

$$Tch = 33.20 - 0.055 M_1 + 0.043 M_2$$

ثانيا- تحليل وتفسير النتائج:

نلاحظ أن سعر صرف الدينار يتأثر بالعرض النقدي " M_2, M_1 " (الكتلة والمتاحات النقدية) غير أنه لا يتأثر بالمعروض النقدي الجديد " M_S "، كما بينت العلاقة الإحصائية أن العلاقة بين العرض النقدي وسعر الصرف كانت إيجابية أي زيادة العرض النقدي يؤثر إيجابيا في قيمة سعر الدينار، ويفسر هذا بكون الزيادة في عرض الكتلة النقدية يؤثر على سعر الفائدة ويتناسب مع الزيادة في الدخل الوطني، وعليه فإنه يؤثر إيجابيا سعر صرف الدينار كون الزيادة في الكتلة النقدية توجه إلى الاستثمارات المنتجة مما يدعم قيمة الدينار ويزيد من الطلب عليه. أما بالنسبة للمتاحات النقدية فترتبط سلبا بسعر الصرف كون خروج النقد من الجهاز المصرفي في الجزائر وعموما في الدول النامية والمتخلفة يطرح إشكالا كبيرا للسلطات النقدية كونها تعاني من ظاهرة التسرب النقدي فبمجرد خروج النقود المعروضة من الجهاز المصرفي يصبح من الصعب عودتها أو استرجاعها، مما يؤثر على القدرة الإقراضية للبنوك وعلى قدرتها على إنشاء النقود الائتمانية مما سيؤثر لاحقا على سعر الصرف. كما أن وجود سعرين للصرف في الجزائر رسمي وموازي، فإن زيادة المتاحات النقدية سيؤثر سلبا على قيمة العملة في السوق الموازية حسب قوانين العرض والطلب، في ظل عدم وجود قابلية لصرف العملة.

الخاتمة -

سعيانا من خلال هذا البحث إلى إبراز العلاقة بين العرض النقدي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية متمثلة في الناتج الوطني الإجمالي، التضخم، البطالة، الإنفاق الحكومي وسعر صرف الدينار. وكما قلنا سابقا أن هذه الدراسة جاءت متزامنة مع رغبة الحكومة الجزائرية طلب إصدار نقدي جديد لتمويل العجز في خزينتها واستمرارها في تمويل مخططاتها التنموية. لذا سعيانا إلى معرفة وبدقة أي من المجمعات النقدية المعروفة " M_2, M_1 "، بالإضافة إلى العرض النقدي السنوي الجديد " M_S " الذي يؤثر كل مرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية وقد اتبعنا طريقة الانحدار المتعدد التدريجي. وقد توصنا من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- يتأثر الناتج المحلي الإجمالي إيجابيا بالكتلة النقدية والعرض النقدي ولا يتعلق بالمتاحات النقدية وهذا يعني أن اثر السياسة النقدية التوسعية ستؤثر على الناتج الوطني بمجرد وصول المعروض النقدي إلى الجهاز المصرفي مما يتيح تمويل المشاريع الاستثمارية وخفض تكلفة التمويل، وهو ما يظهر في الدخل بنسبة أكثر من الزيادة في الاستثمار بفعل المضاعف والمعدل.

- يتأثر المستوى العام للأسعار بالمتاحات النقدية إيجابيا وهو ما جاء في النظريات النقدية، أما بالنسبة للكتلة النقدية والعرض النقدي الجديد، فهما لا يرفعان من معدلات التضخم إلى عند وصوله إلى الأعوان الاقتصادية، وتدخل في التداولات اليومية العادية، وعليه فإنه يمكن زيادة العرض النقدي في الجزائر دون التأثير على المستوى العام للأسعار بالارتفاع بشرط أن يكون هذا العرض متناسب مع الزيادة في الناتج، وكذلك موجه الإقراض من ثم للاستثمار وغير موجه للاستهلاك.

- ترتبط مستويات البطالة سلبيا بزيادة الكتلة النقدية حيث زيادة العرض النقدي الموجه للاستثمار يؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة ودائمة، وعليه خفض مستويات البطالة.

- ويتعلق الإنفاق الحكومي بالمتاحات النقدية وعليه فإن الأثر الناتج عن تمويل الإنفاق الحكومي بالإصدار النقدي الجديد، يظهر هذا الأثر عند زيادة المتاحات النقدية أي وصول هذا المعروض النقدي إلى التداول.

- يتأثر ميزان المدفوعات إيجابيا بالعرض النقدي الجديد، وفي ظل ضعف الجهاز الإنتاجي والقطاع الخاص، والاعتماد على الاستيراد، فإن العرض النقدي الجديد لا يلعب دوره في خفض أسعار الفائدة ودعم الإنتاج، إلا أن ارتفاع أسعار البترول جعل من هذه العلاقة إحصائيا إيجابية.

- تتعلق قيمة سعر صرف الدينار مقابل الدولار بالكتلة النقدية، حيث ترتبط قيمته إيجابيا بالكتلة النقدية، وسلبيا مع المتاحات النقدية، وعليه فزيادة العرض النقدي يؤثر إيجابيا على سعر الصرف إذا ساعدت هذه الزيادة في المعروض النقدي على دفع الجهاز الإنتاجي، وزيادة الصادرات فإنه ستتحسن قيمة الدينار، أما ارتفاع المتاحات النقدية يؤدي إلى خفض قيمة الدينار مما

يجعل من مسؤولية البنك المركزي السهر على رسم سياسة نقدية توجه من خلالها المعروض النقدي إلى القطاعات المنتجة، والتي تساعد في خفض قيمة الواردات ودعم الصادرات.

- وعليهم خلال النتائج المستوفاة سابقا يمكن أن نقدم الاقتراحات التالية:
- لضمان فعالية السياسة النقدية وقيام التغيير في العرض النقدي بالدور المرجو منه، ينبغي توفر نظام ووسائل دفع متطورة، تمكن من سرعة تطبيق السياسة النقدية وانتقال أثرها؛
- السعي لاكتساب اقتصاد حقيقي وقطاع إنتاجي متطور ومنتج، وخاصة مرن يستجيب للمتغيرات الاقتصادية الكلية؛
- العمل على خفض من الواردات وقي الأزمات والرخاء أيضا، وتعويضها بالعرض المحلي حيث تبين أن التضخم في الجزائر ناتج عن ارتفاع الطلب - العرض المحلي اقل بكثير من الإنتاج المحلي- ولا يتأثر بالعرض النقدي الجديد والكتلة النقدية؛
- في ظل ضعف الجهاز الإنتاجي يجب إيجاد بدائل في خصوص التشغيل، كما ان البطالة في الجزائر تتأثر بالعرض النقدي عكسيا غير أن الخل يمكن في ضعف الاستثمار المنتج الذي يحتاج لليد العاملة؛
- توجيه الائتمان للإقطاع الإنتاجي للتقليل من الواردات والخلل في ميزان المدفوعات، واستغلال عائدات البترول التي تركت ميزان المدفوعات فائضا لسنوات عديدة، ومحاولة الرقي بهذا القطاع وتحسين صادراته من مواد خام إلى مواد مصنعة؛
- العمل على تطوير نظم الدفع والحد من ظاهرة التسرب النقدي من جهة وإرساء آليات قادرة على تعبئة الادخار وتوجيهه للاستثمار، حيث ثبت أن الظاهرتين السابقتين تؤثران سلبا على سعر صرف الدينار؛
- الاهتمام بالسياسة النقدية، العرض النقدي، والمجاميع النقدية المؤثرة على كل متغير كلي على رأسها الكتلة النقدية M_2 ، من خلال تتبع الأثر وقنوات الانتقال حتى لا تنحرف هذه الزيادة أو الخفض عن تحقيق الهدف المرجو؛

المراجع والاحالات:

- (1) - صاري علي، السياسات النقدية الغير تقليدية، المجلة الجزائرية للعودة والسياسات الاقتصادية، العدد 4 - 2013، ص 54.
- (2) - ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص 173.
- (3) - بلعاش ميادة، أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر/فرنسا، أطروحة دكتوراه ل.م.م، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر، 2014/2015، ص 121.
- (4) - صاري علي، مرجع سبق ذكره، ص: 60.
- (5) - Amokrane Mustapha, Rasdi Sabrina, La conduite de la politique monétaire en Algérie durant les deux dernières décennies: objectifs et limites, Revue d'Economie et de Finance, Faculté des Sciences Economiques et Commerciales et des Sciences de Gestion, Université Huseiba Ben Bouali, Chlef, Algérie, Volume 1, p05.
- (6) - اسامة بشير الدباغ، اثيل عبد الجبار الجومرد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج، الطبعة الأولى، الأردن، 2003، ص: 29.
- (7) - عبد الحسين جليل أغالبي، سوسن كريم الجبوري، استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية في عينة من الدول النامية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 10 العدد 01، العراق، 2008، ص: 194.
- (8) - اسامة بسير الذباغ، اثيل عبد الجبار الجومرد، مرجع سبق ذكره، ص: 384.
- (9) - قنوني حبيب وآخرون، البطالة والتضخم في الجزائر دراسة العلاقة بين الظاهرتين 1990 - 2013"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 11، جامعة المسيلة، الجزائر، 2104، ص: 188.
- (10) - هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة للكتاب السوري، سوريا 2010، ص 11.
- (11) - نفس المرجع السابق، ص 17.



أثر تقلبات سعر النفط على النشاط الاقتصادي في الجزائر

للفترة من 1970 إلى غاية 2016

عبادة عبدالرؤوف*، بن قانة إسماعيل**

*كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة غرداية (UN4701)

abada_raouf2007@yahoo.fr

**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة ورقلة (UN3001)

benggana@gmail.com

الملخص -

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر تقلبات سعر النفط على النشاط الاقتصادي في الجزائر - ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي- باستعمال بيانات سنوية للفترة من 1970 إلى 2016 من خلال تطبيق نموذج تصحيح الخطأ (ECM) للتحقق من وجود علاقة توازنية على المديين الطويل والقصير ما بين المتغيرين. ولقد توصلت إلى إثبات تلك العلاقة على المديين، علما أن ما نسبته 19.09% من عدم التوازن في الناتج المحلي الإجمالي يتم تصحيحه سنويا.

الكلمات المفتاح -

سعر النفط ، ناتج محلي إجمالي، تكامل مشترك، نموذج تصحيح الخطأ.

The Effect Of Oil Price Fluctuation On The Algerian Economic Activity From 1970 To 2016

Abstract -

The Aim Of This Study Is To Test The Effect Of Oil Price Fluctuations On Economic Activity In Algeria, Represented By The GDP, Using Annual Data For The Period From 1970 To 2016 By Applying The Error Correction Model (ECM) To Verify A Long-Term And Short-Term Balance Relationship Between The Two Variables.

I Have Reached The Conclusion Of This Relationship In The Past, Noting That 19.09% Of The Imbalance In GDP Is Corrected Annually.

Keywords -

Oil Price, Gross Domestic Product, Co-Integration, Error Correction Model..

I- تمهيد

محاولة فهم كيفية تأثير أسعار النفط على النشاط الاقتصادي في الجزائر ينطلق من فهم طبيعة علاقته مع الناتج المحلي الإجمالي، على اعتبار أنه من أهم مقاييس النمو الاقتصادي. غير أن التحليل الاقتصادي عن طريق المقاربة القياسية يبين أن العلاقة بين أسعار النفط مع الناتج المحلي الإجمالي تتغير وفق عدة عوامل قد تعتبر في بعض الاقتصاديات من العوامل الخاصة بها، وعليه فإننا سنقوم بدراسة هذه الإشكالية في إجابة على السؤال التالي :

كيف نقيس أثر التغيرات في سعر النفط على النشاط الاقتصادي في

الجزائر على المديين الطويل والقصير؟

قصد الإجابة على هذا السؤال والإحاطة بجزئياته قمنا بتتبع الخطوات التالية:

- دراسة وصفية وتحليلية لحركتي أسعار النفط والناتج المحلي الخام
- الدراسة التطبيقية للتكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ.
- تحليل ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

لكن قبل ذلك لابد من الإشارة إلى مختلف الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع بشكل أو بآخر والتي نجد منها:

- 1- دراسة طارق بن قسمي، الزهرة فرحاني (2015)¹: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في الجزائر، ولهذا الغرض تم تقدير نموذج قياسي يتضمن متغيري أسعار النفط في السوق العالمية، ومتغير النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990- 2013 ، من خلال إجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة، والتي أشارت نتائجه إلى وجود علاقة طويلة المدى بين أسعار النفط

¹ - طارق بن قسمي، الزهرة فرحاني، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990- 2013)، المؤتمر الدولي الأول حول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2015.

والنمو الاقتصادي، وأن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بين المتغيرات التي تتصف بخاصية التكامل المشترك هو نموذج تصحيح الخطأ.

2- دراسة بوالشعور شريفة وقمري زينة (2015)²: وتهدف إلى اختبار أثر تقلبات لأسعار النفط في السوق العالمي على الاقتصاد الجزائري، من خلال دراسة أثر أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي والذي أخذ كأحد أهم المؤشرات الاقتصادية، وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ من أجل اختبار التوازن في المدى البعيد وتقرير ديناميكية المدى القصير، وذلك بالاعتماد على سلاسل زمنية سنوية من 1999 إلى 2013، وتوصلت الدراسة إلى أن سعر النفط له بالغ الأثر على الاقتصاد الكلي الجزائري، مما يجعل هذا الأخير رهين لسلوكه في السوق النفطي وبالتالي فإن الاقتصاد الجزائري عرضة للانهييار مع أبسط الهزات التي تمس أسعار النفط.

3- دراسة Cherifa Bouchaour & Hussein Ali Al-Zeaud (2012)³

تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في تأثير إنحرافات أسعار النفط على خمسة متغيرات للاقتصاد الكلي للجزائر: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدلات البطالة، معدلات التضخم، سعر الصرف الحقيقي وعرض النقود، باستخدام بيانات سنوية من 1980 إلى 2011، وذلك بتطبيق نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM، وتوصلت الدراسة إلى أن أسعار النفط ليس لها تأثير هام على معظم المتغيرات في المدى القصير، مع استثناء تأثيرهم الإيجابي على التضخم والسلبي على سعر الصرف الحقيقي، وأن لأسعار النفط تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم في المدى الطويل، ومن ناحية أخرى له تأثير سلبي

² - بولشعور شريفة وقمري زينة، تقدير الأثر القصير والطويل المدى لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM، المؤتمر الأول: السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2015.

³ - Cherifa Bouchaour & Hussein Ali Al-Zeaud, **Oil Price Distortion and Their Impact on Algerian Macroeconomic**, International Journal of Business and Management; Vol. 7, No. 18; 2012, pp 99 - 114

على سعر الصرف الحقيقي ومعدلات البطالة، وليس له أي تأثير على عرض النقود.

4- دراسة Nagmi M. Moftah Aimer (2016)⁴ : وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير التقلبات في أسعار النفط على النمو الاقتصادي في ليبيا، باستعمال بيانات سنوية من 2000 إلى غاية 2015 للمتغيرين سعر النفط الخام والنتاج المحلي الإجمالي، وذلك باستخدام منهجية جوهانسن للتكامل المشترك وتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) ، حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: إلى أنه لا توجد علاقة طويلة المدى بين سعر النفط والنتاج المحلي الإجمالي، وأن الصدمة في أسعار النفط لها تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير.

5- دراسة Goblan J Algahtan (2016)⁵ : تهدف إلى اختبار تأثير صدمات أسعار النفط على النشاط الاقتصادي للسعودية، باستخدام البيانات السنوية من 1970 إلى 2015 لتغطية جميع صدمات أسعار النفط لا سيما الانخفاض في أسعار النفط منتصف سنة 2014، وذلك بتطبيق نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)، ونموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM) بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي، الاستثمار، الميزان التجاري، والنتاج المحلي الإجمالي، حيث توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين أسعار النفط والنتاج المحلي الإجمالي السعودي في المدى الطويل، وعلى وجود علاقة طويلة المدى بين الإنفاق الحكومي، الميزان التجاري، والنتاج المحلي الإجمالي.

6- دراسة Musa Yusuf (2015)⁶ : وتهدف إلى اختبار تأثير صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي لنيجيريا باستعمال بيانات ربع سنوية من 1970 إلى 2011 للمتغيرات المسماة: سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي،

⁴ - Nagmi M. Moftah Aimer, THE EFFECTS OF FLUCTUATIONS OF OIL PRICE ON ECONOMIC GROWTH OF LIBYA, Energy Economics Letters, 2016, 3(2), pp 17-29 .

⁵ - Goblan J Algahtani, The Effect of Oil Price Shocks on Economic Activity in Saudi Arabia:Econometric Approach, International Journal of Business and Management; Vol. 11, No. 8; 2016,pp 124-133.

⁶ - Musa Yusuf, An analysis of the impact of oil price shocks on the growth of the Nigerian economy:1970 – 2011, Africa Journal of Business Mangement, Vol.9 (3), pp.103-115, 14 february, 2015.

الإنتاج الزراعي، الاضطرابات (متغير صوري)، وسعر النفط العالمي، وذلك بتطبيق نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) حيث أظهرت النتائج أن هناك استجابة إيجابية وسلبية لتأثير صدمات واضطرابات سعر النفط على النمو الاقتصادي مما يعني وجود تأثير طويل المدى بين هذه المتغيرات والنمو الاقتصادي..

7- دراسة (Shehu Usman Rano Aliyu 2009)⁷ : تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر صدمة سعر النفط وتقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي الحقيقي لنيجيريا باستخدام عينة من البيانات الربع السنوية للمتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أسعار النفط العالمية، سعر الصرف نايرا مقابل الدولار الأمريكي) خلال الفترة من 2007Q04 إلى 2008Q01، وذلك بتطبيق اختبار جوهانس للتكامل المشترك استنادا لتقنية نموذج الانحدار الذاتي VAR و تطبيق نموذج شعاع تصحيح الخطأ، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود سببية أحادية الاتجاه من أسعار النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي، سببية ثنائية الاتجاه من سعر الصرف الحقيقي إلى الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح، وأن صدمة سعر النفط والارتفاع في مستوى سعر الصرف لهما تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي الحقيقي في نيجيريا، وأن الناتج المحلي الإجمالي لنيجيريا يرتفع كثيرا بارتفاع سعر النفط بالمقارنة مع ارتفاع سعر الصرف في المدى الطويل، وأنه من خلال نموذج تصحيح الخطأ تبين أن المعامل صحيح الإشارة وله معنوية إحصائية هذا يعني أن شروط التوازن في المدى الطويل تؤثر على ديناميكية المدى القصير.

8- دراسة (Michael D. Bradley, Amany El-Anshasy 2005)⁸ : تهدف هذه الدراسة إلى تقصي دور أسعار النفط في

⁷ - Shehu Usman Rano Aliyu, **Impact of Oil Price Shock and Exchange Rate Volatility on Economic Growth in Nigeria: An Empirical Investigation**, Research Journal of International Studies - Issue 11 (July, 2009)

⁸ - Amany El-Anshasy, Michael D. Bradley, Frederick L. Joutz1, **Evidence on the Role of Oil Prices in Venezuela's Economic Performance**, the 25th Annual North American Conference of the USAEE/IAEE, Denver September 18-21, 2005.

تحديد اتجاهات النمو الاقتصادي لفنزويلا على المدى الطويل من خلال تحليل علاقات التكامل المشترك بين متغيرات الاقتصاد الكلي، وتحديد رد الفعل الديناميكي للاقتصاد الفنزويلي لصددمات أسعار النفط على المدى القصير من خلال نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR وذلك باستخدام بيانات سنوية للمتغيرات الاستثمار الحقيقي، الاستهلاك الحكومي الحقيقي، الإيرادات الحكومية الحقيقية، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وسعر النفط الحقيقي، خلال الفترة 1950-2001 وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع أسعار النفط وارتفاع الاستثمار يؤدي إلى ارتفاع مستوى الناتج على المدى الطويل، وأن صدمات سعر النفط لها تأثير مباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات الحكومية والاستهلاك الحكومي لا تؤثر بشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المدى الطويل أو على المدى القصير أي أن فنزويلا تعاني من "لعنة الموارد الطبيعية" وأن النفط سيكون له تأثير غير مباشر على الاستهلاك الحكومي في المدى القصير من خلال تأثيره المباشر على الناتج الداخلي الخام وأن التباين الكبير في أسعار النفط له تأثير سلبي على الأداء الاقتصادي في المدى القصير.

II- الطريقة والأدوات المستخدمة

في هذا الجزء من الدراسة سنحاول نمذجة علاقة الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنشاط الاقتصادي كدالة تابعة لسعر النفط خلال الفترة المذكورة

II-1- عينة الدراسة:

سنقوم بتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وسعر النفط الخام، باستعمال بيانات سنوية خلال الفترة من سنة 1970 إلى غاية سنة 2017، حيث أن بيانات الناتج المحلي الإجمالي لا تتوفر إلا في شكل بيانات سنوية نتيجة لذلك اختارنا في هذه الدراسة البيانات السنوية بدلا من البيانات الفصلية أو الشهرية، كما تم الحصول على بيانات الناتج المحلي الإجمالي من قاعدة البيانات الإحصائية للمؤشرات الاقتصادية للبنك الدولي⁹، في حين تم الحصول على بيانات سعر النفط الخام من النشرة الإحصائية

⁹ - <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?view=chart>

السوية لمنظمة الدول المصدرة للنفط¹⁰ (opec) 1999، 2010 - 2011، 2014، و2017، لتحليل العلاقة بين المتغيرين، فإنه سيتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ.

II-2- الدراسة الوصفية للمتغيرات

الجدول رقم (01): الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics							
المتغيرات	وحدة القياس	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Coefficient of Variance
Price	الدولار	47	.671	.45109	.2833	.5829	.88%88
GDP	الدولار	47	.86E+094	.14E+112	.38E+107	.95E+105	.57%80

المصدر: بناء على مخرجات SPSSv20.

1- بالنسبة لأسعار النفط

نلاحظ أن سعر النفط يتراوح بين أدنى قيمة و التي تمثل 1.67 دولار في سنة 1970 و أعلى قيمة 109,45 دولار سنة 2012 خلال الفترة قيد الدراسة وذلك ، بمتوسط يقدر ب 33.28 دولار وانحراف معياري قدره 29.58 دولار وهذا ما يوضحه الشكل رقم (01) و الذي هو في تزايد مستمر بمعادلة اتجاه عام على النحو التالي:

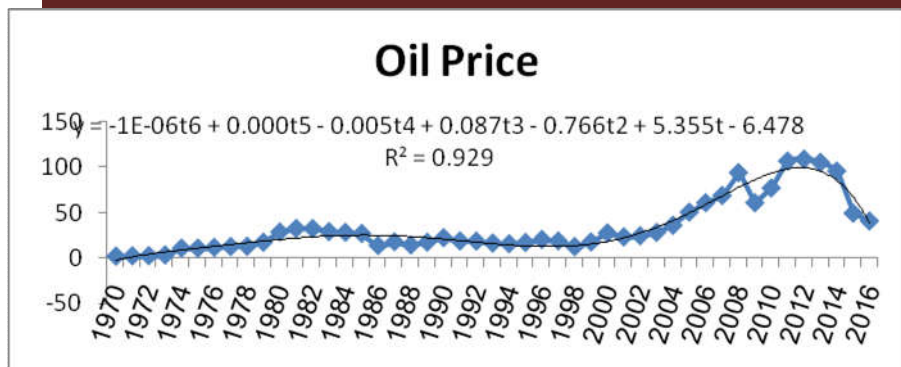
$$y = 1E-06t^6 - 0.0001t^5 - 0.005t^4 - 0.08t^3 + 0.766t^2 + 5.355t - 6.478$$

ومعامل تحديد $R^2 = 0.929$

وهي معادلة من الدرجة السادسة و التي تعكس التذبذب في سلوك أسعار النفط وهذا ما يؤكد معامل الاختلاف الذي بلغ 88.88% وهي نسبة كبيرة أكبر من 15% مما يعني عدم وجود تجانس في توزيع القيم حول المتوسط الحسابي.

الشكل رقم (01): تطور سعر النفط للفترة من 1970 إلى 2016

¹⁰ - http://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm



المصدر: بناء على مخرجات البرنامج EXCEL 2007.

2- الناتج المحلي الإجمالي للجزائر

نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي للجزائر يتراوح بين أدنى قيمة و التي تمثل $8.6E+094$ دولار في سنة 1970 و أعلى قيمة $2.14E+11$ دولار سنة 2014 خلال الفترة قيد الدراسة وذلك بمتوسط يقدر ب $7.38E+10$ دولار وانحراف معياري قدره $5.95E+10$ دولار ، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (02) و الذي هو في تزايد مستمر بمعادلة اتجاه عام على النحو التالي:

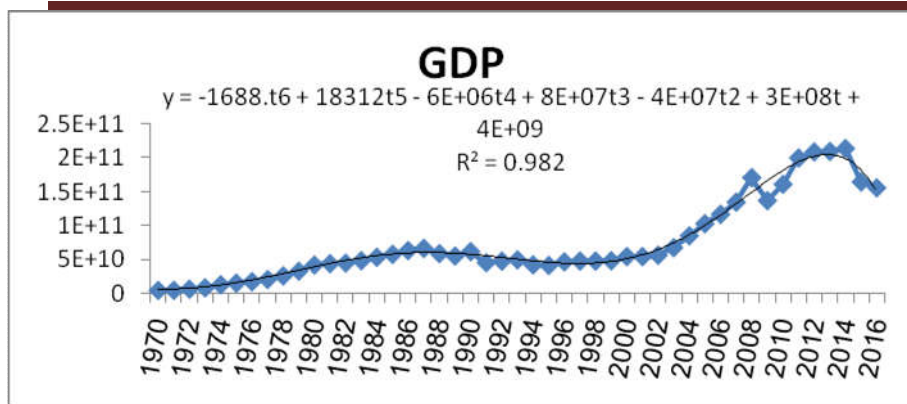
$$y = 1688.t^6 + 18322t^5 - 6E+06t^4 + 8E+07t^3 - 4E+07t^2 + 3E+08t + 4E+09$$

ومعامل تحديد $R^2 = 0.982$

وهي معادلة من الدرجة السادسة و التي تعكس التذبذب في سلوك أسعار النفط وهذا ما يؤكد معامل الاختلاف الذي بلغ 80.57% وهي نسبة كبيرة أكبر من 15% مما يعني عدم وجود تجانس في توزيع القيم حول المتوسط الحسابي.

الشكل رقم (02): تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر من 1970 إلى 2008

¹¹ - Renée Veyseyre, Aide-mémoire Statistique et Probabilités pour l'ingénieur, DUNOD, 2^e édition, Paris, 2006, P21.



المصدر: بناء على مخرجات البرنامج EXCEL 2007.

من خلال الدراسة الوصفية تبين أن معظم بيانات السلاسل الزمنية لسعر النفط والناتج المحلي الإجمالي غير متجانسة مما يتطلب منا إزالته وذلك إدخال اللوغاريتم على هذه المتغيرات.

II-3- الإطار المفاهيمي للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)

يرتكز اختبار التكامل المشترك على الخوارزمية التي اقترحها Engle and Granger(1987) والمكونة من أربع خطوات كما يلي:

الخطوة الأولى: اختبار درجة تكامل المتغيرات

من ضرورات التكامل المشترك أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، لذا تكون الخطوة الأولى هي اختبار كل متغير لتحديد درجة تكامله، ويمكننا تطبيق اختبار ديكي فولر المطور لنعرف عدد جذور الوحدة (إذا وجدت) في كل متغير، ونستطيع المفاضلة بين ثلاث حالات تقودنا إلى الخطوة اللاحقة أو تقترح التوقف¹²:

1- إذا كان كلا المتغيرين ساكن $I(0)$ نستطيع تطبيق الإنحدار التقليدي.

2- إذا كان المتغيران متكاملان بدرجات مختلفة، فمن الممكن أن نستنتج أنهما غير متكاملين.

¹² - خالد محمد السواعي، موضوعات متقدمة في الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، الدار

العربية للعلوم، لبنان، 2015، ص 277.

3- إذا كان كلا المتغيرين متكاملتين بنفس الدرجة ننتقل إلى الخطوة التالية.

الخطوة الثانية: تقدير علاقة طويلة الأجل

إذا أشارت الخطوة الأولى إلى أن كل من $\log gdp_t$ و $\log oilprice_t$ هما متكاملان من نفس الدرجة، تكون الخطوة الثانية تقدير علاقة توازنية طويلة الأجل بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS للصيغة:

$$\log gdp_t = \beta_1 + \beta_2 \log oilprice_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1.1)$$

الخطوة الثالثة: اختبار درجة تكامل البواقي

من أجل قبول علاقة التكامل المشترك، يجب أن تكون سلسلة بواقي التقدير ε_t مستقرة (اختبار الإستقرارية يتم عن طريق اختبار ديكي فولر المطور) حيث:

$$\varepsilon_t = \log gdp_t - \beta_2 \log oilprice_t - \beta_1 \dots \dots \dots (1.2)$$

في هذه الحالة لا يمكن استخدام جداول ديكي فولر، فالاختبار يتم على البواقي انطلاقاً من العلاقة الساكنة وليس على البواقي الحقيقية من علاقة التكامل المشترك، قام ما كينون (1991) Mackinon بمحاكاة الجداول التي تعتمد على عدد المشاهدات التي تظهر في العلاقة الساكنة¹³. فإذا لم تكن البواقي مستقرة فإننا نحصل على نتيجة زائفة، أما إذا كانت البواقي مستقرة فإن انحدار OLS ينتج مقدرات متسقة للمعلمة المتكاملة β_2 .

الخطوة الرابعة: تقدير نموذج تصحيح الخطأ Error-Correction Model

إذا كانت السلسلتان $\log gdp_t$ و $\log oilprice_t$ متكاملتان من الدرجة الأولى $I(1)$ ، وكانت البواقي الناتجة من تقدير العلاقة طويلة المدى مستقرة، فإننا نستطيع تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM¹⁴ (العلاقة قصيرة المدى بطريقة

$$\Delta \log gdp_t = \beta_3 + \beta_4 \Delta \log oilprice_t + \beta_5 \varepsilon_{t-1} + \mu_t, \beta_4 < 0 \dots (1.3) \text{ النموذج}$$

حيث:

¹³ - شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2012، ص 292.

¹⁴ - Régis Bourbonnais, *Econométrie cours et exercices corrigés*, 9^e édition, Dunod, Paris, 2015, P 304.

$\nabla \logoilprice_t$ ، $\nabla \loggdpt_t$: هي الفروقات من الدرجة الأولى للمتغيرين $\logoilprice_t$ و $\loggdpt_t$

β_3 : الحد الثابت

β_2 : معامل المدى القصير

ϵ_{t-1} : بواقي تقدير النموذج (1.1) في الفترة السابقة وهو حد تصحيح الخطأ الذي يقود المتغيرات $\loggdpt_t$ و $\logoilprice_t$ لاستعادة التوازن مرة أخرى للنظام .

β_5 : ويخبرنا بمعدل سرعة تصحيح عدم التوازن في النظام، يجب أن يكون سالبا ومعنوي ، والذي يؤكد أن هناك علاقة توازنية طويلة بين المتغيرين ، إذا لم يكن كذلك يجب رفض نمذجة ECM.

μ_t : تشويش أبيض حد الخطأ

ونحلل أثر المتغيرات طويلة الأجل وقصيرة الأجل ، وفي النهاية يجب أن نختبر كفاءة النموذج من خلال الفحص التشخيصي

II - 3- النتائج التطبيقية للتكامل المشترك وتقدير لنموذج تصحيح

الخطأ

II - 3- 1- اختبار درجة تكامل المتغيرين

الجدول رقم (02): اختبار ديكي فولر المطور (ADF test) في المستوى وبعد الفروقات

المتغير	نوع النموذج	السلسلة الأصلية			السلسلة المحولة (الفروقات من الدرجة الأولى)		
		القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الاحتمالية	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الاحتمالية
Loggd	النموذج (1)	.4273	-1.948	.9990	-3.918	-1.948	.0000
	النموذج (2)	-3.288	-2.928	.0210	-4.594	-2.928	.0000
	النموذج (3)	-2.943	-3.513	.1590	-5.112	-3.513	.0000
logoil price	النموذج (1)	.6270	-1.948	.8480	-5.746	-1.948	.0000
	النموذج (2)	-2.837	-2.928	.0600	-5.900	-2.928	.0000
	النموذج (3)	-2.386	-3.513	.3810	-6.172	-3.513	.0000

المصدر: بناء على مخرجات Eviews.9

من خلال الجدول رقم (02) يتضح أن السلاسل الأصلية للمتغيرات Loggd و logoilprice غير مستقرة بسبب وجود جذر وحدوي وذلك لأن القيم المحسوبة لاختبار ديكي فولر المطور أقل من القيم الحرجة لي ديكي فولر وهذا ما تؤكدته القيمة الاحتمالية التي كانت أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5 % إلا في النموذج (2) لـ Loggd.

أما السلسلتان المحولتان عن طريق الفروقات من الدرجة الأولى مستقرتان لعدم وجود جذر وحدوي لأن القيم المحسوبة أقل من القيم الحرجة لي ديكي فولر وهذا ما تؤكد القيمة الاحتمالية التي كانت أقل من 0.05 عند مستوى معنوية 5%، أي أن السلسلتان Loggdp و logoilprice متكاملتان من الرتبة الأولى $I(1)$ ، وهذا يعني أن هناك احتمال وجود تكامل مشترك.

II- 3- 2- تقدير العلاقة طويلة المدى بطريقة OLS

(0.41)

$$\log gdp_t = 21.823 + 0.914 \log oilprice_t \quad (2.1) \dots\dots\dots$$

((0.000)) ((0.000))

$R^2 = 0.9025$ $F_{stat} = 416.64$ (.)t-student (.)Prob $n = 47$ $t = 1970, \dots, 2016$

بما أن $\log gdp_t$ و $\log oilprice_t$ كل منهما غير مستقر بشكل منفرد وكذلك نلاحظ أن معامل التحديد $R^2 = 0.9025$ أكبر من إحصائية درين واتسون $DW = 0.523$ ، فهناك إمكانية أن يكون هذا الانحدار زائف، وهذا ما يؤدي بنا لإجراء اختبار جذر الوحدة على البواقي.

II- 3- 3- اختبار استقرارية البواقي

يتم اختبار التكامل المشترك انطلاقاً من بواقي التقدير، علينا أن نتأكد من أن البواقي مستقرة باستخدام إحصائية ديكي فولر المطور وإحصائية فيليبس وبيرون.

جدول رقم (03): نتائج اختبارات الجذر الوحدوي على البواقي

النموذج (1)	ADF test	PP Test
القيمة المحسوبة	-2.266	-2.266
القيمة الحرجة عند 5%	-1.948	-1.948
القيمة الاحتمالية	0.024	0.024

المصدر: بناء على مخرجات Eviews.9

من خلال الجدول رقم (03) يتضح أن سلسلة البواقي مستقرة لعدم وجود جذر وحدوي لأن القيمة المحسوبة لاختبار ديكي فولر المطور واختبار فيليبس وبيرون أكبر من القيم الحرجة لـ Mackinon وهذا ما تؤكد القيمة الاحتمالية 0.024 التي أقل من 0.05 عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نستنتج أن بواقي انحدار $\log gdp_t$ على $\log oilprice_t$ هي متكاملة من الدرجة $I(0)$.

وبالتالي نموذج الانحدار (2.1) ليس زائفاً على الرغم من أن هذين المتغيرين كل منهما على حدى غير ساكن ويمكن تسميته بدالة المدى البعيد أو الساكن، ويتم تفسير معاملهما كمعالم المدى البعيد. وهذا ما يقودنا إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM.

II-3-4 تقدير نموذج تصحيح الخطأ

أولاً: حساب البواقي في الفترة السابقة:

$$\hat{\varepsilon}_{t-1} = \log gdp_{t-1} - 0.914 \log oilprice_{t-1} - 21.823$$

ثانياً: تقدير النموذج

$\nabla \log gdp_t = 0.05 + 0.326 \nabla \log oilprice_t - 0.1909 \hat{\varepsilon}_{t-1} \dots (2.2)$			
(3.667)	(7.540)	(-4.019)	
((0.000))	((0.000))	((0.000))	
$R^2 = 0.6154 \quad F_{STAT} = 34.40 \quad (.)t = student \quad (.)Prob \quad n = 47 \quad t = 1970, \dots, 2016$			

من الملاحظ أن معامل $\hat{\varepsilon}_{t-1}$ الذي يساوي -0.1909 سالب ومعنوي، وهذا يعني يجب قبول نموذج تصحيح الخطأ أي وجود تكامل مشترك بين $\log gdp_t$ و $\log oilprice_t$ ، ويشير إلى تأكيد علاقة التوازن طويلة المدى بين سعر النفط والنتائج المحلي الإجمالي، كما أن هذا الانحدار غير زائف لأن معامل التحديد $R^2 = 0.6154$ أقل من إحصائية درين واتسون $DW = 1.839$.

II-3-5 الفحص التشخيصي لنموذج تصحيح الخطأ ECM

أولاً: اختبار Breush-Godfrey :

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ القيمة الاحتمالية لاختبار Breush-Godfrey 0.628 أكبر من 0.05. أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء عند مستوي معنوية 5%.

ثانياً: اختبار التوزيع الطبيعي

من خلال الشكل رقم (03) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Berra تساوي 1040. أكبر من 0.05 ومنه فإن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً عند مستوي معنوية 5%.

من خلال التحليل الإحصائي يتبين أن نموذج تصحيح الخطأ مقبول إحصائياً.

III- مناقشة النتائج

أولاً: بالنسبة للعلاقة التوازنية طويلة المدى :

- من خلال نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى نلاحظ:
- أن معالم النموذج بالنسبة لـ *log oil price* , بالإضافة للحد الثابت لها معنوية إحصائية لأن القيمة الاحتمالية كانت على التوالي 0.000 و 0.000. أقل من 0.05 عند مستوى معنوية 5%.
 - المعلمة $B_1 = 21.823$ والتي تمثل الحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون سعر النفط يساوي الصفر فإن الناتج المحلي الإجمالي يكون في حدود 21.823 دولار.
 - معلمة سعر النفط و التي هي $B_2 = 0.914$ وهي الميل الحدي المتوازن أو الميل الحدي في المدى الطويل للناتج المحلي الإجمالي، تبين أنه إذا تغير سعر النفط بدولار واحد فإن الناتج المحلي الإجمالي يرتفع بـ 0.914 دولار ، أي أن العلاقة بين سعر النفط والناتج المحلي الإجمالي هي علاقة طردية و مقبولة من الناحية الاقتصادية .
 - أن معامل التحديد $R^2 = 0.9025$ وهذا يدل على أن القدرة التفسيرية للنموذج عالية وأن هناك جودة للتوفيق والارتباط عالية بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر النفط، وأن سعر النفط يفسر الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 90.25%
 - على المدى الطويل.
 - النموذج له معنوية إحصائية كلية لأن إحصائية فيشر التي تساوي $F = 6.64416$ أكبر تماماً من القيمة المجدولة لتوزيع فيشر $F(1,45;0.05) = 4.00$ وبالتالي النموذج مقبول إحصائياً عند مستوى معنوية 5%.
- #### ثانياً: بالنسبة للعلاقة التوازنية قصيرة المدى:
- من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ تبين أن:
- المعلمة $B_4 = 0.326$ لها معنوية إحصائية لأن القيمة الاحتمالية 0.000 أقل من 0.05 عند مستوى معنوية 5% ، والتي تعتبر كميل حدي للناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير، كما توضح أن التغيرات القصيرة المدى في سعر النفط لها تأثير موجب على تغيرات المدى القصير للناتج المحلي الإجمالي.

- المعلمة $B_5 = -0.1909$ سالبة ولها معنوية إحصائية لأن القيمة الاحتمالية 0.000 أقل من 0.05 عند مستوى معنوية 5%، أي أن سرعة التصحيح في معادلة المدى القصير يساوي 0.1909، مما يدل على أن ما نسبته 19.09% من عدم التوازن في الناتج المحلي الإجمالي (انحرافه عن قيمته التكاملية) يتم تصحيحه سنويا.

IV - خلاصة -

حاولنا في هذا الدراسة التي هي تحت عنوان " تحليل تأثير تقلبات سعر النفط على النشاط الاقتصادي للجزائر للفترة من 1970 إلى غاية 2016"، معرفة ما مدى تأثير هذا السعر على النشاط الاقتصادي في المدى الطويل والمدى القصير وبغرض إعطاء بعد كمي لتأثير تقلبات سعر نفط على الناتج المحلي الإجمالي والذي يعتبر من المكونات الأساسية للبيئة الاقتصادية في الجزائر، قمنا بإسقاط الجانب النظري لنماذج تصحيح الخطأ (ECM) على حالة الجزائر، وذلك من خلال إجراء جميع الاختبارات المتعلقة بتقدير العلاقات التوازنية الطويلة والقصيرة المدى، حيث خلصت الدراسة إلى أن:

- مرونة الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل هي 0.914 دولار وتبين أنه إذا تغير سعر النفط بدولار واحد فإن الناتج المحلي الإجمالي يرتفع ب 0.914 دولار، أي أن العلاقة بين سعر النفط والناتج المحلي الإجمالي هي علاقة طردية في المدى الطويل.

- وأن سعر النفط يفسر الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 90.25% في المدى الطويل.

- مرونة الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير هي 0.326 دولار، كما توضح أن التغيرات القصيرة المدى في سعر النفط لها تأثير موجب على تغيرات الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير.

- أن سرعة التصحيح في معادلة المدى القصير يساوي 0.1909، مما يدل على أن ما نسبته 19.09% من عدم التوازن في الناتج المحلي الإجمالي (انحرافه عن قيمته التكاملية) يتم تصحيحه سنويا.

من خلال هذه النتائج يتبين أن الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسعار النفط، وبالتالي من الضروري على الجزائر عند ارتفاع أسعار النفط استغلال

الموارد المالية استغلالاً أمثل مع المحافظة على احتياطي مناسب من العملة الصعبة لاستعماله في المستقبل خاصة عند انخفاض أسعار النفط، هذا لمواجهة حاجيات السكان المتزايدة و مواصلة عمليات التنمية، وتشجيع عمليات الاستثمار خارج المحروقات خاصة في قطاع السياحة الذي يعد بالكثير، نظرا للإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول رقم (04): نتائج تقدير العلاقة التوازنية طويلة المدى

Dependent Variable: LOGGDP
Method: Least Squares
Date: 11/04/17 Time: 02:03
Sample: 1970 2016
Included observations: 47

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	21.82309	0.145994	149.4793	0.0000
LOGOILPRICE	0.914307	0.044793	20.41184	0.0000
R-squared	0.902522	Mean dependent var		24.66796
Adjusted R-squared	0.900356	S.D. dependent var		0.944029
S.E. of regression	0.297996	Akaike info criterion		0.458150
Sum squared resid	3.996080	Schwarz criterion		0.536879
Log likelihood	-8.766518	Hannan-Quinn criter.		0.487776
F-statistic	416.6434	Durbin-Watson stat		0.523033
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: بناء على مخرجات البرنامج 9. Eviews

الجدول رقم (05): نتائج اختبار فيليبس-بيرون لبواقي تقدير العلاقة طويلة المدى

Null Hypothesis: RESIDS has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.266659	0.0241
Test critical values:		
1% level	-2.616203	
5% level	-1.948140	
10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.040781
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.040781

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(RESIDS)
Method: Least Squares
Date: 11/05/17 Time: 09:42
Sample (adjusted): 1971 2016
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESIDS(-1)	-0.241186	0.106406	-2.266659	0.0283
R-squared	0.099665	Mean dependent var		0.011902
Adjusted R-squared	0.099665	S.D. dependent var		0.215178
S.E. of regression	0.204173	Akaike info criterion		-0.318195
Sum squared resid	1.875905	Schwarz criterion		-0.278442
Log likelihood	8.318482	Hannan-Quinn criter.		-0.303303
Durbin-Watson stat	1.799000			

المصدر: بناء على مخرجات البرنامج Eviews.9

الجدول رقم (06): نتائج اختبار ديكي فولر لبواقي تقدير العلاقة طويلة المدى

Null Hypothesis: RESIDS has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.266659	0.0241
Test critical values: 1% level	-2.616203	
5% level	-1.948140	
10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(RESIDS)

Method: Least Squares

Date: 11/04/17 Time: 10:58

Sample (adjusted): 1971 2016

Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESIDS(-1)	-0.241186	0.106406	-2.266659	0.0283
R-squared	0.099665	Mean dependent var		0.011902
Adjusted R-squared	0.099665	S.D. dependent var		0.215178
S.E. of regression	0.204173	Akaike info criterion		-0.318195
Sum squared resid	1.875905	Schwarz criterion		-0.278442
Log likelihood	8.318482	Hannan-Quinn criter.		-0.303303
Durbin-Watson stat	1.799000			

المصدر: بناء على مخرجات البرنامج Eviews.9

الجدول رقم (07): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(LOGGDP)

Method: Least Squares

Date: 11/04/17 Time: 02:01

Sample (adjusted): 1971 2016

Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.050394	0.013742	3.667067	0.0007
D(LOGOILPRICE)	0.326610	0.043312	7.540911	0.0000
RESIDS(-1)	-0.190908	0.047498	-4.019288	0.0002
R-squared	0.615440	Mean dependent var		0.075405
Adjusted R-squared	0.597553	S.D. dependent var		0.143119
S.E. of regression	0.090793	Akaike info criterion		-1.897486
Sum squared resid	0.354461	Schwarz criterion		-1.778227
Log likelihood	46.64217	Hannan-Quinn criter.		-1.852811
F-statistic	34.40802	Durbin-Watson stat		1.839739
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: بناء على مخرجات البرنامج Eviews.9

الجدول رقم (08): نتائج اختبار Breush-Godfrey لبواقي تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.423372	Prob. F(2,41)	0.6577
Obs*R-squared	0.930783	Prob. Chi-Square(2)	0.6279

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 11/04/17 Time: 11:01

Sample: 1971 2016

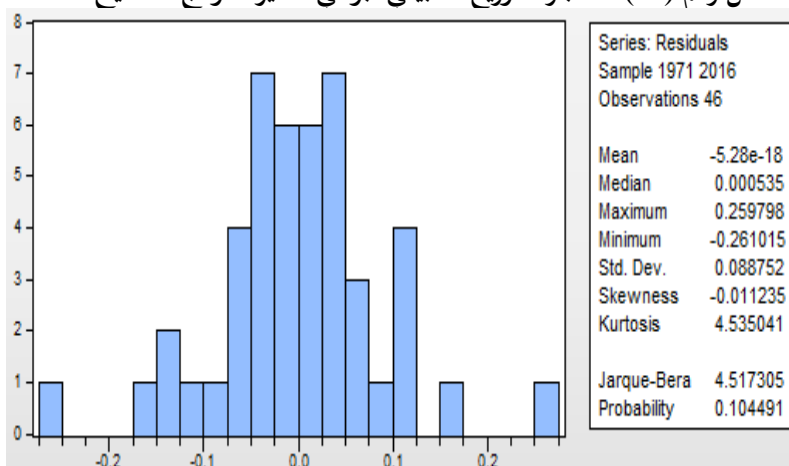
Included observations: 46

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.000117	0.013967	-0.008386	0.9933
D(LOGOILPRICE)	0.003679	0.046921	0.078404	0.9379
RESIDS(-1)	-0.002574	0.050491	-0.050981	0.9596
RESID(-1)	0.080540	0.167318	0.481360	0.6328
RESID(-2)	-0.126436	0.163235	-0.774569	0.4430
R-squared	0.020234	Mean dependent var	-5.28E-18	
Adjusted R-squared	-0.075352	S.D. dependent var	0.088752	
S.E. of regression	0.092035	Akaike info criterion	-1.830971	
Sum squared resid	0.347289	Schwarz criterion	-1.632206	
Log likelihood	47.11234	Hannan-Quinn criter.	-1.756513	
F-statistic	0.211686	Durbin-Watson stat	1.983580	
Prob(F-statistic)	0.930468			

المصدر: بناء على مخرجات البرنامج Eviews.9

الشكل رقم (03): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي تقدير نموذج تصحيح الخطأ



المصدر: بناء على مخرجات البرنامج Eviews.9

الإحالات والمراجع:

- 1- طارق بن قسيمي، الزهرة فرحاني، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2013)، المؤتمر الأول: السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2015.
- 2- بوالشعور شريفة وقمري زينة، تقدير الأثر القصير والطويل المدى لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM، المؤتمر الأول: السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2015.
- 3- Cherifa Bouchaour & Hussein Ali Al-Zeaud, **Oil Price Distortion and Their Impact on Algerian Macroeconomic**, International Journal of Business and Management; Vol. 7, No. 18; 2012, pp 99 - 114
- 4- Nagmi M. Moftah Aimer, **THE EFFECTS OF FLUCTUATIONS OF OIL PRICE ON ECONOMIC GROWTH OF LIBYA**, Energy Economics Letters, 2016, 3(2), pp 17-29 .
- 5- Goblan J Algahtani, **The Effect of Oil Price Shocks on Economic Activity in Saudi Arabia, Econometric Approach**, International Journal of Business and Management; Vol. 11, No. 8; 2016, pp 124-133.
- 6- Musa Yusuf, **An analysis of the impact of oil price shocks on the growth of the Nigerian economy:1970 – 2011**, Africa Journal of Business Mangement, Vol.9 (3), pp.103-115, 14 february, 2015.
- 7 - Shehu Usman Rano Aliyu, **Impact of Oil Price Shock and Exchange Rate Volatility on Economic Growth in Nigeria: An Empirical Investigation**, Research Journal of International Studies - Issue 11 (July, 2009)
- 8 - Amany El-Anshasy, Michael D. Bradley, Frederick L. Joutz1, **Evidence on the Role of Oil Prices in Venezuela's Economic Performance**, the 25th Annual North American Conference of the USAEE/IAEE, Denver September 18-21, 2005.
- 9 - <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?view=chart>
- 10 - http://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm
- 11- Renée Veyseyre, **Aide-mémoire Statistique et Probabilités pour l'ingénieur**, DUNOD, 2^e édition, Paris, 2006, P21.
- 12- خالد محمد السواعي، **موضوعات متقدمة في الاقتصاد القياسي**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2015.
- 13- شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2012.
- 14- Régis Bourbonnais, **Econométrie cours et exercices corrigés**, 9^e édition, Dunod, Paris, 2015.



Les pratiques de la comptabilité verte : Une innovation comptable au profit de l'environnement

Imène TOUADI

Normalisation Comptable et Audit d'entreprise

Laboratoire de recherche en management (Permanan) –EHEC-

imene.touadi@gmail.com

Résumé -

Le concept de développement durable (DD) est apparu afin d'assurer un progrès économique responsable socialement et socialement. A travers l'appui des parties prenantes, la notion a réussi à trouver sa place dans de multiples débats internationaux.

Les entreprises, de leur côté, intègrent le DD et plus précisément le pilier environnement dans leur gestion en affichant une stratégie environnementale. Ces dernières reflètent le degré d'adhésion de cette entreprise au sujet de protection de l'environnement.

Pour mettre en place sa stratégie environnementale, l'entreprise se doit de mettre en place un système de management environnemental (SME) muni d'un certain nombre d'outils, tels que la comptabilité environnementale (CE), pour assurer une performance environnementale (PE), une gestion environnementale optimale et une prise de décision saine.

La mise en œuvre harmonieuse entre deux mesures politiques décisives: gérer les ressources de l'environnement de manière à assurer un progrès durable et garantir la survie de l'humanité. C'est dans cette perspective sociale, économique et écologique, que chaque pays doit trouver sa propre voie de développement

durable, afin que cet objectif devienne une réalité à l'échelle mondiale.

Motsclés: Développement durable, Stratégie environnementale, Coût de dégradation, Comptabilité environnemental, Système de Management Environnemental.

The practices of green accounting: An accounting innovation for the benefit of the environment

Summary

To ensure a socially responsible economic development, the concept of sustainable development (SD) appeared. Through the support of stakeholders, the concept has managed to find its place in many international debates.

Companies, meanwhile, include the SD and specifically the environmental pillar in their management by displaying an environmental strategy. They reflect the degree of adherence of the company regarding environmental protection.

To implement its environmental strategy, the company must implement an environmental management system (EMS) with a number of tools, such as environmental accounting (EC) to ensure environmental performance (EP), optimal environmental management and sound decision making.

The smooth mplementation of two decisive policy measures: managing environmental resources to ensure sustainable progress and ensure the survival of humanity. It is in this social, economic and ecological perspective, that each country must find its own path of sustainable development, so that this goal a reality worldwide.

Keywords –

Sustainable development, Environmental strategy, Cost of degradation, Environmental accounting, Environmental Management System.

Introduction:

Les rapports entre l'économie et l'environnement sont difficiles, d'un côté l'économie exige la production, le commerce et la consommation considérés comme des maux et dégradations à l'environnement et la biodiversité. D'un autre côté, cette discipline propose la gestion rationnelle de l'environnement avec une protection optimale qui se tend à long terme vers une optimisation temporelle et intergénérationnelle.

Au cours des dernières décennies, les préoccupations écologiques sont progressivement devenues un véritable enjeu stratégique pour la plupart des entreprises. La question de leur responsabilité environnementale est exprimée par la mise en œuvre de stratégies de développement durable (DD), notamment dans leur dimension environnementale.

Cette prise en compte des problématiques écologiques est due aux : crises environnementales produites par le passé (Bhopal, Erika, Exxon-Valdès, ...), aux phénomènes écologiques notamment le réchauffement climatiques, ainsi les pressions de diverses parties prenantes.

Ce travail consiste principalement à présenter la notion du développement durable et son intégration dans la sphère économique notamment au sein d'une entreprise d'un point du vue comptable via la comptabilité verte.

L'objectif est de décrire et d'examiner la nouvelle tendance mondiale vis-à-vis de l'environnement notamment au sein d'une entreprise devenue une obligation légale et son impact sur le rendement économique de celle-ci. Par ailleurs, il convient de mettre en exergue les outils et techniques qui rendent applicable l'intégration de la notion du vert dans les orientations stratégiques d'une entreprise à but lucratif. Pour cela, ce travail tente de répondre à la

problématique suivante : la comptabilité verte est-elle un pivot comptable au profit de l'environnement ?

Dans une première partie ; il y a lieu de mettre en lumière le concept du développement durable, sa naissance et son évolution ainsi que ses acteurs à l'échelle planétaire. Dans la deuxième partie, il y a lieu de mettre en exergue l'intégration de la notion de DD dans le schéma directeur de l'entreprise afin de booster sa rentabilité notamment sa performance environnementale.

La cadre conceptuel du développement durable :

Historiquement le concept de « développement durable » a vu le jour en **1983** la 38^{ème} Assemblée Générale des Nations Unies, dans le but de faire des propositions en matière d'environnement et de développement. En 1992, le Sommet de la planète à Rio La tenue de ce sommet fut un moment historique pour l'humanité pour affirmer leur volonté à s'investir dans le DD.¹

Cette notion s'est concrétisée en 2005 par le début de fonctionnement de la bourse d'échange de droits à émettre du CO2 Les entreprises ont le choix de ne pas dépasser leurs quotas ou d'acheter des quotas manquants. La loi du marché s'impose: plus la demande de quotas est importante, plus les quotas sont chers. Plus ils sont chers, plus les entreprises ont intérêt à réduire leurs émissions en investissant dans des procédés économes en énergie.²

1. Définition du développement durable

Le développement durable est un développement qui répond aux besoins du présent sans compromettre la capacité des générations futures de répondre aux leurs. Cette définition met en exergue l'existence de trois (03) piliers qu'il faut prendre en compte de façon

¹ B. JACQUES, Pédagogie de l'éthique : Le cœur du développement durable est le « développement durable » du cœur, EMS Editions, Paris,2005, p 207.

² Y.LAZZERI, Le développement durable : Du concept à la mesure, L'HARMATTAN, Paris, 2008, p 19.

harmonieuse¹, ces piliers sont: **l'économie, le social et l'environnement.**

2. Principes du développement durable

La déclaration de Rio cite vingt-sept (27) principes qui visent à guider les actions des différents acteurs en faveur du DD. Parmi ces principes ont été relevés les principes suivants:²

- **Le principe de protection de l'environnement**
- **Le principe de participation et d'engagement** (implication de tous les groupes de la société)
- **Le principe du pollueur/payeur** (le pollueur doit assumer le coût de la pollution).
- **Le principe de production et de consommation responsables**

3. Acteurs du développement durable

Afin de remédier aux impacts mondiaux de la dégradation de l'écosystème, le DD a fait appel à divers acteurs internationaux, régionaux ou locaux, qu'ils soient privés, publics ou associatifs.

1 M. GRIFFONI, Le développement durable, ensemble ?, Editions Quae, Paris, 2004, p39.

2 http://www.actuenvironnement.com/ae/dossiers/dd/dd_27principe.php4

Tableau : acteurs du développement durable

Acteur		Description
Les acteurs institutionnels supranationaux	institutions internationales	*le PNUE, *le Fond pour l'Environnement Mondial (FEM)* la Commission du Développement Durable (CDD)
	L'Union Européenne	L'Union Européenne s'est investie au niveau international dans le domaine de la protection de l'environnement par son engagement par exemple dans le protocole de Kyoto à réduire les émissions de gaz à effet de serre de 8% par rapport au niveau de 1990.
	L'Etat/collectivités territoriales	Les recommandations du sommet de Rio suggèrent et incite à agir dans un espace territorial pertinent, la délégation des responsabilités de la part de l'Etat pour ses collectivités territoriales permettra d'atteindre les objectifs du DD
	Normalisateurs	Les normes visent à aider les entreprises à intégrer la responsabilité sociétale et environnementale dans leur stratégie et mode de management, parmi ces normes on peut trouver: ISO 9001 (management de la qualité), ISO 14001 et EMAS (management de l'environnement)
	O.N.G	Le monde associatif de l'environnement est une nébuleuse assez disparate, car les associations agissent dans des domaines différents comme: dans la protection de la nature : Green Peace
Les acteurs		Les entreprises ne sont pas seulement incitées à s'impliquer dans l'environnement sous la seule contrainte de la réglementation et de la pression des parties prenantes, elles le font également pour réaliser des gains, soit en investissant dans des technologies propres comme les énergies renouvelables, soit en cherchant à réduire leurs émissions de gaz à effet de serre. Sans oublier le rôle des banques et des assurances dans le domaine du DD qui servent de levier de financement des Investissements Socialement Responsables (ISR).
société		Les citoyens se disent inquiets de ce qui les concernent directement comme la qualité de l'air ou de l'eau, ...etc., et déclarent qu'ils sont prêts à agir au profit de la préservation du capital naturel.

Source : T. LIBAERT et A. GUERIN, Le développement durable, Paris, Dunod, 2008, p121.

4. Intégration du DD dans la stratégie d'entreprise

Afin d'intégrer le DD, et plus précisément le volet environnemental dans le quotidien d'une entreprise, il est nécessaire d'opérer des changements dans le style de management en introduisant de nouveaux éléments dans la stratégie. Cette prise en compte de l'environnement écologique va donner naissance à ce qu'on appelle les stratégies environnementales.

La stratégie environnementale (SE) est considérée comme un ensemble de lignes directrices que les entreprises définissent afin de répondre à des pressions en matière de préservation de l'environnement¹. Il existe une multitude de SE :

- **La stratégie de non-conformité:** Dans cette stratégie, les entreprises ignorent intentionnellement ou par défaut.
- **La stratégie de conformité:** Les entreprises adoptant ce type de stratégie poursuivent afin d'éviter les poursuites légales éventuelles et/ou la perte de parts de marché.
- **La stratégie écologique:** S'engager dans une telle stratégie c'est avoir une responsabilité en matière de dégradation de l'environnement.
- **La stratégie de leader:** Cette stratégie vise l'excellence environnementale en utilisant différentes techniques de management.

A titre illustratif, CEVITAL agro-industrie algérienne est une SPA qui s'inscrit dans une démarche de performance et d'efficacité environnementales entendant compte de la dimension « Protection de l'environnement » dans toutes les activités de façon coordonnée. Son challenge consiste donc à éliminer progressivement les impacts négatifs de l'activité de CEVITAL, qui génèrent des nuisances (déchets, consommation d'énergie, ...) à l'environnement.

Le choix de cette stratégie par Cevital a été justifié par ses

¹ A. MORONCINI, Stratégie environnementale des entreprises: contexte, typologie et mise en œuvre, Presses polytechniques universitaires romandes, 1998, p 42.

efforts fournis dans le but de respect de la législation environnementale en accord avec les recommandations de la branche professionnelle, bien connaître et réduire en continu les impacts environnementaux liés aux activités et prestations de CEVITAL pour améliorer la performance environnementale, utiliser au mieux les ressources disponibles et optimiser les résultats opérationnels de l'entreprise et enfin développer et entretenir une culture d'entreprise dans le domaine du respect de l'environnement.

I. La compta environnementale :

La CE fut créée afin de **collecter, traiter et communiquer** des informations environnementales qui seront utilisées à chacune des étapes de fonctionnement du SME, pour évaluer les coûts et les gains des projets et des actions et également pour démontrer l'influence de la PE sur le résultat et le bilan d'une part et l'évaluation de l'écocoefficiency de l'activité d'autres part.

1. Définition et facteurs d'émergence

Suite aux limites constatées au niveau de la comptabilité traditionnelle concernant la prise en compte de l'environnement écologique dans la gestion de l'entreprise, que la CE est apparue. La comptabilité traditionnelle était limitée d'un point de vue écologique car elle ne tient pas compte des éléments suivants :¹

- Le traitement des externalités²
- L'allocation inefficace des coûts

Selon GRAY, la CE est un processus de communication sur les effets environnementaux des actions économiques d'une organisation. Elle se trouve à l'intersection entre le SIE (Système d'Informations

¹ M. MICHAUD, L'émergence de la comptabilité environnementale: Evaluation des pratiques et des perspectives, Essai présenté au Centre Universitaire de Formation en Environnement en vue de l'obtention du grade de maître en environnement, Centre Universitaire de Formation en Environnement, Université de SHERBROOKE, Québec, Janvier 2008, pp 11-15.

² L'externalité en comptabilité est l'absence de traitement d'un coût sociétal, par le système comptable (internaliser le déversement de produits polluants qui représente un coût pour la société)

Environnementales) et le SIC. Elle participe à l'évaluation des flux entre l'entreprise et son environnement au sens large.¹

Pour atteindre ses objectifs, la CE utilise des données de type diversifié² :

- ♣ Les données quantitatives financières : coûts (directs, cachés ou futurs) ou à des produits.
- ♣ Les données quantitatives non financières : ressources énergétiques, les produits finis, les sous-produits et les impacts que les activités, les produits ont produit.
- ♣ Les données qualitatives : la mesure de satisfaction ou encore le niveau du risque environnemental de l'organisation

A titre illustratif d'un modèle de comptabilité verte est celui de PUMA qui est régulièrement saluée par l'ONU pour son engagement en faveur de l'environnement, Puma qui fait partie du groupe PPR s'est lancée dans une politique de DD innovante. En 2001, elle publie un bilan de l'impact de ses activités sur l'environnement sous la forme d'un « **compte de résultat environnemental** » monétarisé.

Cette initiative est une première au niveau mondial. Afin d'avoir cette comptabilité, Puma est du sélectionner les paramètres environnementaux : les émissions de gaz à effet de serre, la consommation en eau, l'utilisation du sol, la pollution atmosphérique et la production de déchets.

Ces coûts ont été traduits en dettes de l'entreprise envers le reste de la société pour dégradation de l'environnement. Mais, il ne s'agit pas d'une dette au sens propre: car PUMA ne s'engage pas à investir 145 millions dans la restauration du capital naturel. La CE de PUMA n'est pas financière, mais purement analytique: elle ne sert qu'à fournir des informations et aider la firme à définir ses projets de soutenabilité.³

1 JP. LAFONTAINE, Enseignement et management de l'information: Le cas de la comptabilité environnementale, Revue: Comptabilité, Audit et Contrôle, France, 2002, p 09.

2 L. MARTEL, La comptabilité environnementale: Un outil de prise de décision, 20ÈME CONGRES DE L'AFC, France, 1999, pp 05-07.

3 <http://www.kering.com/fr/dev-durable/compte-de-resultatenvironnemental>

2. Techniques de comptabilité environnementale :

Selon la littérature française, il existe six (06) principales techniques de CE¹ :

1.1.Comptes verts

Les comptes verts permettent d'inclure des informations environnementales à savoir les dépenses destinées à réduire ou réparer les dommages que l'entreprise a occasionnés qui pourraient occasionner par ses activités (coûts de dégradation) dans la comptabilité financière classique.

1.2.Valeur ajoutée négative

C'est le fait d'évaluer ce que coûtait leur consommation du patrimoine naturel et de la retrancher de leur valeur ajoutée d'où l'idée de valeur ajoutée négative.

Depuis quelques années on peut voir dans les plaquettes de certaines sociétés, des comptes de résultat qui présentent des valeurs ajoutées traditionnelle et nette, comme c'est le cas de: PUMA et Mc Donald

1.3.Tableau de bord environnemental (TBE)

Le TBE est un système d'information se présentant sous forme d'un ensemble d'indicateurs environnementaux, pour évaluer les principales améliorations réalisées et de mettre en évidence les points faibles de l'entreprise servent de sonnette d'alarme en cas de problème. Ces indicateurs sont appelés IPO (Indicateurs de Performance Opérationnelle) qui produisent des informations sur la Performance environnementale des opérations de l'entreprise.²

1 JP. SEGURET, La comptabilité de l'environnement, Responsabilité et Environnement N° 50, Avril 2008, pp 35-41.

2 A. DOHOU-RENAUD, Les outils d'évaluation de la performance environnementale: Audits et indicateurs environnementaux, Comptabilité, Contrôle et Audit, Strasbourg, 2009, p 04.

1.4.Rapport environnemental

Le rapport environnemental (publié) est un des outils permettant de communiquer et d'informer les tiers des efforts consentis par l'entreprise en matière de protection de l'environnement et de rendre compte des résultats obtenus.

A titre illustratif, en 2009 la société de sport life style PUMA a publié son cinquième rapport de développement durable. Il apporte une vision approfondie et transparente de « PUMA Vision ».

Ce document de 121 pages couvre la période 2007/2008 et a été publié exclusivement sur Internet pour des raisons écologiques. Il détaille les actions entreprises par PUMA en matière d'amélioration des conditions sociales et de travail au sein de la chaîne logistique, de formation dans les usines des fournisseurs, de développement de la gamme de produits durables et de réduction de l'empreinte carbone de la société via le volet « puma.safe » de PUMA Vision.

1.5.Budget vert

Afin de mettre en place toutes ces techniques et de réaliser ses engagements environnementaux, l'organisation consacre un budget pour cela. Le poids de ce budget varie d'une entreprise à une autre et cela selon son degré d'engagement dans le volet environnemental.

Résultats et discussion : Débats controversés sur l'approche méta économique du DD : La comptabilité verte est-elle suffisante ?

La croyance populaire pense que la protection de l'environnement engage un fardeau financier additionnel aux organisations et donc à une baisse de la performance économique menant par le fait même à une baisse de la compétitivité et rentabilité. Or, à cette nouvelle ère d'économie durable, d'autres exigences sont revendiquées par les différentes parties prenantes obligeant l'entreprise à s'inscrire dans ce qui est communément appelée « économie verte » qui implique création de richesses avec respect des droits de l'espèce humaine et de son environnement.

La gestion durable n'est pas une simple résolution à la marge des problèmes visibles, mais implique la mise en place d'un régime de fonctionnement d'un système politique, économique et social adapté et favorisant des solutions constructives par une délibération publique démultipliée appuyée sur une expertise rigoureusement organisée et ouverte sur les interrogations de la société. Il faut une action collective, un nouveau mode de décision qui intègre l'environnement pour dépasser ce schisme entre l'économie et la société.

La tentation est d'ailleurs est très grande du fait du développement et l'application du « Principe Pollueur Payeur PPP » et constitue déjà un grand pas. Toutefois, il faut prouver son assise équitable pour que l'acceptabilité de prise en compte de l'environnement soit renforcée.

Par ailleurs, la comptabilité publique ou privée doit intégrer le capital naturel dans son actif afin d'éviter sa dépréciation et sa destruction et inciter à investir dans des technologies innovantes et moins polluantes. A cet effet, il faudrait combiner des politiques publiques, réglementaires, fiscales, industrielles avec le principe de pollueur payeur pour que l'objectif environnemental soit effectivement atteint et pris en compte par les dirigeants d'entreprise, les actionnaires et aussi les consommateurs.

Cependant le problème est majeur devant une mondialisation accrue et une normalisation financière visant un maximum de richesse

rend difficile la définition de la valeur de l'homme et de l'environnement et conduit à un recul en matières de perspective de politiques environnementales et actualise les dégâts environnementaux ce qui prend les acteurs à assurer de lourdes menaces écologiques planétaires au profit de la protection de l'organisation concurrentielle du commerce international.

Pour cela, la gestion environnementale durable économiquement efficace consiste d'une part à l'internalisation des coûts de prévention, coûts de dommage et lutte contre la pollution afin d'inculquer la culture industrielle civique. D'autres parts, mettre en application l'exigence de l'équité à la pénalisation du pollueur pour

éviter de distordre le « Principe de Pollueur Payeur » en évitant un scénario « Principe de Victime Payeur »

En finalité, si l'économie peut prendre en compte les comportements des acteurs déterminés sur la base d'une éthique ou de citoyenneté, l'objectif de développement durable sera soigneusement atteint tout en respectant l'intérêt général de la communauté.

Conclusion et recommandations:

En proposant un développement viable d'un point de vue économique, social et environnemental, le DD est devenu un vrai sujet d'actualité ces dernières années, ainsi de nombreux acteurs en parlent et sont touchés par ce phénomène.

Les entreprises aussi font parties de ces acteurs. Elles essayent d'intégrer ce concept et plus particulièrement son pilier environnemental dans leur gestion à travers l'instauration d'un Système de Management Environnemental selon les exigences des normes internationale notamment la norme ISO 14001.

Ce SME permet de prendre en compte les préoccupations environnementales, depuis le sommet de l'organisation jusqu'aux activités opérationnelles; et d'autre part, à favoriser la reconnaissance des actions écologiques de l'organisation auprès des parties prenantes.

Par ailleurs, afin de déployer les stratégies environnementales et mettre en place les techniques de comptabilité verte précédemment citées, l'entreprise est dans l'obligation de veiller à :

- La gestion optimale en poussant à revoir toutes ses décisions, par la minimisation de l'utilisation des ressources, la réduction de sa production de déchets**
- Chercher des segments d'amélioration d'activités où les gains d'efficacité économique et écologique sont avantageux.**

- **S'engager dans une politique d'éco-conception des produits à travers une prévention de la pollution, la diminution de la consommation des ressources naturelles, la diminution de la consommation d'énergie et la réduction des déchets, etc.**
- la maîtrise des coûts d'énergie et favoriser l'énergie propre ou renouvelable
- La prise en compte des exigences législatives réglementaires régissant la matière environnementale.

Références bibliographique :

Articles :

1. **BARON, Mettre en place votre système de management environnemental, AFNOR, Paris, 2002**
2. **ISO, Norme internationale ISO 14001: Système de management environnemental –Exigences et lignes directrices pour son utilisation-, Deuxième édition 15/11/2004**
3. **JP. LAFONTAINE, Enseignement et management de l'information: Le cas de la comptabilité environnementale, Revue: Comptabilité, Audit et Contrôle, France, 2002.**
4. **MORONCINI, Stratégie environnementale des entreprises: contexte, typologie et mise en œuvre, Presses polytechniques universitaires romandes, 1998**
5. **26 ème COLLOQUE FEDERATEUR DU CEDIMES du 7 & 08 décembre 2015 sur MONDIALISATION ET DYNAMIQUES DE DEVELOPPEMENT DURABLE (Alger- ALGERIE) Organisé par Le Laboratoire de Recherche sur l'intégration Régionale et Union**

Européenne « LIRUE » et Le Laboratoire de Statistique Appliquée « LASAP » de Ecole Nationale Supérieure de Statistique et d'Economie Appliquée (Algérie) En partenariat avec Le Réseau Académique International Francophone de l'Institut CEDIMES

Thèses :

1. MICHAUD, L'émergence de la comptabilité environnementale: Evaluation des pratiques et des perspectives, Essai présenté au Centre Universitaire de Formation en Environnement en vue de l'obtention du grade de maître en environnement, Centre Universitaire de Formation en
2. Environnement, Université de SHERBROOKE, Québec, Janvier 2008

Livre :

- 1) BURGEMMEIR, Economie du développement durable, Edition de Boeck université, Bruxelles, 2005.
- 2) DOHOU-RENAUD, Les outils d'évaluation de la performance environnementale: Audits et indicateurs environnementaux, Comptabilité, Contrôle et Audit, Strasbourg, 2009.
- 3) GODARD, Environnement et développement durable : une approche méta économique, édition Boeck Supérieur, 1^{ère} édition, Belgique, 2015

- 4) GRIFFONI, Le développement durable, ensemble ?, Editions Quae, Paris, 2004
- 5) JACQUES, Pédagogie de l'éthique : Le cœur du développement durable est le « développement durable » du cœur, EMS Editions, Paris, 2005, p 207
- 6) LAZZERI, Le développement durable : Du concept à la mesure, L'HARMATTAN, Paris, 2008
- 7) MARTEL, La comptabilité environnementale: Un outil de prise de décision, 20ème CONGRES DE L'AFC, France, 1999.
- 8) SEGURET, La comptabilité de l'environnement, Responsabilité et Environnement N° 50, Avril 2008, pp 35-41.
- 9) VAN DUYSSEN et S. JUMEL, Le développement durable, Paris, L'HARMATTAN, 2008, pp 119



Diversification et sophistication des exportations et transformation structurelle en Algérie

LEFGOUM Samia¹
Tizi-Ouzou, Algérie.

Résumé

Dans le contexte actuel caractérisé par l'ouverture et la réduction des barrières aux échanges, l'insertion dans les chaînes de valeur mondiales dominées par des produits sophistiqués et à forte valeur ajoutée semble être une stratégie susceptible de permettre aux pays en développement une croissance soutenable à long terme (cf rapport de la CNUCED). Après avoir mis en exergue la relation entre diversification et sophistication des exportations et croissance économique, on se propose dans cet article, de présenter le rôle du changement structurel dans la réussite d'une politique de diversification des exportations notamment pour les économies riches en ressources naturelles comme l'Algérie. Par ailleurs, à travers quelques données relatives à la structure de l'économie algérienne, nous allons tenter de montrer son extrême dépendance aux hydrocarbures, la faible transformation de sa structure de production et la nécessité de mettre en place une stratégie de diversification et sophistication des exportations, seule à même de permettre de réduire sa vulnérabilité extérieure

Mots clés –

diversification et sophistication des exportations, changement structurel, économie algérienne.

¹ Maître assistante, université de Tizi-Ouzou, Algérie.

تنويع وتطوير الصادرات والتحول الهيكلي في الجزائر

ملخص -

في إطار المحيط الدولي الحالي الذي يتميز بالانفتاح و تخفيف الحواجز التجارية ، يبدو أن الاندماج في سلاسل القيمة العالمية التي تهيمن عليها منتجات متطورة وذات قيمة مضافة عالية ، يعتبر فرصة للبلدان النامية لتحقيق نمو مستدام. بعد تسليط الضوء علي العلاقة بين تنويع وتطوير الصادرات والنمو الاقتصادي، نسعى من خلال هذا المقال إلي عرض دور التغيير الهيكلي في نجاح سياسة تنويع الصادرات، وخاصة بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية ، مثل الجزائر. من جهة أخرى و من خلال بعض البيانات المتعلقة بهيكل الاقتصاد الجزائري، سنحاول أن نعبر عن اعتمادها الشديد على المحروقات والتحول الضعيف لهيكلها الإنتاجي، وبالتالي الحاجة إلى تنفيذ استراتيجية تنويع وتطوير الصادرات، الحل الوحيد للحد من ضعفها الخارجي.

الكلمات الدالة -

تنويع وتطوير الصادرات ، التغيير الهيكلي، الاقتصاد الجزائري.

Export diversification and sophistication and structural change in Algeria

Abstract -

In the current context of opening and reducing barriers to trade, integration into global value chains dominated by sophisticated and high value added products, seems to be a strategy can enable developing countries to sustainable growth. After highlighting the relationship between export diversification and sophistication and economic growth, this paper aims to present the role of structural change in the success of export diversification policy, particularly for the rich natural resources economies, like Algeria. In addition, through some data relating to the structure of Algerian economy, we will try to show its extreme dependence on hydrocarbons, the small transformation of its production structure and the need to implement a strategy of diversification and sophistication of exports, the only way to reduce its external vulnerability.

Key words-

export diversification and sophistication, structural change, Algerian economy.

Introduction

Dans le contexte actuel caractérisé par l'ouverture et la réduction des barrières aux échanges il n'est plus possible pour une économie de se limiter à l'exportation de produits traditionnels. En effet, comme l'a montré l'expérience des pays émergents et comme semble l'indiquer le rapport 2013 de la CNUCED¹, l'insertion dans les chaînes de valeur mondiales dominées par des produits sophistiqués et à forte valeur ajoutée est une stratégie susceptible de permettre aux pays en développement une croissance soutenable à long terme.

A cet effet, la diversification des exportations représente un enjeu important notamment pour les économies riches en ressources naturelles, du fait qu'elle permet de réduire leur vulnérabilité économique liée à l'instabilité et la volatilité des prix et par conséquent des recettes à l'exportation. Comme Sannasee, Seetanah et Lamport (2014) l'ont montré pour le cas Maurice², la diversification peut également stimuler la croissance grâce aux externalités positives que peuvent induire les secteurs exportateurs sur le reste de l'économie.

Après avoir mis en exergue la relation entre diversification et sophistication des exportations et croissance économique à partir d'un tour d'horizon de la littérature, cet article se propose de présenter le rôle de la transformation structurelle comme principal déterminant de la diversification des exportations. Plusieurs auteurs (Rodrik et Mc Millan 2011) ont en effet montré, en prenant appui notamment sur l'expérience des pays asiatique, que le transfert des ressources des activités traditionnelles vers des activités à plus forte valeur ajoutée a été la clé de leur réussite. Ce changement structurel dépend à la fois

¹ CNUCED, rapport sur l'investissement dans le monde, 2013 : les chaînes de valeur mondiales : l'investissement et le commerce au service du développement.

² Sannasee R.V. Seetanah B. et Lamport M.J (2014) : diversification et croissance économique : le cas de Maurice, chap. 1 dans : se connecter aux marchés mondiaux : défis et possibilités : études de cas présentées par des titulaires de chaires OMC, publié sous la direction de Marion Jansan, Mustapha Sadni Jallab et Maarten Smeets, publications OMC, Genève.

des politiques publiques mais également de la structure de la production actuelle du pays comme l'ont stipulé dans leurs travaux, Hausmann et Rodrik 2003, Hausmann et Klinger 2006, Hausmann et al (2006), Hidalgo et Hausmann 2009 et 2010, Hidalgo et al 2007 qui s'appuient sur l'analyse de la structure du panier des exportations du pays pour expliquer son manque de diversification mais également son potentiel de développement futur.

Malgré des programmes et politiques dédiés à la promotion des exportations hors hydrocarbures, l'économie algérienne affiche toujours un degré de concentration parmi les plus élevés au monde et les exportations hors hydrocarbures qui restent insignifiantes sont dominées par des produits bruts peu sophistiqués, reflétés par un indice EXPY très faible. Ce manque de diversification s'explique sans doute, en grande partie par l'absence de changement structurel de l'économie algérienne depuis l'indépendance à nos jours. Cette analyse du cas algérien est complétée, pour l'espace spécifique des pays d'Afrique du nord (PAN), par la prise en compte des travaux de Ben Hammouda, Oulmane et Sadni-Jallab (2009), Hausmann et Bustos (2012) et Jouini, Oulmane et Périody (2014).

Le papier est organisé autour de deux sections, la première se propose de mettre en exergue l'importance de la diversification et sophistication des exportations pour la croissance économique de même que le rôle du changement structurel comme principal déterminant de la réussite d'une stratégie de diversification. La deuxième quant à elle est consacrée à la présentation de quelques données relatives à la structure de l'économie algérienne en mettant en exergue sa forte dépendance aux hydrocarbures et sa vulnérabilité aux chocs externes de même que l'absence de transformation structurelle qui peut expliquer le manque de diversification et sophistication des exportations. Nous allons aborder la structure des exportations algériennes et celles de quelques pays d'Afrique du nord (PAN) en termes de diversification et de sophistication sont appréhendées notamment par l'indice de sophistication des exportations EXPY de Hausmann et al (2007) pour compléter l'analyse

I- Diversification et sophistication des exportations : revue de la littérature

Dans le contexte actuel des échanges, caractérisé par un commerce portant sur des produits de plus en plus sophistiqués, la capacité d'un pays à diversifier la structure de ses exportations constitue un important moteur de croissance et un bon indicateur de sa compétitivité internationale (M.R Agosin 2009), (Ali, Alwang et Siegel 1991).

1- Définition des notions de diversification et sophistication des exportations

Etroitement liée à la diversification du système productif, la diversification des exportations implique « un changement dans la composition des exportations d'un pays », Ali, Alwang et Siegel (1991). Pour les pays en développement, elle est surtout conçue comme une progression des exportations traditionnelles vers des exportations à plus forte valeur ajoutée.

La sophistication des exportations va quant à elle, au-delà de la simple diversification puisqu'elle renvoie à la capacité d'un pays à offrir sur les marchés mondiaux, des produits manufacturés à plus forte valeur ajoutée et à fort contenu technologique. En effet, avec la globalisation des marchés et l'accélération du progrès technique, l'insertion aux chaînes de valeur mondiales ne se limite plus à l'élargissement de la gamme des produits exportés, mais elle est tributaire du degré de leur sophistication. Pour Hausmann et Rodrik (2003) et Hausmann et al (2007), la sophistication est associée au niveau de revenu du pays, dans le sens où une croissance économique à long terme dépend de sa capacité à exporter le même type de produits que les pays riches exportent. Les auteurs ont ainsi démontré que le commerce de certains produits est associé avec des niveaux de productivité élevés que d'autres et les pays qui s'accrochent seront plus performants.

2- Rôle de la diversification et la sophistication des exportations pour la croissance économique

Plusieurs travaux ont fait le lien entre la structure des exportations en termes de diversification et de sophistication et le développement économique. La plupart des résultats convergent vers l'idée que la diversification des exportations implique une croissance économique à long terme, grâce aux différentes externalités positives qu'elle induit sur le reste de l'économie. L'argument du lien entre diversification des exportations et croissance économique date des années 1950 lorsque Raul Prebisch et Hans Singer ont argué qu'une plus grande concentration des exportations des pays en développement dans les produits primaires retarde la croissance et conduit à la détérioration des termes de l'échange (Prebisch 1959). De plus, les faibles compétences requises pour la production des produits primaires et ses relations marginales avec les autres secteurs de l'économie donnent lieu à de faibles retombées en termes de croissance. En outre, les pays exportateurs de produits primaires ne sont pas soumis aux risques de récession uniquement en cas de baisse des prix, les périodes de boom peuvent également provoquer des conséquences perverses sur l'économie, phénomène désigné par « malédiction des ressources » (Sachs et Warner 1998, 2001).

Les modèles de croissance endogène mettent l'accent sur les externalités de connaissances que la diversification des exportations induit sur le reste de l'économie par la voie de l'augmentation de la productivité, le style de management efficient, de meilleures formes d'organisation et de meilleures connaissances technologiques et des marchés internationaux. A.G De Pineres et Ferrantino (2000) ; Herzer Dierk, Nowak Lehmann ; D Felicitas (2004) et (2006) ; Al Marhubi (2000) ; H.Hesse (2009) ; Agosin et al (2011). En analysant le modèle de diversification sectorielle tout au long du processus de développement d'un large ensemble d'économies, Jean Imbs et Romain Wacziarg (2003) ont constaté que les économies connaissent deux stades de diversification : au début la diversification sectorielle augmente mais il existe un niveau de revenu par habitant (qui correspond généralement à un pays développé) au-delà duquel la distribution sectorielle de l'activité économique commence à se concentrer. En d'autres termes la concentration sectorielle suit un modèle en U inversé en relation avec le revenu par habitant. D'autres

auteurs sont également parvenus au même résultat : Hesse 2009, Naud et Rossouv 2001, Agosin et autres 2012, Klinger et Lederman 2004 et 2005 et Cadot et autres 2007. Ces conclusions montrent que les pays en développement ont intérêt à diversifier leurs exportations pour atteindre un niveau de développement plus important.

Par ailleurs, la littérature récente stipule que les producteurs n'ont pas une connaissance complète des avantages comparatifs de leurs économies. De ce point de vue, l'introduction de nouveaux produits à l'export a une externalité car elle permet de révéler la structure de coût de l'économie. Selon Hausmann et Rodrik 2003, Hausmann et Klinger 2006, Hausmann, Hwang et Rodrik (2006), « la croissance économique n'est pas conduite par l'avantage comparatif mais par la diversification des pays vers des activités nouvelles ». Un rôle important est joué par le coût de découverte des entrepreneurs. Ces derniers font face à d'importants coûts incertains lorsqu'ils fabriquent de nouveaux produits. S'ils réussissent les gains seront généralisés alors que les pertes liées à l'échec seront individuelles. A cet effet, Les efforts de diversification vont conduire à enclencher un processus de croissance dans la mesure où toute nouvelle exportation génère une information qui peut être utile pour des entrants potentiels dans l'industrie.

Hausmann et Rodrik (2003) et Hausmann et al (2007) ont proposé un modèle pour montrer que le commerce de certains produits est associé avec des niveaux de productivité élevés que d'autres et que les pays qui s'accrochent à ces produits à plus forte valeur ajoutée seront plus performants. A cet effet, ils ont mis en place un indice quantitatif qui classe les produits échangés en termes de productivité générée. Pour mesurer le degré de sophistication du panier d'exportation d'un pays (EXPY), ils ont établi Pour chaque produit une association revenu/niveau de productivité, désigné par PRODY dont le poids reflète l'avantage comparatif révélé (ACR) de chaque pays pour ce produit. Le PRODY est ensuite utilisé pour mesurer la sophistication du panier d'exportation du pays EXPY qui représente le PRODY de chaque produit que le pays exporte, mesuré par la part de ce produit dans son panier d'exportation.

Ainsi, si le PIB /habitant du pays j est désigné par Y_j , alors le niveau de productivité associé avec le produit k, $PRODY_k$ est égal :

$$PRODY_{i,t} = \sum_c \frac{(xval_{i,c,t}/X_c)}{\sum_j (xval_{i,c,t}/X_c)} Y_c$$

$xval_{i,c,t}$: représente les exportations du bien i par le pays c durant l'année t ;

X_c : Exportations totales du pays c

Y_c : PIB/habitant du pays c.

Le niveau de sophistication du produit est ensuite utilisé pour mesurer la sophistication du panier d'exportation du pays $EXPY$:

$$EXPY_{c,t} = \sum_i \left(\frac{xval_{c,i,t}}{X_{c,t}} \right) PRODY_{i,t}$$

La question qui se pose à ce stade est la suivante : pourquoi certains pays ont réussi leur processus de transformation structurelle en s'engageant avec succès dans de nouvelles activités économiques alors que d'autres malgré les efforts de diversification restent cantonnées dans la fabrication et l'exportation de produits à faible contenu technologique ? Les recherches récentes dans ce domaine montrent que la structure de production actuelle d'un pays est déterminante dans sa capacité à développer de nouvelles activités à l'export.

3- La transformation structurelle comme principal déterminant de la diversification des exportations

Selon Rodrik et MC Millan (2011) Les pays qui veulent se développer sont ceux qui sont capables de se diversifier de l'agriculture et des autres produits traditionnels vers des activités modernes. La vitesse avec laquelle ce changement structurel se réalise est étroitement liée à la structure de production actuelle du pays et à la composition de son panier d'exportation. La transformation

structurelle est ainsi définie comme étant, la réallocation de l'activité économique de l'agriculture vers l'industrie et les services, qui accompagnent le processus de croissance économique, Herrendorf et al (2013). Cette définition trouve ses racines dans les travaux de Lewis (1954) qui a démontré à partir d'un modèle à deux secteurs que le mouvement du travail des secteurs à faible productivité vers des secteurs modernes à plus grande productivité encourage l'accumulation du capital et la croissance économique.

Pour tester la capacité des pays à réaliser la transformation structurelle, Hausmann et Klinger (2006) ont mis au point le concept d'espace de produits en vue d'expliquer le rôle de la structure de production actuelle d'un pays mais également de prévoir sa trajectoire de développement futur. Selon ces auteurs, le processus de transformation structurelle implique le fait d'avoir des entreprises qui soient capables de se déplacer des activités traditionnelles vers des activités plus sophistiquées. Mais la probabilité de réussir dépend de la capacité à utiliser les actifs spécifiques disponibles pour produire de nouveaux produits. Dans la figure complexe de la page 483 de leur article¹, C.A. Hidalgo, B. Klinger, A-L Barabasi, R. Hausmann (2007), présentent l'espace de produits qui apparaît comme ayant une structure cœur-périphérie. Le cœur est formé par les produits étroitement liés tels que les produits métalliques, la machinerie et les produits chimiques alors que la périphérie est formée par le reste des classes de produits. Les pays industrialisés occupent le centre mais ils ont également une considérable participation dans beaucoup de produits périphériques. Tandis que les pays pauvres tendent à être localisés à la périphérie de l'espace des produits dans lequel se déplacer vers de nouveaux produits est difficile. Hidalgo et al 2007 ont mesuré la distance entre deux produits basée sur la possibilité existante si le pays exporte un bien, d'en exporter un autre. Si les deux biens nécessitent les mêmes moyens (capabilités), la détention d'un avantage comparatif dans l'un facilite la détention d'un avantage comparatif dans l'autre. Selon Hausmann et Klinger 2007, Hidalgo et al (2007), « les pays sautent rarement d'un produit à un autre dans

¹ Consultable en PDF sur le lien http://www.barabasilab.com/pubs/CCNR-ALB_Publications/200707-17_Science-ProductSpace/200707-17_Science-ProductSpace.pdf

l'espace des produits ». Hidalgo et Hausmann (2009, 2010) quant à eux, ont montré que le niveau de complexité économique qui représente le nombre relatif de capacités présentes dans le pays permet de prévoir les types de produits qu'il peut être capable de développer dans le futur. Les auteurs ont établi une relation systématique entre le nombre de produits différents que le pays exporte (sa diversification) et le nombre d'autres pays qui en moyenne produisent ses produits (ubiquité du produit). Les pays faiblement diversifiés produisent des produits qui en moyenne sont fabriqués par beaucoup d'autres pays alors que les pays plus diversifiés fabriquent des produits fabriqués en moyenne par quelques pays. A la lumière de ce qui précède nous pouvons constater que la structure de production actuelle et l'ensemble des capacités existantes dans un pays jouent un rôle déterminant dans son potentiel de diversification futur.

II- Diversification et sophistication des exportations en Algérie : état des lieux et perspectives

Dans cette section, nous présenterons quelques données relatives à l'économie algérienne en termes de poids des hydrocarbures dans le PIB et de concentration des exportations. Les données confirment une fois de plus, son fort degré de dépendance envers les hydrocarbures et par conséquent sa vulnérabilité aux fluctuations des prix du pétrole.

1- Concentration des exportations et faible insertion au commerce mondial

La dépendance de l'économie algérienne vis-à-vis des hydrocarbures n'a cessé de s'accroître notamment à partir des années 2000 suite à la flambée des prix du pétrole sur les marchés internationaux. En effet, l'évolution du taux de croissance annuel moyen du PIB sur 4 décennies montre que ce dernier suit de près les fluctuations des prix sur le marché pétrolier. Comme le montre le tableau ci-dessous, le PIB moyen a connu une très forte croissance durant la décennie 70-80 (6,76%), puis a chuté durant les deux décennies 80-90 et 90-2000 (3,05 et 1,88 % respectivement), pour connaître à nouveau une croissance durant la décennie 2000-2010 (3,94%).

Tableau n°01 : Taux d'évolution annuel moyen du PIB en Algérie

Années	70-80	80-89	90-2000	2000-2010	2008-2014
taux d'évolution	6,76	3,05	1,88	3,94	2,92

Source : d'après les données CNUCED

Ainsi, la croissance du PIB est essentiellement tirée par le secteur des hydrocarbures, dont la part moyenne n'a cessé de montrer une tendance à la hausse passant de 27,24% dans les années 1970, vers 28,5% dans les années 1980, puis 31,88% durant les années 1990, pour atteindre une part record de 45,25% en 2008¹. Cependant, la baisse du prix du pétrole depuis l'année 2014 a ramené la part des hydrocarbures dans le PIB vers un taux de 18,89% en 2015. Le secteur de l'industrie quant à lui, ne représente que 5,43% du PIB en 2015 contre 7,05% en 2000, ce qui dénote de l'incapacité du modèle basé sur l'exploitation des hydrocarbures à générer la diversification et la croissance économique.

Par ailleurs, l'indice Herfindahl-Hirschman, indique une très forte concentration des exportations et montre que l'Algérie figure parmi les économies les plus concentrées dans le monde. Ce dernier suit en effet, une tendance à la hausse notamment à partir du début des années 2000 suite à l'augmentation du prix des hydrocarbures avec un pic de 0,60 en 2006 et 2007.

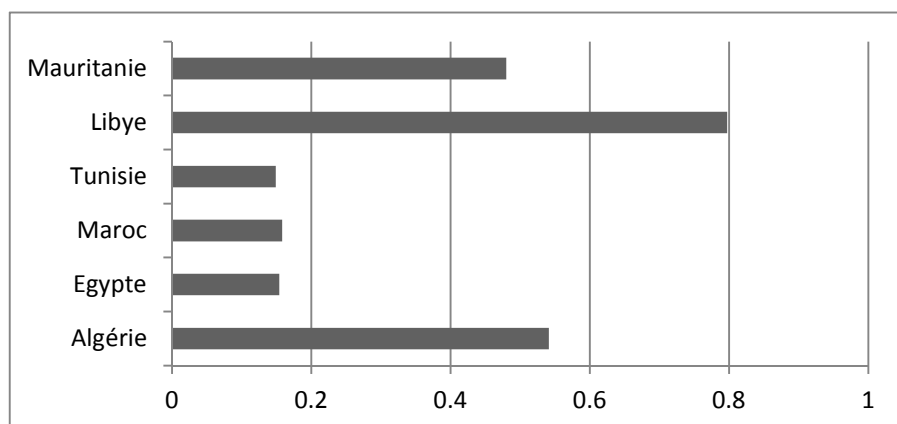
Figure n° 01 : indice de concentration des exportations d'Herfindahl-Hirschman 1995-2013

Source : construction personnelle d'après les données UNCTAD

¹ Données ONS (mettre la date ou la référence du site internet).

En comparant le cas de l'Algérie à celui de quelques pays exportateurs de pétrole, nous constatons que l'indice de concentration des exportations algériennes en 2013 est moins important par rapport à celui d'autres pays exportateurs de pétrole comme l'Iraq, la Lybie, le Koweït, le Nigéria, l'Arabie Saoudite et l'Iran. Mais il demeure toutefois beaucoup plus élevé en comparaison avec celui de quelques pays d'Afrique du nord comme l'Egypte, le Maroc et la Tunisie et de quelques pays émergents comme la Thaïlande et la Turquie qui affichent des indices parmi les faibles. A noter que des pays pétroliers ont réussi une certaine diversification (Mexique, Indonésie, Malaisie, Emirats Arabes Unis).

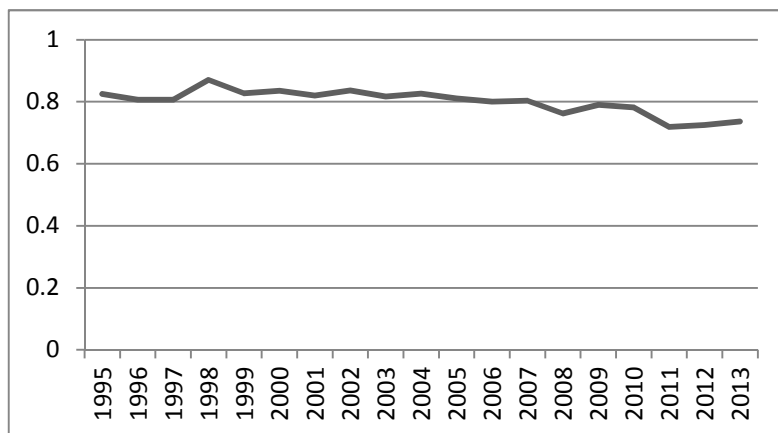
Figure 02 : Indice de concentration des exportations des PAN année 2013



Source : construction personnelle d'après les données UNCTAD

En outre, L'indice de similarité du commerce qui mesure l'ampleur des différences entre la structure des échanges d'un pays avec la moyenne mondiale est proche de 1 indiquant une forte divergence par rapport à la structure mondiale.

Figure n°03 : indice de similarité des exportations algériennes avec la moyenne mondiale



Source : construction personnelle d'après les données UNCTAD

Ainsi, de par la prédominance des hydrocarbures à la fois dans le PIB et les exportations, l'Algérie se retrouve à la marge des chaînes de valeur mondiales qui constituent actuellement un vecteur essentiel des échanges. Sa participation à la division internationale du travail reste de ce fait limitée à l'exploitation de son avantage comparatif dans les produits primaires. Cette situation rend l'économie algérienne vulnérable aux chocs externes, situation déjà vécue suite au contre choc pétrolier de 1986 plongeant le pays dans une période de crise qui s'est soldée par la mise en place d'un programme d'ajustement structurel. La hausse des cours du pétrole ces dernières années ont à nouveau permis à l'Algérie d'améliorer ses perspectives financières et d'engager d'énormes projets d'investissement dans les infrastructures économiques. Malheureusement, l'ampleur de l'enveloppe consacrée aux investissements, ne s'est pas accompagnée du développement d'un secteur industriel diversifié et sophistiqué, seul garant d'une croissance économique durable. Ainsi, La croissance économique ne parvient pas à s'extirper du cycle de valorisation internationale des hydrocarbures qui est dépendant des moteurs de la croissance mondiale. Des pays de l'OCDE dans les années 70 et 80, ces moteurs se sont déplacés vers l'Asie. La vulnérabilité s'exprime aussi en termes de capacité de gouvernance économique. L'extraversion de la

croissance met en évidence les liens de dépendance des politiques économiques dans le long terme, du prix du pétrole.

2- Exportations hors hydrocarbures : structure et degré de sophistication

En nous inspirant des différents travaux réalisés sur l'Algérie et les pays d'Afrique du nord en matière de diversification et de sophistication des exportations, et en effectuant des calculs à partir de la formule de Hausmann et al (2007), ce paragraphe se propose de présenter la structure des exportations actuelle de l'Algérie, en vue de tenter d'expliquer son manque de diversification.

Depuis la fin des années 1960 jusqu'à nos jours, les exportations algériennes restent dominées par les hydrocarbures. Malgré les réformes et les différentes politiques de promotion des exportations conduites par les Pouvoirs Publics notamment depuis le contre choc pétrolier de 1986, le panier d'exportation n'a pas évolué en termes de diversification et de sophistication, indiquant une faible transformation structurelle. En effet, en 2015 les exportations hors hydrocarbures ont représenté 5,46% du volume global des exportations¹, avec une structure inchangée et dominées par les produits bruts dérivés des hydrocarbures et des demi-produits.

Tableau n°02 : structure des exportations hors hydrocarbures en % année 2015

Produit	%
Huiles et autres produits provenant de la distillation des goudrons	28,51
Ammoniac anhydre	24,35
Engrais minéraux	21,27
Sucres et sucreries	7,26
Phosphate de calcium	4,62
Hydrocarbures cycliques	1,79
Alcools acycliques	1,71
Dattes	1,67
Hydrogène gaz rare	1,21
Glace en plaques ou en feuilles	0,48

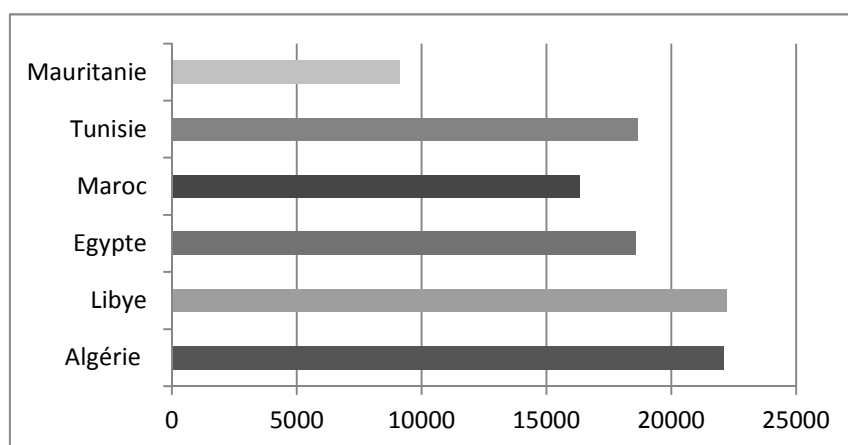
Source : d'après les données ALGEX

¹ D'après les données de l'ALGEX

Par ailleurs, nous avons mesuré le degré de sophistication du panier des exportations algériennes, en utilisant l'indicateur de mesure mis en place par Hausmann et Rodrik 2003 et Hausmann et al 2007, EXPY à partir des statistiques du commerce international fournies par la base de données INTRACEN pour l'année 2013. Concernant le PIB par habitant nous avons fait appel aux données de la banque mondiale en utilisant le PIB par habitant en dollars constant 2005 en PPA. Nous avons calculé l'EXPY à la fois avec les hydrocarbures et hors hydrocarbures en utilisant un niveau de désagrégation à deux chiffres. Nous avons également comparé l'EXPY de l'Algérie avec celui de quelques pays d'Afrique du nord, en nous inspirant notamment des travaux de N.Péridy et N.Jouini (2013) et Hausmann et Bustos (2012).

La figure 02 montre que parmi les pays d'Afrique du nord l'Algérie et la Libye présentent le plus grand degré de sophistication des exportations suivies par la Tunisie et l'Egypte. Ce degré de sophistication n'est malheureusement dû qu'à la prédominance des hydrocarbures dans le panier d'exportation, du fait que le PRODY du pétrole est élevé, même s'il n'est pas technologiquement sophistiqué.

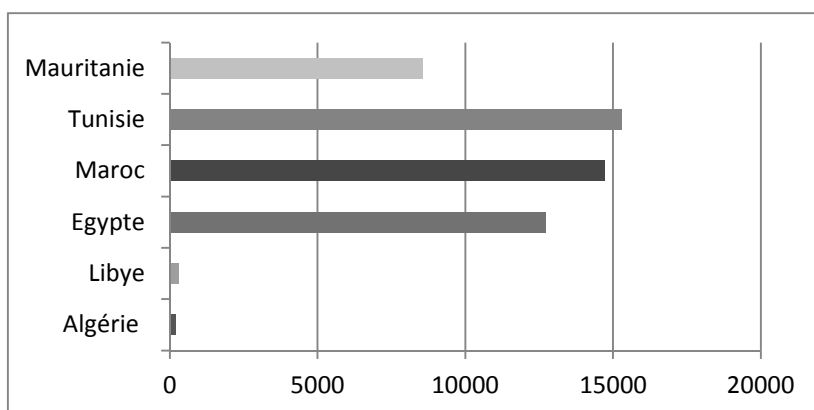
Figure n°04 : EXPY de quelques pays d'Afrique du nord avec hydrocarbures (2013)



Source : construction personnelle à partir de nos calculs d'après la formule de Hausmann et al 2007.

Mais en enlevant les hydrocarbures du panier des exportations les résultats se révèlent complètement différents.

Figure n°05 : EXPY de quelques pays d'Afrique du nord Sans hydrocarbures année 2013



Source : construction personnelle à partir de nos calculs d'après la formule de Hausmann et al 2007.

Contrairement aux résultats précédents, hors hydrocarbures, l'Algérie présente avec la Libye, le plus faible degré de sophistication des exportations. A contrario la Tunisie, le Maroc et l'Egypte présentent des paniers plus diversifiés et sophistiqués. Concernant la Tunisie, en 2013, le produit machines, appareils et matériel électrique figure en première position des produits exportés avec un taux de 23,52% des exportations, suivi des vêtements et accessoires (16,24%) , des machines et réacteurs nucléaire, chaudières, appareils et engins (3,34%) et des engrais (3,34%). Ce sont pour la plupart, des produits sophistiqués. Le Maroc exporte également en première position des machines, appareils et matériel électrique avec un taux de 14,43% des exportations, des vêtements et accessoires du vêtement (13,29%), des engrais (8,74%), des voitures automobiles, tracteurs (7,49%), mais également des fruits et légumes et des préparations de viande et de poissons. Quant à l'Egypte, bien que les exportations d'hydrocarbures représentent 26,26% des exportations totales, il n'en demeure pas moins que ce pays exporte des produits présentant un PRODY assez élevé comme les matières en plastiques et ouvrages en ces matières (5,25%) ; des machines, appareils et matériel électriques (4,19%), des

engrais 4,12% et des fruits et légumes. Force est donc de constater que malgré les efforts menés par les pouvoirs Publics, les exportations algériennes hors hydrocarbures restent toujours marginales (3% du volume global des exportations) et présentent un niveau d'EXPY faible car elles sont constituées essentiellement par des dérivés d'hydrocarbures et des demi-produits.

3- L'absence de transformation structurelle en Algérie : principale raison du manque de diversification ?

L'Algérie, pays essentiellement monoexportateur d'hydrocarbures et des ses dérivés dans la mesure où ils représentent 97% des recettes des exportations en 2011¹, présente l'un des rythmes les plus bas concernant le développement de nouveaux produits à l'exportation. Le nombre de produits exporté était de 99 en 1995, il est passé à 95 produits en 2013². Cette faible transformation structurelle qui se manifeste essentiellement par la croissance dans la marge intensive (produits traditionnels) au détriment de la marge extensive (nouveaux produits), est induite par le modèle de spécialisation de l'Algérie Hausmann et Klinger (2010). Comme nous l'avons montré précédemment l'examen du panier des exportations hors hydrocarbures montre en effet, que ces dernières se situent à la périphérie de l'espace des produits et sont constitués essentiellement par :

- des demi-produits (produits dérivés des hydrocarbures, produits laminés en fer et en acier, déchets et débris de cuivre, zinc et ses alliages);
- des biens alimentaires constitués essentiellement des produits traditionnels tels que les dattes et le vin ;
- des produits bruts dominés par les déchets ferreux et les phosphate de calcium ainsi que les cuirs et autres peaux brutes ;
- des biens d'équipements industriels (tubes, tuyaux et profilés en fer et en acier, pneumatiques, fils, câbles et autres conducteurs isolés pour l'électricité, parties de machine de sondage et de forage et

¹ FMI (2013) ; « annexe statistique de l'Algérie »

² Données UNCTAD, au niveau du groupe position à 03 chiffres de la CTCI révision 3 dont la valeur des exportations est supérieure à 100 000 dollars ou représente plus de 0,3% des exportations totales.

de parties de turbines à gaz), et des biens de consommation non alimentaires constitués essentiellement des emballages en matière plastique, tapis et revêtement de sol en matière textile, tissu point de gaz destiné à l'industrie pharmaceutique, journaux et publications périodique et de médicaments.

Selon Hausmann et Klinger (2010) cette composition des exportations hors hydrocarbures laisse à l'Algérie peu de chances de développer des avantages comparatifs dans des secteurs sophistiqués se situant au cœur de l'espace des produits du fait qu'ils sont éloignés et nécessitent de développer d'autres moyens et compétences. En contraste, les secteurs de grand volume qui sont les plus proches du groupe d'activités existant à l'exportation, sont plus faciles à développer mais ce sont des produits moins sophistiqués. Ce manque de diversification et sophistication des exportations en Algérie, peut sans doute être imputée à l'absence de transformation structurelle. En effet, depuis l'indépendance à nos jours l'économie algérienne n'a pas connu de grand changement dans sa structure de production. Le recul du secteur de l'agriculture dominant dans les années 1960 s'est fait non pas au profit d'un secteur industriel moderne et sophistiqué mais en faveur du secteur des hydrocarbures et des biens non échangeables. Depuis le début des années 1970 la part du secteur des hydrocarbures dans la valeur ajoutée n'a cessé d'augmenter passant de 17,04% durant l'année 1963 à 44,67% en 1974 pour atteindre 54,39% en 2008 avant de connaître une baisse suite à la chute des prix du pétrole avec une part de 25,50% en 2015.

Tableau n°03 : Evolution de la structure de la valeur ajoutée en %

Secteur	1963	1974	1984	1994	2002	2008	2010
Agriculture	21,47	08,71	08,80	12,6	11,44	7,78	11,67
Industries alimentaires	05,37	02,72	02,77	03,72	3,16	01,76	02,46
Pétrole	17,04	44,67	32,83	29,85	41,61	54,39	48,78
Energie autre que le pétrole	02,94	01,77	01,47	01,46	01,67	01,18	01,34
Industries de transformation	06,14	09,26	16,20	13,13	10,15	09,31	13,73
Bâtiment et travaux publics	05,6	07,53	11,67	08,80	04,43	02,62	03,28
Transport, services, commerce	41,44	25,33	26,27	30,42	27,54	22,97	18,74
Total	100	100	100	100	100	100	100

Source : nos regroupements d'après, l'ONS rétrospectives statistique 1962-2011

En 2015, l'industrie ne contribue qu'à hauteur de 05,5% à la valeur ajoutée. Celle-ci est constituée pour une grande partie d'hydrocarbures, ressource épuisable et non renouvelable pour 25,5% et du bâtiment et travaux publics et services non marchands représentant respectivement 15,06% et 18,7% de la valeur ajoutée. Les services marchands représentent quant à eux 29,9% de la valeur ajoutée et l'agriculture 15,76%. Ainsi depuis les années 1960, l'Algérie n'a pas connu de changement significatif dans la structure de sa production. D'une économie dominée par les services et l'agriculture dans les années 1960, elle est passée à une économie dominée par les hydrocarbures. Le secteur de l'industrie, principal moteur d'une politique de diversification et par conséquent de croissance vu les effets d'entraînement qu'il peut induire sur le reste de l'économie, reste insignifiant et participe peu à la création de la valeur ajoutée. En 2015, il représente seulement 7,4% de la valeur ajoutée hors hydrocarbures. La comparaison de la composition des exportations de l'Algérie avec celles de l'Égypte, du Maroc et de la Tunisie montre que bien que les trois pays produisent des biens dans des secteurs d'exportation hautement périphériques, néanmoins, ces pays ont connu une transformation très profonde dans la composition de leurs paniers des exportations entre 1970 et 2008, comme le montrent Hausmann et Bustos (2012). Ils écrivent que « l'Égypte, par exemple, est passée du statut d'exportateur essentiellement de coton, de riz et de fruits, à celui d'exportateur de textiles, de vêtements, de produits métalliques et chimiques. Le Maroc est passé du statut d'exportateur de produits agricoles de base et de phosphates en 1970, à celui d'exportateur de vêtements, de produits chimiques et d'appareils électroniques. La Tunisie quant à elle, était un exportateur de pétrole, de phosphates et de produits agricoles en 1970, mais elle est devenue exportatrice de vêtements, d'appareils électroniques et de produits chimiques à partir de 2008 » (Hausmann et Bustos 2012, page 28).

De ce qui précède nous pouvons imputer l'échec de la politique de diversification des exportations conduite par l'Algérie, à la faible transformation structurelle de son économie et au mauvais choix en termes de politique industrielle et de secteurs porteurs à l'exportation. Ainsi, faute de stratégie industrielle claire, l'Algérie n'a pas pu mener

à bien sa stratégie de substitution aux importations ni celle de l'industrialisation par les exportations. Le secret de la réussite des pays asiatiques réside sans doute dans leur capacité à combiner les deux politiques. Les activités concurrencées par les importations ont continué à recevoir de l'aide tandis que de nouvelles activités orientées vers l'exportation ont été créées. Identifier les secteurs porteurs à l'exportation est une étape cruciale dans tout processus de développement, mais les Pouvoirs Publics doivent également être en mesure d'identifier les compétences qui font défaut et qui ralentissent la transformation économique en vue de les mettre à la disposition des entreprises. En effet, l'un des principes clés de la réussite des pays asiatiques a été d'inciter les entreprises à se lancer dans des activités qui requièrent des technologies et des compétences avancées. En outre, les gouvernements ont fondé diverses institutions de financement de l'exportation qui finançaient et assuraient les exportateurs contre les pertes découlant de risques politiques et commerciaux. L'appui au développement humain a été également une pierre angulaire des politiques de développement en accordant une importance particulière à la formation technique.

La transformation structurelle impliquant le passage des activités traditionnelles vers des secteurs modernes, sophistiqués et à plus grande valeur ajoutée et certes un déterminant important pour la réussite de toute politique de diversification des exportations, il n'en demeure pas moins que d'autres facteurs tels qu'une politique commerciale adaptée, un capital humain conséquent et un environnement macro-économiques et institutionnel stables doivent être réunis pour garantir une croissance économique durable.

Conclusion

A l'instar des autres pays d'Afrique du nord, l'Algérie peine malgré les réformes, à réaliser une transformation structurelle de son économie. Les hydrocarbures continuent de représenter l'essentiel des exportations et cette situation est restée pratiquement inchangée au cours des 50 dernières années. Le positionnement de l'Algérie dans l'espace des produits lui donne à priori peu de chances de développer de nouvelles activités jugées éloignées dans un futur proche. Seulement, dans un grand nombre de pays le processus essai/échec a fini par donner ses fruits, un saut technologiques dans l'espace des

produits reste toujours possible à condition de mettre en place les moyens nécessaires. L'expérience des pays émergents asiatique montre que le changement structurel n'est pas un processus automatique, il a besoin d'être poussé dans la bonne direction Rodrik (2006) surtout pour les pays riches en ressources naturelles comme l'Algérie.

Bibliographie

- Agosin. M.R (2009), export diversification and growth in emerging economies, CEPAL review n° 97, pages 115-131
- Agosin M.R., R. Alvarez, C.B. Ortega, (2011), determinants of export diversification around the world 1962-2000, central bank of Chile working paper n°605
- Al Marhubi F., (2000), export diversification and Growth, an empirical investigation, applied economics letters, 7:9, pages 559-562
- Alwang Ali R J., P.B. Seigel, (1991): is export diversification the best way to achieve export growth and stability a look at three African countries, the World Bank working papers n°729, World Bank Washington
- Ben Hammouda H., N. Oulmane, M. Sadni Jallab, (2009), D'une diversification spontanée à une diversification organisée. Quelles politiques pour diversifier les économies d'Afrique du Nord?, revue économique, presses de Sciences-Po, vol. 60 (1), pages 133-155
- Boucekkine.R, R. Boukilia-Hassane, N.Meddahi (2015) : un an après le contrechoc pétrolier : bilan, enjeux et perspectives
- Cadot O., C. Carrère, V. Strauss-Kahn, (2011), export diversification: what behind the hump?, the review of economic and statistics, n° 93(2), pages 590-605
- CNUCED, rapport sur l'investissement dans le monde, (2013) : les chaînes de valeur mondiales : l'investissement et le commerce au service du développement.
- Dogruel S., M. Tekce, (2011), trade liberalization and export diversification in selected MENA countries, topics in middle eastern and north African economies, electronic journal, vol. 13, middle east economic association and Loyola university Chicago
- Gutierrez De Pineres A., A. Sheila A, M. Ferrantino (1997), export diversification and structural change: some comparison for Latin America, SSRN working paper n°36321

- Haussmann R., B. Klinger, (2006), structural transformation and patterns of comparative advantage in the product space, center of international development at Harvard University working paper n° 128
- Haussmann. R, J.H. Hwang, D. Rodrik, (2005), what you export matters, NBER working paper n°11905
- Haussmann. R, C.A. Hidalgo, (2010), country diversification, product Ubiquity and economic divergence, Center of International development working paper n° 201,
- Haussmann R., B. Klinger, J R. Lopez Calix, (2010), export diversification in Algeria, in trade competitiveness of the middle east and north Africa, J.R. Lopez Calix, P. Walkenhorst and N. Diop, World Bank, pages 63-102
- Hausmann R., S. Bustos, (2012), transformation structurelle en Egypte, au Maroc et en Tunisie : comparaison avec la Chine, la Corée du sud et la Thaïlande, in étude comparative sur les politiques d'exportation de l'Egypte, du Maroc et de la Tunisie et de la Corée du sud, banque africaine de développement, pages 15-77
- Herrendorf. B et al (2013), two perspectives on preferences and structural transformation, American economic review 103, n°07, PP 2752-89
- Herzer D. N. Lehmann D Felicitas, (2004), export diversification externalities and Growth, Ibero-America institute for economic research, discussion paper n°99
- Hesse, H., (2008), export diversification and economic growth, commission for growth and development working paper n°21
- Hidalgo CA, B. Klinger, A L. Barabasi, R. Hausmann (2007), the product space conditions the development of nations, science, 317 (5837) pp 482-487
- Hidalgo CA., R. Hausmann, (2009), the building blocks of economic complexity, PNAS, Vol. 106, n°26, pp 10570-10575
- Imbs J., R. Wacziarg, (2003), stages of diversification, American Economic Review Vol.93, n°1, pages 63-86
- Jouini N., N. Oulmane, N. Péridy, (2014), north african countries (NACs) production and export structure: towards diversification and export sophistication strategy" NPRA paper 62476, university library of Munich, Germany
- Peridy N., N. Jouini, (2013), diversification et sophistication comme levier de la transformation structurelle des économies nord

Africaines, nations unies, commission économique pour l'Afrique, rapport provisoire

- Poncet S., F. Starosta de Waldeman, (2013), complexité économique et croissance : une application au cas chinois, revue économique, vol 64, n°3, pages 495 -503
- Prebisch R., (1959), commercial policy in the underdeveloped countries, the American economic review, vol 49, n° 2, pp 251-273
- Rodrik D (2006), what's so special about China's exports?, NBER working paper n°11947
- Rodrik D, MC Millan. M, (2011), globalization, structural change and productivity growth, NBER Working paper n° 17143
- Sachs J.D., A M. Warner, (2001), natural resource and economic development: the curse of natural resources, European economic review, n° 45, pages 827-838
- Sannasse R.V., B. Seetanah, M J. Lamport, (2014), diversification et croissance économique : le cas de Maurice, chap. 1 dans : se connecter aux marchés mondiaux : défis et possibilité, études de cas présentées par des titulaires de chaires OMC, publié sous la direction de Marion Jansan, Mustapha Sadni Jallab et Maarten Smeets, publications OMC, Genève.



Lecomportement du consommateur face au social E-commerce: Une approche exploratoire **Consumer behavior towards social e-commerce: an exploratory approach**

ABELHAK Soumia, BARAKA Hayat, GRAA Amel

Université Djillali Liabes de Sidi Bel Abbès

Laboratoire du Management de l'Innovation et Marketing (MIM)

Résumé -

L'objectif de cette étude est d'identifier les différents comportements du consommateur face au social E-commerce ainsi que de définir les variables susceptibles de l'influencer afin de proposer un modèle conceptuel. Les résultats de cette étude dévoilent que le social E-commerce favorise trois comportements chez le consommateur qui sont l'intention d'achat, l'intention de recommandation et l'achat impulsif et que ces derniers sont influencés par des facteurs interpersonnelles. Ces résultats ouvrent des voix de recherche future.

Mot clé –

Réseaux sociaux, Commerce social, Comportement du consommateur, Entretien semi directif.

سلوك المستهلك اتجاه التجارة الإلكترونية في مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة إستطلاعية

ملخص -

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مختلف سلوكيات المستهلك اتجاه التجارة الإلكترونية عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي وكذلك تحديد المتغيرات التي يحتمل أن تؤثر عليه وذلك من أجل اقتراح نموذج مفاهيمي. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن التجارة الإلكترونية عبر تلك المواقع تدعم ثلاث سلوكيات

لدى المستخدمين ألا وهي: نية الشراء ونية التوصية والشراء العفوي وأنها تتأثر بالعوامل الشخصية لهؤلاء المستخدمين. على ضوء هذه النتائج، تم عرض بعض مجالات البحث المستقبلية.

الكلمات المفتاحية-

شبكات التواصل الاجتماعي، التجارة الاجتماعية، سلوك المستهلك، المقابلات الشخصية.

Consumer behavior towards social e-commerce: an exploratory approach

Abstract -

The objective of this study is to identify the different behaviors of the consumer in relation to the social E-commerce as well as to define the variables likely to influence it in order to propose a conceptual model. The results of this study reveal that the social E-commerce favors three behaviors in the consumer that are purchase intention, recommendation intention and impulse buying and that these are influenced by interpersonal factors.

Key words-

Social Networks, Social Commerce, Consumer Behavior, Semi-structured interview.

I-Introduction :

L'apparition du web social a permis aux internautes d'utiliser le web 2.0 pour faciliter les activités sociales telles que le butinage¹, le partage et la collaboration qui ont donné naissance à un nouveau concept sous le terme «social E-commerce»² qui selon Chitoui désigne l'ensemble de «réseaux d'acheteurs» et «réseaux de vendeurs», basé sur une forme plus social et interactive de l'E-commerce. D'après le même chercheur, le nombre d'entreprises sur le Web et sur les réseaux sociaux ne cesse d'accroître de jour en jour. De plus et afin de se différencier et d'inciter le consommateur à acheter en ligne il est intéressant d'étudier son comportement en ligne,

¹Butinage : désigne le comportement du consommateur – essentiellement dans un but récréationnel ou informationnel sans avoir réellement l'intention d'achat.

²Chitoui J., 2014- Une Etude Sémantique Pour L'identification Des Dimensions Des Etapes Du Processus Décisionnel Dans Le Social E-Commerce, Colloque, Hammamet, 5ème Colloque de l'URAM, Tunis, p.429

de cerner ses attentes et besoins lors de son processus de prise de décision. Tandis que les chercheurs Blackshaw et Nazzaro ont souligné que le nombre de vendeurs et de clients existants sur les réseaux sociaux augmente de jour en jour. Ils se rassemblent dans des groupes pour interagir, échanger des informations et partager leurs intérêts communs formant ainsi le social E-commerce. Ces groupes sont considérés comme une nouvelle source d'information en ligne. Stephen et Toubia ont ajouté qu'avec l'apparition de cette nouvelle forme du E-commerce une nouvelle tendance a vu le jour à savoir le «shopping collaboratif» ou le «social shopping» où le magasinage des cyberacheteurs repose sur les réseaux sociaux afin de faire des achats répondant à leurs besoins. C'est dans ce sens que le processus de décision d'achat en ligne diffère de celui communément appelé classique (offline). Ainsi plusieurs travaux de recherche ont prouvé que les réseaux sociaux sont devenus aujourd'hui un grand marché qui fournit une expérience de shopping unique caractérisé par une forte collaboration et interaction social entre les commerçants et les consommateurs. Ils ont transformé l'interaction client-vendeur de one-to-one en une interaction communautaire.¹

Rich Relevance est une étude basée sur les réponses d'un échantillon de 6000 consommateurs américains, elle est réalisée pendant le premier semestre de l'année 2013. Cette étude a cherché à étudier l'impact de Facebook, Twitter et Pinterest à la fois sur les ventes en ligne, mais également sur les ventes en magasin. Selon les résultats, 38% des utilisateurs de Facebook ont déjà acheté un article qu'ils avaient au préalable partagé sur Facebook, Pinterest est le réseau social sur lequel les actes d'achat non planifiés (spontanés) sont les plus susceptibles de se produire (47% des cas). Facebook leur a plutôt permis d'avoir accès à une réduction ou à une promotion (37%), à découvrir l'existence du produit (31%) ou à consulter des informations supplémentaires à propos du produit (25%)².

Nous nous situons dans une approche exploratoire et cherchons à comprendre : **Quel est le comportement du consommateur face au social E-commerce ?** Nous avons choisi ce sujet après avoir constaté l'accroissement du nombre des individus qui possèdent un compte sur les

¹ Chtioui.J, Abdellatif. T et al., 2014- Hiérarchisation et importance des étapes du processus d'achat dans le Social E-Commerce , Conférence, 13 Mai, IBIMA, Valencia, Espagne, p.4.

² « Mieux Comprendre L'impact Des Médias Sociaux Sur Les Ventes [Etudes 2013] », disponibles sur : <http://www.reseaux-professionnels.fr/c34-blog-professionnel/mieux-comprendre-limpact-des-medias-sociaux-sur-les-ventes-etudes-2013/> (Consulté le 28/01/2016)

réseaux sociaux et qui s'y connectent quotidiennement¹, et l'apparition de nouveaux moyens de ventes (les pages, les groupes de ventes, les magasins qui créent des pages sur les réseaux sociaux pour vendre). Les principaux objectifs de cette étude sont :

- Identifier le type d'information recherchée par les consommateurs sur les réseaux sociaux afin de prendre une décision d'achat ;
- Répertorier les comportements des consommateurs face au commerce social ;
- Identifier les facteurs influençant le comportement du consommateur lors de la prise de décision d'achat ;
- De comprendre les motivations et/ou les freins d'achat.

Afin de pouvoir répondre à la problématique proposée et d'atteindre les objectifs de recherche, nous avons organisé cet article de la manière suivante : la première partie sera consacrée à la présentation du cadre théorique sur les principaux concepts de notre étude. La méthodologie fera l'objet de la deuxième partie, les résultats seront présentés dans une troisième partie et nous conclurons par une discussion générale.

II- Cadre théorique

II-1 Définition des réseaux sociaux :

Les réseaux sociaux virtuels n'ont pas vocation à remplacer les réseaux sociaux « irl » (in real life, « dans la vraie vie »). Ils en sont le prolongement naturel et technologique. Internet est le réseau qui a démultiplié ces échanges, et permis à un plus grand nombre, à une autre échelle, d'échanger sur des centres d'intérêt communs, des interrogations, des préoccupations, des passions... Internet a donné une autre ampleur au réseau social, en lui ouvrant de nouvelles possibilités, celle des échanges planétaires et celle de l'immédiateté². Selon Beer, la définition des réseaux sociaux reste floue et le terme « social network sites » est un « umbrella term », autrement dit un « mot-valise ». Les nombreux termes aujourd'hui utilisés par les chercheurs ne rendent pas aisée la définition

¹Graa A, Abdelhak S, And Baraka Ht, 2015, -The impact of Online Social Network usage on the purchase decision process: Quantitative and Qualitative study, Proceedings IISES, 2nd Business and Management Conference, Madrid, Spain, October 6-9, p. 61.

²Monziols M, Raviart. O, et al. , 2014, - Et Si Je Me Mettais Aux Réseaux Sociaux .ED. Eyrolles , P6

del'objet¹. Un site de réseau sociale est une plate-forme de communication en réseau dans laquelle les participants² :

(1)disposent de profils associés à une identification unique qui sont créés par une combinaison de contenus fournis par l'utilisateur, de contenus fournis par des « amis», et de données système ;

(2) peuvent exposer publiquement des relations susceptibles d'être visualisées et consultées par d'autres ;

(3)peuvent accéder à des flux de contenus incluant des contenus générés par l'utilisateur – notamment des combinaisons de textes, photos, vidéos, mises à jour de lieux et/ou liens – fournis par leurs contacts sur le site.

Les chercheures Fondeur et Lhermitte proposent également de définir les réseaux sociaux numériques de manière plus stricte, ces derniers devant être « spécifiquement dédiés à la constitution ou à la reconstitution de connexions social, à leur gestion et/ou à leur mobilisation à des fins personnelles ou professionnelles ». Ils excluent de cette façon les sites pour lesquels les fonctionnalités de réseaux sociaux sont secondaires (YouTube par exemple).³

II.2- Définition du social commerce :

Le social commerce se définit comme l'utilisation des réseaux sociaux à des fins de développement des ventes .Il s'agit essentiellement de l'intégration d'espaces marchands dans les réseaux sociaux (f-store) ou de l'intégration d'une dimension social à l'achat (Co-shopping, achat partagé ou simultané, etc.)⁴. Selon d'autre chercheurs, le social commerce est une pratique liée au commerce en ligne qui implique l'utilisation des médias sociaux, au travers d'interactions sociales et de contributions, pour aider l'achat ou la vente de produits et services.⁵ Aujourd'hui, la communauté influence la consommation online .Le commerce en ligne se veut maintenant social, les annonceurs vont devoir s'y adapter. Le social commerce va devenir pour eux un levier indispensable d'influence sur

¹Beer D., 2008 , - Social Network(Ing) Sites...Revisiting The Story So Far: A Response To Danah Boyd & Nicole Ellison , Journal of Computer-Mediated Communication , Vol. 13, p. 519.

²Ellison N., Thierry A., 2011,- Réseaux Sociaux, Numérique Et Capital Social. Entretien Réalisé Par Thomas Stenger Et Alexandre Coutant, Hermès, La Revue, n° 59(1), p. 22.

³Girard A., FalleryB., et al.,2011,-L'apparition Des Medias Sociaux Dans L'e-GRH: Gestion De La Marque Employeur Et E-Recrutement . 16ème Congrès De L'AIM St Denis De La Réunion, France, p.13.

⁴Eouzan G., Michalon C. et al.,2014,- Webmarketing Définir, Mettre En Pratique Et Optimiser Sa Stratégie .ED.eni, 2ème édition, P.70

⁵ « Tour D'horizon Du Social Commerce », Disponible sur :<http://www.mediassociaux.fr/2010/11/22/tour-dhorizon-du-social-commerce/> (Consulté le 28/12/2015)

l'acte d'achat des consommateurs. Plusieurs aspects définissent le social commerce :

- Vendre directement ses produits par l'intermédiaire des réseaux sociaux (F-Boutiques, Tweet shop, ...)
- S'adapter aux avis des internautes et faire vivre une expérience différente aux consommateurs.

L'utilisation du social commerce apporte une réelle dimension communautaire à l'acte d'achat avec des solutions d'achats partagés, de co-shopping, de wishlist... A terme, il permet surtout de lever un frein souvent associé à l'achat en ligne, celui de se retrouver seul devant son ordinateur et d'acheter sans avoir l'avis de son entourage.¹

II.3- Processus décisionnel dans le social E-commerce :

Dans le social E-commerce le cyberconsommateur suit un processus de six étapes pour prendre sa décision d'achat. Ces étapes selon Abdallatif sont: l'identification des besoins ou désirs, le courtage de produits, le courtage marchand, la décision d'achat, l'achat et l'évaluation²:

II.3.1 Identification des besoins ou désirs : Il s'agit de la première étape du processus décisionnel, qui est le point de départ pouvant mener à l'acte d'achat. Selon Campbell, le besoin est défini comme étant un sentiment de nécessité ou de carence. Il correspond à un état de privation de quelque chose nécessaire pour maintenir une situation existante. Alors que le désir est le synonyme de l'envie, de l'amour, de la fantaisie et de l'attraction. C'est une disposition de motivation pour découvrir le plaisir de posséder un produit ou un service. L'identification des besoins ou désirs est influencée par des motifs sociaux qui peuvent être classés selon Bearden et al en influence informationnelle et normative. L'influence informationnelle se produit lorsque les individus acceptent les informations comme preuve de la réalité tandis que l'influence normative implique la conformité aux attentes des autres.

II.3.2 Courtage de produits: Courtage de produit (autrement appelé recherche d'information) est le stade où les consommateurs déterminent ce qu'il faut acheter, après qu'un besoin ou qu'un désir, ait été reconnu. Ce résultat est obtenu grâce à une recherche complète sur les produits, suivis par une évaluation critique de l'information sur le produit détenue par le candidat. La procédure de recherche est normalement effectuée par la

¹ « Social Commerce : Est-Ce L'avenir Du E-Commerce ? », Disponible sur : <http://www.culturecrossmedia.com/social-commerce-est-ce-lavenir-du-e-commerce-2/> (Consulté le 28/12/2015)

² Abdelatif T., 1 July 2014,- Analyse Du Processus De La Décision D'achat Dans Le Social E-Commerce , International Journal of Innovation and Applied Studies, Vol. 7 No., p.5.

recherche "interne" ou "externe" ou les deux. La recherche interne se concentre sur la connaissance personnelle et les expériences passées, alors que la recherche externe utilise les sources dominées par les marketeurs, les comparaisons, les sources publiques, les amis et les parents qui peuvent influencer sur la décision par « le bouche-à-oreille ». Les réseaux sociaux ont le potentiel d'améliorer le processus de courtage de produits en offrant un environnement de ressources à des personnes physiques ayant différentes expériences et spécialités qui répandent le « bouche-à-oreille », ce qui amène potentiellement à abaisser le coût de la recherche pour des produits différents.

II.3.3 Courtage marchand: L'étape de courtage marchand compare les alternatives marchandes. Le résultat de la comparaison peut conduire à la prochaine étape du processus de commerce social ou d'un circuit de retour à l'étape précédente et de mener plus de recherches. À ce stade, l'acheteur établit des critères pour l'évaluation des spécificités des produits marchands, ainsi que des promotions et des accessoires que fournit un commerçant. De plus, la relation client commerçant joue un rôle dans la décision de l'acheteur de choisir un commerçant. Quant à Scanzoni a identifié cinq phases dans le développement de la relation commerçant-client dans un marché classique, à savoir la sensibilisation, l'exploration, l'expansion, l'engagement, et la dissolution.

Après, Chtioui et Majd ont repris le travail de Abdellatif et ont résumé le reste des étapes du processus comme suit : ¹

II.3.4 Décision d'achat: après avoir collecté les différentes informations sur le produit répondant aux besoins de cyberconsommateur et comparé les diverses alternatives marchandes, celui-ci va ainsi faire son choix et prendre sa décision. La décision d'achat est généralement influencée par l'entourage; famille, proches, amis, experts, partenaires commerciaux, etc.

II.3.5 Achat: sur les réseaux sociaux l'achat peut prendre deux formes, soit groupé soit individuel. Dans le premier cas, le commerçant, les cyberacheteurs et leurs réseaux sociaux vont tirer profit de l'achat. Le cyberacheteur peut obtenir le produit à moindre prix, les réseaux sociaux peuvent multiplier les ventes pour les marchands, alors que les commerçants peuvent promouvoir le produit en permettant au cyberacheteur de publier ses achats sur son profil social ou en lui demandant de recommander un produit à ses amis ou à des personnes qui sont intéressées par son produit. Lorsqu'il s'agit d'un achat individuel, la décision d'achat d'un cyberacheteur peut être influencée par les réactions de son réseau.

¹Chtioui.J, Abdellatif.T et al., Op.Cit , p.4.

II.3.6 Evaluation: l'évaluation est la dernière étape du processus décisionnel dans le social E-commerce. Elle est la conséquence de l'achat. C'est l'étape la plus importante qui permet d'évaluer la satisfaction d'une expérience d'achat. Sur les réseaux sociaux cette évaluation peut se manifester par les critiques et les commentaires faits par les cyberacheteurs. Les avis et les critiques ont une relation positive avec la qualité de l'expérience de shopping. Selon Eliashberg et Sujan le nombre des critiques et de commentaires positifs augmente les ventes futures et provoque la reconnaissance du marchand. Les critiques en ligne peuvent être divisées en trois catégories: les commentaires de consommateurs, les avis d'experts et des avis sponsorisés. Bien qu'il soit prévu que les avis d'experts aient le plus d'effet sur la prise de décision du client, en réalité, les avis et les commentaires informels générés par l'utilisateur affectent le plus les avis des cyber clients. Les entreprises doivent donc encourager le client à générer et mettre ses avis et ses commentaires sur les réseaux sociaux.¹

III- Le comportement d'achat dans le social E-commerce : Une étude qualitative

Un individu peut développer différents comportements de consommation afin de s'adapter aux situations auxquelles il est confronté. Pour mieux cerner ces comportements, nous avons mené une étude qualitative auprès des utilisateurs des réseaux sociaux qui sera décrite en trois étapes : Identification de l'échantillon, méthodologie de l'étude et la présentation des résultats.

III-1 - Matériel et méthode

Afin de répondre aux objectifs fixés, une étude qualitative fondée sur des entretiens individuels semi-directifs a été menée. L'entretien semi-directif est une technique qualitative de recueil d'informations permettant de centrer le discours des personnes interrogées autour de thèmes définis préalablement et consignés dans un guide d'entretien².

Ce type d'entretien répond exactement à nos objectifs de recherche. L'enquête a été réalisée durant le mois d'Octobre 2015 sous forme des entretiens semi-directifs, dont la durée moyenne était de 20mn, auprès de 20 étudiants de l'université Djillali Liabès. Le choix de mener des interviews auprès des étudiants est consolidé par le fait que les réseaux sociaux sont désormais omniprésents dans leurs vies quotidiennes. Nous avons par la suite rédigé un guide d'entretien qui recense les différents thèmes à aborder

¹ Ibid. p.5

² « Réaliser un entretien semi directif » disponible sur le lien :

https://eureval.files.wordpress.com/2014/12/ft_entretien.pdf consulté le (30/04/2016)

comprenant 14 questions ouvertes où les répondants avaient la possibilité de parler de leur expérience et d'exprimer ouvertement leurs pensées.

Les interviews ont été enregistrées sur un enregistreur automatique pour ne pas perdre d'informations, aussi pour pouvoir procéder aux lectures répétées des interviews, afin de faire une analyse manuelle de leur contenu.

La méthode d'analyse des données retenues est l'analyse de contenu. Cette méthode d'analyse est très utilisée dans les recherches en marketing. Elle est basée sur le comptage des fréquences d'apparition, il sera question de travailler sur les racines des mots pour gérer les relations qui existent entre les variables issues des entretiens qualitatifs¹.

III-2-Profil de l'échantillon :

Nous avons réalisés des entretiens auprès de 20 étudiants de l'université Djillali Liabès. Le choix de cet échantillon était de convenance. Nous avons interrogé 5 hommes et 15 femmes qui sont des utilisateurs des réseaux sociaux en particulier Facebook. Leur âge est compris entre 20 et 25 ans. Le tableau ci-dessous représente le profil de l'échantillon interrogé.

Tableau 1 : profil de l'échantillon

N°	Sexe	Age	Niveau universitaire	Spécialité	Achat sur réseaux Sociaux
1	H	21	Master 1	Génie civil	Oui
2	F	25	Master 1	Sciences commerciales	Oui
3	F	23	Licence	Génie civil	Non
4	F	30	Master	Biologie	Non
5	F	21	Licence	Génie civil	Oui
6	H	25	Master 2	Sciences commerciales	Oui
7	F	21	Licence	Sciences commerciales	Non
8	H	23	2 ^{ème} licence	Sciences commerciales	Non
9	H	21	Licence	Sciences commerciales	Oui
10	F	19	2 ^{ème} licence	Génie civil	Oui
11	F	23	Master 2	Sciences commerciales	Non
12	F	20	Licence	Littérature	Non
13	F	21	Licence	Littérature	Non
14	F	20	1 ^{ère} licence	Sciences commerciales	Oui
15	F	20	3 ^{ème} Licence	Sciences commerciales	Non
16	F	21	2 ^{ème} licence	Sciences commerciales	Non
17	F	20	1 ^{ère} licence	Sciences commerciales	Non

¹Sellami A.,2010,-L'impact conjoint des variables situationnelles et individuelles sur les réactions du consommateur face à un nouveau produit: d'une étude exploratoire qualitative à un essai de modélisation, Cahiers de Recherche PRISM-Sorbonne, p. 21.

18	F	20	1 ^{ère} licence	Sciences commerciales	Non
19	F	24	3 ^{ème} Licence	Sciences politiques	Oui
20	F	25	Doctorante	Biologie	Non

III-3—Analyse des données

Andreani et Conchon jugent qu'une étude qualitative est fiable si «sa méthodologie permet d'observer la réalité ». Lors de l'appréciation de la fiabilité d'une étude qualitative, la qualité de l'échantillon et des méthodes de recueil de l'information est évaluée¹.

En ce qui concerne l'échantillonnage de notre étude qualitative, la composition de l'échantillon traduit une diversité des cas possibles en termes d'achat ou non sur les réseaux sociaux. De plus, la taille de l'échantillon comporte un nombre suffisant de répondants (20 sujets) afin de mener une étude qualitative et cela pour acquérir assez d'informations et vérifier la concordance des données.

Pour la qualité des méthodes de recueil de l'information, nous avons veillé sur la cohérence entre les questions posées et notre problématique.

Nous avons effectué un codage manuel des messages, de plus cette phase représente une phase exploratoire servant à connaître les langages des internautes et les thèmes les plus abordés pour constituer notre modèle.

A la lecture des différents entretiens, plusieurs constats peuvent être soulevés. L'analyse de contenu qui émerge des différents discours convergent vers les constats attendus dans cette recherche. Des résultats confirment l'existence des construits proposés et enfin d'autres résultats inattendus ont marqué cette phase exploratoire qualitative. Plusieurs thèmes ont été retenus :

a) Réseau sociale le plus utilisés

Nous avons constaté que le réseau social le plus utilisé par les répondants est « Facebook ». Ils le considèrent comme un moyen de communication avec leurs amis et avec des personnes qu'ils ne connaissent pas, résidant en Algérie ou à l'étranger *«J'utilise le plus souvent Facebook parce qu'il me permet de communiquer avec mes amis et de me faire connaissance »*.

Il leur permet aussi de s'informer sur tout ce qui se passe dans le monde, d'être à jour avec l'actualité, de suivre des pages de différents domaines (Santé, mode, culture générale, religion, vente, marque...) *« ...je suis tout le temps connecté sur Facebook pour m'informer sur tout ce qui se passe dans le monde, d'être à jour avec l'actualité »*

¹ Andreani J., Conchon F., Mars 2005, - Fiabilité Et Validité Des Enquêtes Qualitatives : Un Etat De L'art En Marketing -, Revue française du marketing, n°201, Vol. 1/5, p. 6.

Il leur permet aussi d'adhérer à des groupes de ventes, de conseils «blogue» *« Je préfère Facebook par rapport aux autres réseaux sociaux car je peux suivre des pages d'adhérer à des groupes de vente, de conseils».*

b) Intention d'achat et l'augmentation des achats

Les interviewés déclarent que Facebook a mis à leur disposition une large gamme de produits :

« ...grâce à Facebook j'ai découvert des produits et des marques que je ne connaissais pas ce qui m'a poussé à les acheter ».

Ce qui a augmenté leur fréquence d'achat : *« ...depuis que je suis les pages de mode, les blogs, les pages et groupes de vente, j'achète et je dépense plus parce que je veux être à la mode... ».*

Ainsi que la possibilité d'acheter sans se déplacer

« ...au lieu de sortir et de faire tous les magasins pour connaître les produits disponibles et les nouveautés je peux acheter chez moi et ce à tout moment même le soir. ».

Malgré cela, peu d'entre eux, ont déjà effectué un achat sur un réseau social. Ils jugent que le temps de livraison est trop long (entre 20 à 30 jours). Ils déclarent aussi qu'ils ont peur de se faire arnaquer et qu'ils manquent de moyens de paiement.

Les répondants ont remarqué que depuis qu'ils suivent les pages de mode, les blogs, les pages et groupes de vente, qu'ils achètent et dépensent plus parce qu'ils veulent être à la mode. Maintenant, pour eux, il y'a plus de produits disponibles et de toutes catégories.

c) L'intention de recommandation et l'achat impulsif :

Les résultats prouvent que les interrogés ne recommandent pas les produits ou les marques qu'ils utilisent sauf si l'un des membres leur demande leur avis :

«...une fois avoir été satisfait... Je ne vois pas l'utilité de laisser mon commentaire »

A propos de l'achat impulsif, les candidats déclarent qu'ils ont acheté des produits juste parce qu'ils les ont vus sur Facebook, qu'ils n'avaient jamais pensé à les acheter ou ressenti le besoin mais qu'ils ont été seulement influencés par le groupe auquel ils appartiennent :

« Les réseaux sociaux m'ont donné envie d'essayer des produits que j'avais jamais l'intention d'acheter... »

d) La recherche d'information et la confiance perçue des informations

Les résultats montrent que les répondants utilisent Facebook, précisément les pages de marque, groupe et page de vente et les blogs pour faire uniquement de la recherche d'information avant d'effectuer un achat. Ils cherchent à voir des photos des produits surtout lorsqu'il s'agit de

vêtements mais pour les produits électroniques « high-tec », ils préfèrent regarder des vidéos pour savoir comment les manipuler. Le prix du produit est aussi l'une des informations la plus demandée. Les étudiants questionnés jugent que les informations sont disponibles et accessibles, qu'ils répondent à leur besoin et surtout les aident à prendre leur décision d'achat.

Les résultats indiquent que Les répondants utilisent Facebook, précisément les pages de marque, groupe et page de vente et les blogs pour faire uniquement de la recherche d'information avant d'effectuer un achat *« J'utilise les réseaux sociaux pour rechercher des informations sur les produits avant de les acheter »*.

Les informations les plus recherchées sont « les nouveautés » c'est-à-dire les produits et les couleurs qui sont tendances, les marques les plus vendues :

« ... je recherche les nouveautés c'est-à-dire les produits et les couleurs qui sont tendances, les marques les plus vendues pour être à jour et suivre la mode. », déclarent un répondant.

Ils cherchent aussi à voir des photos des produits surtout lorsqu'il s'agit de vêtements mais pour les produits électroniques « high-tec », ils préfèrent regarder des vidéos pour savoir comment les manipuler.

Le prix du produit est aussi l'une des informations la plus demandée *« Avant de me déplacer dans les magasins je peux comparais les prix des produits que je veux acheter sur les pages des boutiques »*

Les étudiants questionnés jugent que les informations sont disponibles et accessibles, qu'ils répondent à leur besoin et surtout les aident à prendre leur décision d'achat.

« ... grace a facebook je peux avoir le maximum d'information sur les produits et les marques »

e) Utilité perçue des commentaires :

Selon les interviewés, les commentaires laissés par les « facebookeurs » ont une grande influence sur leur décision d'achat. Ils déclarent qu'avant d'effectuer l'achat d'un produit qu'ils n'ont jamais utilisé demander l'avis des membres de la communauté à laquelle ils appartiennent ou bien aux blogueurs :

« ... avant d'acheter un produit que je ne connais pas je consulte les commentaires du membre de la communauté »

Ils déclarent aussi que les commentaires laissés les aident à prendre leurs décisions et qu'ils vérifient même le nombre de commentaires positifs à l'égard du produit par rapport aux commentaires négatifs :

« ... les commentaires laissés par les membres me facilite la prise de décision »

Les individus qui ont effectué des achats sur les réseaux sociaux, déclarent qu'ils se sont référés aux membres de la page et du groupe avant d'avoir passé leurs commandes :

« ... pour acheter sur les pages de ventes j'ai fait confiance au commentaires des autres »

III-4- Discussion des résultats

Une analyse approfondie et détaillée des données recueillies nous a permis de comprendre le comportement du consommateur dans le cadre du social E-commerce. Plus précisément ces données nous ont permis de clarifier le type de comportement adopté par les utilisateurs des réseaux sociaux face aux pratiques marketings dans ces plateformes. Enfin, les informations recueillies étaient suffisamment riches pour dégager les types d'information ayant un impact sur le comportement du consommateur. Une confrontation de ces résultats avec la littérature sera présentée dans la section qui suit. Les résultats qui émergent de l'analyse thématique du discours des répondants, se présentent comme suit :

- **La recherche d'information** : A travers cette recherche, nous affirmons l'apport de Abdelatif. Ce dernier explique que les réseaux sociaux ont le potentiel d'améliorer le processus de courtage de produits en offrant un environnement de ressources à des personnes physiques ayant différentes expériences et spécialités qui répandent le bouche-à-oreille, ce qui amène potentiellement à abaisser le coût de la recherche pour des produits différents¹. Il a aussi expliqué l'importance des commentaires et recommandation dans la prise de décision, un thème que nous avons retenu dans l'étape d'analyse. Selon lui les principaux rôles des réseaux sociaux en ligne sont la diffusion de l'information, les opinions et les influences entre leurs membres².
- **La confiance perçue** : Nous avons mis en valeur l'existence d'une relation de médiation de la confiance perçue vis-à-vis des commentaires entre le social E-commerce et le comportement du consommateur. En effet, La confiance est un élément fondamental dans toute relation d'échange. Sur Internet, elle prend encore plus d'importance à cause du manque de face à face, de la nature impersonnelle de l'échange commercial et de l'utilisation d'un moyen ouvert pour les transactions.³

¹Tarek .A., July 2014,- Analyse du Processus de la décision d'achat dans le Social E-Commerce, International Journal of Innovation and Applied Studies , Vol. 7 No. 1, p. 06.

²Ibid

³Moez L. et Frini S., 2004 , -Les Déterminants De L'achat Sur Internet: Revue De La Littérature Et Proposition De Modèle , Université Paris 1 Panthéon Sorbonne, France, marketing digital, 2004, p.6 [-Disponible sur Internet]

Faire confiance, c'est accepter de prendre un risque en s'en remettant à un autre que l'on juge compétent et bien intentionné vis-à-vis de nous. La confiance est indissociable de la notion de risque. Dans nos sociétés complexes avec une multitude d'individus, entreprises, institutions et dispositifs techniques, la confiance est une condition essentielle pour décider, agir, investir.¹ La confiance dans la source d'informations a fait l'objet de plusieurs recherches en comportements. Confiance et recherche d'informations sont en fait intimement liées. En effet, la confiance du consommateur en sa capacité d'évaluation et de traitement de l'information va influencer la prise de décision et son comportement d'achat. Notant que le courant cognitif associe étroitement la définition de la confiance aux processus de traitement d'informations qui conduisent à la prise de décision. La confiance représente alors le degré de certitude avec lequel l'acheteur considère que son jugement évaluatif est correct. Frisou rappelle à juste titre que dans la théorie du comportement du consommateur, le client élabore des stratégies d'achat propres à dissiper l'anxiété que l'incertitude fait naître en lui : examen minutieux des alternatives, donc une recherche, un traitement et une actualisation permanente de l'information. Or, lorsqu'un client doit juger une source à partir d'informations fragmentées et limitées, le recours à la confiance devient d'une grande utilité. Le recours à la confiance permet aussi un gain de temps, comme le notent Pallas et Richard qui estiment que la confiance permet aux individus, par opposition aux effets de méfiance, de gagner du temps et d'économiser des efforts en terme de recherche d'informations et ou de mise en place de garanties ou de mesures de protection.²

- **L'utilité perçue** Plusieurs chercheurs s'accordent sur le fait que l'utilité perçue est médiateur de la relation Social E-commerce et comportement du consommateur. L'utilité perçue se définit comme « le degré auquel un individu croit que l'utilisation d'un système l'aidera à obtenir des gains de performance au travail » a été démontré par plusieurs travaux comme étant un déterminant très significatif dans l'explication de l'intention d'adoption

¹Maucq E., 2011, -Confiance 2.0 Les Systèmes D'influence Et De Réputation Au Sein De La Consommation Collaborative, mémoire de master en information et communication, université libre de Bruxelles, faculté de philosophie et lettres, Belgique, p.28.

²Pichon P.E., « Perception Et Réduction Du Risque Lors De L'achat De Produits Alimentaires En Grande Distribution : Facteurs D'influence Et Rôle De La Confiance », Thèse de Doctorat en sciences de Gestion, Université des sciences sociales de Toulouse, Institut d'administration des entreprises, Ecole Doctorale sciences de gestion, France, 2006, p.137

d'une technologie. L'utilité perçue réfère au degré avec lequel l'utilisation du système ou de la technologie améliore la performance de l'utilisateur dans l'organisation. Ce construit constitue un substitue théorique au concept d'avantage relatif développé dans la théorie de l'adoption. L'avantage relatif est le degré jusqu'auquel une innovation est perçue comme offrant un avantage supérieur. Il peut exprimer un bénéfice économique, un prestige social ou autre bénéfice.²

Selon les résultats de l'étude, les comportements les plus cités sont : l'intention d'achat, l'intention de recommandation et l'achat impulsif. Ces derniers sont soulignés comme des variables primordiales pour l'étude de comportement du consommateur par les chercheurs et les théoriciens en marketing, comme il a été évoqué par Howard et Sheth en 1969³ puis en 1974⁴, Malhotra et McCorteen 2001⁵ et Kchaou et Benamara en 2014⁶.

• **Intention d'achat** : Nous montrons que le social E-commerce et particulièrement l'utilisation des réseaux sociaux a une influence sur l'intention d'achat des utilisateurs. En revoyant à la revue de littérature, le concept d'intention d'achat ne cesse de retenir l'attention des chercheurs en marketing. Comme celui de l'attitude, il sert à prévoir le comportement réel d'achat. Il emprunte donc son importance du fait qu'il représente un bon estimateur du comportement futur des consommateurs pour les chercheurs en Marketing. Il est généralement utilisé afin de prédire les ventes de produits existants à travers le temps pour différents segments de

¹Kouakou K.S., «Les Déterminants De L'adoption Des Réseaux Sociaux Numériques En Situation Professionnelle : Etude Empirique Au Sein Des Bibliothèques Des Universités Ivoiriennes », frantice.net, n° 9, novembre 2014, p.66

²Frini S., Op.cit., p.12.

³Bressoud E.,2014,-De l'intention d'achat au comportement : essais de modélisations incluant variables attitudinales, intra-personnelles et situationnelles, Thèse de doctorat, Université Panthéon-Sorbonne, Paris, France, p.5.

⁴ Jacquet-lagrez E.,1980,-Processus De Décision Et De Comportement En Matière De Déplacements. Prives Concepts Et Modèles Théoriques,Rapport COREF, Cahier de Lamsade, Laboratoire d'Analyse et Modélisation de Systèmes pour l'Aide à la Décision, Université Paris-Dauphine, N° 33, p.3.

⁵Abdennadher H.J.,2014,-L'influence Du Bouche A Oreille Electronique (EWOM) Sur Le Comportement Du Consommateur, Thèse de doctorat, Ecole doctorale Augustin Cournot, Université de Strasbourg, France, p.17

⁶Sahraoui kchaoui A., Ben Amara R, 2014,- The Role Of Sales Promotion In Inducing Impulse Purchases, International Journal of Management Excellence, Vol.3, No.1, p. 367.

consommateurs. En effet, la recherche en psychologie sociale suggère que l'intention serait le meilleur prédicateur du comportement d'un individu, car elle lui permet d'incorporer de manière individuelle tous les facteurs importants qui pourraient influencer son comportement réel¹. L'intention déclarée est alors une variable aléatoire avec une moyenne qui tend vers l'intention réelle. Selon Triandis, les intentions représentent des instructions que se donne un individu à lui-même pour se comporter d'une certaine façon. Elle implique des idées comme, "je dois faire...", ou "je vais faire..." ou "je ferai..."². Le concept d'intention d'achat est désormais un concept clef dans l'étude du comportement de magasinage sur Internet. Plusieurs travaux de recherche ont intégré les caractéristiques du consommateur pour mieux le comprendre³.

• **Achat impulsif** : Partant des assertions de plusieurs recherches, Rook (1987) définit l'achat impulsif comme une situation où le consommateur ressent un irrésistible besoin d'acheter quelque chose de manière immédiate⁴. Engel et Blackwell définissent l'achat impulsif comme étant une action d'achat entamée en l'absence d'un besoin reconnu d'une façon intentionnelle ou sans avoir une intention d'achat avant d'entrer au magasin. Cette impulsion est complexe au niveau hédonique et peut donner naissance à des conflits émotionnels⁵. L'achat impulsif est généralement étroitement lié à une situation favorable : le consommateur est ainsi en contact avec une offre pour laquelle il éprouve un besoin pressant⁶. Dans cette approche, l'achat impulsif est ainsi dû à la perception d'un stimulus lié au produit. La

¹ Oueslati H.,2007,-Vers Une Meilleure Compréhension De L'intention D'achat Sur Internet Basée Sur L'étude Des Caractéristiques Des Promeneurs Sur Les Sites Marchands, Université Paris 1 Panthéon Sorbonne, France, 6ème journée nantaise de recherche sur le e-marketing, p.4.

² Limayem M., Rowe F.,2006,-Comparaison Des Facteurs Influençant Les Intentions D'achat A Partir Du Web A Hong Kong Et En France : Influence Social. Risques Et Aversion Pour La Perte De Contact, Revue française du marketing, n°209, p. 34.

³ Oueslati H., Op.cit., p.5.

⁴ Rook D.,1987,-The Buying Impulse , Journal of Consumer Research, Vol. 14, p. 191.

⁵ Zghal M., Aouinti N.,2010,- Le Rôle Des Facteurs Situationnels Et Personnels Dans L'explication De La Réalisation D'un Achat Impulsif: Une Application Du Modèle SOR, La Revue des Sciences de Gestion, Vol. 2, No. 242, p. 114.

⁶ Coley A.L.,2002,-Affective And Cognitive Processes Involved In Impulse Buying, Mémoire de magister, Université de Georgia, USA, p. 20.

reconnaissance du problème a ainsi lieu lorsque le consommateur se retrouve face au produit dans le point de vente ou sur internet. De ce fait, la recherche d'information ainsi que l'évaluation des possibilités sont limitées en temps et en quantité.

• **Intention de recommandation** : Nous avons tiré une conclusion divergente de la littérature. L'intention représente la motivation au partage des connaissances sur les réseaux sociaux ou la volonté du sujet à réaliser un comportement. Elle est définie par Ajzen et Fishbein comme la perception de la probabilité d'adopter un comportement¹. Les auteurs Wu et Sukoco proposent une vision des posters, c'est-à-dire des membres des communautés virtuelles qui postent fréquemment des commentaires en ligne : les posters ont une vision positive de leur expertise personnelle. D'autres auteurs comme Marett et Joshi ont essayé de faire une classification du type d'échanges entre les membres de communautés en ligne en distinguant les messages à contenu informatif des rumeurs. Pour ces auteurs, les lurkers qui ne postent presque pas et les posters ont des motivations différentes qui les poussent à partager des informations ou des rumeurs. Les posters contrairement aux lurkers vont poster des commentaires régulièrement parce qu'ils ont des motivations sociales liées au sentiment d'appartenance et à l'établissement de relations avec les autres membres². En effet, les utilisateurs qui recevront les recommandations ne sont pas ceux qui sont impliqués dans le réseau social étudié ; par contre, exploiter les interactions sur un réseau social (externe) il permet de bénéficier du choix averti des internautes dans leur sélection de sources (« amis »)³.

Au terme de cet article on peut présenter un modèle englobant les antécédents, les médiateurs et les conséquences du comportement du consommateur dans le cadre du social E-commerce. Ce modèle est présenté dans la figure 1, ainsi les propositions suivantes sont émises :

P₁ : Les réseaux sociaux influence l'intention d'achat des utilisateurs.

P₂ : Les réseaux sociaux influence le comportement d'achat impulsif.

¹ Vo Q.T., décembre 2013, -Déterminant Du Comportement De Recommandation D'un Site Web, Thèse de Doctorat en Sciences de Gestion, Université Paris-Dauphine, France, p.225.

² Elsabe H., 2014, -Les Motivations A Partager Du Contenu Sur Les Réseaux Sociaux Numériques, Thèse de doctorat, Ecole doctorale Economie, Organisations, Société - ED 396, Paris, p.86.

³ Bothorel C., 2011, -Analyse De Réseaux Sociaux Et Recommandation De Contenus Non Populaires, Revue des nouvelles technologies de l'information, Vol A5, p. 15.

P₃ : Les réseaux sociaux n'influence pas l'intention de recommandations des utilisateurs

P₄ : Confiance perçue dans les commentaires médiatise l'effet de l'utilisation des réseaux sociaux sur le comportement du consommateur.

P₅ : Utilité perçue des commentaires médiatise l'effet de l'utilisation des réseaux sociaux sur le comportement du consommateur.

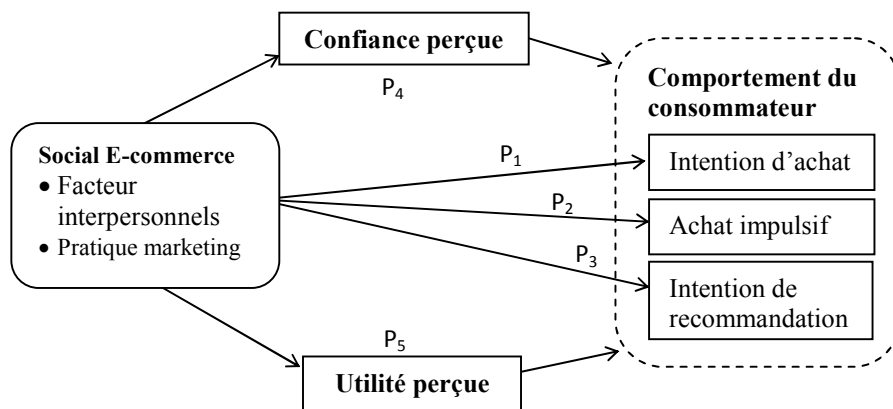


Figure 1 : Modèle conceptuel proposé

IV-Conclusion

Les résultats de l'étude qualitative nous indiquent que le social E-commerce développe trois comportements chez le consommateur qui sont l'intention d'achat, L'intention de recommandation et l'achat impulsif. Ces comportements sont influencés par des facteurs interpersonnels représentés par les commentaires postés dans les groupes auxquels les individus appartiennent. Les résultats montrent aussi l'importance des réseaux sociaux pour rechercher des informations sur les produits et les marques avant d'effectuer un achat.

Pour mieux entourer ces résultats issus de cette recherche exploratoire qualitative, une étude confirmatoire quantitative sur un échantillon plus important et représentatif de la population d'étude serait d'un grand intérêt afin d'apporter plus de lumière sur la mise à jour de notre modèle conceptuel (figure 1) dont le principal apport demeure l'étude de l'impact des pratiques du social E-commerce et l'utilisation des réseaux sociaux sur le comportement de leurs utilisateurs.

Cette recherche est empreinte de plusieurs limites de nature à relativiser la généralisation des résultats. Ces limites incitent à suggérer de

nombreuses voies de recherche qui légitiment les futures investigations académiques sur ce sujet.

Cette recherche a choisi de s'intéresser aux étudiants horsun échantillon de différentes catégories socioprofessionnelles et de toutes tranches d'âge semblera nécessaire. Une autre limite liée à l'étude des différents comportements y compris la manière de prendre une décision d'achat. A ce stade, il faudrait mieux se concentrer sur l'étude de processus de décision d'achat via les Social E-commerce.

Liste Bibliographique -

1. Abdelatif T., 1 July 2014,- Analyse Du Processus De La Décision D'achat Dans Le Social E-Commerce, International Journal of Innovation and Applied Studies, Vol. 7 No., p.5.
2. Abdennadher H.J.,2014,-L'influence Du Bouche A Oreille Electronique (EWOM) Sur Le Comportement Du Consommateur, Thèse de doctorat, Ecole doctorale Augustin Cournot, Université de Strasbourg, France, p.17
3. Andreani J., Conchon F., Mars 2005,- Fiabilité Et Validité Des Enquêtes Qualitatives : Un Etat De L'art En Marketing , Revue française du marketing, n° 201 - 1/5. p. 6.
4. Beer D., 2008 ,- Social Network(Ing) Sites...Revisiting The Story So Far: A Response To Danah Boyd & Nicole Ellison , Journal of Computer-Mediated Communication , Vol. 13, p. 516-529.
5. Bothorel C., 2011,-Analyse De Réseaux Sociaux Et Recommandation De Contenus Non Populaires, Revue des nouvelles technologies de l'information, Vol A5, pp.2-25.
6. Bressoud E.,2014,-De l'intention d'achat au comportement : essais de modélisations incluant variables attitudinales, intra-personnelles et situationnelles, Thèse de doctorat, Université Panthéon-Sorbonne, Paris, France, p.5.
7. Chtioui J., 2014- Une Etude Sémantique Pour L'identification Des Dimensions Des Etapes Du Processus Décisionnel Dans Le Social E-Commerce, Colloque, Hammamet, , 5ème Colloque de l'URAM, Tunis, p.429
8. Chtioui.J, Abdellatif. T et al.,2014 « Hiérarchisation et importance des étapes du processus d'achat dans le Social E-Commerce », Conférence, 13 Mai, IBIMA, Valencia, Espagne.
9. Coley A.L.,2002,-Affective And Cognitive ProcessesInvolved In Impulse Buying, Mémoire de magister, Université de Georgia, USA, p. 20.

10. Ellison N., Thierry A., 2011,- Réseaux Sociaux, Numérique Et Capital Social. Entretien Réalisé Par Thomas Stenger Et Alexandre Coutant, Hermès, La Revue, n° 59(1).
11. Elsabeh H.,2014,-Les Motivations A Partager Du Contenu Sur Les Réseaux Sociaux Numériques, Thèse de doctorat, Ecole doctorale Economie, Organisations, Société - ED 396, Paris, p.86.
12. Eouzan G., Michalon C. et al.,2014,- Webmarketing Définir, Mettre En Pratique Et Optimiser Sa Stratégie , ED. eni, 2ème édition, P.70
13. Girard A., Fallery B., et al.,2011,-L'apparition Des Medias Sociaux Dans L'e-GRH: Gestion De La Marque Employeur Et E-Recrutement . 16ème Congrès De L'AIM St Denis De La Réunion, France, p.1-18
14. Graa A, Abdelhak S, And Baraka Ht,2015,-The impact of Online Social Network' usage on the purchase decision process: Quantitative and Qualitative study-, Proceedings IISES, 2nd Business and Management Conference, Madrid, Spain, October 6-9, p. 61.
15. Jacquet-lagrece E.,1980,-Processus De Décision Et De Comportement En Matière De Déplacements. Prives Concepts Et Modèles Théoriques,Rapport COREF, , Cahier de Lamsade, Laboratoire d'Analyse et Modélisation de Systèmes pour l 'Aide à la Décision, Université Paris-Dauphine, N° 33, p.3.
16. Kouakou K.S., 2014,-Les Déterminants De L'adoption Des Réseaux Sociaux Numériques En Situation Professionnelle : Etude Empirique Au Sein Des Bibliothèques Des Universités Ivoiriennes , frantice.net, n° 9, p 54-73
17. Limayem M., Rowe F.,2006,-Comparaison Des Facteurs Influençant Les Intentions D'achat A Partir Du Web A Hong Kong Et En France : Influence Social. Risques Et Aversion Pour La Perte De Contact, Revue française du marketing, n°209, pp.25-48.
18. Maucq E., 2011,- Confiance 2.0 Les Systèmes D'influence Et De Réputation Au Sein De La Consommation Collaborative, mémoire de master en information et communication, université libre de Bruxelles, faculté de philosophie et lettres, Belgique, p.28
19. Moez L.et Frini S., 2004,- Les Déterminants De L'achat Sur Internet: Revue De La Littérature Et Proposition De Modèle , Université Paris 1 Panthéon Sorbonne, France, marketing digital, p.6 [↪Disponible sur Internet]
20. MonziolsM ,Raviart. O, et al. , 2014, - Et Si Je Me Mettais Aux Réseaux Sociaux ,ED Eyrolles .
21. Oueslati H.,2007,-Vers Une Meilleure Compréhension De L'intention D'achat Sur Internet Basée Sur L'étude Des Caractéristiques Des Promeneurs Sur Les Sites Marchands, Université Paris 1 Panthéon Sorbonne, France, 6ème journée nantaise de recherche sur le e-marketing.

22. Pichon P.E.,2006,- Perception Et Réduction Du Risque Lors De L'achat De Produits Alimentaires En Grande Distribution : Facteurs D'influence Et Rôle De La Confiance , Thèse de Doctorat en sciences de Gestion, Université des sciences sociales de Toulouse, Institut d'administration des entreprises, Ecole Doctorale sciences de gestion, France.
23. Rook D.,1987,-The Buying Impulse , Journal of Consumer Research, Vol. 14, p. 191-199.
24. Sahraoui kchaoul A., Ben Amara R, 2014,- The Role Of Sales Promotion In Inducing Impulse Purchases, International Journal of Management Excellence, Vol.3, No.1, p. 362- 372.
25. Sellami A. 2010, -L'impact conjoint des variables situationnelles et individuelles sur les réactions du consommateur face à un nouveau produit: d'une étude exploratoire qualitative à un essai de modélisation, Cahiers de Recherche PRISM-Sorbonne, 25 p.
26. Tarek .A, July 2014,- Analyse du Processus de la décision d'achat dans le Social E-Commerce, International Journal of Innovation and Applied Studies , Vol. 7 No. 1, p. 1-16.
27. Vo Q.T., décembre 2013,-Déterminant Du Comportement De Recommandation D'un Site Web, Thèse de Doctorat en Sciences de Gestion, Université Paris-Dauphine, France, , p.225.
28. Zghal M., Aouinti N.,2010,- Le Rôle Des Facteurs Situationnels Et Personnels Dans L'explication De La Réalisation D'un Achat Impulsif: Une Application Du Modèle SOR, La Revue des Sciences de Gestion, Vol. 2, No. 242, p. 114
29. « Social Commerce : Est-Ce L'avenir Du E-Commerce ? », Disponible sur : <http://www.culturecrossmedia.com/social-commerce-est-ce-lavenir-du-e-commerce-2/>(Consulté le 28/12/2015)
30. « Tour D'horizon Du Social Commerce », Disponible sur :<http://www.mediassociaux.fr/2010/11/22/tour-dhorizon-du-social-commerce/> (Consulté le 28/12/2015)
31. « Réaliser un entretien semi directif » Disponible sur le lien : https://eureval.files.wordpress.com/2014/12/ft_entretien.pdf

Revue ElWahat pour les Recherches et les Etudes

I.S.S.N-P1112 – 7163

I.S.S.N-E2588 – 1892

<http://elwahat.univ-ghardaia.dz>



Viabilité territoriale et valorisation de l'artisanat traditionnel algérien : Une approche par les biens communs.

BERBAR Mouloud et AKNINE SOUIDI Rosa

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion, Université

Mouloud MAMMERI de Tizi-Ouzou

mouloud.berbar@yahoo.fr et r_aknine@yahoo.fr

Résumé-

L'objet de notre article consiste à interroger la notion de viabilité des territoires à travers une approche par les biens communs afin d'analyser qu'est ce qui dans les territoires peut être mobilisé pour assurer une valorisation des savoir-faire artisanaux algériens.

A partir d'une enquête auprès des artisans du village Ait Kheir dans la wilaya de Tizi-Ouzou, nous tenterons de déterminer le rôle de l'appropriation commune du métier traditionnel dans l'impulsion de dynamiques collectives et des formes de coordinations propices à la sauvegarde et au développement économique du savoir-faire traditionnel de poterie.

Mots clés-

Savoir-faire traditionnel, bien commun, artisanat, viabilité des territoires, dynamiques collectives.

الحيوية الإقليمية و تهمين الصناعة التقليدية الجزائرية : نهج معتمد على الممتلكات المشتركة

الملخص-

الغرض من هذا المقال هو تساءل حول مفهوم الحيوية الإقليمية من خلال منهجية معتمدة على الممتلكات المشتركة لتحليل ما الذي يمكن إدماجه من ثروات إقليمية لضمان تهمين الحرف و المهارات الحرفية الجزائرية.

انطلاقا من دراسة استقصائية حول حرفيين من قرية آيت خير بولاية تيزي وزو، سنحاول تحديد دور الامتلاك المشترك في تعزيز الديناميكيات الجماعية و أشكال التنسيق المؤاتية لحماية وتطوير المهارات التقليدية لصناعة الفخار.

الكلمات المفتاحية

مهارات تقليدية، ملكية مشتركة، حرف يدوية، استدامة إقليمية، ديناميكيات جماعية.

Territorial viability and valorization of the Algerian traditional crafts: An approach by the commons-pool resources.

Abstract-

The object of our article consists to question the notion of territorial viability through common-pool resources in order to analyze what is in the territories that can be mobilized to ensure the valorization of the Algerian craft know-how.

Based upon an exploratory survey of the craftsmen in the Ait Kheir village in the wilaya of Tizi-Ouzou, we shall try to determine the role of the common ap

propriation of the traditional craft in the impulse of collective dynamics and the forms of coordination convenient to the safeguarding and economic development of traditional know-how of pottery.

Key words-

Traditional know-how, common-pool resources, crafts, viability of territories, collective dynamics,

Introduction

L'encastrement des savoir-faire traditionnels dans un ordre marchand et concurrentiel fait que leur développement est confronté à des difficultés liées à une crise de transmission des métiers ancestraux, un changement de mode de vie des populations et un désengagement des acteurs territoriaux vis-à-vis des filières artisanales et du patrimoine culturel matériel et immatériel.

Des chercheurs à l'instar de Cominelli (2012a ; 2012b), dans ses travaux sur le patrimoine culturel immatériel, ont démontré que certains de ces métiers artisanaux ont eu une trajectoire différente qui s'est caractérisée par une perpétuité et un développement. Cette trajectoire est liée en grande partie à l'engagement de tous les acteurs territoriaux dans la construction, la gestion et la valorisation des savoir-faire traditionnels.

L'objet de notre travail est de démontrer **comment l'appropriation commune du savoir-faire traditionnel entrainerait à la fois sa sauvegarde et sa valorisation économique?**

Notre hypothèse de travail se base sur le principe selon lequel la viabilité des territoires peut stimuler des formes de coordination et de gouvernances endogènes; ces dernières enclenchent des actions communes favorables à la valorisation du métier artisanal.

Les savoir-faire traditionnels entretiennent des liens étroits et réciproques avec le territoire ; ils jouissent d'un ancrage territorial qui se matérialise par des liens territoriaux (Identitaires, culturels et sociaux) qui sont sources de qualité territorialisée (Delfosse et al., 2015). Le territoire contribue à la constitution de ces savoir-faire par l'ensemble des ressources territoriales qu'il met à leur disposition, il s'agit des ressources communes et individuelles, spécifiques ou génériques, matérielles ou immatérielles.

Pour répondre à notre problématique, nous allons appréhender les savoir-faire artisanaux selon l'approche par les biens communs. Cette dernière nous permettra de déceler les composantes du savoir-faire et de comprendre comment s'effectue l'engagement commun des acteurs autour de la valorisation des métiers traditionnels.

A travers une enquête qualitative auprès des potiers et potières du village, nous avons tenté de caractériser l'impact de l'appropriation commune du savoir-faire de poterie sur sa valorisation et sa perpétuité.

Notre contribution se structure en deux parties, la première propose un retour sur la notion du bien commun et sa relation au territoire, la seconde traite à partir de l'exemple du savoir-faire de la poterie d'Ait Kheir, l'intérêt de l'approche par les biens communs dans la régulation et la gestion rationnelle du bien commune, à travers l'analyse de l'apport des actions villageoises dans la valorisation et la sauvegarde du métier traditionnel de poterie d'Ait Kheir.

1. Biens commun : aperçu théorique

1.1 La typologie de biens, quelle place pour les biens communs ?

Paul Samuelson est le premier à avoir dressé une typologie de biens en 1954, dans son article « The public theory of public expenditure », dans le cadre de la Théorie des Choix Rationnels (TCR). Celle-ci s'inscrit dans le cadre de la problématique institutionnelle des biens, qui consiste à savoir si l'Etat doit intervenir ou non dans la production du bien; il s'agit selon Billaudot (2012), d'une typologie d'ordre institutionnel.

Deux attributs sont à l'origine de cette distinction : le niveau de rivalité qui renvoie à la disponibilité du bien pour une personnes suite à sa consommation par une autre et le niveau d'exclusion qui renvoie à la possibilité ou non d'exclure une personne de l'accès à ce bien ; il en ressort que les biens publics sont caractérisés par la non rivalité et la non exclusion ; ces biens sont à la charge de l'Etat, qui en tant que garant de l'intérêt général, juge nécessaire de les produire et ne peuvent être fournis facilement par le privé, du fait des investissements colossaux qu'ils engagent de la difficulté de leur rentabilisation, tant dis qu'un bien soumis à une rivalité et une possibilité d'exclusion, est à caractère privé.

Cette première typologie est confrontée à des limites, car, d'un côté, elle ne prend pas en compte la possibilité que l'individu dispose pour choisir ce qui lui est utile, et de l'autre, elle ne catégorise pas l'ensemble des biens.

La Nouvelle Théorie des choix rationnels (NTRC), propose une autre typologie plus exhaustive et représentative de la réalité ; elle

tente de croiser dans une logique matricielle les deux attributs que nous venons de présenter, selon niveau d'épuisement lors de l'usage et de limitation de l'accès ; il en résulte quatre types de biens, comme le montre le tableau suivant:

Tableau n°01 : La typologie de biens

	Non Rivalité	Rivalité
Non Exclusion	Biens publics	Biens communs
Exclusion	Biens de clubs	Biens privés

Source : inspiré de Hess et Ostrom (2006)

L'apport de la NTCR consiste en la catégorisation exhaustive de tous les biens et la détermination des formes de coordination des acteurs pour y accéder à ces biens ; ces formes diffèrent d'un bien à un autre, pour les biens privés la forme de coordination requise est régie par le marché économique, tandis que la coordination autour des biens publics est régie par le marché politique. La coordination des acteurs pour disposer les biens de club et les biens communs n'est soumise ni au marché ni à l'Etat (Billaudot, 2012). Cette théorie préconise que le mode de régulation des biens et leur utilité sont soumis au marché non pas uniquement à l'Etat.

La caractéristique de non exclusion fait que l'offre du bien est indivisible et que la demande n'est pas limitée, ceci mène à la surexploitation de ces biens (Hardin, 1968). On déduit que l'attribut de rivalité et de non-exclusion de la ressource commune engage une réflexion sur la durabilité de son exploitation.

L'exploitation rationnelle et durable des ressources communes suppose l'intégration de la société dans le processus de régulation (Lipietz, 2010) et une gestion intégrée, dans laquelle les acteurs du territoire s'engageront dans la gestion et la valorisation de ces biens.

1.2 Le bien commun : Une notion polysémique

Avant de présenter le caractère polysémique du bien commun, nous effectuerons une étude étymologique, pour comprendre les fondamentaux de ce concept. Selon Lipietz (2010), le terme « commun » est d'origine française, à caractère féodal ; il est utilisé par la société féodale pour qualifier les biens collectifs appartenant

aux paysans, il est repris en Angleterre par les Normands lorsqu'ils l'ont conquise en 1066, en imposant la féodalité.

Le terme « Commun » est dérivé du mot latin « munus » qui renvoie à un système de « don » et de « charge » et « co » veut dire ensemble, ce qui sous-entend que tous les acteurs territoriaux sont soumis à ce système, sur tous ce qu'ils possèdent en commun (Lipietz, 2010); c'est-à-dire devant un don, on se retrouve dans l'obligation d'y répondre par une contrepartie.

A partir de cette étymologie découle une appréhension selon laquelle le commun est source d'un système de rapports sociaux entre les acteurs fondés sur ce que Karl Polanyi appelle réciprocité (Lipietz, 2010) ; cette dernière n'est pas guidée par une obligation formelle, mais morale, et par les institutions informelles et ancestrales issues du territoire d'ancrage.

La polysémie de la notion « bien commun » tient d'abord à la multiplicité des biens communs, à la diversification de l'usage que l'on accorde à ces biens, et enfin aux attributs et modes de régulation proposés par les approches qui se sont intéressées à ce type de bien.

1.3. Quelle est la problématique des biens communs ?

Les biens communs renvoient à des « ressources dont sont titulaires de nombreuses personnes, qu'elles aient des droits de propriété ou de simples droits d'usage » (Falque, 1992, 12). A travers cette définition, on constate que ces biens sont soumis à une appropriation commune, et le fait que la propriété de ces biens ne soit pas soumise à une rigidité, cette caractéristique de facilité d'accès (de non-exclusion), peut entraîner une surexploitation puis une disparition de la ressource; il en résulte que ces biens communs peuvent être intégrés dans les stratégies de développement durable.

Deux acceptions du bien commun sont à distinguer, la première fait référence au « bien commun » au singulier qui renvoie à l'intérêt général (Sgard, 2010). La seconde évoque la notion au pluriel selon laquelle les biens communs sont assimilés à des ressources, il s'agit de l'approche de Garrett Harden (1968), d'Elinor Ostrom (1990). Selon ces auteurs, bien commun à une ressource commune, partagée par un ensemble de personnes ; elle est a dimension locale, régionale, nationale et mondiale. Cette acception marque l'intégration des biens communs dans la problématique économique, en s'interrogeant sur les

modalités de leur exploitation durable ainsi que les formes de régulation de leur usage.

Deux préoccupations majeures ont trait à l'analyse des biens communs ; La première est d'ordre conceptuelle, qui consiste à ce que les biens communs sont des construits sociaux ; ils sont le résultat d'un processus intentionnel et relationnel (Lipietz, 2010 ; Sgard, 2010 ; Donadieu, 2014) ; les interrelations entre les acteurs sont source de construction spécifique du bien commun, car elles sont motivées par des déterminants territoriaux propres à chaque territoire à l'instar du capital social et des valeurs culturelles. En effet, le capital social permet l'appropriation commune des ressources jugées utiles pour l'ensemble des acteurs territoriaux ; cette appropriation renforce de son côté les interrelations entre ces acteurs, créant ainsi un écosystème perpétuel entre le capital social et les biens communs.

La problématique ayant trait aux biens communs s'est développée suite à une série d'évènements et de mutations ayant affectés le monde, à savoir, la remise en cause des systèmes de planification centralisés fondés sur le tout-Etat et le tout marché, le changement des modes de consommation et l'instabilité des écosystèmes (Pérez, Paraque, 2012).

Les études portant sur les biens communs s'inscrivent dans une problématique de surexploitation, ainsi Hardin (1968) traite la surexploitation des ressources naturelles comme un phénomène qu'il qualifie de « tragédie des biens communs ».

De nos jours, la persistance des causes de cette tragédie s'étend à d'autres ressources communes telles que le capital social, les savoirs, les savoir-faire. Ce phénomène suscite des débats autour des alternatives de gestion possibles qui intègre les acteurs territoriaux dans la régulation des biens communs.

Vincent et Elinor Ostrom (1990) proposent une solution qui consiste en la gestion de la ressource commune par les acteurs locaux sur tous ses niveaux à savoir, la construction, la régulation et la valorisation.

2. La viabilité des territoires : Une alternative à la régulation des biens communs

2.1. Territoire et biens communs : Quelles perspectives en matière de développement ?

La relation entre les biens communs et le territoire se caractérise par une réciprocité ; d'un côté, le territoire-acteur fournit les ressources communes matérielles et immatérielles. Grâce à ses déterminants tels que les proximités géographique et organisée, le capital social et la gouvernance locale, il permet de renforcer la spécification de ces ressources. Sous un autre angle, les biens communs renforcent la spécificité des territoires et les liens territoriaux entre acteurs et territoires, comme ils permettent une valorisation des ressources et un développement local intégrée.

L'analyse de la relation entre territoire et biens communs permet d'établir une catégorisation du bien commun en se focalisant sur deux couples de caractéristiques ; il s'agit de la nature de la ressource (matérielles/immatérielles), et le niveau de sa spécificité (ressources génériques/ressources spécifiques). On aura quatre types de biens communs représentés dans la figure 2:

Tableau n°02: Caractérisation du bien commun selon une approche territoriale

	Matériels	Immatériels
Génériques	Biens Communs Matériels Génériques. Biens communs mondiaux	Biens communs Immatériels Génériques.
Spécifiques	Biens Communs Matériels spécifiques. Patrimoine bâti Forêts Paysage	Biens communs immatériels spécifiques. Patrimoine social Capital social Le réseau Relationnel Culture Les savoir-faire

Source : Réalisé par nos soins

Le développement territorial dépend essentiellement du bien commun spécifique (matériel et immatériel) ; il permet au territoire de développer des avantages différenciatifs (Pecqueur, 2006) et par conséquent de renforcer son attractivité.

Dans ce cas le patrimoine est considéré en tant que bien commun spécifique, il est matériel mais aussi immatériel. Selon Billaudot (2004), un patrimoine social se compose de « ressource-externalité » et de produits libres qui ne peuvent être appropriés par personne. Il s'agit des ressources d'allocation, qui peuvent être restructurées dans le cadre d'une activité de consommation ou de production, et des

ressources d'autorités nécessaires au développement des relations entre acteurs ; ces ressources-externalités ne sont pas régies par des règles, il s'agit des externalités que peut avoir une activité sur une autre.

2.2. Les déterminants territoriaux de régulation des biens communs : le rôle catalyseur des acteurs territoriaux

La considération du territoire en tant que construit social, nous laisse admettre que le territoire peut être managé en tant que bien commun ; il est caractérisé par une rivalité entre les acteurs territoriaux ayant un intérêt sur un territoire et une non-exclusion du moment où on ne peut exclure un acteur du territoire et lui interdire de tirer profit des différents avantages offerts. Cette acception du territoire est expliquée selon Assens et Abittan (2012), par le fait que le territoire est source de proximités (géographique, institutionnelle et organisée) et les avantages procurés par ces dernières sont appropriées collectivement, il s'agit des biens communs non marchands.

La communauté renvoie à un ensemble d'acteurs territoriaux qui partagent des intérêts et des projets communs ; selon LAVILLE (1997), la communauté désigne la forme de relation sociale où la disposition de l'activité se fonde sur le sentiment subjectif d'appartenir à une collectivité reposant sur un accord normatif. » (LAVILLE, 56, 1997). Selon cette définition, les relations communautaires donnent lieu à un réseau d'acteurs dont la coordination se base sur des principes non contractuels mais, de confiance et d'affection, traditionnellement ancré dans le territoire.

Dans le cadre du développement local, les acteurs territoriaux (publics et privés) sont appelés à définir leurs objectifs dans le cadre d'une démarche participative par des formes institutionnelles formelles (associations, comités de village, collectifs d'habitants).

Le développement local s'inscrit dans le cadre d'une animation basée sur l'engagement volontaire des individus qui s'organisent en groupes ; selon Denieuil (2008), dans ce mouvement, les acteurs ne sont pas les récepteurs du développement seulement (vocation passive), ils sont par contre à vocation active en jouant un rôle de catalyseur du développement. Cette démarche stimule un développement par le bas.

Selon (Leloup et al., 2005), la gouvernance territoriale, en tant que mode de coordination, repose sur la mise en réseau des acteurs territoriaux, le fluidité des flux guidée par des intérêts et projets communs, ce raisonnement est soutenu par Torre et Traversac (2011), en affirmant que la gouvernance territoriale repose sur des constructions communes. L'apport des acteurs territoriaux dans la ressource territoriale s'effectue à travers ce que Kebir (2004, 2006) appelle, la dimension socio-institutionnelle de la ressource, selon laquelle, l'activation de cette dernière dépend d'un « collectif d'acteurs » et de leur coordination. On constate dès lors, le rôle des acteurs territoriaux dans le processus de construction de la ressource.

3. Savoir-faire traditionnel du village ait kheir: quels résultats de l'appropriation commune du métier ?

3.1. Les justificatifs d'une approche par les biens communs pour les savoir-faire traditionnels

Selon Cominelli (2012a), le savoir-faire se compose d'un ensemble de ressources, ces dernières sont caractérisées par deux couples d'attributs, matérielles/immatérielles et individuelles/collectives, en croisant ces attributs dans une logique matricielle on aura : un ensemble d'éléments (ressources) qui sont à la fois spécifiques et génériques primordiales pour le savoir-faire.

L'analyse de cette composition nous mène à déduire que la gestion des savoir-faire traditionnels se fera à l'aide d'une approche par les biens communs, celle-ci permettra de stimuler l'engagement des acteurs dans le cadre d'une gouvernance endogène et enclenchera des formes de coordinations favorables à la construction et à la valorisation des savoir-faire locaux.

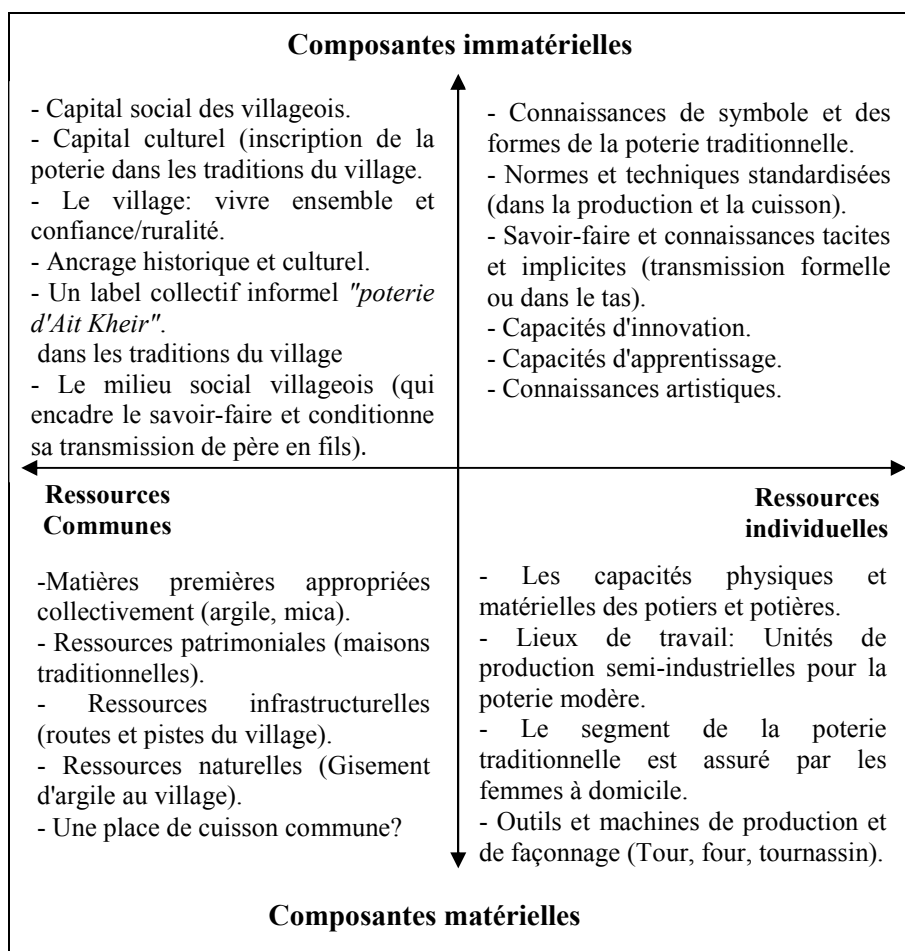
3.2. Les composantes du savoir-faire artisanal de poterie d'Ait Kheir

Le village Ait Kheir se situe à 30 Km au sud-est du chef-lieu de la wilaya de Tizi-Ouzou, sur un terrain de moyenne montagne, il abrite environ 8000 habitants. Il se caractérise par sa longue histoire avec la poterie traditionnelle. Le village est scindé en deux parties : Une partie du bas, spécialisée dans la production de poterie traditionnelle, une autre partie un peu plus haut où on retrouve des unités de production semi-industrialisées.

Pour caractériser l'apport de l'appropriation commune du savoir-faire sur la sauvegarde et la valorisation du métier de poterie, nous avons réalisés une enquête qualitative à base de guides d'entretiens sur 13 potières du village Ait Kheir et 3 potiers titulaires de petites unités semi-industrielles.

La figure ci-dessous, donne un aperçu sur la composition du savoir-faire de poterie d'Ait Kheir.

Figure n° 01 : Les composantes matérielles et immatérielles du savoir-faire de poterie d'Ait Kheir



Source : adapté du modèle de Cominelli (2012a, 2012b)

Selon la figure ci-dessus, il existe quatre types de ressources constitutives du savoir-faire de poterie du village d'Ait Kheir:

3.2.1. Les ressources individuelles matérielles

Celles-ci peuvent être spécifiques à l'instar des aptitudes physiques et matérielles de l'artisan, elles diffèrent d'un être à un autre, elles sont également génériques, on peut citer dans notre cas :

- Les ateliers de production, on dénombre huit (08) ateliers dont une unité de production semi industrielle, spécialisée dans la production de la poterie moderne, en utilisant de l'argile compactée, tandis que le segment de la poterie traditionnelle est composé d'environ 80 potières qui exercent le métier à domicile.
- Les matières premières appropriées individuellement : on distingue pour les unités modernes, l'argile compactée, les outils et machines de production : tour, four, outils de façonnage, de finition et de meulage, les oxydes et les émaux de décoration. La poterie traditionnelle mobilise de son côté, des outils de dimension archaïque à l'instar des plaques de bois ou des plats de braises lissés qui servent pour sécher les pièces produites, la pierre pour meuler les produits, le bois pour la cuisson des pièces de poterie, le tournassin, un outils produit au niveau local; il est utilisé pour tournasser les pièces de poterie afin de leur donner une forme circulaire, d'ajuster les pourtours et de les affiner en leur retirant l'excès d'argile, il est fabriqué traditionnellement avec du bois.

3.2.2. Les ressources individuelles immatérielles

Elles sont spécifiques au village d'Ait Kheir ; il s'agit des connaissances et savoir-faire ancestraux transmis de génération en génération. Cette transmission se fait dans le tas (dans les lieux de production), par apprentissage ; ainsi les artisans apprennent non seulement les techniques de production mais tous les rituels du métier ; ces ressources sont caractérisées également par la capacité d'innovation et de diversification des artisans en s'ouvrant sur d'autres gammes de produits. Elles sont également génériques telles que les connaissances acquises des centres de formation professionnelle et d'apprentissage (CFPA) ; ces derniers disposent des formations standardisées et forment les artisans à des techniques de production innovante et modernisées.

3.2.3. Les ressources communes matérielles

Elles renvoient dans notre cas aux matières premières appropriées par l'ensemble des villageois, telle que l'argile qui est extraite d'un

gisement appartenant au village. Ils concernent également les ressources infrastructurelles constituées essentiellement des routes et des pistes du village qui facilitent la mobilité des artisans et des clients, enfin les ressources naturelles à titre des gisements d'argiles et des matières premières de décoration.

3.2.4 Les ressources immatérielles communes:

Ces ressources sont caractérisées par une forte territorialité, dans le sens où elles sont déterminées par le territoire d'ancrage du métier, il s'agit des éléments suivants :

- Les villageois mobilisent dans la sauvegarde du métier, en effet, toutes les catégories de la société s'engagent dans la production de la poterie.
- Le capital social ; composé d'un réseau relationnel au sein de la famille, entre les artisans, et entre l'ensemble des membres du village, qui se matérialise par des entraides et des productions collectives.
- Le mode de vie des villageois qui se caractérise par une ruralité : Le métier de poterie constitue pour la majorité d'entre eux la seule source de revenus.
- Un label collectif : « la poterie des Ait Kheir ». Ce label est informel, il est hérité suite à la spécialisation de ce village dans le métier traditionnel d'argile.
- Un ancrage culturel et historique du savoir-faire en poterie au village Ait Kheir qui s'est exprimé par une transmission des savoirs et techniques, un rattachement et une identification du métier à son territoire qui se caractérise par un lien du savoir-faire et des produits qui lui sont associés à son territoire.
- Le village, en tant qu'institution traditionnelle informelle qui se caractérise par une organisation sociale qui engendre un engagement collectif des villageois dans la gestion des biens communs du village, ce milieu offre des perspectives de gouvernance endogène qui profitent aux potiers et potières du village, à l'aide des liens sociaux horizontaux à la fois familiaux et villageois, et des formes de solidarité qui préexistent au sein du village.

A travers l'analyse des ressources constitutives du savoir-faire de poterie d'Ait Kheir, on constate que ces dernières se caractérisent par des liens aux lieux, dans le sens où le territoire en tant que construit social, offre des prédispositions (liens sociaux, culturels, identitaires, le vivre ensemble) qui favorisent l'impulsion de dynamiques

collectives des artisans et des autres villageois autour de la sauvegarde et de la perpétuité du métier d'argile, et en retour, l'implication collective dans la sauvegarde du métier renforce ces liens.

3.3. Les déterminants territoriaux de valorisation du métier de poterie d'Ait Kheir: le rôle catalyseur du capital relationnel

Au village Ait Kheir, à l'instar des autres villages algériens, les liens sociaux entre les villageois sont informels et normatifs, ils sont guidés par une morale héritée et des liens communs étroits, des rapports de confiance formant un capital relationnel qui est mobilisé dans le cadre de la sauvegarde du métier traditionnel de poterie, ce capital peut être convergé vers la construction de projet de développement territorial.

Le village d'Ait Kheir se caractérise par un ensemble d'acteurs jouissant d'une proximité géographique et institutionnelle; chose qui facilite la construction du réseau d'acteurs pour valoriser le métier de poterie dans sa double dimension, traditionnelle et modernisée.

Les enquêtes que nous avons menées ont démontré la forte intensité de l'appropriation du savoir-faire de poterie par les villageois d'Ait Kheir; ce dernier est admis en tant que facteur culturel du village.

Ce village est doté d'un ensemble de rapports de confiance et de réciprocité mobilisés dans le cadre de l'activité de poterie. Les villageois d'Ait Kheir, s'engagent dans une démarche intégrée et participative pour un intérêt commun qui consiste en la promotion et la sauvegarde de ce métier.

Pour caractériser le niveau des actions communes au niveau d'Ait Kheir vis-à-vis de la sauvegarde du métier ancestral de la poterie, on s'est inspiré des travaux de Ninacs (2002) sur l'engagement des acteurs et l'appropriation commune des ressources. Les résultats de cette transposition sont représentés dans le tableau ci-dessous.

Tableau n°03: Synthèse des actions communes des acteurs villageois vis-à-vis du savoir-faire de poterie à Ait Kheir

L'intitulé de l'action commune	Les caractéristiques des actions menées en faveur de la valorisation du savoir-faire
Participation	- Participation des villageois à la valorisation du savoir-faire de poterie. - Actions collectives. - Equité dans les pouvoirs de décisions en relation avec l'organisation du métier. - Formalisation de l'organisation sociale du village à travers une association.
Compétences	- Connaissances cognitives ancestrales en matière de mise en réseau (Une coordination entre les villageois). - Synergies entre les artisans. - Elaboration de consensus entre les villageois et entre les artisans. - Interactions entre les maillons du métier de la poterie au sein du village. - Exploration collective des ressources.
Communication	- Sensibilisation des acteurs publics. - Prise de conscience des villageois à l'égard de la menace de disparition du métier. - Sensibilisation des villageois sur de la nécessité de sauvegarder le savoir-faire de poterie. - Diffusion des connaissances : transmission du savoir-faire dans les familles et entre les villageois (formations dans le tas).
Capital relationnel	- Relation non marchande. - Existence d'un sentiment d'appartenance au village de métier ancestral: ceci encourage les villageois à maintenir le métier. Ce sentiment renforce les rapports de solidarités et de réciprocités entre les artisans. - Elaboration de règles communes. - Renforcement du label ancestral.

Source : Réalisé par nos soins.

Les dynamiques communes supposent une mise en commun d'intérêts individuels de ses membres et de les chapoter par un intérêt commun, en se fixant un même objectif. Les villageois d'Ait Kheir

s'engagent à travers des actions collectives qui voient impliquer toutes les membres du village dans la sauvegarde et la perpétuité du métier.

Conclusion

L'appropriation commune des savoir-faire traditionnel d'Ait Kheir permet de jumeler deux défis, à savoir la sauvegarde du métier artisanal et son développement économique. En effet, l'engagement commun des acteurs concernés par le savoir-faire, permet de les insérer dans une démarche intégrée basée sur un capital relationnel et des actions communes. Cette démarche stimule une la valorisation du savoir-faire traditionnel de poterie.

Le savoir-faire traditionnel se présente comme un construit territorial, dans la mesure où le territoire offre des réponses aux questionnements que l'on se fixe sur les biens communs, à savoir l'origine de la valeur responsable de la gestion commune. En effet, le territoire fait émerger des valeurs partagées par l'ensemble des acteurs à l'instar des valeurs de solidarité, de partage comme il est source de capital social ; ces ressources encouragent la gestion commune des biens communs.

La viabilité des territoires, à travers les formes de solidarités et de capital relationnel entre les artisans, offre l'opportunité aux artisans d'accomplir des actions communes à l'instar de l'approvisionnement en matières premières et de la commercialisation collective.

Les résultats de notre étude sont valables pour l'ensemble des métiers artisanaux algériens; en effet l'appropriation commune des savoir-faire pourrait renforcer la responsabilité sociale des acteurs d'un côté et d'impulser des formes de valorisation participatives, propices au développement et à la sauvegarde de l'artisanat traditionnel algérien.

Références bibliographiques

- ASSENS, C; ABITTAN, Y**, « Le Management d'un bien commun : le territoire. Le cas des pôles de compétitivité », *Revue Interdisciplinaire Management, Homme & Entreprise* n°1, 2012, p. 19-36.
- BILLAUDOT B**, « A propos de deux questions concernant le concept de patrimoine : de quels éléments se compose un patrimoine et quels en sont les titulaires possibles ? », *Géographie, Economie, Société*, vol. 6, n°3, 2004, p. 291-301.
- BILLAUDOT B**, « Qu'est ce qu'un bien commun ? », *Revue de l'organisation responsable*, 2012, vol. 7, p. 31-45.
- COMINELLI F (a)**, « Le patrimoine culturel immatériel est-il un bien commun ? Le cas de la pierre sèche en France », *Revue de l'organisation responsable*, vol. 7(2), 2012. 83-92.
- COMINELLI F (b)**, « La tapisserie d'Aubusson inscrite au patrimoine culturel immatériel de l'UNESCO », dans M. Vernières (sous la dir. de), *Patrimoine et développement. Etudes pluridisciplinaires*, Paris, KARTHALA, 2012, p. 53-71.
- DELFOSE C; GEORGES P-M; PORTET, F** « Les artisans d'art en milieu rural et leur rapport aux lieux », *Pour*, n° 226, 2015. p. 167-175.
- DENIEUIL P-N**, « Développement social, local et territorial : repères thématiques et bibliographiques sur le cas français », *Mondes en développement* n° 142, 2008, p. 113-130.
- DONADIEU P**, « Paysages en commun, pour une éthique des mondes vécus », Valenciennes, Presses universitaires de Valenciennes, 2014.
- FALQUE M**, « Protéger l'environnement : gestion patrimoniale et/ou nouvelle économie des ressources », *Politiques et management public*, vol. 10, n° 1, 1992, p.1-32.
- HARDIN G**, « The tragedy of the commons », *Science*, vol. 162, 1968, p. 1243-1248.
- HESS C; OSTROM E**, « Cadre d'analyse du bien commun microbiologique », *Revue internationale des sciences sociales* n° 188, 2006, p. 357-372.
- KEBIR L**, « Ressources et développement, une approche institutionnelle et territoriale », Thèse de doctorat, Université de Neuchâtel, Neuchâtel, 2004.
- KEBIR L**, « Ressource et développement régional, quels enjeux ? », *Revue d'économie régionale et urbaine*, (5), 2006, p. 701-723.
- LAVILLE J-L** « Communauté, société et modernité », dans P-N. Denieuil (sous la dir.de), *Lien social et développement économique*, Paris, L'Harmattan, 1997, p. 53-67.
- LELOUP F; MOYART L.; PECQUEUR B**, « La gouvernance territoriale comme nouveau mode de coordination territoriale ? », *Géographie, économie, société*, Vol. 7(4), 2005, p. 321-332.

- LIPIETZ A**, « Questions sur les biens communs », Esprit, Janvier, 2010, p. 146-151.
- NINACS W.A**, « le pouvoir dans la participation au développement local », dans M. Tremblay, P-A. Tremblay, S. Tremblay (sous la dir. de), Développement local, économie sociale et démocratie, Québec, Presse Universitaire de Québec, 2002, p. 15-40.
- OSTROM E**, « Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action », New York, Cambridge University Pressm 1990.
- OSTROM E**, «Gouvernance des biens communs. Pour une nouvelle approche des ressources naturelles», Bruxelles, De Boeck, 2010.
- PECQUEUR B**, « Le tournant de l'économie globale », Espaces et sociétés, n°124-125, 2006, p. 17-32.
- PEREZ R ; PARANQUE B** « Elinor Ostrom : les communs et l'action collective », Revue de l'organisation responsable, vol. 7(2), 2012. P 3-10.
- SGARD A**, « Le paysage dans l'action publique : du patrimoine au bien commun », Développement durable et territoires, vol. 1, n°2, 2010, p. 1-18.
- TORRE A, TRAVERSAC J.B**, « Territorial Governance. Local Development, Rural Areas and Agrofood Systems », Springer Verlag, Heidelberg & N. York, 2011.

Instructions aux auteurs

Soumission d'un article

Soumission recommandée (électronique) via le courrier électronique de la section de domaine relatif au sujet de manuscrit. Lors de la soumission, il est demandé aux auteurs de proposer une liste d'au moins deux spécialistes susceptibles d'expertiser le travail et d'y joindre leurs adresses électroniques et leurs affiliations.

Il est recommandé ainsi de faire joindre à l'article soumis, une lettre d'accompagnement, où il est mentionné que le travail soumis a été approuvé par tous les auteurs et qu'il n'a pas été soumis à une autre revue.

Préparation de manuscrit

Les articles soumis à la revue « ELWAHAT » pour les Recherches et les Etudes, peuvent être rédigés en anglais, en français ou en arabe et doivent comporter obligatoirement un résumé en français ou en arabe et un autre résumé en anglais. Le résumé doit être suffisamment clair et informatif pour permettre la compréhension du sujet sans lire l'article entier. Le résumé comporte au maximum 200 mots. Cinq à sept mots-clés bien adaptés pour indexer le manuscrit.

- Les manuscrits doivent contenir quatre parties: Introduction, Matériel et méthodes, Résultats et Discussion, et Conclusion (facultatif) (police 12 gras). Les manuscrites ne doivent pas dépasser 15 pages ou 3000 mots (excluant les références, les tableaux et les légendes des figures).

La longueur des textes comportant de nombreuses références ne devrait pas dépasser 40000 signes (espaces compris). Les manuscrits soumis en ligne à la revue, passent par plusieurs étapes successives:

- Vérification de la conformité du manuscrit (lettre d'accompagnement, «anonymisation» du texte, résumés bilingues, etc.);
- Vérification de conformité à la ligne éditoriale de la revue et d'originalité des résultats;
- Evaluation anonyme par au moins deux experts choisis parmi ceux qui sont proposés par les auteurs et par les membres du comité de rédaction.

Le manuscrit doit être écrit en police : New Time Roman et comporte les éléments sous cités qui vont être regroupés dans un seul fichier rendu anonyme et qui se présentent comme suit:

Sur la première page :

- Le titre de manuscrit en français ou en arabe et en anglais (20 mots au maximum ; police 14 gras);
- Les noms, les affiliations, et les références des auteurs ainsi que l'adresse postale et l'adresse électronique du premier auteur et/ou de l'auteur correspondant (police 11 gras) ;

- Un résumé en français ou en arabe et un abstract en anglais de 300 mots maximum chacun (police 12);
- Cinq à sept mots clés, en français ou en arabe et en anglais, extraits du thésaurus (police 12);
- Puis le texte intégral au format MS. Word (fichier .doc(x) ou rtf) avec illustrations. Les tableaux, les photos et les figures (illustrations) seront appelés dans le corps du texte (police 12);
- Une liste de références bibliographiques soigneusement choisies, récentes et accessibles aux lecteurs, selon les normes suivantes:

Références bibliographiques

Les références bibliographiques sont présentées par le nom de l'auteur ou des auteurs (sans prénom (s)) suivi d'une virgule, puis de l'année de publication. Selon leur position dans le texte sont à présenter comme suivant:

- Un seul auteur : texte (auteur, année de publication) texte...
- deux auteurs : texte (auteur1 et auteur2, année de publication) texte...
- plus de deux auteurs : texte (auteur1 *et al.*, année de publication) texte...

ou: Selon auteur (année de publication) texte... ; selon auteur1 et auteur2 (année de publication) texte... ; selon auteur1 *et al.* (année de publication) texte...

Dans le cas de plusieurs citations d'auteurs- année de publication, il est recommandé des séparations par un point-virgule.

(auteur, année de publication ; auteur et auteur, année de publication ; auteur *et al.*, année de publication).

Si un auteur donné ou plusieurs mêmes auteurs ont publié la même année, ajouter les lettres a, b, c, etc. après l'année de publication. Auteur (s), année de publication a, b, c, etc.

Dans la liste bibliographique, les références seront classées dans l'ordre alphabétique des noms des premiers auteurs. Tous les auteurs doivent être mentionnés.

Exemples de structuration

Livre : Bruneton J., 1996.- *Plantes toxiques: Végétaux dangereux pour l'homme et les animaux*. Ed. Lavoisier, Paris, 687 p.

Thèse : Pibiri M. C., 2005.- *Assainissement microbiologique de l'air et des systèmes de ventilation au moyen d'huiles essentielles*. Thèse de doctorat, Ecole Polytechnique Fédérale de Lausanne, 160 p.

Article : Schoonhoven L. M. et Derksen-Koppers I., 1976.- Effects of some allelochemicals on food uptake and survival of a polyphagous aphid, *Myzus persicae*. *Entomologia Experimentalis et Applicata*, vol. 19 (1): 52-56.